



خطة قطاع التعليم في اليمن

للأعوام 2030-2024

خطة قطاع التعليم في اليمن للأعوام 2030-2024

كلمة معالي وزير التربية والتعليم

يسرنا أن نضع بين أيديكم خطة وزارة التربية والتعليم "خطة قطاع التعليم 2024-2030"، التي تمثل الإطار الاستراتيجي الوطني لتطوير التعليم في اليمن، وتُحدّد بوضوح أولويات هذا القطاع المحوري واتجاهاته المستقبلية، في ظل التحديات المعقدة وغير المسبوقة التي تواجه النظام التعليمي.

لقد جاءت هذه الخطة استجابةً للحاجة إلى إطارٍ استراتيجي شامل بعد انتهاء خطة التعليم الانتقالية؛ لتكون أداة فاعلة في توجيه التمويلات الدولية، وتنظيم أوجه الدعم المقدم من الجهات المانحة، بما ينسجم مع التوجهات العامة للدولة، ويعكس التزام بلادنا بأهداف التنمية المستدامة، وبشكل خاص الهدف الرابع منها الرامي إلى ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

وانطلاقاً من إدراكنا العميق لدقة المرحلة، حرصنا على تبني نهج تشاركي واسع في إعداد الخطة، ضم مختلف الأطراف المعنية من كوادِر قطاع التعليم والشركاء المحليين والدوليين، وتمّ تطويرها بأسلوبٍ علمي يُراعي الواقعية، والاحتياج الفعلي، وقابلية التنفيذ والقياس؛ لتكون مرجعاً وطنياً جامعاً يعكس روح التوافق ويتّرجم الالتزام الجماعي بتطوير التعليم.

وإننا نتطلع من خلال هذه الخطة إلى إقامة إطار شراكة استراتيجية تُعزّز من جودة التعليم، وتلبي تطلعات الأجيال نحو مستقبل أفضل، وتكرّس مبادئ الحوكمة الرشيدة، والكفاءة في استخدام الموارد، وربط التمويل بالأداء، وتعزيز الشفافية والنتائج التنموية.

كما تُجسّد الخطة أولويات الحكومة في قطاع التربية والتعليم، وتؤكد على ضرورة تنسيق الجهود وتكامل الأدوار بين مختلف الشركاء؛ لضمان الاتساق في مجالات التخطيط، والتمويل والتنفيذ والمتابعة والتقييم، مع تفاعلي التداخل والازدواجية، وذلك عبر آليات تنظيمية مشتركة وفعّالة.

وقد بُنيت خطة قطاع التعليم على خمس أولويات رئيسية تُعدُّ ركائزاً للتحوّل في التعليم وهي: الوصول، وجودة التعليم، والطفولة المبكرة، والحوكمة، ومحو الأمية والتعليم البديل.

وختاماً، نُعرب عن عميق شكرنا وتقديرنا لفريق التخطيط الفني الوزاري، وكل العاملين في الميدان التربوي، فضلاً عن شركائنا المحليين والدوليين، الذين ساهموا بكل جدية والتزام في إعداد هذه الخطة.

ونؤكّد التزام وزارة التربية والتعليم بقيادة تنفيذ خطة قطاع التعليم، والعمل على تحقيق أهدافها بما يخدم تطلعات الوطن نحو تعليم نوعي وشامل.

الأستاذ طارق سالم العكبري
وزير التربية والتعليم
الجمهورية اليمنية

iii	كلمة معالي وزير التربية والتعليم
viii	الاختصارات
1	مقدمة
9	1. تحليل وضع قطاع التعليم
11	1.1 السياق
21	1.2 التعليم
44	1.3 التداعيات
45	2. الرؤية وأولويات السياسات والاستراتيجيات
47	2.1 الرؤية والأهداف
48	2.2 السياسات والخطط والأطر والبرامج التعليمية الحالية
51	2.3 مسارات التغيير والاستراتيجيات ذات الصلة للسنوات الست المقبلة
54	2.4 برامج الأولوية والمكونات والأهداف لمدة الخطة
61	3. برامج الأولوية
63	برنامج الأولوية 1: الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي والمشاركة والإنصاف فيه
75	برنامج الأولوية 2: جودة التعليم الأساسي والثانوي
93	برنامج الأولوية 3: الطفولة المبكرة
106	برنامج الأولوية 4: الحوكمة والهيكل المؤسسي في التعليم العام
131	برنامج الأولوية 5: محو الأمية والتعليم البديل
145	4. تكلفة خطة قطاع التعليم وتمويلها
147	4.1 ملخص السيناريو
150	4.2 كلفة خطة قطاع التعليم في السيناريو رقم 1
157	4.3 تمويل خطة قطاع التعليم
163	5. ترتيبات التنفيذ والرصد والتقييم والتعلم
166	5.1 ترتيبات التنفيذ
172	5.2 إطار الرصد والتقييم والتعلم لخطة قطاع التعليم
179	5.3 سلسلة نتائج خطة قطاع التعليم ومؤشرات الأداء الأساسية
187	المرفقات
189	المرفق 1: مصفوفة المخاطر وتدابير التخفيف منها لتنفيذ الخطة
192	المرفق 2: استراتيجية التواصل
198	المرفق 3: جداول إضافية من نموذج المحاكاة (الفصل 4)
203	المراجع
208	الحواشي

قائمة الاشكال

16	النزوح الداخلي والحروب والكوارث، 2016-2022	الشكل 1.1
	تطور الناتج المحلي الإجمالي (الريال اليمني، المليارات، الأسعار الثابتة 2021)	الشكل 1.2
18	2013-2029	
20	نسبة الإنفاق على التعليم العام حسب مستوى التعليم، 2023	الشكل 1.3
20	إجمالي التمويل الإنساني المُبلَّغ عنه لليمن (مليار دولار أميركي)، 2014-2022	الشكل 1.4
21	إجمالي التمويل الإنساني المُبلَّغ عنه المخصص للتعليم في اليمن، 2014-2022	الشكل 1.5
22	هيكلية التعليم النظامي في اليمن	الشكل 1.6
24	تطور معدّل الالتحاق التعليمي الإجمالي حسب المراحل الدراسية، 2015-2021	الشكل 1.7
27	الحصة الخاصة بإعادة الصفّ التعليمي، 2015-2021	الشكل 1.8
28	مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في نسبة الذين أعادوا الصف، 2015-2021	الشكل 1.9
	عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس (في سن التعليم الأساسي والثانوي)	الشكل 1.10
29	بالملايين ونسبة الإناث (بالنسبة المئوية)، 2015-2024	
30	توزيع المدارس حسب المراحل التعليمية المقدّمة، 2021	الشكل 1.11
32	إطار جودة التعليم	الشكل 1.12
	معدّل فقر التعلّم، في العام 2016، نسبة الأطفال الذين لم يصلوا إلى الكفاية بحلول سنّ المدرسة الابتدائية المتأخّرة	الشكل 1.13
33	الهيكلية التنظيمية لوزارة التربية والتعليم	الشكل 1.14
39	نسبة المعلّمت حسب المستوى المدرسي، 2015-2021	الشكل 1.15
42	فجوة التمويل المقدرة خلال فترة الخطة (باستثناء الدعم الخارجي)، مليون دولار أميركي، بالأسعار الثابتة للعام 2021	الشكل 4.1
159	الفجوة التمويلية المقدرة على مدى فترة الخطة، بدون موارد خارجية ومع موارد خارجية، بمليون دولار أميركي (بأسعار العام 2021)	الشكل 4.2
160	آليات التنسيق والتنفيذ داخل وزارة التربية والتعليم	الشكل 5.1
167	خطة قطاع التعليم في اليمن 2024-2030 (سلسلة النتائج)	الشكل 5.2
180		

قائمة الجداول

15	الاتجاهات الملحوظة في عدد السكان في سنّ الدراسة، 2010-2030	الجدول 1.1
19	الإنفاق العام على التعليم حسب نوع الإنفاق (مليون ريال)، 2020-2023	الجدول 1.2
23	عدد المتعلّمين المسجّلين حسب المراحل الدراسية، 2015-2021	الجدول 1.3
	إجمالي معدّل الالتحاق الإجمالي حسب المراحل الدراسية، مقارنةً إقليميّة، 2021 أو العام الأخير، (بالنسبة المئوية)	الجدول 1.4
25	تطور الالتحاق التعليمي حسب النوع الاجتماعي، 2015-2021	الجدول 1.5
26	مؤشّر التكافؤ بين الجنسين، معدّل الالتحاق الإجمالي، 2015-2021	الجدول 1.6
26	عدد المدارس المتأثّرة، 2015-2021	الجدول 1.7
30	معدّلات اجتياز الامتحانات الوطنية، 2021	الجدول 1.8
34	توافر وسائل تعليمية مساعدة في المدارس، كما وثّقها المعلّمون، المدارس الأساسيّة، للعام الدراسي 2021-2022	الجدول 1.9
35		

35	الجدول 1.10	توافر موارد التعليم والتعلم، كما وثّقها المعلمون، مدارس التعليم الأساسي، للعام الدراسي 2021-2022
37	الجدول 1.11	الصعوبات الملموسة التي تعوق قدرة معلّمي الصفوف من الأوّل إلى الثالث على التعليم، للعام 2021-2022
40	الجدول 1.12	الجهات الأساسية لتنسيق التعليم وأدوارها
43	الجدول 1.13	نسبة مديري المدارس المؤهلين، بحسب المستوى المدرسي، 2021-2022
43	الجدول 1.14	مستوى المهارات المحقّقة في المجالات الإداريّة الأساسية، 2022
148	الجدول 4.1	ملخّص أهداف السيناريو
152	الجدول 4.2	إجمالي الإنفاق المتوقع على التعليم، حسب النوع، بالأسعار الثابتة للعام 2021 (مليون دولار أميركي)
152	الجدول 4.3	إجمالي الإنفاق المتوقع على التعليم، والتوزيع حسب القطاع الفرعي، بالأسعار الثابتة للعام 2021 (مليون دولار أميركي)
153	الجدول 4.4	إجمالي الإنفاق المتوقع على التعليم لكلّ متعلّم، بالأسعار الثابتة للعام 2021 (مليون دولار أميركي)
154	الجدول 4.5	الإنفاق المتوقع على التعليم، حسب النوع والقطاع الفرعي، بالسعر الثابت للعام 2021 (مليون دولار أميركي)
155	الجدول 4.6	نفقات التعليم المتوقعة وتوزيعها، حسب النوع والبند العريض، بالسعر الثابت للعام 2021 (مليون دولار أميركي)
156	الجدول 4.7	التوزيع المتوقع لنفقات التعليم المتكررة، حسب القطاع الفرعي والبند التفصيلي
157	الجدول 4.8	تطور الموارد التعليمية المتاحة المتوقعة في إطار السيناريو 1، 2025-2030
158	الجدول 4.9	الفجوة التمويلية المقدرة في إطار السيناريو 1، مليون دولار أميركي والنسبة المئوية (بالأسعار الثابتة للعام 2021)
175	الجدول 5.1	أنشطة الرصد والتقييم الأساسية على مدار دورة تنفيذ الخطة
181	الجدول 5.2	جدول مؤشرات الأداء الأساسية لخطة قطاع التعليم

قائمة الخرائط

12	الخريطة 1.1	الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية
13	الخريطة 1.2	التوزيع المتوقع لدرجات الحرارة في اليمن
14	الخريطة 1.3	خريطة توزيع السيطرة

	التعريف باللغة الإنكليزية	التعريف باللغة العربية
AAGR	Average Annual Growth Rate	متوسط معدّل النمو السنوي
AE	Alternative Education	التعليم البديل
ALP	Accelerated Learning Programme	برنامج التعلم المسرّع
AWP	Annual Work Plan	خطة العمل السنوية
BLN	Basic Literacy and Numeracy Programme	برنامج أساسيات القراءة والكتابة والحساب
CEDAW	Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CPD	Continuing Professional Development	التطوير المهني المستمر
CRC	Convention on the Rights of the Child	اتفاقية حقوق الطفل
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
DEO	District Education Office	المكتب الإقليمي للتعليم
DPG	Development Partners Group	مجموعة شركاء تنمية التعليم والمهارات (DPG)
EAP	East Asia and Pacific	شرق آسيا والمحيط الهادئ
ECA	Europe and Central Asia	أوروبا وآسيا الوسطى
ECE	Early Childhood Education	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة
EGRA	Early Grade Reading Assessment	تقييم القراءة في مرحلة الطفولة المبكرة

	التعريف باللغة الإنكليزية	التعريف باللغة العربية
EMIS	Education Management Information System	نظام إدارة المعلومات التربوية
ERDC	Educational Research and Development Centre	مركز البحوث والتطوير التربوي
ERW	Explosive remnants of war	المخلفات المتفجرة للحرب
ESA	Education Sector Analysis	تحليل قطاع التعليم
ESP	Education Sector Plan	خطة قطاع التعليم
FMC	Father and Mother Councils	مجالس الآباء والأمهات
FY	Fiscal Year	السنة المالية
GA	General Administration	الإدارة العامة
GDP	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
GEO	Governate Education Office	مكتب التعليم في المحافظة
GoY	Government of Yemen	الحكومة اليمنية
GER	Gross Enrolment rate	معدل الالتحاق الإجمالي
GPE	Global Partnership for Education	الشراكة العالمية للتعليم
GPI	Gender Parity Index	مؤشر تكافؤ الجنسين
HDI	Human Development Index	مؤشر التنمية البشرية
HR	Human Resources	الموارد البشرية
IDP	Internally Displaced Person	النازحون داخلياً
IIEP	UNESCO International Institute for Educational Planning	معهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي
IRG	Internationally Recognized Government	حكومة معترف بها دولياً
JAR	Joint Annual Review	الاستعراض السنوي المشترك

التعريف باللغة الإنكليزية		التعريف باللغة العربية
KG	Kindergarten	روضة الأطفال
KPI	Key Performance Indicator	مؤشر الأداء الرئيسي
LAC	Latin America and the Caribbean	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
LAEO	Literacy and Adult Education Organization	جهاز محو الأمية وتعليم الكبار
LEG	Local Education Group	مجموعة التعليم المحلية
M&E	Monitoring and Evaluation	الرصد والتقييم
MEL	Monitoring, Evaluation and Learning	الرصد والتقييم والتعلم
MENA	Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MYOP	Multi Year Operation Plan	خطة تشغيلية متعددة السنوات
MoE	Ministry of Education	وزارة التربية والتعليم
ND-GAIN	Notre Dame Global Adaptation Initiative	مبادرة جامعة نوتردام للتكيف العالمي
NFE	Non-formal Education	التعليم غير النظامي
NLSA	National Large-Scale Assessments	تقييمات وطنية واسعة النطاق
OCHA	Office for the Coordination of Humanitarian Affairs	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OOSC	Out of School Children	الأطفال غير الملحقين بالمدرسة
PC	Partnership Compact	ميثاق الشراكة
PFM	Public Financial Management	الإدارة المالية العامة

	التعريف باللغة الإنكليزية	التعريف باللغة العربية
PIRLS	Progress in International Reading Literacy Study	دراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية
PISA	Programme for International Student Assessment	برنامج التقييم الدولي للطلاب
PMU	Programme Management Unit	وحدة إدارة البرامج
PP	Priority Programme	برنامج الأولوية
QAF	Quality Assurance Framework	الإطار الخاص بضمان الجودة
SAR	South Asia Region	منطقة جنوب آسيا
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
SDP	School Development Program	برنامج تطوير المدارس
SLP	Self-Learning Program	برنامج التعلم الذاتي
SSA	Sub-Saharan Africa	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
TBD	To be Determined	سيتم تحديده
TEP	Transitional Education Plan	خطة التعليم الانتقالية
TES	Transforming Education Summit	قمة تحويل التعليم
TEVT	Technical Education and Vocational Training	التعليم الفني والتدريب المهني
TIMSS	Trends in International Mathematics and Science Study	دراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي
TLM	Teaching and Learning Material	مواد التعليم والتعلم
TLR	Teaching and Learning Resources	موارد التعليم والتعلم
ToC	Theory of Change	نظرية التغيير
ToT	Training of Trainers	تدريب المدربين

التعريف باللغة الإنكليزية		التعريف باللغة العربية
TTI	Teacher Training Institute	معهد تدريب المعلمين
UAE	United Arab Emirates	الإمارات العربية المتحدة
UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
UNICEF	United Nations Children's Fund	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
UNHCR	United Nations High Commission for Refugees	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
USAID	United States Agency for International Development	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USD	United States Dollar	دولار أميركي
WASH	WASH Water Sanitation and Hygiene	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
WB-WDI	World Bank – World Development Indicators	البنك الدولي – مؤشرات التنمية العالمية
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
YER	Yemeni Riyal	ريال يمني

مقدمة



لقد تم تطوير خطة قطاع التعليم في اليمن 2024-2030 خلال فترة مضطربة، طغت عليها تداعيات سنوات من الصراع الداخلي بالإضافة إلى الاضطراب الذي أحدثته جائحة كوفيد-19 العالمية التي اندلعت في العام 2020. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت الأحداث على الساحتين الدولية والإقليمية منحى أكثر قتامة، حيث أدى النزاع الذي طال أمده في أوكرانيا، والصراع العنيف في غزة، والأزمة المتجددة في سوريا إلى زيادة التحديات الوطنية وتفاقمها.

كما سيرد بالتفصيل في الفصول التالية، لا يزال اليمن يعاني من العواقب الوخيمة للصراع الذي طال أمده، والذي أدى إلى أزمات إنسانية واقتصادية، وسياسية واسعة النطاق ومتداخلة. لا يزال اليمن يعاني واحدة من أسوأ حالات الطوارئ الإنسانية في العالم، حيث يعيش أكثر من ثلثي السكان في فقر متعدد الأبعاد أو معرضين لخطر الفقر، ويعاني ما بين 1.5 و3 ملايين شخص النزوح، بالإضافة إلى تفشي الأمراض وندرة المياه وسوء التغذية التي تشكل تهديدات خطيرة للسكان. كما أن آثار تغير المناخ والمخاطر الطبيعية الأخرى تفاقم هذه التحديات. وعلى الصعيد الاقتصادي، أدى اعتماد اليمن على عائدات النفط وواردات الحبوب وغيرها من الواردات إلى جعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية، مما أدى إلى زيادة التضخم وانخفاض قيمة العملة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي والبطالة. أما على الصعيد السياسي، فلا تزال العلاقات بين الحكومة المعترف بها دوليًا وسلطات صنعاء دون حل، ما يساهم في حالة عدم اليقين والتعقيد في بيئة العمل.

إن الآثار غير المباشرة على التعليم شديدة. فقد أظهر تحليل قطاع التعليم الأخير أن أكثر من 2.7 مليون طفل – أكثر من نصفهم من الفتيات – خارج المدرسة. وبالنسبة لأولئك الأطفال القادرين على الالتحاق بالمدارس، فإن النقص الحاد في البنية التحتية واللوازم المدرسية وهيئة التدريس يقيد بشكل كبير التعلم الفعال. كما أن نتائج التعلم هي الأدنى على الدوام في المنطقة.

وعلى الرغم من هذه الضغوط الهائلة ومتعددة الأبعاد، فقد واصل اليمن سعيه الحثيث نحو الوفاء بالتزاماته لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم – لضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. وقد أعيد التأكيد على هذه الالتزامات في قمة تحويل التعليم التي عُقدت في نيويورك في العام 2022، والتي تعهدت فيها الحكومة اليمنية بعزمها على تحقيق خمس أولويات أساسية حتى العام 2030، وهي: تمكين الأطفال جميعهم من الحصول على تعليم جيد وآمن؛ وسد الفجوة بين الجنسين والتركيز على تهيئة بيئة مدرسية جاذبة وإيجابية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وتعزيز التعلم والمهارات من أجل الحياة والعمل والتنمية المستدامة؛ والارتقاء بالمعلمين والتدريس ومهنة التدريس؛ وتعزيز التعلم والتحول الرقمي؛ وحماية تمويل التعليم.

وتلخص خطة قطاع التعليم هذه التعهدات في شكل استراتيجي ومنهجي وقابل للتنفيذ. وفي الوقت الذي نواجه فيه بموضوعية حجم التحديات، اجتمعت القيادة الحكومية القوية والالتزام في تصميم مشترك لإعداد خطة

واحدة موحدة على مستوى اليمن بأكمله لتحقيق أهداف التعليم في أنحاء البلاد كلها. وقد تم وضع خطة قطاع التعليم، التي صاغتها رؤية واضحة حول أولويات الخطة وعززتها المشاركة الفعالة لعدد كبير من الشركاء الحكوميين وشركاء التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة، من خلال عملية منظمة بشكل جيد، بالاعتماد على خبرات الفرق الوطنية في كل من عدن وصنعاء، ما عزز التوافق في الآراء حول القضايا والحلول الأساسية، وبنى حسًا قويًا بتمكّن الخطة الناتجة من هذا الجهد.

تمثل خطة قطاع التعليم تنويجًا لعملية تطوير استغرقت عامين. والنتيجة هي خطة وطنية مدتها ست سنوات (2025-2030) للبلد بأكمله، تشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم غير النظامي. وبناءً على الدروس المستفادة من تنفيذ خطة التعليم الانتقالية في اليمن (2019-2023)، والتوصيات المنبثقة عن استعراض خطة التعليم الانتقالية (2023)، والرؤى المستقاة من تحليل قطاع التعليم (2023)، تمثل خطة قطاع التعليم تحولاً استراتيجيًا من خطة إنسانية قصيرة الأجل إلى خطة تنموية أوسع نطاقًا وأطول أجلاً.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تقرّ خطة قطاع التعليم بالحاجة الملحة إلى إعادة بناء اللبنة الأساسية لنظام التعليم الذي دمرته سنوات الحرب بشدة. وسيستلزم ذلك وضع برنامج طموح لتطوير البنية التحتية لزيادة فرص الوصول، وتدريب مكنف للمعلمين والموظفين لتعزيز الجودة والتعلم، إلى جانب مجموعة من الدراسات التحليلية والإصلاحات المؤسسية على المستويين المركزي ودون الوطني لإرشاد التنفيذ الكفؤ والفعال لهذه البرامج ودعمه.

وكأولوية استراتيجية، ستستفيد وزارة التربية والتعليم من النتائج الإيجابية لخطة التعليم الانتقالية، وستعمل على استدامة الجهود السابقة التي بُذلت في السنوات الأخيرة والاستفادة منها. وسيكون التركيز الأساسي على التعليم الإلزامي، بهدف زيادة الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي وإدخال المزيد من الأطفال في النظام التعليمي العام، مما سيكون له بدوره أثر غير مباشر على خفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. في الوقت نفسه، ستقدم خطة قطاع التعليم أيضًا برامج حول التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم غير النظامي والبدليل كخطوات أساسية نحو توسيع نطاق التغطية التعليمية بمرور الوقت.

كما تتضمن خطة قطاع التعليم أيضًا تدابير معززة لتحسين نتائج التعلم، سواء من خلال بناء المهارات الأساسية في السنوات الأولى أو بناء المهارات "الشخصية" للقرن الحادي والعشرين الضرورية للنجاح في الحياة بعد المدرسة والانتقال إلى مكان العمل. وسيُنصَب التركيز على إضفاء الطابع المؤسسي على التقييم التكويني لقياس تقدّم الطلاب بشكل مستمر والاستفادة من النتائج لتحسين ممارسات التعليم والتعلم، مع توفير فصول علاجية للطلاب الذين يحتاجون إلى المساعدة للحاق بالركب.

كما تعتمد خطة قطاع التعليم تدابير لتعزيز مشاركة الفتيات في التعليم. وتشمل هذه التدابير توسيع نطاق برنامج المعلمات الريفيات كاستراتيجية أساسية، وتحديث المعايير لضمان أن تكون البنية التحتية للمدارس والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مراعية للمنظور الجنساني، وتمكين السلامة والكرامة والخصوصية للفتيات، وإطلاق حملات دعوة مجتمعية لتشجيع الآباء والأمهات على إرسال أطفالهم، وخاصة الفتيات منهم، إلى المدرسة. كما ستعزز الابتكارات في المناهج الدراسية والتربوية في تدريب المعلمين والإشراف عليهم، بالإضافة إلى التدريب على التربية المراعية للنوع الاجتماعي للمعلمين وقادة المدارس والمشرفين، النهج المراعي للنوع الاجتماعي. كما أنّ الدراسات التحليلية حول أسباب تسرب الفتيات على أثر زواج القاصرات وحول قيادة المرأة

في الوزارة على المستويات كافة، ستعمل على سدّ الثغرات المعرفية حول العوائق الجنسانية في هذا القطاع، وستستخدم كمصدر معرفة في وضع سياسة لتعليم الفتيات.

كما أن خطة قطاع التعليم تحيط علمًا بالآثار الصادمة التي خلفها النزاع الطويل الأمد وانعدام الأمن على كل من المتعلمين والمعلمين، وتضع إجراءات لتعزيز الرفاه في المدارس، بما في ذلك تعزيز الخدمات الصحية والاجتماعية لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي وغير ذلك من أشكال الدعم، فضلاً عن إدخال وحدات دراسية حول التعلم الاجتماعي والعاطفي في سياقات التعليم غير النظامي.

وإنّ خطة قطاع التعليم، إدراكًا منها لقيمة النهج اللامركزية في تحسين المشاركة على المستوى المحلي والمساءلة عن النتائج، تعتمد أيضًا على برنامج الإدارة/المدرسية القائم أصلاً، وذلك لزيادة تحسين دور المدرسة والمجتمع المحلي وتطويره. ويُنظر إلى جعل المدارس أكثر انسجامًا واستجابةً للاحتياجات المفهومة محليًا على أنها أداة أساسية لزيادة الطلب على التعليم وتحسين نتائج التعلم. وتحدّد خطة قطاع التعليم تدابير لتعزيز الحوكمة والمسؤوليات والقدرة على اتخاذ القرار لدى قادة المدارس وهيئات المجتمع المحلي في إدارة المدارس، بما في ذلك المشاركة على مستوى المدرسة في جوانب التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم للعملية التعليمية.

كما تستفيد خطة قطاع التعليم من إمكانات الابتكار الرقمي وتكنولوجيا التعليم لتعزيز التعلم ودعم التدريب وتبسيط الأنظمة. وسيتم وضع استراتيجيات وطنية للتعلم الرقمي، تشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم غير النظامي والتعليم العام، وستشمل إطلاق منصة تعليمية إلكترونية لإنتاج/نشر برامج رقمية لتعليم المعلمين والطلاب، بما في ذلك منتدى دعم للمعلمات عبر الإنترنت والنظر في توفير الحماية الإلكترونية للفتيات، بالإضافة إلى توفير مختبرات للحاسوب والروبوتات في مدارس مختارة. وعلى مستوى الأنظمة، ستستكشف وزارة التربية والتعليم أيضًا فرص الانتقال من نظام ورقي إلى نظام إدخال البيانات عبر الإنترنت لتبسيط تدفق البيانات من المدرسة إلى المستوى المركزي وتعزيز الرصد والتقييم والتعلم المؤسسي.

وباعتبار أن اليمن بلد شديد التعرّض للآثار المدمرة لتغير المناخ والمخاطر الأخرى، فإن اليمن يدرك أيضًا الحاجة الملحة إلى حماية الاستثمارات في التعليم من الأزمات المفاجئة والتدرجية التي تحدث في حالات الطوارئ، وضمان مرونة النظام واستمرارية التعلم في حالات الطوارئ. وتدمج خطة قطاع التعليم تدابير الوقاية من الكوارث والتوعية بشأنها والتخفيف من أثارها في برامج الأولوية الخمسة، بما في ذلك تصميم البنية التحتية، وتطوير المناهج الدراسية، ورسم خرائط مخاطر تغير المناخ في نظام إدارة المعلومات التربوية (EMIS)، وإعداد خطط قائمة على المدارس للحدّ من الكوارث.

ونظرًا إلى أنّ حجم تمويل التعليم وفعاليتيه يمثلان تحديًا أساسيًا، فإنّ خطة قطاع التعليم تعترف أيضًا بالإمكانات المحقّزة التي تميز الشركات، بما في ذلك مع القطاع الخاص، من أجل تعزيز النتائج وتعظيم الأثر. وبالنسبة إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ستشجع وزارة التربية والتعليم دور مقدّمي خدمات رياض الأطفال من القطاع الخاص وتجري تقييمًا لجدوى الشركات المجتمعية لتعزيز الوصول إلى التعليم. كما سيتمّ توسيع نطاق إشراف وزارة التربية والتعليم على المدارس الأساسية/الثانوية الخاصة. وفي القطاع الفرعي غير النظامي، ستنشأ شركات مع الشركات المحلية لتسهيل التدريب الداخلي والتدريب المهني للبنين والبنات وتوفير فرص محو الأمية والتدريب للعاملين في مؤسسات القطاع الخاص. وتتضمّن خطة قطاع التعليم أيضًا تدابير لتعزيز

آليات التنسيق مع الوزارات الأخرى والمساعدة في تنسيق دعم شركاء التنمية بما يتماشى مع أهداف خطة قطاع التعليم.

على خلفية تزايد حالة عدم الاستقرار العالمي والإقليمي وعدم اليقين على المستوى الوطني، كانت عملية تطوير خطة قطاع التعليم الجديدة لتضمين جدول أعمال إعادة البناء والابتكار طويلة ومليئة بالتحديات. وتفتخر وزارة التربية والتعليم بالعملية الدقيقة وكذلك بقوة الخطة التي تم إعدادها. الخطة هي انعكاس للحس الوطني بتملك خطة تعليمية واحدة ليمن واحد لأطفال البلاد جميعًا، وهم أئمن مورد في البلاد.

ومن الأمور الحاسمة لتحقيق رؤية خطة قطاع التعليم والوفاء بالتزامات قمة تحويل التعليم وتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030، تأمين التمويل الكافي، المحلي والخارجي على حد سواء، الذي يتماشى تمامًا مع استراتيجيات خطة قطاع التعليم وغاياتها. وإن خطة قطاع التعليم، إدراكًا منها لصعوبة التنبؤ المالي الدقيق في بيئة ديناميكية متغيرة، تضع سيناريوين للموازنة، أحدهما يستند إلى تقدير أكثر حذرًا لتدفقات التمويل، والثاني يستند إلى توقعات أكثر تفاؤلاً – ولو إنها يزداد التشكيك بها أكثر فأكثر. وفي حين أن المناخ الحالي يشير إلى أن السيناريو الأول هو الأكثر واقعية في هذه المرحلة، فإن التخطيط للطوارئ للسيناريو الثاني قائم في حال تحسنت التوقعات بشكل ملموس.

إن وزارة التربية والتعليم مدينة لأصحاب المصلحة جميعهم لمشاركتهم الوثيقة في تطوير خطة قطاع التعليم. والشكر موصول بشكل خاص للفرق الفنية الماهرة التابعة لوزارة التربية والتعليم، تحت القيادة الاستراتيجية لمدير التخطيط في وزارة التربية والتعليم، لتكريسهم وقتهم وخبراتهم في عملية التخطيط؛ وللمكتب الرئيسي للمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو في باريس ومكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت لدعمهم الفني والاستراتيجي الذي لا يقدر بثمن؛ وللشراكة العالمية للتعليم لمساعدتها المالية والاستشارية؛ ولمجموعة التعليم المحلية وشركاء التنمية جميعًا لدعمهم القوي والمستمر.

لا ينبغي التقليل من حجم التحديات التي تنتظرنا. ومع ذلك، وبفضل الجهود الملتزمة والمنسقة التي يبذلها الشركاء القيمين جميعهم في دعم تنفيذ الخطة، فإن خطة قطاع التعليم في اليمن توفر الطريق لأطفال اليمن لتحقيق مستقبل أكثر إشراقًا يستحقونه، مع فرصة أفضل لإعمال حقوقهم في الحصول على تعليم جيد، والتمتع بالمزايا التي يجلبها التعليم، والمساهمة بشكل مؤثر في تنمية بلدهم.

تحدد الفصول التالية سياق خطة قطاع التعليم والرؤية والبرامج ذات الأولوية وتقدير التكاليف والرصد والتقييم وإطار التعلم المؤسسي في ما يتعلق بالخطة، وذلك على النحو التالي:

- الفصل 1: تحليل وضع قطاع التعليم، الذي يستعرض السياق الجغرافي والسياسي والاجتماعي والديموغرافي والاقتصادي الكلي الذي ستنفذ فيه خطة قطاع التعليم، تليه لمحة عامة عن الوضع الحالي لقطاع التعليم، استنادًا إلى النتائج الأساسية لأحدث تحليل لخطة قطاع التعليم (2023).
- الفصل 2: الرؤية وأولويات السياسات والاستراتيجيات، وهو يقدم لمحة عامة عن التوجهات الاستراتيجية لخطة قطاع التعليم.
- الفصل 3: برامج الأولوية، وهو يفضّل المكونات الخمسة لخطة قطاع التعليم وهي:

- برنامج الأولوية 1: الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي والمشاركة والإنصاف فيه.
- برنامج الأولوية 2: جودة التعليم الأساسي والثانوي.
- برنامج الأولوية 3: الطفولة المبكرة.
- برنامج الأولوية 4: الحوكمة والهيكل المؤسسي في التعليم العام.
- برنامج الأولوية 5: محو الأمية والتعليم البديل.
- الفصل 4: *تكلفة خطة قطاع التعليم وتمويلها*، وهو يفضل تكاليف خطة قطاع التعليم وكيفية تمويلها والفجوة التمويلية المتوقعة.
- الفصل 5: *ترتيبات التنفيذ والرصد والتقييم والتعلم*، وهو يصف إطار عمل الرصد والتقييم، إلى جانب ترتيبات التنفيذ والتعلم المؤسسي.
- مجموعة من *ثلاثة مرفقات* توضح ما يلي:
 - *المرفق 1: المخاطر وتدابير التخفيف منها لتنفيذ الخطة.*
 - *المرفق 2: استراتيجية التواصل.*
 - *المرفق 3: جداول إضافية من نموذج المحاكاة (الفصل 4).*

1. تحليل وضع قطاع التعليم



1. تحليل وضع قطاع التعليم¹

1.1 السّياق

أدى الصراع الداخليّ المستمرّ في اليمن إلى نشوء واحدةٍ من أسوأ الأزمات الإنسانيّة في العالم. إنّ اندلاع الصراع العنيف في اليمن في العام 2014، بعد سنواتٍ عدة من عدم الاستقرار السياسيّ، تسبّب بخسائرٍ فادحةٍ في اقتصاد البلاد، ونسيجها الاجتماعيّ، وحياة الأفراد وسبل عيشهم. بالإضافة إلى استمرار المخاطر الأمنيّة، فإنّ انعدام الأمن الغذائيّ، وارتفاع معدّلات سوء التغذية الحادّ، ونقص مياه الشرب المأمونة وخدمات الصّرف الصحيّ تتضافر جميعها فتشكّل ظروفًا بالغة الصّعوبة بالنسبة إلى معظم السكّان مع استمرار الأزمة.

إنّ تأثير الأزمة على أطفال اليمن حادٌّ لأنّها تمسّ بصحتهم وبسلامتهم وبقائهم على قيد الحياة، بالإضافة إلى أنّ عددًا كبيرًا من الأسر لا يمكنه تحمّل نفقات التعليم. ومع تدمير الكثير من المدارس أو تضرّرها أو الاستيلاء عليها لأغراضٍ أخرى، والنقص الحادّ في المعلّمين والكتب المدرسيّة، وعدم تدريب المعلّمين وعدم دفع أجورهم في كثيرٍ من الأحيان، كل هذه الأمور مجتمعة تجعل البلاد تواجه أزمة تعليميّة لا تهدّد مستقبل أطفال اليمن فردّيًا فحسب، بل تهدّد أيضًا المستقبل الوطنيّ وآفاق التعافي والتّنمية في البلد.

لقد أدت هذه العوامل مجتمعةً إلى إضعاف التفاوض بالرغم من علامات التعافي السّابقة، وتسيط الضوء على التحدّيات السياقيّة المهمّة في بيئة التشغيل التي أخذتها وزارة التربية والتعليم في الاعتبار عند تصميم خطة قطاع التعليم.

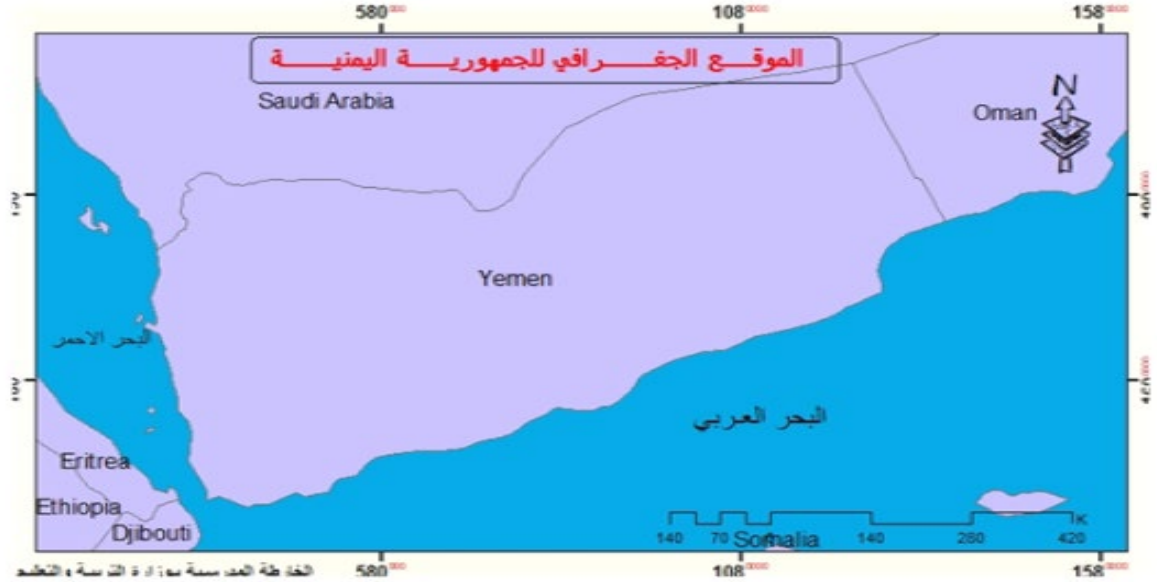
يقدم هذا الفصل نظرةً عامّةً وشاملةً إلى السياق الجغرافيّ والسياسيّ والاجتماعيّ والديموغرافيّ والاقتصاديّ الذي سيتمّ فيه تنفيذ خطة قطاع التعليم وإلقاء نظرة عامّة على الوضع الحالي لقطاع التعليم، مع تسليط الضوء على القضايا والتحدّيات المتعلّقة بإمكانية الوصول والإنصاف، وجودة التعليم، والحوكمة والإدارة. إنّ المشهد الجغرافي والسياسي والاجتماعي والديموغرافي والاقتصادي له آثار عميقة على تطوير قطاع التعليم وتخطيط القطاع.

1.1.1 السّياق الجغرافيّ

تقع اليمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في الطرف الجنوبيّ من شبه الجزيرة العربيّة بين المملكة العربيّة السعوديّة وسلطنة عمان، ويحدّها بحر العرب/المحيط الهندي من الجنوب والشرق والمملكة العربيّة السعوديّة والبحر الأحمر من الشمال والغرب كما هو موضح في الخريطة 1.1، وتوزّع السكّان البالغ عددهم 31 مليون نسمة في العام 2021 بشكل غير متساوٍ على مساحة 555 ألف كيلومتر مريّع، مع الملاحظة أنّ المحافظات

النس تقع إلى أقصى شرق البلاد هي الأقل كثافةً سكانيةً وأكبر مساحة جغرافية ومناطقها متباعدة جغرافيًا. تتم إدارة اليمن من خلال 22 محافظةً، مقسمةً إلى 333 مديرية.

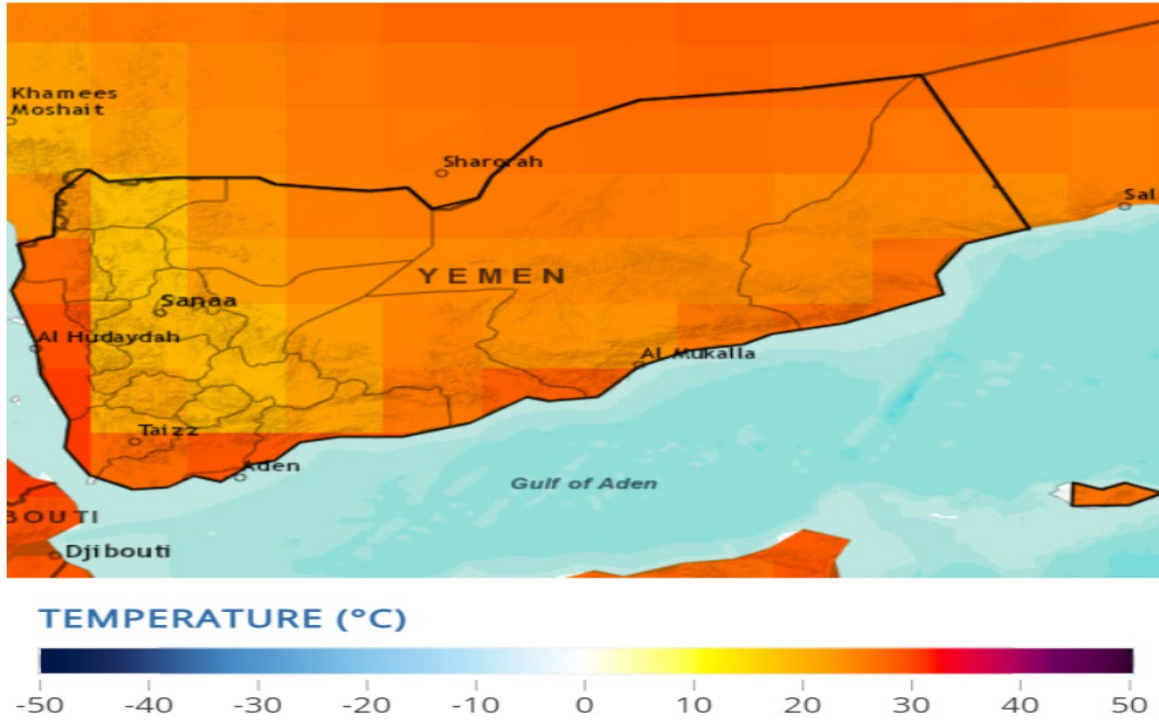
الخريطة 1.1 الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية



المصدر: وزارة التربية والتعليم.

يواجه اليمن مخاطر طبيعية أكثر تواترًا وتنوعًا، وهو معرض بشدة للآثار المرتبطة بتغير المناخ بما في ذلك الجفاف والفيضانات الشديدة، وتفشي الأقات والأمراض، والتغيرات في أنماط الأمطار، وزيادة في تواتر/كثافة العواصف، وارتفاع منسوب مياه البحر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التاريخ غير مذكور). وقد صنّف مؤشر مبادرة جامعة نوتردام للتكيف العالمي (ND-GAIN) للعام 2020 اليمن في المرتبة 22 ضمن مجموعة الدول الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ، وفي المرتبة 12 للبلدان الأقل استعدادًا (جامعة نوتردام، 2021). اعتمادًا على سيناريوهات مختلفة للانبعاثات (انظر الخريطة 1.2)، من المتوقع أن يرتفع متوسط درجة الحرارة السنوية في اليمن بمقدار 1.2 درجة مئوية إلى 3.3 درجة بحلول العام 2060 (البنك الدولي 2022) إذ من المتوقع أن تصبح آثار تغير المناخ على نظام التعليم أكثر حدةً في السنوات المقبلة، وبالتالي لا بدّ من معالجتها بشكل عاجلٍ من خلال خطة قطاع التعليم.

الخريطة 1.2 التوزيع المتوقع لدرجات الحرارة* في اليمن

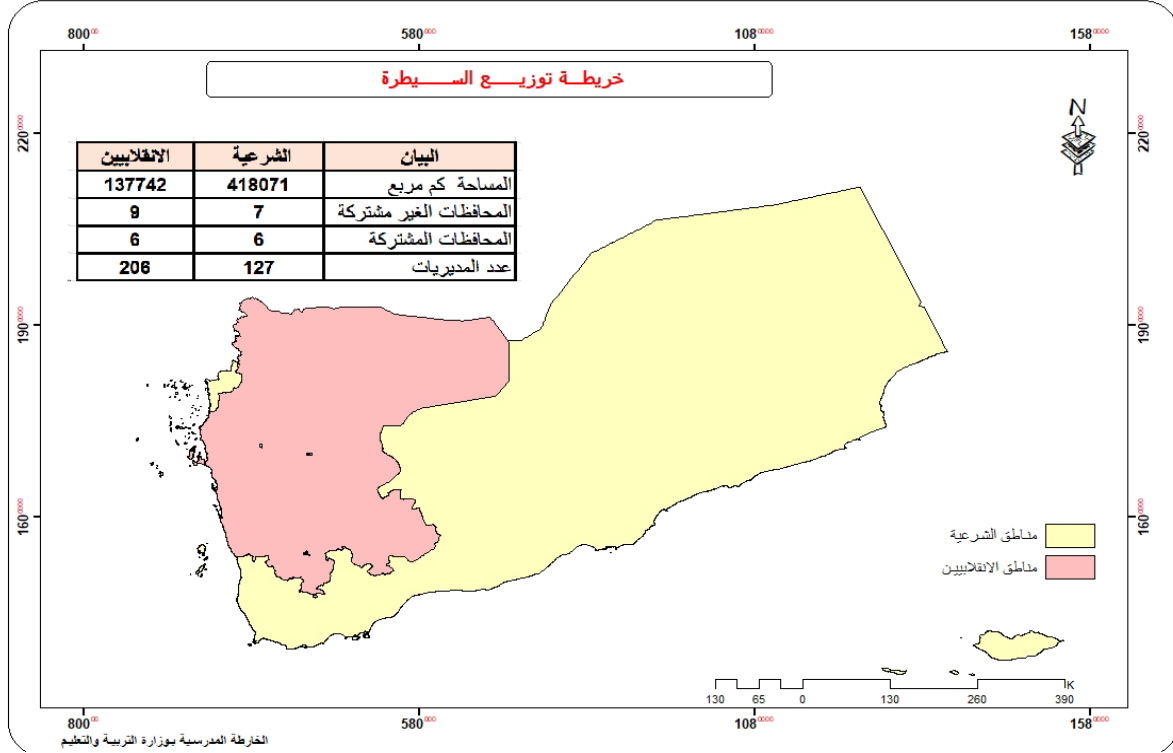


المصدر: البنك الدولي 2022. ملاحظة: * يعكس هذا الشكل الحالة المناخية المتوقعة لمتوسط درجة حرارة الهواء السطحي للفترة 2020-2039 (سنويًا) (الفترة المرجعية: 1995-2014)، باستخدام سيناريو انبعاثات منخفضة جدًا (SSP1-1.9)، مجموعة نماذج متعددة).

1.1.2 السياق السياسي

على الرغم من التحولات على الصعيد السياسي، بما في ذلك محادثات السلام والهدنة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر 2022، ظلّت التسوية السياسية الشاملة بعيدة المنال في وقت تطوير خطة قطاع التعليم. وبالرغم من أنّ الهدنة ظلّت قائمةً بشكل غير رسمي، فقد ترك الصراع البلاد مجزأةً إلى منطقتين قضائيتين منفصلتين على نحو متزايد. ونتيجة لذلك انتقلت الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية إلى العاصمة الموقوتة عدن في العام 2016. وبينما تدير سلطات صنعاء مؤسساتها، إلا أنها غير معترف بها دوليًا. تظهر الخريطة 1.3 حجم المساحة التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليًا وسلطات صنعاء.

الخريطة 1.3 خريطة توزيع السيطرة



المصدر: وزارة التربية والتعليم.

وعلى الرغم من أن محادثات السلام في نيسان/أبريل 2023 قد أظهرت نتائج واعدة، إلا أن الوضع ساء في وقت لاحق من العام بسبب الحصار على صادرات النفط، والذي أثر بشدة على الاقتصاد. فقد أدى انخفاض أسعار الصرف للعملة المحلية إلى ارتفاعات هائلة في الأسعار، الأمر الذي دفع الأسر التي تعاني ضغوطًا شديدة إلى المزيد من الفقر المدقع، وانعدام الأمن، والمعاناة التي لا يمكن تحمّلها.

لقد تسببت الحرب بشكل في تصنيف التنمية البشرية لليمن. فنتيجة للحرب، بلغ مؤشر التنمية البشرية في اليمن 0.455 في العام 2021، وهو الرقم نفسه المسجل في العام 2000²، أي قبل أكثر من عشرين عامًا، مما جعل ترتيب اليمن في المرتبة 183 من أصل 191 دولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022). وفي كلا العامين 2021 و2022، صنّف مؤشر الدول الهشة اليمن على أنه الدولة الأكثر هشاشة على مستوى العالم، واصفًا الوضع فيه بأنه "حالة تأهب قصوى للغاية" (صندوق السلام، 2022).

1.1.3 السياق الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي

شهد اليمن تدهورًا كبيرًا في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، حيث ارتفعت معدلات الفقر بشكل ملحوظ نتيجة النزاع المستمر، مما أثر بشكل مباشر على قدرة الأسر على دعم تعليم أطفالها. ففي العام 2022، عاش

نصف السكان (48.5 في المئة) تقريبًا في حالة فقر متعدد الأبعاد، بينما كانت نسبة إضافية تقارب 22.3 في المئة من السكان معرّضة لخطر الوقوع في الفقر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022).

يشهد اليمن نموًا سكانيًا سريعًا، مع تسجيل نسبة مرتفعة من الشباب. بين العامين 2010 و2021، ارتفع عدد سكان البلاد من 23.15 مليون إلى 31.15 مليون، بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ 2.7 في المئة. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بمعدل سنوي متوسط قدره 3 في المئة خلال الفترة من 2021 إلى 2030. وتتميز التركيبة السكانية بارتفاع نسبة الأطفال والشباب؛ ففي العام 2021، شكلت الفئة العمرية من 3 إلى 17 عامًا حوالى 41 في المئة من إجمالي السكان، وهي نسبة يُتوقع أن تظل مستقرة نسبيًا خلال الفترة من 2021-2030.

ويمثل هذا الضغط الديموغرافي عبئًا ثقيلًا على نظام التعليم، الذي سيحتاج إلى التكيف لاستيعاب أعداد المتزايدة من الأطفال والشباب في سن الدراسة. في الفترة 2021-2030، سيزيد عدد السكان في سن الدراسة بمقدار 3.84 مليون طفل، فيتحول من 12.77 إلى 16.61 مليون³. ومن المتوقع أن يشهد المستوى الثانوي خلال الفترة نفسها أعلى ضغط ديموغرافي سنوي (زيادة بنسبة 5.4 في المئة)، يليه المستوى الأساسي الأعلى (زيادة بنسبة 3 في المئة)، كما هو موضح في الجدول 1.1. إن استيعاب عدد الشباب المتزايد في اليمن يتطلب توسع نظام التعليم بشكل كبير، وهو التحدي الأساسي لخطة قطاع التعليم.

الجدول 1.1 الاتجاهات الملحوظة في عدد السكان في سن الدراسة، 2010-2030

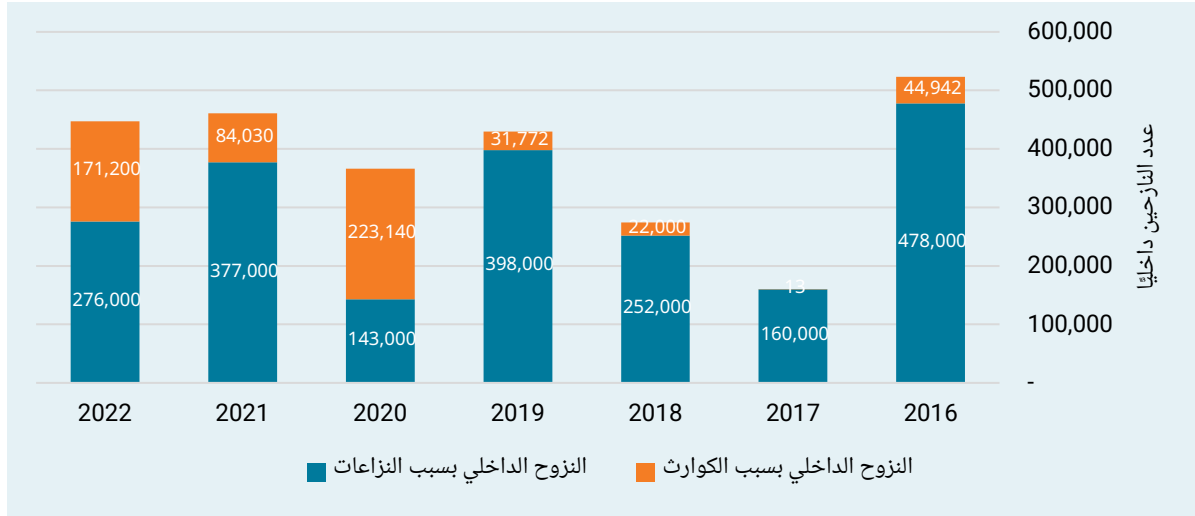
متوسط معدل النمو السنوي 2021-2030	متوسط معدل النمو السنوي 2021-2010	2030	2025	2021	2015	2010	الفئة العمرية
2.1%	2.7%	3,629,169	3,061,075	3,010,569	2,770,500	2,250,200	03-05
2.5%	4.3%	6,881,792	5,775,900	5,506,992	4,428,331	3,482,663	06-11
3.0%	3.1%	3,171,357	2,645,218	2,420,795	1,668,573	1,735,754	12-14
5.4%	0.6%	2,926,416	2,427,314	1,828,080	1,681,654	1,708,250	15-17
3.0%	3.0%	16,608,734	13,909,507	12,766,436	10,549,058	9,176,867	3-17
3.0%	2.7%	40,644,915	34,043,000	31,153,000	26,692,000	23,155,000	مجموع السكان
		41%	41%	41%	40%	40%	الفئة العمرية من 17-3 سنة

المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم.

تتسم الاتجاهات الديموغرافية أيضًا بظاهرة النزوح الجماعي للسكان والهجرة الداخلية، التي تتفاقم مع الحرب والآثار المتزايدة لتغير المناخ. ونتيجة للنزاع والمخاطر الطبيعية معًا، نزح ما يصل إلى 3 ملايين شخص منذ العام 2015 – حيث انتقل الكثير منهم أكثر من مرة إلى المحافظات الجنوبية (الشرقية) – مما أدى إلى تفكك الأسر الفردية والمجتمعات المحلية، إلى جانب نشوء تحديات مؤسسية لاتخطيط التعليمي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022، وزارة التربية والتعليم، 2023). وفي العام 2022، انخفض النزوح المرتبط

بالحرب، في حين تضاعف النزوح المرتبط بالمناخ مقارنةً بالعام السابق (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2023)، وهذه بمثابة علامة سيئة تدل على اتجاه متصاعد في المستقبل. وتدققت الحركة بشكل خاص نحو المدن (البنك الدولي، 2022)، واعتبارًا من العام 2021، كان 38.5 في المئة من السكان يعيشون في المناطق الحضرية (البنك الدولي – مؤشرات التنمية العالمية، 2021). ويستضيف اليمن أيضًا ما يقدر بنحو 95,000 لاجئ، معظمهم من الصومال وإثيوبيا (مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2024).

الشكل 1.1 النزوح الداخلي والحروب والكوارث، 2016-2022



المصدر: مركز رصد النزوح الداخلي، 2022.

لقد تعرّض النظام الصحي في البلاد لضغوط شديدة بسبب سنوات الصراع، ممّا أثر على إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية. تعدّ اليمن من بين البلدان الأكثر تضررًا من انعدام الأمن الغذائي في أنحاء العالم كلّها، حيث يواجه ما يقدر بنحو 17.3 مليون شخص (أكثر من 50 في المئة من السكان) في العام 2022 من انعدام الأمن الغذائي الحاد (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2022). وفي العام 2020، كان أكثر من ثلث الأطفال دون سن الخامسة يعانون مشاكل في النمو (تقرير البنك الدولي – مؤشرات التنمية العالمية، 2020c) ما يؤدي إلى سوء التغذية والآثار الصحية السيئة التي يمكن أن تعوق بشكل خطير نمو الأطفال البدني والمعرفي. بالإضافة إلى ما سبق، يعاني ما يقدر بنحو 4.7 مليون شخص في اليمن من الإعاقات، منهم 1.9 مليون في سن الدراسة (3-17).⁴

إنّ أنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في أنحاء البلاد كافة شحيحة، وفي حال وجودها، غالبًا ما تكون متضررة. ففي العام 2023، كان ما يقدر بنحو 15.4 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2022). وقد أدى سوء ظروف المياه والصرف الصحي إلى انتشار الأمراض المعدية على نطاق واسع، بما في ذلك الكوليرا والدفتيريا وحمى الضنك والحصبة (البنك الدولي، 2022a). كما يستمر مرض شلل الأطفال في الانتشار في اليمن (اليونيسف، 2022a).

ولا تزال نسبة الأمية مرتفعة في اليمن. في العام 2021، قدرّت نسبة الأمية بنحو 46 في المئة، بواقع 65 في المئة للإناث مقابل 35 في المئة للذكور (مصفوفة العقد العربي، من دون تحديد التاريخ). لم تتوفر بيانات رسمية

عن معدّل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين في اليمن منذ العام 2004، حيث قُدّر أنّ المعدّل مماثل، 54% (معهد اليونسكو للإحصاء، من دون تحديد التاريخ). ولا تزال فرص برامج محو الأمية محدودة للغاية، بالنسبة إلى النساء. كما انتشرت الأمية الرقمية على نطاقٍ واسع، بما يقدر بنحو 89 في المئة.

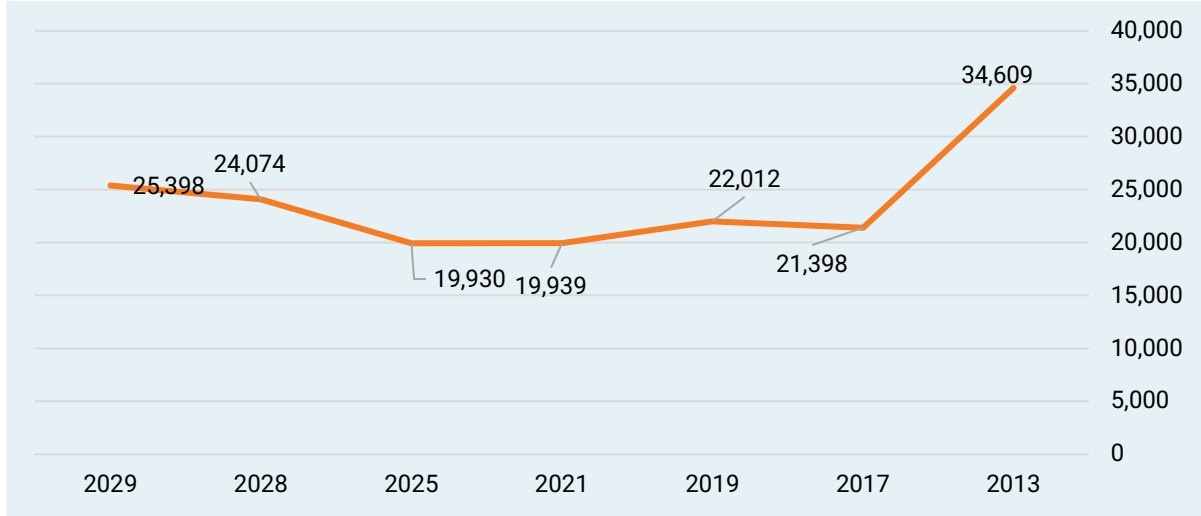
في حين أن الحرب أثرت بشكل خطير على اليمنيين كافة، إلا أنها زادت من تفاقم نقاط ضعف الأطفال والنساء بشكل خاص. وصنّف المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، في العام 2021، اليمن من بين أدنى البلدان: في المرتبة 155 من أصل 156 دولة (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2021). وبلغ معدّل الخصوبة في اليمن 3.9 مولود حي لكل امرأة في العام 2020، وهو من بين أعلى المعدّلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البنك الدولي – مؤشرات التنمية العالمية، 2020b). وفي حين أن معدّل وفيات الأمهات في العام 2020 كان معتدلاً نسبياً حيث بلغ 183 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 223 حالة، إلا أن هذا الرقم مرتفع مقارنة بالمتوسطات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويمثل تراجعاً عن المعدلات السابقة (البنك الدولي، من دون تحديد التاريخ). لا تزال معدّلات الإنجاب المبكر والزواج المبكر مرتفعة في اليمن. وتشير الأدلة المستندة إلى بيانات ما قبل الأزمة إلى أنّ ما يقرب من ثلث النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عامًا (32 في المئة) تزوّجن قبل سنّ 18 عامًا (صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسف 2021). وبالإضافة إلى المخاطر الصحية ومخاطر الرفاه، يمثل الإنجاب المبكر أيضًا تهديدًا كبيرًا لتعليم الفتيات، مع خطر أعلى للتسرب من المدارس. ومعدّل الولادات في سنّ المراهقة مرتفع، حيث يبلغ 56 ولادة لكل 1 000 امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة (البنك الدولي – مؤشرات التنمية العالمية، 2020).

يتحمّل الأطفال والشباب على وجه الخصوص وطأة الحرب المستمرة، التي دمّرت حياتهم ومستقبلهم. منذ بداية الصراع، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 11 ألف طفل قتلوا أو شوّهوا. وأفادت التقارير أنّه تمّ تجنيد 3,904 فتیان للقتال، بما في ذلك 91 فتاة أجبرن على المشاركة في أنشطة متصلة بالحرب، أو تمّ وضعهنّ عند نقاط التفتيش. توثّق التقارير 672 حالة هجوم واستخدام عسكري للمرافق التعليمية (اليونيسف، 2022). ويزداد خطر مخلفات الحرب من المتفجرات خلال موسم الأمطار حيث قد تؤدي الأمطار الغزيرة إلى تغيير أماكن الألغام الأرضية، مما يشكل خطرًا كبيرًا على المدنيين، وبخاصة الأطفال (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2022).

1.1.4 سياق الاقتصاد الكلي

لقد عانى الاقتصاد اليمني كثيرًا من الحرب وبالتالي يظلّ الاستقرار الاقتصاديّ محفوظًا بالمخاطر كنتيجة حتمية للحرب، ممّا يضغط على إنفاق الحكومة على التعليم. واعتبارًا من العام 2021، انخفض الناتج المحلي الإجماليّ إلى ما يقارب 60 في المئة من مستوى ما قبل الحرب. كما انخفض العائد المحلي من النفط، الذي كان أساسيًا للناتج الاقتصاديّ لليمن، بشكل كبير في 2015/2014 بسبب تصاعد التوتّرات واستمرّ في الانخفاض في السنوات التي تلت ذلك (البنك الدولي، 2022b). وتوقّف تحويل إيرادات الاتصالات والضرائب والموائى إلى خزانة الدولة والبنك المركزي اليمني، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية الإجمالية. وقد تحتاج التوقعات الإيجابية لنمو الناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقي في السنوات المقبلة (كما هو مبين في الشكل 1.2)، إلى المراجعة نزولاً في ضوء التدهور الأخير في الوضع الأمنيّ الوطنيّ والإقليميّ.

الشكل 1.2 تطوّر الناتج المحلي الإجمالي (الريال اليمني، المليارات، الأسعار الثابتة 2021) 2013-2029



المصدر: صندوق النقد الدولي (نيسان/أبريل 2024)، حسابات المؤلف. ملاحظة: تبدأ التقديرات بعد عام 2022.

في الوقت نفسه، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1.3 مليون ريال في العام 2014 إلى 640 ألف ريال في العام 2021 (ما يعادل 623 دولارًا أميركيًا). ومن المتوقع أن يواصل الانخفاض حتى العام 2025، عقب ارتفاع مستوى التضخم (من رقمين) وانخفاض قيمة الريال مقابل الدولار الأميركي. ويؤثر هذا بشكل كبير على البلاد – وعلى قطاع التعليم – بطرق متعددة: فقد تكافح الأسر للحصول على الغذاء والخدمات الأساسية، وتتعزّض الموارد المحدودة لوزارة التعليم لمزيد من الضغط. في حين وصلت إيرادات الحكومة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن إلى أعلى مستوياتها منذ بداية الحرب مسجلة نسبة 9.5 في المئة في العام 2022، إلا أنّ هذا الرقم لا يزال منخفضًا بالنسبة إلى المعايير الإقليمية وبعيدًا من مستوى ما قبل الأزمة قبل العام 2015 (ما يقارب 24 في المئة في العام 2014).

إن الإنفاق على التعليم أقل من العتبات الموصى بها، على الرغم من أن الحكومة اليمنية تقوم بجهود لحماية التعليم في السياق الصعب الحالي. في السنة المالية 2020، مثل الإنفاق الحكومي على التعليم، كما هو مذكور في الموازنة الوطنية، 14.3 في المئة من الإنفاق الإجمالي و1.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل من التوصيات الدولية البالغة 20 في المئة و4 إلى 6 في المئة على التوالي. كان النمو في الإنفاق على التعليم محدودًا بسبب الصدمات الخارجية والداخلية، مما أدى إلى انخفاض كبير في الإنفاق في العامين 2021 و2022 (بالقيمة الحقيقية). ولكن التوقعات مشجعة للغاية مع احتمال زيادة كبيرة له في العام 2023، بعد التزام قوي من الحكومة اليمنية لتعزيز توسيع قطاع التعليم ودعمه. وفي السنة المالية 2023، تقدّر نفقات التعليم بنحو 15.2 في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي أو 1.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، من الصعب التنبؤ بالمستويات الفعلية للإنفاق على التعليم، حيث يبلغ متوسط معدلات التنفيذ 55 في المئة بين العامين 2020 و2022.

ويخصص الجزء الأكبر من النفقات للإنفاق المتكرر، ويذهب النصيب الأكبر منه إلى الرواتب، ما يترك موارد محدودة لتطوير التعليم والبنود غير المتعلقة بالرواتب. ومن بين النفقات المتكررة تم تخصيص ما يعادل 88 في المئة للرواتب خلال هذه الفترة، في حين تم استثمار 12 في المئة في نفقات جارية أخرى مثل السلع

والخدمات. وقد تراوح الإنفاق التنموي من 1 في المئة إلى 3 في المئة من إجمالي الإنفاق خلال الفترة 2020-2023. ويثير القصور في الإنفاق على التنمية تساؤلات بشأن قدرة الحكومة على تحقيق إعادة البناء والإعمار. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر الانخفاض في الإنفاق على البنود غير المتعلقة بالرواتب على جودة التعليم، مما يحد من الموارد المتاحة، على سبيل المثال، لمراقبة المدارس والإشراف عليها من قبل فرق ضمان الجودة، والتي تتطلب بدورها موارد إضافية للقيام بزياراتٍ مدرسيّة.

الجدول 1.2 الإنفاق العام على التعليم حسب نوع الإنفاق (مليون ريال)، 2020-2023

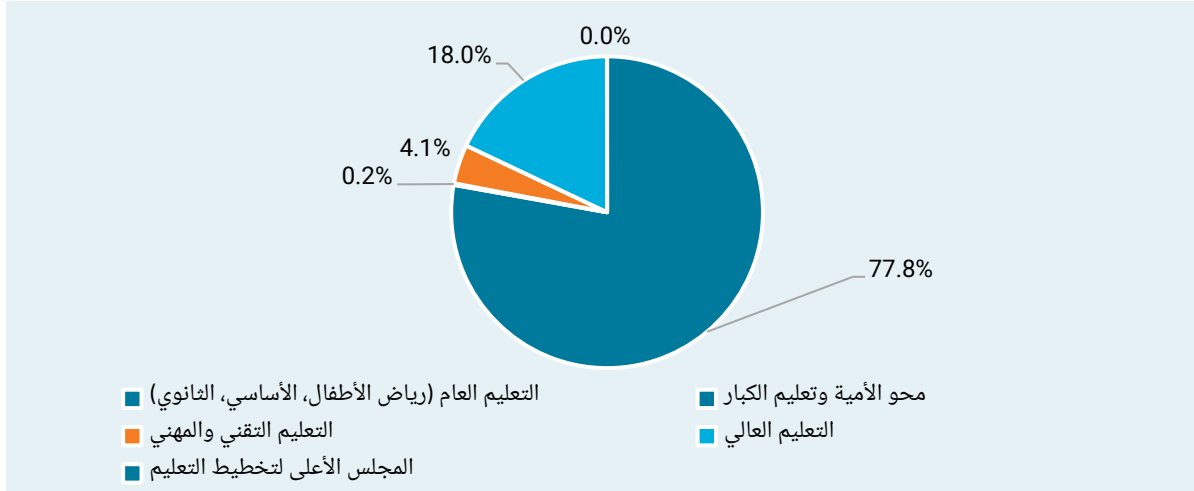
*2023	2022	2021	2020	
452,742	259,690	250,400	241,275	إجمالي الإنفاق على التعليم (مليون ريال، جاري)
443,538	251,997	245,309	238,879	النفقات المتكررة
9,203	7,693	5,090	2,396	النفقات الرأسمالية
98%	97%	98%	99%	النسبة المئوية من النفقات المتكررة من إجمالي النفقات
359,652	200,291	250,400	323,458	إجمالي الإنفاق على التعليم (مليون مليار ريال، ثابت في العام 2021)
352,341	194,358	245,309	320,246	النفقات المتكررة
302,653	161,812	216,092	292,850	الرواتب والأجور
49,688	32,546	29,218	27,396	غير الرواتب
86%	83%	88%	91%	نسبة الرواتب والأجور
7,311	4,576	5,090	3,212	النفقات الرأسمالية
15.2%	8.7%	14.3%	14.3%	النسبة المئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي
1.8%	1.0%	1.3%	1.6%	النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: وزارة المالية.
ملاحظة: * حصيلة الإنفاق المتوقعة.

نشر المعلومات المالية خارج نطاق النفقات العامة المنفذة هو محدود جدًا، مما يجعل من تحقيق فهم كامل للمدخلات المتدفقة إلى التعليم بكاملها. فعلى سبيل المثال، لا يتم حاليًا تتبع إنفاق شركاء التنمية من خارج الموازنة بشكل كافٍ.

يشكل التعليم العام ثلاثة أرباع إجمالي الإنفاق المحلي على التعليم. فقد استحوذ التعليم العام على 78 في المئة من موازنة التعليم في العام 2023، مع حصول برامج محو الأمية وتعليم الكبار على 0.2 في المئة فقط من التمويل.

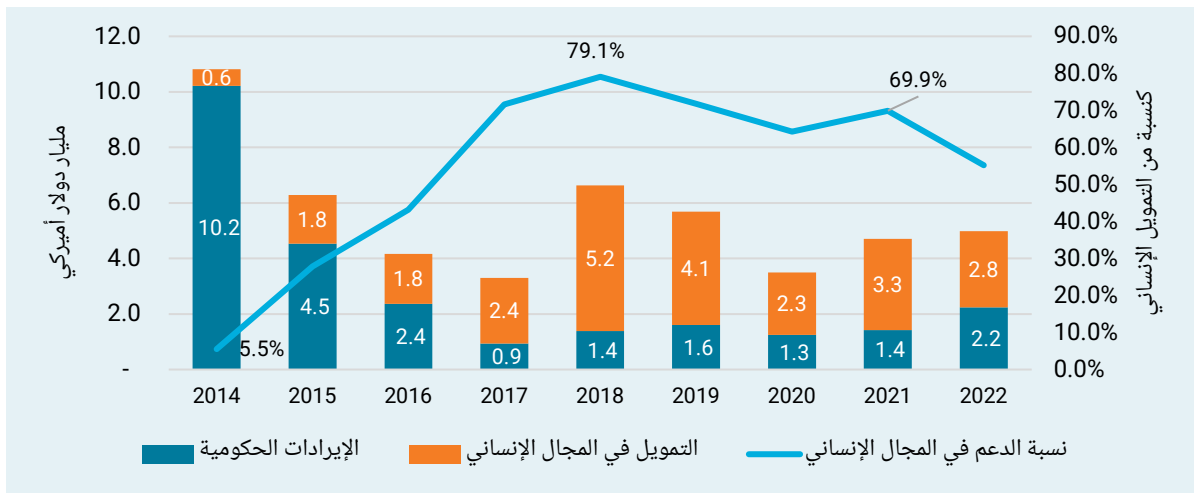
الشكل 1.3 نسبة الإنفاق على التعليم العام حسب مستوى التعليم، 2023



المصدر: وزارة المالية بناءً على تقديرات الموازنة.

لقد ظل التمويل الإنساني مصدرًا هامًا للتمويل، رقم تقلباته منذ العام 2015. منذ بداية الحرب، اعتمد اليمن أكثر فأكثر على الدعم الخارجي، وتزايد عدد الجهات المانحة والمنظمات النشطة مما سمح بدعم ملايين اليمنيين في المحافظات في أنحاء البلاد كلها. واعتبارًا من العام 2022، تلقت اليمن ما يقرب من 24 مليار دولار أميركي من التمويل الإنساني الوارد منذ العام 2014. وبلغ التمويل ذروته ليصل إلى 5.24 مليار دولار في العام 2018، قبل أن ينخفض إلى نصف هذا المبلغ (2.75 مليار دولار) في العام 2022. وتأثرت التخفيضات بعوامل من بينها جائحة كورونا (Covid-19) والاحتياجات الحادة للسياسات الإنسانية الأخرى التي تتطلب الدعم (مثل أوكرانيا وإثيوبيا والسودان وغزة). بالمقارنة مع إيرادات الحكومة العامة، بلغ متوسط حصة التمويل الإنساني 48 في المئة من إجمالي الإيرادات خلال الفترة ما بين 2014-2022 ليصل إلى 55 في المئة في العام 2022 مقابل نسبة أعلى هي 79 في المئة في العام 2018.

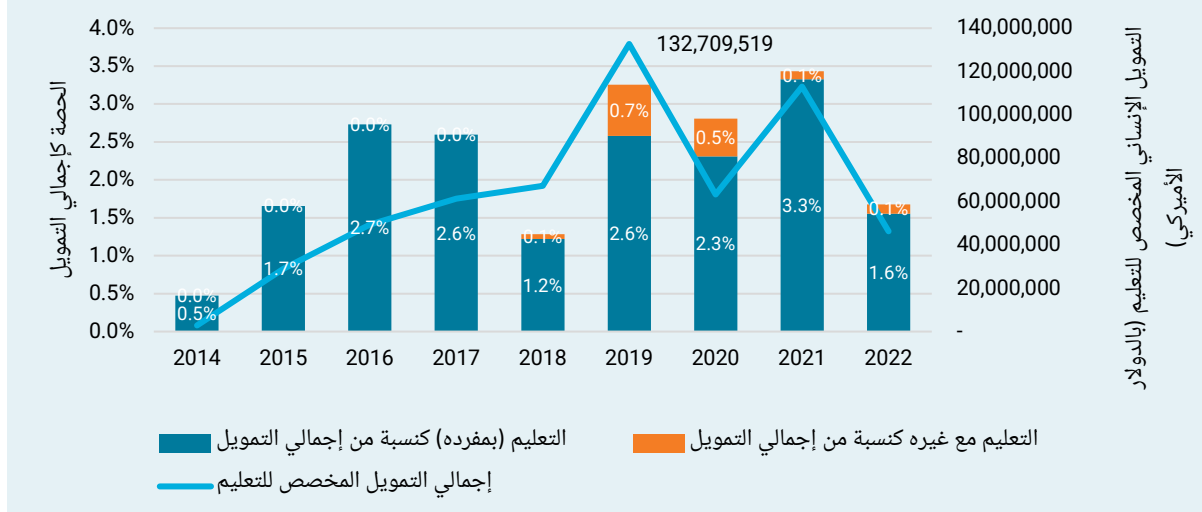
الشكل 1.4 إجمالي التمويل الإنساني المُبلَّغ عنه لليمن (مليار دولار أميركي)، 2014-2022



المصدر: خدمة التتبع المالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اعتبارًا من نيسان/أبريل 2023؛ صندوق النقد الدولي (نيسان/أبريل 2024)، حسابات المؤلف. ملاحظة: إجمالي التمويل قد يكون عرضة للتغيير.

لا يتلقى التعليم سوى حصة قليلة من التمويل الإنساني. تم تخصيص 2.3 في المئة فقط من الأموال الإنسانية للتعليم كحد متوسط منذ بداية الحرب (حوالي 564.9 مليون دولار خلال الفترة الممتدة بين 2014-2022). بلغ التمويل الإنساني للتعليم ذروته في العام 2019، حيث سجل حوالي 132.8 مليون دولار أميركي، لكنه انخفض إلى ما يزيد قليلاً عن 46.2 مليون دولار أميركي في العام 2022.⁵

الشكل 1.5 إجمالي التمويل الإنساني المُبلَّغ عنه المخصَّص للتعليم في اليمن، 2014-2022



المصدر: خدمة التتبع المالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حسابات المؤلف اعتباراً من أيار/مايو 2023. ملاحظة: قد يخضع إجمالي التمويل للتغيير على مدى معالجة الأموال.

1.2 التعليم

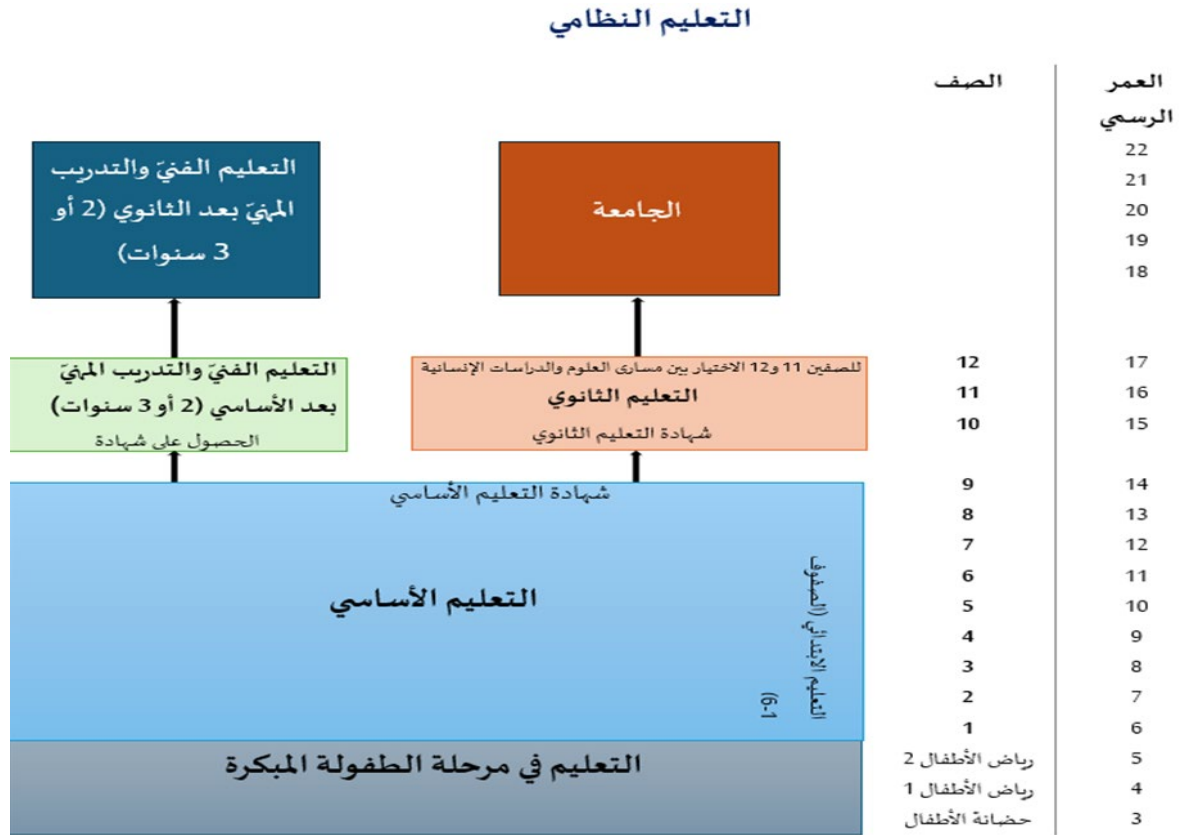
يقدم هذا القسم نظرة عامة على هيكلية نظام التعليم، ويوضح الوضع الحالي والمسائل والتحديات التي تواجه قطاع التعليم في اليمن، مع التركيز بشكل خاص على الوصول والإنصاف؛ وجودة التعليم؛ والحوكمة والإدارة.

1.2.1 هيكلية نظام التعليم

تدير وزارة التربية والتعليم ثلاث مراحل تعليمية:

- مرحلة رياض الأطفال، مرحلة ما قبل التعليم الأساسي تضم الأطفال من سن الثالثة إلى سن السادسة. وهي مرحلة ليست إلزامية، على الرغم من الوعي المتزايد بأهمية التعليم في هذه المرحلة.
- مرحلة التعليم الأساسي، وتشمل الصفوف من الأول إلى التاسع، وتبدأ من سن السادسة وتستمر لمدة تسع سنوات. وفقاً للقانون العام للتربية والتعليم (45) للعام 1992، فإن التعليم الأساسي مجاني وإلزامي ومتاح للجميع دون تمييز.
- مرحلة التعليم الثانوي، وتضم الصفوف من 10 إلى 12، ومدتها ثلاث سنوات بعد التعليم الأساسي.

الشكل 1.6 هيكلية التعليم النظامي في اليمن



المصدر: وزارة التربية والتعليم.

تشرف وزارة التربية والتعليم أيضاً على *التعليم غير النظامي* كما يشرف عليه جهاز محو الأمية وتعليم الكبار (LAEO) ويشمل كافة أنواع التعليم الحاصل خارج النظام المدرسي، مع التركيز على المهارات الحياتية والمهنية للبالغين 10 سنوات إلى 45 عامًا غير الملتحقين بالتعليم. إنَّ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار مستقلٌ ماليًا وإداريًا، وله موازنته الخاصة وحساباته المصرفية المستقلة، مع أنه تابع لوزارة التربية والتعليم، حيث أنَّ معظم موظفيه يتقاضون رواتبهم من الوزارة.

بحسب القانون رقم 28 (1998) بشأن محو الامية يمكن تعريف التعليم غير النظامي بأنه يشمل المقاربات الست التالية:

- *التعليم المسرّع*: يستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8-15 سنة والذين تسرّبوا من التعليم الأساسي في الصفوف 1-6. وإذا أكملوا برنامج الثلاث سنوات، فسيكونون مؤهلين للالتحاق بالصف السابع من التعليم الأساسي.
- *المدارس المجتمعية*: توفر التعليم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-15 سنة والذين لم يلتحقوا سابقًا بالمدرسة أو الذين تسرّبوا منها. تعادل شهادة المدرسة المجتمعية الصف السادس، وتؤهل للالتحاق بالصف السابع من التعليم الأساسي.

- **التعليم الذاتي:** يستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-15 سنة وغير القادرين على الوصول إلى المدرسة. ويتم تزويدهم بالمواد التعليمية للصفوف من 1 إلى 8 من التعليم الأساسي. ويمكنهم الالتحاق بالتعليم الرسمي عند نجاحهم باختبارات تحديد المستوى و/أو تحسّن التحاقهم بالمدرسة.
- **التعليم المنزلي:** يستهدف الأطفال الذين تمنعهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية من استكمال تعليمهم، وبخاصة الأطفال ذوي الإعاقة، وأطفال الشوارع، وأطفال البدو، والأطفال الجنود. يدرس الأطفال بأنفسهم وفق المناهج الرسمية من دون إلزامهم بالحضور إلى المدرسة، ولهم الحق في أداء الاختبار الصفي في نهاية الفصل الدراسي.
- **التعليم الرقمي:** يستخدم القناة التلفزيونية التعليمية والإذاعة التعليمية والمنصة التعليمية الإلكترونية عند توفرها.
- **الدعم التربوي الوقائي:** يقدم دروسًا علاجية.

1.2.2 الوصول إلى التعليم والإنصاف

بالأرقام المطلقة، يتزايد عدد المتحقّين بالتعليم العام. في العام 2021/22، قُدّر عدد المتعلمين المسجلين في التعليم العام (التعليم في مرحلة رياض الأطفال والتعليم الأساسي والثانوي) بنحو 7.52 مليون متعلّم، كما هو موضح في الجدول 1.3 أدناه. يمثل هذا الرقم، زيادة مشجّعة عن العام 2015، عندما كان عدد المتعلمين المسجلين 5.83 مليون متعلّم فقط. ويمكن إضافة حوالي 252,000 متعلّم مسجلين في برامج محو الأمية والتعليم البديل⁶.

الجدول 1.3 عدد المتعلّمين المسجّلين حسب المراحل الدراسية، 2015-2021

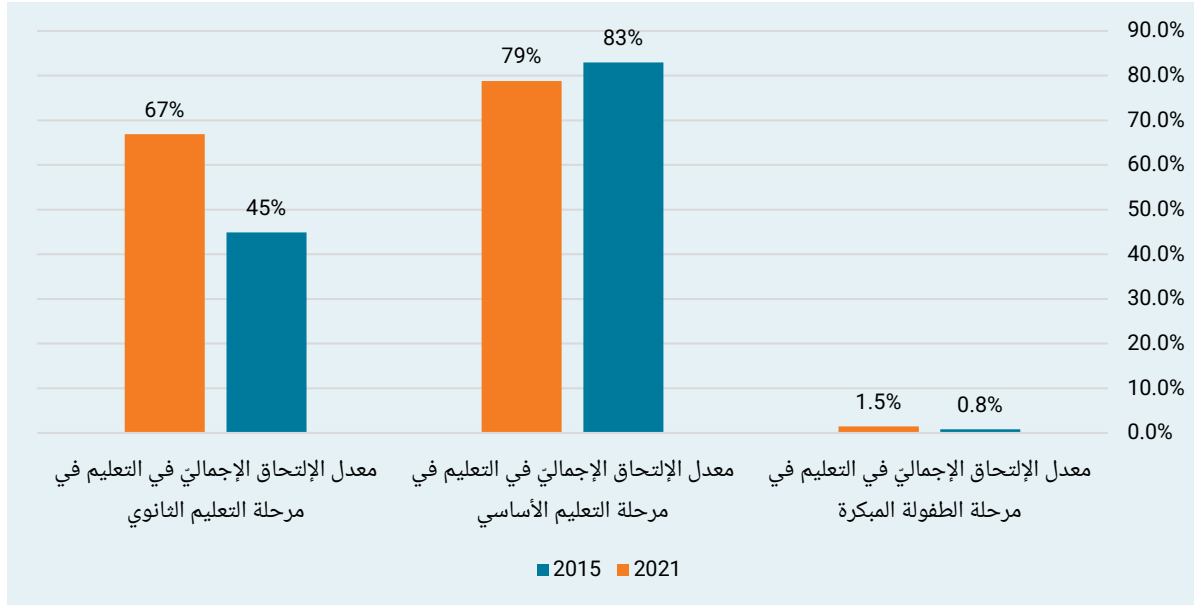
متوسط معدّل النموّ السنوي 2015-2021	2021	2015	
12%	44,844	22,924	ما قبل الابتدائي
4%	6,248,548	5,055,646	التعليم الأساسي
8%	1,222,699	755,504	التعليم الثانوي العام
4%	7,516,091	5,834,074	مجموع التعليم العام
12%	251,762		التعليم غير النظامي
	7,767,853		مجموع المتحقّين

المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم. تشمل رياض الأطفال والتعليم الأساسي والثانوي. لا تشمل البيانات الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني بعد الأساسي (المقدّر بـ 1.5 في المئة من الالتحاق بالتعليم الثانوي في العام 2013).

ينعكس هذا الارتفاع في عدد المتعلمين المسجلين في مستويات التعليم كافة. وخلال الفترة من 2015 إلى 2021، شهدت المراحل الدراسية كلها مسارًا إيجابيًا من حيث الالتحاق. ويبيّن الجدول 1.3 أعلاه أنّ أعلى زيادة في الالتحاق كانت في المراحل الدراسية لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي، الذي نما بنسبة مثيرة للإعجاب بلغت 12 في المئة، وإن كان منطلقًا من خطّ أساس منخفض.

ومع ذلك، فإنّ التغطية المدرسية لا تتزايد على المستويات كلّها. كما هو مبين في الشكل 1.7 أدناه، سجّل معدّل الالتحاق الإجماليّ في العام 2021 زيادةً كبيرةً في المستوى الثانويّ، حيث زاد 22 نقطة مئوية خلال الفترة 2015-2021 ليصل إلى 67 في المئة في العام 2021. بينما تم تسجيل تحسّن طفيف في مرحلة ما قبل الابتدائيّ (زيادة قدرها 0.7 نقطة مئوية) مع ارتفاع معدّل الالتحاق الإجماليّ إلى 1.5 في المئة في العام 2021، شهد معدّل الالتحاق الإجماليّ في المرحلة الابتدائية انخفاضًا من 83 في المئة في العام 2015 إلى 79 في المئة في العام 2021، أي 4 نقاط مئوية.

الشكل 1.7 تطوّر معدّل الالتحاق التعليمي الإجماليّ حسب المراحل الدراسية، 2015-2021



المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم. * لا تشمل المرحلة الثانوية الالتحاق بالتعليم المهني والتدريب التقني في مرحلة ما بعد الأساسي (تقدر بنحو 1.5 في المئة من الالتحاق بالمرحلة الثانوية في العام 2013).

التغطية المدرسية منخفضة مقارنةً بالمعايير الإقليمية. وكما هو مبين في الجدول 1.4 أدناه، فإنّ اليمن لديه أدنى معدّلات الالتحاق الإجماليّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأمراحل التعليمية كافة. ومعدّل الالتحاق الإجماليّ في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي على وجه الخصوص منخفض للغاية حيث يبلغ 1.5 في المئة، مقارنةً بمتوسط إقليمي يبلغ 46 في المئة.

الجدول 1.4 إجمالي معدّل الالتحاق الإجمالي حسب المراحل الدراسية، مقارنةً إقليميّة، 2021 أو العام الأخير، (بالنسبة المئوية)

البلدان	ما قبل الابتدائي	الأساسي الأدنى	الأساسي الأعلى	الثانوي
الجزائر	52	--	--	--
البحرين	53	98	98	96
مصر	29	106	101	78
إيران	72	110	97	81
الأردن	27	80	77	62
الكويت	49	83	99	93
المغرب	60	113	99	68
سلطنة عمان	27	104	102	123
فلسطين	49	94	97	83
دولة قطر	54	102	97	--
المملكة العربية السعودية	18	102	106	117
السودان	47	79	55	39
سوريا	11	105	82	46
تونس	45	112	114	79
الإمارات العربية المتحدة	94	--	-	107
المتوسط، المنطقة	46	92	87	82
اليمن	1.5	79	67	67

المصدر: اليمن، بيانات وزارة التربية والتعليم، مصادر أخرى: معهد اليونسكو للإحصاء. * بالنسبة إلى اليمن، لا تشمل المرحلة الثانوية الالتحاق بالتعليم الفني ولا التدريب المهني بعد الأساسي.

بالنظر إلى الفروق بين الجنسين، فإنّ الاتجاه الواعد هو أنّ مشاركة الفتيات آخذة في التحسّن، على المستويات كافة. وكما هو موضح في الجدول 1.5 أدناه، في العام 2021، شكّلت الإناث 48 في المئة من مجموع سكان التعليم العام وفقاً لبيانات وزارة التربية والتعليم. وهذا يعتبر إيجابياً للغاية مقارنةً بنسبة 44 في المئة في العام 2015. ويمكن تسجيل التقدّم بخاصّة في المستوى الثانوي، على الرغم من أنّ المساواة بين الجنسين لا تزال بعيدة المنال. وفي حين لا يزال معدّل الالتحاق بمرحلة ما قبل الأساسي منخفضاً لكل من الصبيان والبنات، فقد ارتفعت نسبة الفتيات إلى 49 في المئة، مقارنةً بـ 48 في المئة في العام 2015.

الجدول 1.5 تطوّر الالتحاق التعليمي حسب النوع الاجتماعي، 2015-2021

2021	2015	
44,841	22,924	ما قبل الاساسي
22,766	11,832	ذكور
22,075	11,092	إناث
49%	48%	النسبة المئوية للإناث
6,248,548	5,055,709	التعليم الأساسي (الصفوف 1-9)
3,276,801	2,794,858	ذكور
2,971,747	2,260,851	إناث
48%	45%	النسبة المئوية للإناث
1,222,699	755,518	التعليم الثانوي
636,153	450,193	ذكور
586,546	305,325	إناث
48%	40%	النسبة المئوية للإناث
48%	44%	متوسط حصة الإناث

المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم.

على الرغم من هذا التقدّم الواعد، لا تزال نسب التحاق الفتيات أقل قليلاً من نسب التحاق الفتيان في معظم المستويات. في العام 2021، بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدّل الالتحاق الإجماليّ الأساسي 0.95، ما يشير إلى أنه لكلّ 100 فتى ملتحق، 95 فتاة ملتحقة. وفي المرحلة الثانوية، يتمّ الوصول إلى التكافؤ تقريباً، حيث يبلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين 0.96⁷. ولا يخالف هذا الاتجاه إلا مرحلة ما قبل الأساسي، حيث تمثّل الفتيات أكبر مقارنة بالفتيان. يبلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين عند هذا المستوى 1.02، ما يعني أنّه لكلّ 100 فتى ملتحق، 102 فتاة ملتحقة.

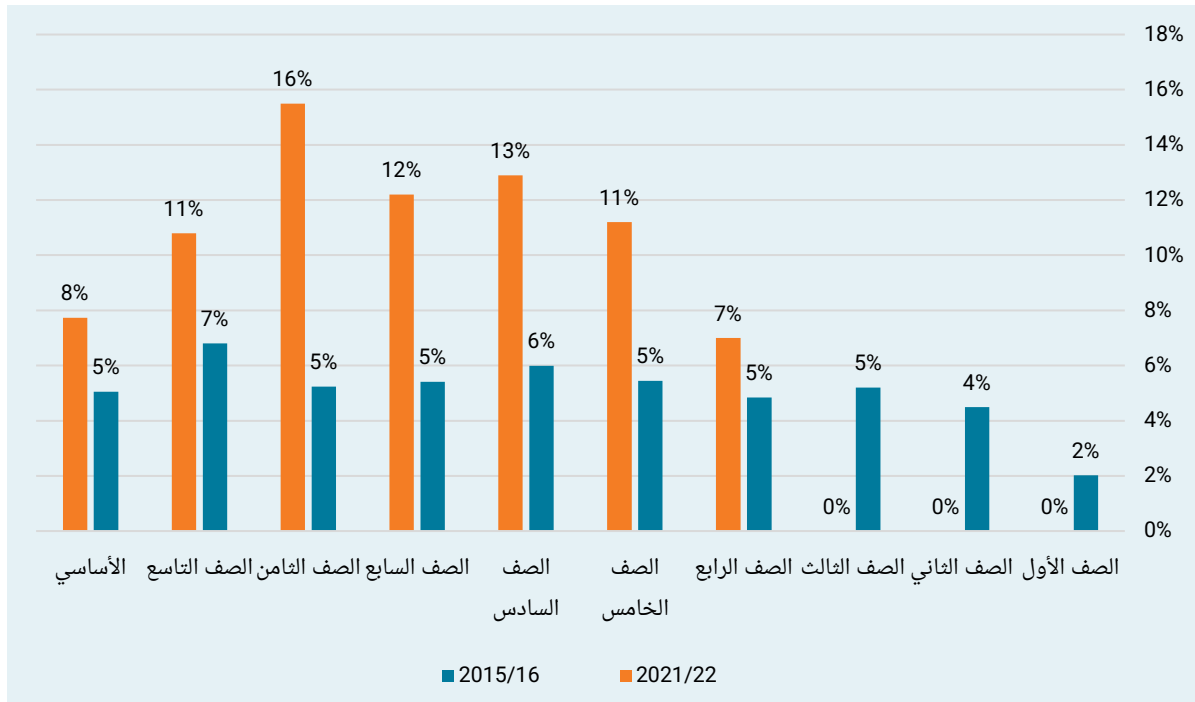
الجدول 1.6 مؤشّر التكافؤ بين الجنسين، معدّل الالتحاق الإجمالي، 2015-2021

مؤشر تكافؤ الجنسين (د/إ)		إناث		ذكور		
2021	2015	2021	2015	2021	2015	
1.02	0.98	1.5%	0.8%	1.5%	0.8%	معدّل الالتحاق الإجماليّ التعليم في مرحلة رياض الأطفال
0.95	0.84	77%	76%	81%	90%	معدّل الالتحاق الإجماليّ التعليم الأساسي
0.96	0.71	65%	37%	68%	52%	معدّل الالتحاق الإجماليّ التعليم الثانوي

المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم. * لا يشمل التعليم الثانوي الالتحاق بالتعليم الفتي والتدريب المهني بعد الأساسي (المقدر بـ 1.5 في المئة من الالتحاق بالمرحلة الثانوية في العام 2013). يوجد تكافؤ عندما يكون مؤشر تكافؤ الجنسين بين 0.97 و1.03.

لقد تراجعت مستويات الكفاءة الداخلية مع تزايد معدلات الإعادة. وتشير الأدلة، رغم أنها غير مكتملة، إلى ارتفاع مثير للقلق في معدلات الإعادة، مع زيادة المعدلات على مدى السنوات الست الماضية من 5 في المئة في العام 2015 إلى 8 في المئة في العام 2021 بالنسبة إلى التعليم الأساسي. ويمكن أن يرتبط هذا التضخم بعدم إمكانية الوصول إلى التعليم ما قبل الأساسي، مما يترك المتعلمين غير مستعدين لدخول التعليم الرسمي للمرة الأولى. ويرتبط انخفاض مستوى التكرار أو انعدامه في الصفوف الأولى من التعليم الأساسي بسياسة عدم الإعادة/الترقية التلقائية في الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي.

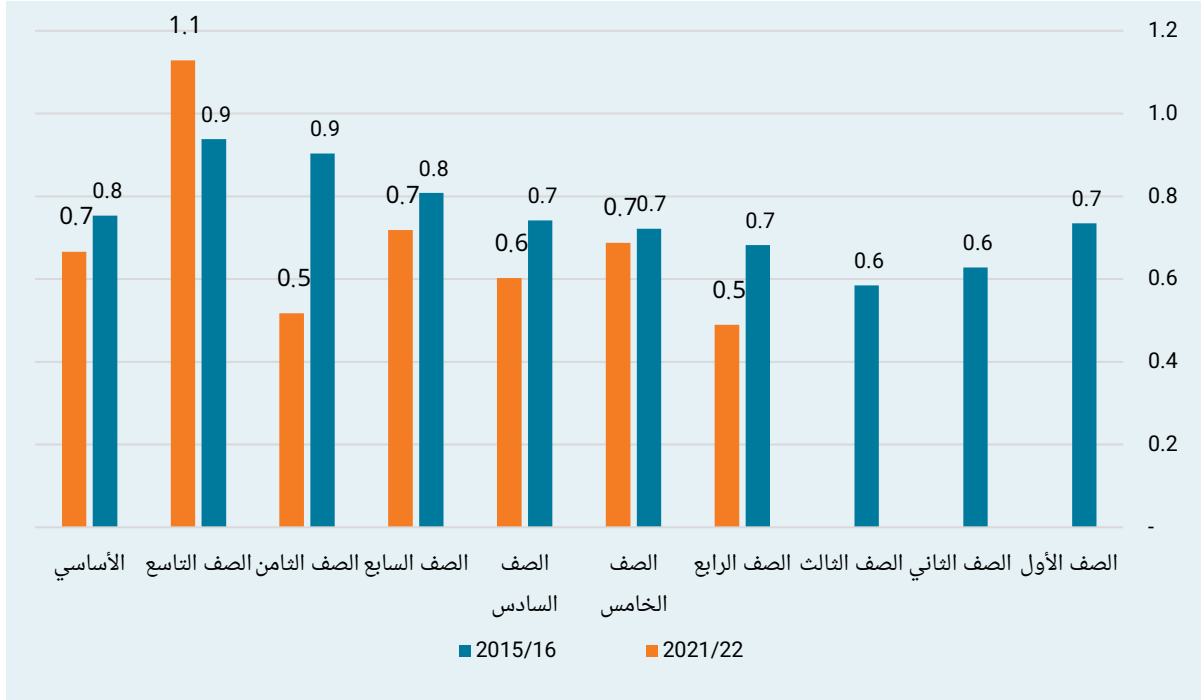
الشكل 1.8 الحصة الخاصة بإعادة الصفّ التعليمي، 2015-2021



المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم.

بالنسبة إلى صفوف التعليم الأساسي بشكل عام، يكون الصبيان أكثر عرضة للإعادة من البنات. تظهر بيانات وزارة التربية والتعليم أنه في العام الدراسي 2022/2021، كان احتمال إعادة الصبيان للصف الرابع أكبر بمرتين من احتمال إعادة البنات، حيث بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين 0.5 (GPI). ويمثل هذا تراجعاً في معدلات إعادة البنات للصف التعليمي منذ 2016/2015، عندما كانت النسبة 0.7. وتستمر هذه الأنماط والاتجاهات بمرور الوقت حتى الصف الثامن، حيث كان مؤشر التكافؤ بين الجنسين للإعادة 0.5، مقارنةً بـ 0.9 في 2021/22. ومع ذلك، يتغير هذا النمط بحلول الصف التاسع، حيث يزيد عدد الفتيات اللواتي يُعدن العام أكثر من الصبيان في 2021/22. من بين كل 100 صبي أعادوا الصف التاسع في 2022/2021، بلغ عدد الفتيات اللواتي أُعدن الصف 110، وهو تغيير عن 2016/2015، لما كانت النسبة 90 فتاة مقابل 100 صبي. وقد تكون أسباب هذه الاتجاهات مرتبطة بميل الفتيات إلى ترك الدراسة بدلاً من إعادة سنة في الصفوف السابقة. يمكن أن توفر الدراسة القادمة حول تسرب الفتيات من المدارس رؤى قيمة من خلال النظر في هذه المشكلة.

الشكل 1.9 مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في نسبة الذين أعادوا الصف، 2015-2021

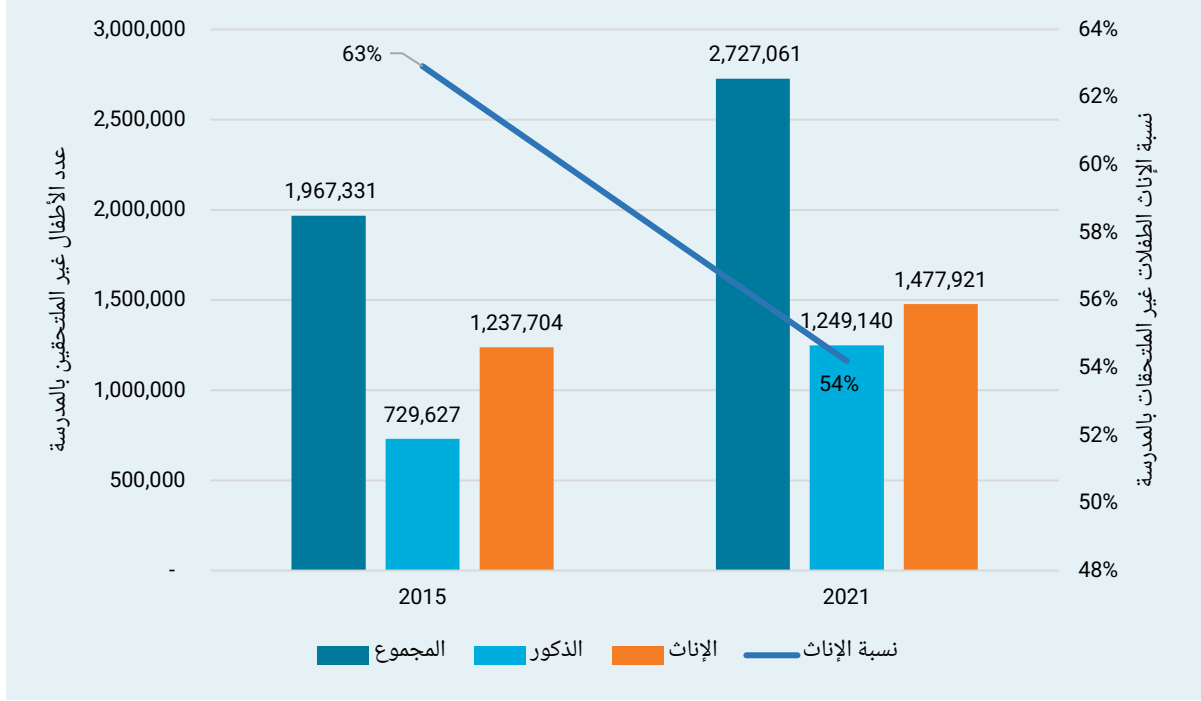


المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم، لكل 100 فتى أعادوا الصف، 50 فتاة أعدن الصف الرابع في العام 2021. ويحصل تكافؤ، عندما يتراوح مؤشر التكافؤ بين الجنسين بين 0.97 و1.03.

فإنّ الحدّ من إعادة الصفّ الدراسي يعدّ قضيةً رئيسةً يجب معالجتها في برنامج خطة قطاع التعليم. إنّه أوّلًا إهدار كبير للموارد لكلّ من أولياء الأمور والنظام المدرسيّ، لأنّه يعني أنّ المتعلّمين يحتاجون إلى عامين لإكمال الصف بدلًا من سنة واحدة. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تكون مطالبة المتعلّمين بإعادة السنة إجراءً تعسفيًا، وليس بالضرورة فعّالًا في تحسين نتائج تعلّمهم دون اتّخاذ تدابير تعويضيّة. ويمكن أن يؤدي الاضطرار إلى إعادة الصف الدراسي أيضًا إلى التسرّب من المدارس عندما يكون الطلب على التعليم هشًا وتكاليف الفرصة البديلة تفوق الفوائد المحتملة للبقاء في المدرسة، وخاصةً بالنسبة إلى الفتيات.

ارتفع عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس منذ العام 2015. فوفقًا لبيانات وزارة التربية والتعليم للعام 2024، كان أكثر من 2.7 مليون طفل في سنّ الدراسة خارج المدارس النظاميّة مقارنة بـ 1.97 مليون في العام 2015. ويبيّن الشكل 1.10 أدناه أنّ الفتيات يشكّلن غالبية الأطفال الذين هم خارج المدرسة. الأطفال غير الملحقين بالمدارس في العام 2024 (54 في المئة)، على الرغم من أنّ هذه النسبة تمثل انخفاضًا كبيرًا على مدار العقد، من أعلى مستوى بلغ 63 في المئة في العام 2015. تم تطوير برامج التعلّم المسرّع التي تستهدف الأطفال غير الملحقين بالمدرسة من قبل وزارة التربية والتعليم بدعم من الشركاء بهدف توفير بعض فرص التعلّم لهؤلاء الأطفال، مما يساعد أيضًا على الحد من عددهم.

الشكل 1.10 عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس (في سن التعليم الأساسي والثانوي) بالملايين ونسبة الإناث (بالنسبة المئوية)، 2015-2024



المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم

التحديات المرتبطة بنقص الوصول إلى التعليم المنصف للجميع

ترتبط تحديات الوصول المنصف إلى التعليم بكل من القضايا المتعلقة بالتجهيزات المدرسية، بالإضافة إلى ضعف الالتزام بالتعليم من قبل أولياء الأمور والمتعلمين من جانب الطلب.

أوجه الضعف في تجهيزات المدارس

تعتبر البنية التحتية غير الكافية للمدارس قضية حاسمة في بعض المناطق. وفقاً لبيانات وزارة التربية والتعليم، وكما يرد في الجدول 1.7، فقد تضرر خمس المدارس (20 في المئة) أو استضافت نازحين داخلياً/لاجئين في العام 2021، مقارنةً بنسبة 3.4 في المئة في العام 2015. ومع ذلك، وبالرغم من النقص في البنية التحتية وبيئات التعليم والتعلم غير الملائمة، ظلت معظم المدارس مفتوحة في العام 2021. وثلاثة في المئة من المدارس مقامة في مبان مؤقتة أو غير صالحة لأغراض التعليم. يُقدَّر أن 35,500 فصل دراسي يحتاج إلى ترميم. مع زيادة عدد السكان في سن المدرسة وارتفاع الطلب على التعليم، لا يستطيع العديد من المدارس استيعاب المتعلمين الإضافيين الراغبين في التسجيل، مما يؤدي إلى اكتظاظ شديد في الصفوف الدراسية.

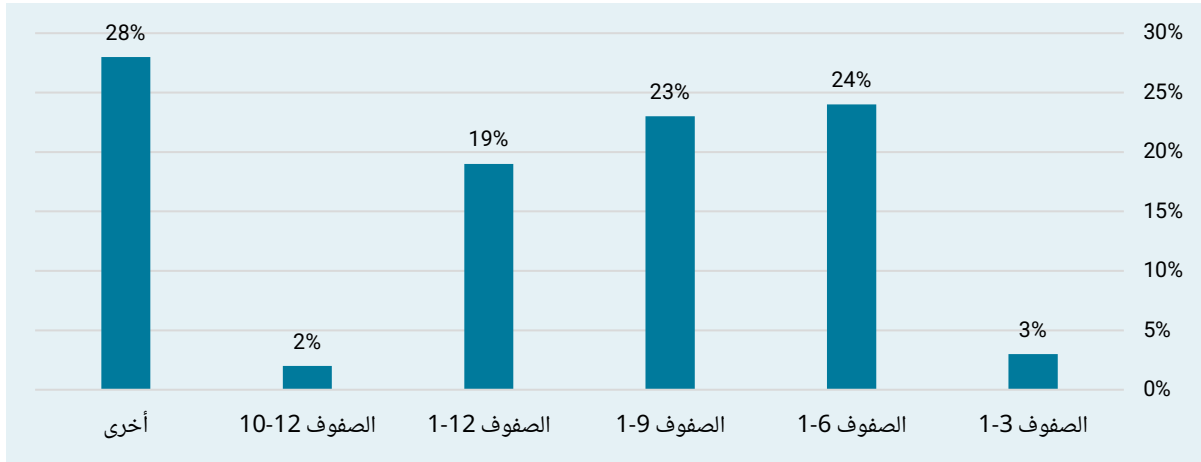
الجدول 1.7 عدد المدارس المتأثرة، 2015-2021

المدارس المغلقة	إجمالي عدد المدارس العاملة	المجموع	مدارس تستضيف سكانًا نازحين ولاجئين	متضررة جزئيًا	متضررة كليًا	
2015						
1,224	16,760	564	24	457	83	المجموع
7.3%		3.4%	0.1%	2.7%	0.5%	النسبة المئوية
2021						
167	19,042	3831	1104	2229	498	المجموع
0.9%		20.1%	5.8%	11.7%	2.6%	النسبة المئوية

المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم.

لا تقدّم المدارس كلّها دورة تعليمٍ كاملةً تستمرّ 12 عامًا. وتقدّم 3 في المئة من المدارس فقط مراحل التعليم المبكرة (من الصفّ الأوّل إلى الصفّ الثالث)، بينما تقدّم 24 في المئة من المدارس المراحل الستّ الأولى فقط، ما يجعل المتعلّمين في تلك المدارس أكثر عرضةً لعدم إكمال دورة التعليم الأساسيّة الكاملة.

الشكل 1.11 توزيع المدارس حسب المراحل التعليميّة المقدّمة، 2021



المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم.

يعاني الكثير من المدارس نقصًا في المرافق الأساسيّة، وتعتبر هذه المشكلة منتشرة. 71 في المئة من المدارس لم يكن لديها إمكانية الوصول إلى المياه والصرف الصحي في العام 2021، و90 في المئة من المدارس كانت تفتقر إلى إمدادات آمنة للشرب. في العام 2021، كانت 29 في المئة فقط من المدارس تمتلك عددًا كافيًا من المراحيض، و21 في المئة منها فقط مزودةً بأسوار بشكل مناسب. تمتلك 30 في المئة فقط من المدارس إمدادات كهربائيّة، وتكون هذه المشكلة أكثر حدةً في التعليم الأساسي مقارنةً بالتعليم الثانوي، وفي المناطق الريفية مقارنةً بالمناطق الحضرية. لا تلبي مرافق المدارس عادةً احتياجات الفتيات من حيث الخصوصية والأمان للتمكن من التصرف براحةً خلال الدورة الشهرية، ولا تلبي الاحتياجات الخاصّة بالأطفال ذوي الإعاقة. لا تأخذ

عملية بناء المدارس في الاعتبار مبادئ مقاومة المخاطر المناخية بهدف تأمين سلامة الأطفال. يشير هذا النقص إلى حاجة واضحة لوضع معايير تنظيمية لبناء مدارس مناسبة، ووضع آليات للمساءلة ومراقبة تنفيذها.

تشمل القيود الأخرى النقص الشديد في عدد المعلمين الذكور والإناث، وبخاصة المعلمات في المناطق الريفية (كما ستتم مناقشته أدناه). بعض المدارس غير آمنة أو تقع في مناطق غير آمنة. بينما يُقدَّر أنَّ 12 في المئة من الأطفال ذوي الإعاقة كانوا ملتحقين بالمدارس في العام 2021 (وفقاً لوزارة التربية والتعليم)، لا تعتبر معظم المدارس شاملةً من حيث تصميم البنية التحتية أو الممارسات التربوية، وغالبًا ما تمنع الحواجز المرتبطة بالإعاقة الأطفال من الالتحاق بالمدارس.

المسائل من جانب الطلب

تمنغ مجموعة من مسائل الطلب، مُضافةً إلى التحديات المتعلقة بالعرض، التزام أولياء الأمور بإرسال أطفالهم إلى المدارس. فعلى سبيل المثال، يغدّي استمرار القضايا الأمنية المتعلقة بالصراع الذي طال أمده مخاوف الأسر من أن يكون الأطفال أكثر أمانًا في المنزل. وعلى الصعيد الاقتصادي، أدى استمرار معدلات التضخم المرتفعة والمتزايدة إلى تقليل القدرة الشرائية للأسر وزيادة التكاليف المباشرة والفرص المرتبطة بإرسال الأطفال إلى المدرسة. تضافرت هذه الضغوط الاقتصادية لدفع الكثير من الأطفال إلى خارج المدرسة مع ارتفاع مستويات الفقر في البلاد.

كما أنَّ الأعراف الاجتماعية السائدة المتعلقة بالجنس، التي تفضّل تعليم الفتيان وإعطاء الأدوار المنزلية للفتيات، يمكن أن تمنع التحاق الفتيات بالمدارس، خاصةً في المراحل العليا. ولا تشجّع بعض العادات والتقاليد في المجتمعات المحلية أولياء الأمور على تسجيل أطفالهم في المدارس أو دعم تعليمهم، حيث قد يُنظر إلى التعليم على أنه غير مرتبطٍ باحتياجاتهم أو غير ملائمٍ لحياتهم اليومية وسبب معيشتهم. كما أنَّ النظرة الاجتماعية المتعلقة بالإعاقة تمنع غالبًا الأطفال من الالتحاق بالمدارس. يؤثر العنف في المدارس، الذي يطال الفتيان أكثر من الفتيات، أيضًا على استعداد أولياء الأمور لإرسال أطفالهم إلى المدارس، حيث قد يتعرّضون للإبذاء الجسدي أو اللفظي أو غيره من قبل أقرانهم أو معلمهم.

1.2.3 جودة التعليم

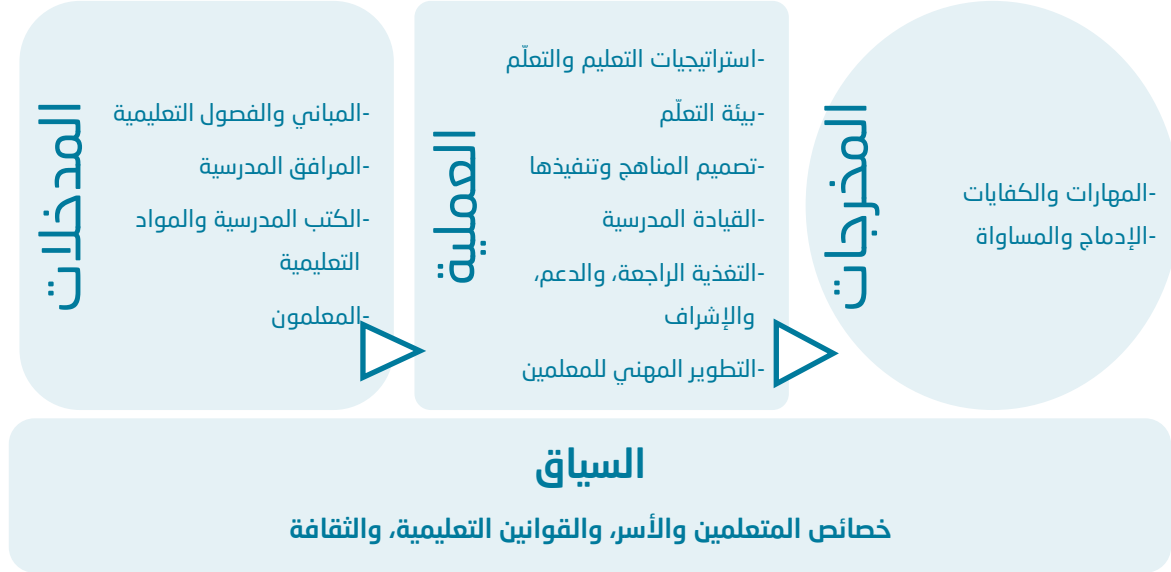
تسلّط هذه الفقرة الضوء على أنَّ الأطفال الذين يتمكنون من الالتحاق بالمدرسة يواجهون مجموعة من التحديات المتعلقة بجودة تعلمهم الفعال، مما يؤدي إلى نقص كبير في مخرجاته بالنسبة لغالبيتهم.

الإطار التحليلي لتقييم جودة التعليم

يستعرض الإطار التحليلي المستخدم لتقييم الجودة أربعة مجالات، وهي: المدخلات، والعمليات، والمخرجات والسياق. يشمل مجال المدخلات ما يلي: المباني والفصول التعليمية؛ المرافق المدرسية؛ الكتب المدرسية والمواد التعليمية؛ والمعلمين. تشمل الفئات التي تتعلق بالعملية: استراتيجيات التعليم والتعلم؛ بيئة التعلم؛ تصميم المناهج وتنفيذها؛ القيادة المدرسية، والتغذية الراجعة، والدعم، والإشراف؛ والتطوير المهني

للمعلمين. أما محور/المخرجات فيتناول المهارات والكفايات التي حققها المتعلمون من خلال عملية التدريس، بينما تشمل العوامل السياقية، التي تؤثر على كل مجال، خصائص المتعلمين والأسر، والقوانين التعليمية، والثقافة (يرجى مراجعة الشكل 1.12 أدناه).

الشكل 1.12 إطار جودة التعليم



المصدر: بوابة التعليم للمعهد الدولي للتخطيط التربوي (اليونسكو).

تشير الفقرة الآتية باختصار إلى العوامل السياقية التي تؤثر على التعليم في اليمن، ثم تدرس مؤشرات مخرجات الجودة، قبل أن تستعرض جودة المدخلات والعمليات التي تؤثر على مخرجات الجودة في البلد.

العوامل السياقية التي تؤثر على الجودة

كما هو مفضل في القسم 1.1، تشكل بيئة اليمن المعقدة وغير المستقرة قيديًا جديدًا على الجودة. أثر الفقر على قدرة العديد من الأسر على توفير المواد المدرسية والمتطلبات الأخرى لأطفالهم. كما وتسبب الفقر المتفشي أيضًا بسوء التغذية بين الأطفال في سن المدرسة، ما يؤثر على قدرتهم على التركيز بشكل صحيح وبالتالي التعلم بفعالية. لا تتوفر برامج التغذية المدرسية في المدارس كلها. كما يعاني أولياء الأمور والأوصياء من الصدمات والإجهاد، مع محدودية الدعم المتاح. مشاركة الأهل في تعليم الطلاب محدودة، حيث تعتبر الأمية العالية لدى البالغين عائقًا أساسيًا أمام قدرة أولياء الأمور على دعم أطفالهم في دراستهم.

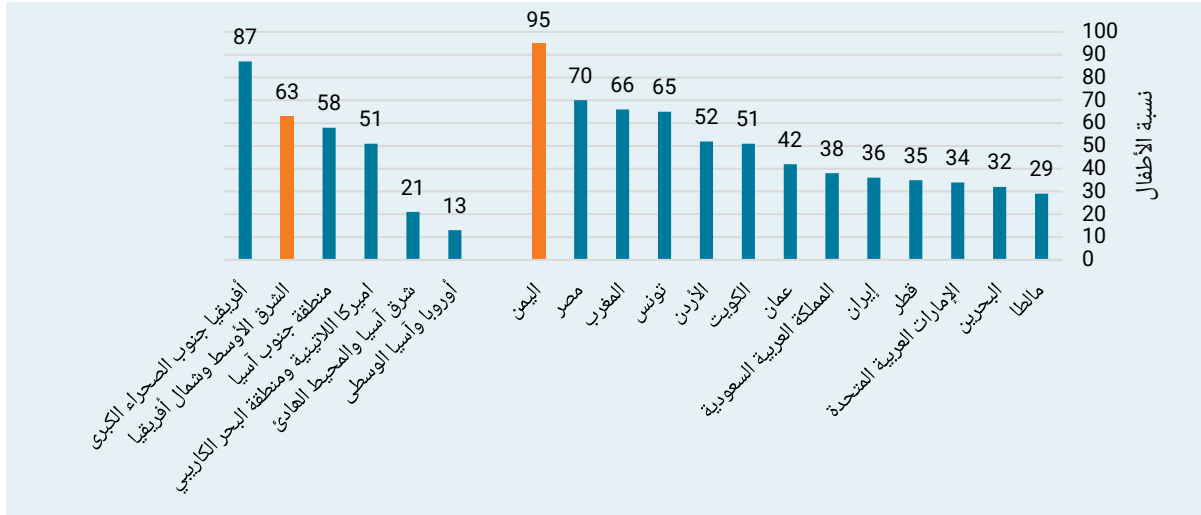
مخرجات الجودة

تؤدي المشاركة في برامج التقييم الدولي للمتعلّم دورًا مهمًا في إبلاغ كل بلد بجودة نظامه التعليمي مقارنةً بالدول الأخرى، مما يساعد بدوره في توجيه تطوير السياسات الوطنية لتحسين الجودة. من بين التقييمات الدولية الأساسية التي تُستخدم لقياس مخرجات التعلّم ومقارنتها عبر الدول والمناطق، "دراسة التقدّم الدولي في

مجال محو الأمية" (PIRLS) و"دراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي" (TIMSS). وتتيح دراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية أيضًا احتساب معدّل "فقر التعلّم" في بلد ما، والذي يُحسب باستخدام نتائج هذه الدراسة، مع تعديلها بناءً على نسبة الأطفال غير الملحقين بالمدارس.

تُظهر نتائج التقييمات الدوليّة لليمن بوضوح أنّ مخرجات التعلّم بلغت مستوى متدنٍّ من الفقر، بدءًا من المرحلة الأساسية في الكثير من التقييمات السابقة، احتلت اليمن أدنى مرتبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ممّا يشير إلى ارتفاع معدّل فقر التعلّم. يُظهر الشكل 1.13 أدناه معدّل فقر التعلّم المقلق بنسبة 95 في المئة استنادًا إلى نتائج دراسة التقدّم الدولي في مجال محو الأمية للعام 2016. وبالمثل، تُظهر نتائج مشاركة اليمن في تقييمات دراسة اتجاهات التحصيل في الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي للصفوف الرابعة والسادسة في العامين 2007 و2011 أنّ أكثر من 90 في المئة من المتعلّمين كانوا تحت المستوى الأدنى.

الشكل 1.13 معدّل فقر التعلّم، في العام 2016، نسبة الأطفال الذين لم يصلوا إلى الكفاية بحلول سنّ المدرسة الابتدائية المتأخّرة



المصدر: بوابة البنك الدولي لإحصائيات التعليم.

ملاحظة: أوروبا وآسيا الوسطى؛ شرق آسيا والمحيط الهادي؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ جنوب آسيا؛ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ أفريقيا جنوب الصحراء.

كان فقر التعلّم مرتفعًا بالفعل قبل اندلاع النزاع، حيث لم يتمكن 95 في المئة من الأطفال اليمنيين الذين يبلغون من العمر 10 سنوات من قراءة نصوص قصيرة مناسبة لأعمارهم وفهمها. يؤدّي نقص المهارات الأساسية إلى عرقلة قدرة الأطفال على الانخراط الكامل في تعليمهم ويعوق تطوير رأس المال البشريّ اللازم لهم للمشاركة في الاستفادة من التنمية الاقتصادية بعد المدرسة. كما يتضح بشكل متزايد في الكثير من البلدان الأخرى، كان فقر التعلّم أعلى بين الفتيان مقارنةً بالفتيات (البنك الدولي، 2019a؛ البنك الدولي، 2021b). وتؤدّي الفرص المحدودة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في البلاد إلى دخول العديد من الأطفال إلى الصف الأول دون أن يتمتعوا بالمهارات اللازمة للاستعداد المدرسي، ممّا يؤثّر سلبيًا على تقدّمهم خلال السنة الدراسية.

تشير مخرجات التعلّم الضعيفة في المدارس إلى أنّ الأطفال اليمينيين يخرجون من نظام التعليم غير مجهزين بشكل كافٍ للمساهمة الكاملة في اقتصادٍ حديثٍ، يتطلب إتقان مهاراتٍ أكثر تعقيدًا وأعلى مستوى. ومع ذلك، تظهر التقييمات الدولية الأخيرة التي أُجريت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – مع النتائج التي لا تزال ذات صلة باليمن – أنّ المتعلمين في هذه المنطقة يفتقرون حتى إلى المهارات الأساسية في القراءة وفي الحساب من الصفوف الأولى حتى المدرسة الثانوية. بالإضافة إلى ضعف مهارات القراءة، فإنّ مستويات التعلّم في موادٍ أخرى مثل الرياضيات والعلوم منخفضة أيضًا. وتُظهر نتائج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عملية برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) للعام 2018 أنّ المنطقة متأخرة كثيرًا عن الحدّ المتوسط لدى منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أدى هذا المزيج من النتائج المقلقة من مصادر متعدّدة على مدى فترةٍ طويلةٍ إلى دفع وزارة التربية والتعليم والشركاء في مجال التعليم إلى تصميم برنامج للقراءة المبكرة لمعالجة المشكلة، ولكنّ النزاع المستمر عرقل تنفيذ هذا المشروع (يوكي وكامياما، 2013).

بالمقابل، تظهر الامتحانات الوطنية معدّلات نجاحٍ عاليةً. ففي العام 2021، نجح 89 في المئة من المتعلمين الذين اجتازوا امتحان نهاية مرحلة التعليم الثانوي؛ وحقق 97 في المئة من المتعلمين في الصف التاسع مخرجاتٍ تعليميةً إيجابيةً. تشير الفجوة الكبيرة بين مستويات التحصيل المنخفضة، كما تقيسها التقييمات الدولية، مقارنةً بالنتائج الوطنية، تساؤلاتٍ حول قيمة الامتحانات الوطنية في تقييم إتقان المتعلمين بشكلٍ صحيحٍ في نهاية السنة الدراسية وفي تحسين نتائج الجودة. لا تمتلك وزارة التربية والتعليم، حتّى الآن، نظامًا مؤسسيًا لإدارة عمليات تقييم التعلّم الواسعة النطاق وللمساعدة في تقييم ضعف التعلّم بشكلٍ مبكرٍ، ومعالجته قبل نهاية الدورة الدراسية.

الجدول 1.8 معدّلات اجتياز الامتحانات الوطنية، 2021

النسبة الناجحين	النسبة المئوية الذين خضعوا للإمتحان	عدد الناجحين	عدد الذين خضعوا للإمتحان	عدد المتقدمين للإمتحان	
89%	94%	229,414	258,081	274,313	الصف الثاني عشر
97%	97%	385,012	398,210	409,255	الصف التاسع

المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم.

عوامل جودة المدخلات

تفتقر مدارس كثيرة إلى البنية التحتية المناسبة، مثل الفصول الدراسية، والأثاث، والضروريات الأساسية. بالنسبة إلى أثاث الفصول الدراسية، لا تمتلك سوى 30 في المئة من الفصول الدراسية الأساسية والثانوية مستلزماتٍ تعليميةً، في حين أنّ 62 في المئة فقط من المدارس تمتلك لوحًا أبيض، و2 في المئة من المدارس تمتلك مكتبةً، و29 في المئة تمتلك مختبرًا للعلوم، ولا أيّ مدرسة تحتوي على مختبرٍ حاسوبيٍّ أو رباتيٍّ كامل الوظائف.

كما يفتقر الكثير من المدارس إلى الأدوات التعليمية الأساسية وموارد التعليم والتعلّم. في حين أنّ الأدلة غير مكتملة، غير أنّ البيانات المتاحة تشير إلى نقصٍ في المواد التعليمية الحديثة، والكتب الدراسية، وموارد التعليم، كما هو موضّح في الجدول 1.9 أدناه.

الجدول 1.9 توافر وسائل تعليمية مساعدة في المدارس، كما وثّقها المعلمون، المدارس الأساسية، للعام الدراسي 2022-2021

معلّم الرياضيات		معلّم القراءة	
79%	اللوحة	90%	اللوحة
31%	الأشكال والأرقام	31%	البطاقات التعليمية
30%	الكتب المدرسية	31%	لوحة الجيوب
23%	اللوحة الحسابي	29%	الطباشير والأقلام الملونة
21%	البطاقات التعليمية	27%	الكتب المدرسية
21%	لوحة الخط والرسم	21%	الصور
21%	لوحة الجيوب	21%	لوحة الخط والرسم
18%	صور الأرقام	10%	اللوحة المقلوب
14%	المنقلة	10%	الورق المقوى المقلوب
10%	جدول الضرب	8%	الرسوم وصور الحروف
10%	عصا تعلّم العد		

المصدر: مركز البحوث والتطوير التربوي، 2022. بناءً على مناقشات مجموعات التركيز المؤلفة من 144 معلّم قراءة ورياضيات من الصفوف الأولى إلى الثالثة (مجموعة تركيز).

إضافةً إلى الاحتياجات الأساسية للفصول الدراسية الموضّحة أعلاه، تعتبر الموارد الأساسية الأخرى التي تعزّز بيئة التعلّم بشكل أكبر نادرة. على سبيل المثال، يفتقر الكثير منها إلى مكتبة، كما أنّ الحواسيب نادرة أيضًا.

الجدول 1.10 توافر موارد التعليم والتعلّم، كما وثّقها المعلمون، مدارس التعليم الأساسي، للعام الدراسي 2022-2021

معلّم الرياضيات		معلّم القراءة	
النسبة المئوية	نوع المورد التعليمي	النسبة المئوية	نوع المورد التعليمي
48.1	مكتبة المدرسة	48.1	مكتبة المدرسة
20.8	الرسوم والصور	20.8	الرسوم والصور
14.3	الألعاب	20.8	جهاز مشغّل MP3
10.4	جهاز مشغّل MP3	14.3	لوحة الإعلانات
10.4	الكمبيوتر/الحاسوب	11.7	الكمبيوتر/الحاسوب
7.8	الأشجار	10.4	المساجد وخطبة الجمعة
7.8	العائلة	7.8	وسائل الصوت والصورة
		6.5	الكتب الخارجية

المصدر: مركز البحوث والتطوير التربوي، 2022. بناءً على مناقشات مجموعات التركيز المؤلفة من 144 معلّم قراءة ورياضيات من الصفوف الأولى إلى الثالث (مجموعة تركيز).

عوامل جودة العملية

تواجه المناهج التعليمية تحديات تتعلق بالملاءمة والجودة. على الرغم من الجهود المبذولة لتحديث المنهج وتنقيحه، إلا أن النزاع المستمر قد أعاق تنفيذ هذه الإصلاحات. يجب التساؤل إلى أي مدى يلبي المنهج الحالي احتياجات البلاد المتزايدة، ليس كمنصة لبناء المهارات الأساسية في التعلم فحسب، ولكن أيضًا كوسيلة لتعزيز التماسك الاجتماعي، والشمولية، والتغيرات المناخية الناشئة، وفي الوقت نفسه تجهيز الأطفال بمهارات القرن الحادي والعشرين الحديثة، كما هو مفضل في القسم الخاص بـ "الحوكمة" أدناه.

يُعدّ نقص الكتب المدرسية أيضًا قضية رئيسة. تقوم وزارة التربية والتعليم بطباعة الكتب المدرسية وتوزيعها من مطابع الكتاب المدرسي إلى المحافظات والمراكز الإدارية كلها، بينما تتحمل المدارس تكلفة نقل الكتب من مراكز المحافظات إلى المدارس. وبسبب النزاع المستمر والقيود المالية، تراجعت عملية الطباعة في السنوات الأخيرة. إذ إن الكثير من الكتب المدرسية لم تتم طباعتها لأكثر من ثماني سنوات متتالية، حيث بلغ نقص التوريد نسبة 95 في المئة في العام الدراسي 22/2021. على سبيل المثال، يتضمّن الصف 12 اثنتي عشرة مادة، ما يتطلب استثمارًا كبيرًا في الوقت والموارد.

يتطلب التكيف في بيئة اجتماعية واقتصادية سريعة التغير من المتعلمين أن يبنوا مهارات أكثر تعقيدًا، تتجاوز مهارات القراءة والكتابة الأساسية. تشمل هذه المهارات "الشخصية" ("الناعمة")، مثل التفكير النقدي، والتواصل، والتعاون، والإبداع، فضلًا عن مهارات الحياة والسمات الشخصية، بما في ذلك المرونة، والمبادرة، والمهارات الاجتماعية بين الأشخاص، والإنتاجية، والقيادة. كما يجب توسيع نطاق مهارات القراءة والكتابة الأساسية لتشمل مهارات المعلومات، ومهارات الإعلام، ومهارات التكنولوجيا (وزارة التربية والتعليم، 2023).

تقلص عدد ساعات التعليم السنوية أيضًا في ظل الأزمة الحالية، حيث يبلغ فقط 350 ساعة في السنة الدراسية، مقارنة بـ 750 ساعة على المستوى الوطني، والـ 1,000 ساعة الموصى بها على المستوى العالمي. نتيجة لذلك، لا يتم تقديم المنهج الدراسي بالكامل، ما يؤثر سلبيًا على قدرة المتعلمين على تعلم بعض المهارات في الصفوف العليا.

لا تعزز الممارسات التعليمية تعلم المتعلمين أو تدعمه. تشير دراسة حديثة إلى أن الأساليب التقليدية تهيمن على ممارسات التعليم في صفوف الطفولة المبكرة، دون النظر إلى طبيعة المادة وخصائص المتعلمين النمائية (مركز البحوث والتطوير التربوي، 2022). لا يقوم المعلمون جميعهم بمراجعة الدرس السابق، أو عرض الهدف العام للدرس، أو توضيح التعليمات لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة. كما أن الكثير من المعلمين لا يستعملون أدلة المعلمين، حتى عندما تكون متاحة. بالمثل، فإن مشاركة المتعلمين في الأنشطة الإبداعية محدودة وغير مدعومة باستخدام وسائل التعليم - حتى عندما تكون متاحة. يتجاهل المعلمون أيضًا أهمية تحديد الواجبات المنزلية لدعم المتعلمين الضعفاء وتحفيز المتميزين منهم. لا يستطيع المعلمون دائمًا تحفيز المتعلمين على التعلم باستخدام التشجيع وإدخال جو من الود والألفة في الفصل الدراسي. في الكثير من الحالات، يفتقر المعلمون أنفسهم إلى المهارات والمعرفة المناسبة في القراءة والرياضيات لدعم تعلم المتعلمين في مراحل الطفولة المبكرة بشكل كافٍ.

تؤكد نتائج هذه الأبحاث أن معلمي القراءة والرياضيات يفتقرون إلى المعرفة حول أهمية استخدام الموارد المختلفة لتعزيز التعلم. كما تسلط الضوء على أهمية تطوير وعي المعلمين ومواقفهم تجاه فوائد استخدام وسائل التعليم في تحفيز المتعلمين على التعلم وتمكينهم من اكتساب مهارات القراءة.

يبلغ المعلمون في الصفوف المبكرة عن ظروف صعبة تؤثر سلباً على ممارساتهم التعليمية. وفقاً للمعلمين، تُعدّ الفصول الدراسية المزدحمة، ونقص الكتب المدرسية، من التحديات الرئيسية التي يواجهونها. كما أنّ محتوى المنهج كثيفٌ وضعب التغطية بالكامل في الوقت المتاح للتعليم. يشكل أيضاً نقص المعرفة المتخصصة، والقدرة المحدودة على الوصول إلى التكنولوجيا ووسائل التعليم والتعلم تحديات هامة. يلاحظ المعلمون أيضاً أنّ سلوك المتعلمين يمكن أن يكون مسبباً للإزعاج، وأنهم يمتلكون معرفة عامةً محدودةً لتحديد سياق تعلمهم.

الجدول 1.11 الصعوبات الملموسة التي تعوق قدرة معلمي الصفوف من الأول إلى الثالث على التعليم، للعام 2022-2021

الصعوبات	النسبة المئوية
الفصول الدراسية المزدحمة	78%
نقص الكتب المدرسية	53%
عدم توفر دليل للمعلم	49%
غياب الطاعة للسلطة	38%
نقص التكنولوجيا ووسائل التعليم والمعدات	26%
مستوى منخفض من المعرفة لدى المتعلمين	21%
منهج مزدحم	19%
معلم غير متخصص	14%
طول فترة التعليم للتعلم	10%

المصدر: مركز البحوث والتطوير التربوي، 2022. بناءً على مناقشات مجموعات التركيز المؤلفة من 144 معلم قراءة ورياضيات من الصفوف الأولى إلى الثالث.

تعوق الأحجام الكبيرة للفصول الدراسية الممارسات التعليمية الفعالة. أرقام متوسط حجم الفصول الدراسية مرتفعة، إذ تُقدَّر بـ 45 متعلماً في التعليم الأساسي، و40 متعلماً في التعليم الثانوي. كما تخفي المتوسطات الوطنية الازدحام في المناطق الحضرية والمجتمعات المحلية التي تستضيف النازحين داخلياً.

يظل الكثير من المعلمين غير مؤهلين، حيث أنّ أكثر من ثلثهم لا يتمتعون بمؤهلات كافية. في العام 2021، كان 64 في المئة من المعلمين الدائمين مؤهلين، مع كون المعلمات أكثر تأهيلاً قليلاً مقارنةً بأقرانهن الذكور. والاعتماد المتزايد على المعلمين المتعاقدين والمتطوعين يشكل أيضاً عامل تهديد للجودة، حيث لا ضمانة لامتلاكهم المؤهلات التربوية المطلوبة.

تدريب المعلمين غير منتظم منذ العام 2015. كانت التدريبات قبل الخدمة، التي كانت شرطاً لمدة عامين قبل النزاع، قد توقفت بسبب القيود التمويلية (Geopolicity Inc. & Felix Consulting, 2022). ظلّ دليل لتطوير المهنيين أثناء الخدمة سارياً حتى العام 2015، ولكنه غُلق منذ ذلك الحين. ويتم تنفيذ المبادرات التدريبية وتطوير المهارات على المستويات كافة، ولكنّ العروض قد لا تكون متماشية دائماً مع الاحتياجات المطلوبة. وقد تولّت مجموعة من الشركاء تنفيذ مبادرات تدريبية في السنوات الأخيرة في محاولة لمعالجة احتياجات المعلمين والتي تنوّعت من حيث المحتوى والنطاق، اعتماداً على مصدر التمويل⁸.

البيئة المدرسية ليست آمنة أو مأمونة للتعلّم الفعال. أدى انعدام الأمن وجو العنف المحيط إلى عواقب سلبية متعدّدة أثرت على جودة التعليم. على سبيل المثال، إغلاق المدارس وبقاء الأسر أطفالهم في المنزل، بالإضافة إلى تغيب المعلمين والمتعلّمين، ما يعوق تغطية المنهج بشكل كافٍ. يُقال إنّ العنف المرتبط بالمدارس منتشر، ويؤثّر على الأولاد أكثر من البنات، ويشمل العقوبات الجسدية من قبل المعلمين، والتنمّر من قبل الأقران، والعصابات المؤلّفة من المتعلمين.

1.2.4 الحوكمة والإدارة

يحلّل هذا القسم القيود والنتائج الرئيسة المتعلقة بالحكم والإدارة على مستوى النتائج، مع التركيز على قدرة وزارة التربية والتعليم على التعامل بفعالية مع الوظائف الأساسية للنظام عبر أربعة مجالات أساسية، وهي: الإطار القانوني، إدارة الموارد البشرية (المعلّمون وقادة التعليم)، إدارة البيانات (نظام إدارة المعلومات التربوية)، وتنسيق القطاع. بشكل عام، يعرقل نقص البيانات الجيدة للتخطيط القائم على الأدلة إصلاح النظام وتطوير القطاع بشكل كبير، فضلاً عن قيود الموارد البشرية والمالية، مع وجود فجوات واضحة في جنس العاملين في مجال التعليم، خاصة في المستوى الثانوي وفي المناطق الريفية، حيث لا تزال النساء ممثلات تمثيلاً غير كافٍ. كما أنّ نقص التمويل المخصّص للتعليم من الموارد الحكومية بسبب ضعف الاقتصاد، بالإضافة إلى التكاليف التشغيلية العالية لبرامج المانحين ومشاريعهم، من شأنه أن يعوق استدامة برنامج الإصلاح.

الإطار القانوني

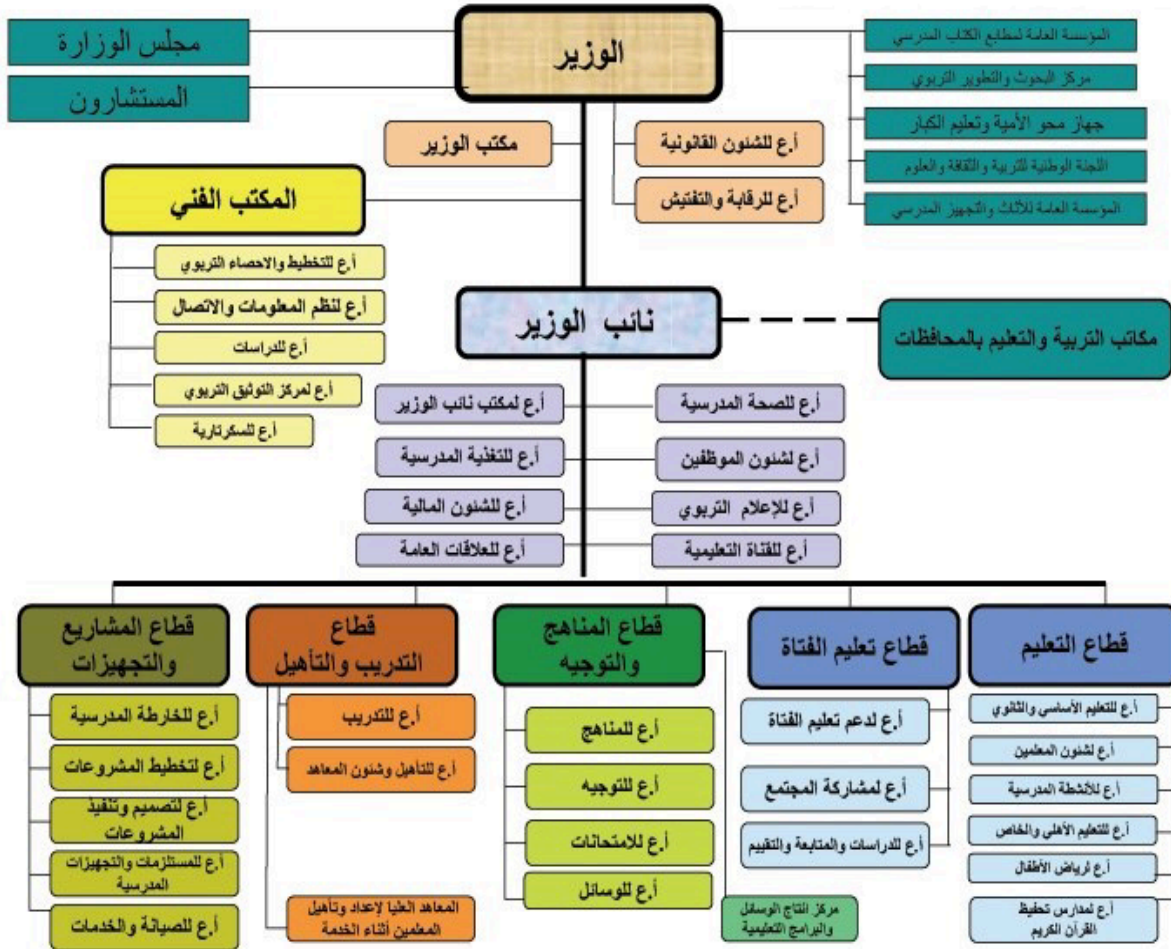
تحكم قطاع التعليم ثلاثة أطر قانونية أساسية لم يتمّ تحديثها منذ إنشائها قبل أكثر من ثلاثين عامًا. ينصّ دستور 1994 على حقّ التعليم للجميع دون تمييز. واللوائح الدستورية والقانونية للوزارة محدّدة في قانون التعليم العام رقم 45 (1992)، بينما يرد الإطار التنظيمي للوظائف التشغيلية للوزارة في المرسوم الرئاسي رقم 28 (1993). ونظرًا إلى التغيرات الكبيرة التي قوبلت النظام التعليمي في السنوات التي تلت، على الصعيدين الوطني والعالمي، فإنّ هذه الأطر لا تعكس الوضع الحالي على الأرض ولم تعد ملائمة للأغراض التي وُضعت من أجلها.

ثلاث وزارات هي مسؤولة عن التعليم، ما يطرح تحديات في التنسيق. وتتولّى وزارة التربية والتعليم الإشراف على التعليم في مراحل الطفولة المبكرة وفي التعليم الأساسي والثانوي، وهي مسؤولة عن التعليم غير النظامي، بما في ذلك محو الأمية وتعليم الكبار. تضطلع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بمسؤولية التعليم الفني والتدريب المهني ما بعد الأساسي والتعليم الفني والتدريب المهني ما بعد الثانوي، بينما تقع مسؤولية التعليم الجامعي على عاتق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. تقتصر آليات التنسيق الرسمية بين الوزارات على حدّها الأدنى، ما يؤدّي إلى انعدام التقاطع في ما بينها في عملياتها.

في الوقت الحالي، ما من رؤية موحّدة للتعليم في اليمن. فكلّ وزارة ذات علاقة بالتعليم مسؤولة عن تطوير استراتيجياتها الخاصة. وبالمثل، يمكن أن تنشأ حالات انعدام التقاطع بين قوانين السلطات المحلية وقوانين التعليم. وبالتالي، تبرز حاجة ملحة لتطوير الهياكل المؤسسية للوزارة ومكاتبها في المحافظات والمديريات والمدارس لتحديث القوانين واللوائح التي تحكم هياكل الإدارة التعليمية وحلّ التناقضات القانونية. كما يتطلّب الأمر آلية عملية لتعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على الإشراف على تنفيذ سياسات التعليم.

تشكلت الهيكلية التنظيمية لوزارة التربية والتعليم منذ أكثر من ثلاثين عامًا، ولم تعد تعكس كيفية تطوّر الوزارة فعليًا على مرّ الزمن. تتألف الهيكلية من أربعة مستويات إدارية، مكتب الوزارة المركزي، مكاتب التعليم في المحافظات والمديريات، والمدارس على المستوى المحلي. تحت الإشراف العام للوزير ولنايابه، يتم تنظيم ديوان حول خمسة قطاعات والإدارات النمطية، وهي: قطاع المشاريع والتجهيزات، قطاع التدريب والتأهيل، قطاع المناهج والتوجيه، قطاع تعليم الفتاة، وقطاع التعليم، كما هو موضح في الشكل 1.14 أدناه.

الشكل 1.14 الهيكلية التنظيمية لوزارة التربية والتعليم



جمع البيانات والجودة والإدارة

يتم تطوير نظام إدارة المعلومات التربوية وسيبدأ تشغيله ابتداءً من العام 2025. ويجري حالياً تقديم الدعم الفني لبناء النظام من المستوى دون الوطني إلى الأعلى في مرحلته الثانية حالياً. سيساهم نظام إدارة المعلومات التربوية الفعال في توفير حلٍّ لنقص البيانات المُحدثة ويساعد في سدّ الفجوات الأخرى في جمع البيانات. حيث سيساهم إتمام

هذا النظام في عملية التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم، كمنصة لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. أحد الأهداف الرئيسية هو تنفيذ مسح تعليمي شامل للعام 2025 مع إتاحة التقارير ذات الصلة في منتصف العام 2025.

يمكن أن يؤدي الشركاء في المجال الإنساني والتنموي أيضًا دورًا أساسيًا في دعم تحديد احتياجات البيانات، وتنسيق القواعد والمعايير لتجنب عدم الكفاية الحالية الناتجة عن التجزئة، واختلاف أطر الرصد التي لا يمكن مقارنتها عبر النظام، وعمليات جمع البيانات المتوازية (اليونسكو، 2022).

تعرق جودة البيانات وجمعها وإدارتها الضعيفة فعالية الرصد واتخاذ القرارات. تواجه توافر البيانات المحدثة تحديات بسبب المخاطر المستمرة المتعلقة بعدم الأمان بجمع البيانات، بالإضافة إلى فجوات أخرى في هذا المجال. فعندما يتم جمع البيانات، تظل قضايا تتعلق بوجودها من حيث التغطية والموثوقية قائمة. ومع ذلك، يتم تسجيل علامات التقدم، حيث يجري الآن تحديث القائمة الأساسية للمدارس كافة في البلاد وهي تخضع للتنقيح النهائي، ما يمنع أي ازدواجية أو إغفال.

التنسيق في القطاع

تقتصر عملية التنسيق الرسمي على المستوى الوزاري بين الوزارة والوزارات ذات الصلة الأخرى. تضعف فعالية التنسيق بشكل كبير بسبب محدودية التوظيف في المكتب الفني، بالإضافة إلى نقص الميزانية التشغيلية والموارد اللازمة لدعمها.

ينظم تنسيق القطاع بين الحكومة وشركاء التنمية وجهات أخرى فاعلة في مجال التعليم، من خلال مجموعة من الآليات والهيئات، كما هو موضح في الجدول 1.12 أدناه. تقود وزارة التربية والتعليم حوار السياسات، وتُعنى بتنفيذ القرارات التي يتم التوصل إليها عبر عملية الحوار. وقادت الوزارة صياغة الهدف وأولويات السياسات واستراتيجيات البرامج لخطة قطاع التعليم من خلال عملية حوار مع مجموعة التعليم المحلية، وتكون مسؤولة بشكل مشترك عن تحقيق النتائج المحددة في إطار نتائج خطة قطاع التعليم بالتعاون مع شركاء التنمية. وتوفر مجموعة شركاء التنمية منتدى لشركاء التنمية والمانيين لتجميع القضايا قبل اجتماعات مجموعة التعليم المحلية ومن ثم تنسيق مواقفهم السياسية من أجل توفير صوت موحد أكثر في المناقشات مع الحكومة.

يقدم الفصل الخامس، الذي يتعلق بترتيبات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم والرصد والتقييم والتعلم، مزيدًا من التفاصيل حول كيفية عمل هذه الهيئات.

الجدول 1.12 الجهات الأساسية لتنسيق التعليم وأدوارها

الدور	الهيئة
تتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات والقيادة في قطاع التعليم وتنسيق الشركاء، وتطوير الخطة الاستراتيجية للتعليم ومراقبتها وتنفيذها	وزارة التربية والتعليم
توفر منتدى للجهات الفاعلة في التعليم (وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية) للمشاركة في الحوار السياسي الذي تقوده الحكومة وتعزز التنسيق والتوافق في دعم قطاع التعليم، بما في ذلك تمويله؛ أنشئت في العام 2005.	مجموعة التعليم المحلية (LEG)
تيسر التنسيق بين شركاء التنمية والممولين.	مجموعة شركاء تنمية التعليم والمهارات (DPG)

المصدر: وزارة التربية والتعليم، 2023.

مع ذلك، تظلّ التحديات الكبيرة في التنسيق قائمةً ضمن بيئة عملٍ صعبةٍ. على سبيل المثال، في العام 2022، واجه المجتمع الإنسانيّ تحدياتٍ كبيرة في الحصول على الموافقات اللازمة لرصد الاحتياجات وتقييمها (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022). يعمل الشركاء على تقديم الدعم في مجموعةٍ من المجالات، ولكن حجم الأزمة جعل من الصعب تلبية جميع الاحتياجات التعليمية بفعالية في أنحاء البلاد كلها.

إدارة الموارد البشرية

تدير وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، ووزارة المالية، والمجالس المحلية عمليات التوظيف، والحوافز، والإحالة للتقاعد للمعلمين، خارج وزارة التربية والتعليم. يتم تنفيذ عملية اختيار العاملين والمعلمين وتوظيفهم بواسطة وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري. أما وزارة التربية والتعليم فدورها محدود في التوظيف ويستند إلى الاحتياجات من الموارد البشرية التي تحددها الوزارة.

يؤثر النقص الحادّ في المعلمين المؤهلين بشكلٍ كبيرٍ على المحافظات في اليمن، ما يؤدي إلى الاعتماد الكبير على المعلمين المتقاعدين والمتطوعين. سجّل نقص كبير في عديد المعلمين بفعل توقّف توظيف المعلمين منذ العام 2012 بسبب نقص التمويل (بعد انخفاض الإيرادات الداخلية)، بالإضافة إلى فقدان المعلمين بسبب الوفاة أو التقاعد وعدم توظيف بدلاء مكانهم. في العام 2021، قُدّر عدد المعلمين بـ 295,000 معلّم، وهو غير كافٍ لتلبية احتياجات المدارس كلها. بينما يمثّل الموظفون الدائمون غالبية قوّة العمل التعليمية، فإنّ 14 في المئة – أي حوالي 40,000 معلّم – يعملون بموجب عقود أو كمتطوعين. يتقاضى الكثير من هؤلاء المعلمين أجورهم من المدارس أو المجتمعات أو الجهات المانحة، بدلاً من تمويلهم من قبل الحكومة.

تُدار أيضًا عملية توزيع المعلمين بواسطة كيانات متعددة، ما يؤدي إلى حدوث اختلالات. على سبيل المثال، إنّ الكثير من المعلمين هم على قوائم الرواتب، لكنهم لا يقومون بالتعليم (وهم يردون تحت تسمية "المعلمين غير الممارسين"). تشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى أنّ 5 في المئة من المعلمين لا يقومون بالتعليم فعليًا أو ليسوا معينين في فصل دراسي، ممّا يدلّ على استخدام غير فعال للموارد البشرية المحدودة. قد يتم أيضًا تعيين المعلمين بشكلٍ غير صحيح ضمن ولاياتٍ مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يعود تاريخ جزء كبير من بيانات التوظيف إلى العام 2016، ما يجعلها قديمةً تمامًا. بوجه عامّ، تكون نسب المتعلمين إلى المعلمين منخفضة، لكنها تختلف بشكلٍ كبيرٍ من محافظةٍ إلى أخرى بسبب حالات الشذوذ في نشر العاملين.

تسبّب البيانات غير الصحيحة حول النزوح البشري صعوباتٍ في التخطيط للموارد البشرية وتوزيعها وإدارتها بشكلٍ فعالٍ. يستمرّ النزوح، أو "الهجرة الداخلية"، لأكثر من ثماني سنوات، لكنّ البيانات الدقيقة حول الأعداد مفقودة، حيث تتراوح الأرقام بين 1.5 مليون إلى 3 ملايين شخص (وزارة التربية والتعليم، 2023). يرجع هذا الفارق الكبير إلى الأخطاء في عملية جمع البيانات، حيث لا يتمّ نقل بيانات الأشخاص النازحين من المناطق التي نزحوا منها إلى المناطق التي نزحوا إليها. يمكن أن يؤدي ذلك إلى احتساب عدد المعلمين المطلوبين في المدارس بشكلٍ غير دقيق، من بين تحديات الموارد البشرية الأخرى.

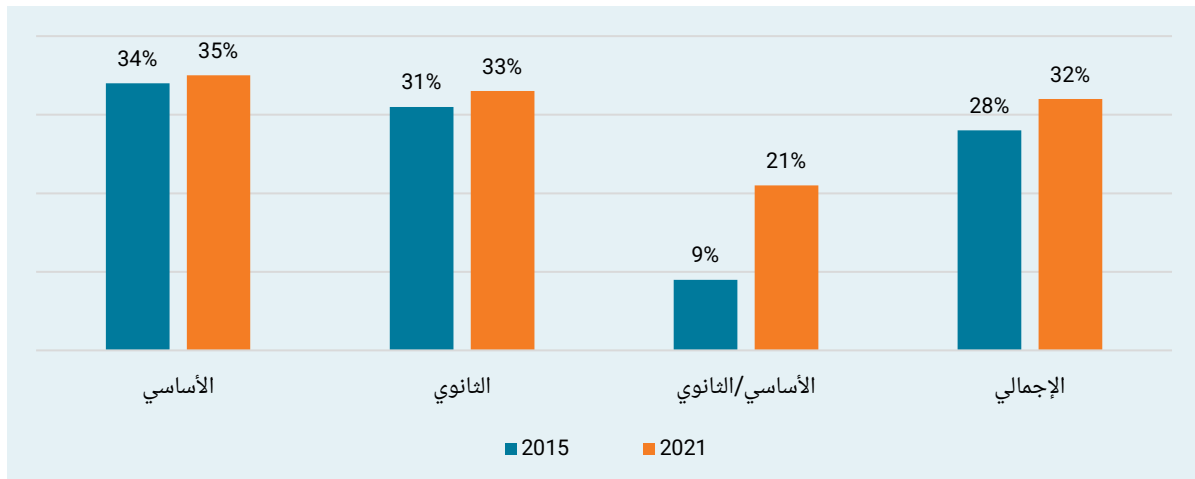
لم يتلقَ معظم المعلمين راتبًا منتظمًا لسنوات، خاصة في المناطق التي تخضع لسلطة الانقلابيين وتكون الرواتب في منطقة الحكومة المعترف بها دوليًا منخفضة. في العام 2022، تم دفع الرواتب بطريقة غير منتظمة لأكثر من 170,000 معلم دائم، وهو ما يُقدّر بـ 58 في المئة من إجمالي الهيئة التعليمية. وكل من نقص التمويل ونظام

رواتب المعلمين الذي عفا عليه الزمن – والذي ما زال يُحتسب على أساس لائحة موظفي الخدمة المدنية للعام 2014، يثيران القلق. وبالمقارنة مع القطاعات الأخرى، تعتبر رواتب المعلمين منخفضة، إذ تتراوح بين 20 و70 دولارًا شهريًا. أما بالنسبة إلى المعلمين الذين يتلقون رواتبهم، فغالبًا ما يتأخر دفع رواتبهم، ما يقلل من رغبتهم في الاستمرار في مهنة التعليم، ويدفعهم إلى البحث عن مصادر دخل بديلة لتكملة دخلهم (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2022). تدخل شركاء التنمية في السنوات الأخيرة لتقديم الحوافز والبدلات، ولكن الدعم غير متكافئ وقليل، حيث يصل إلى 50 دولارًا أميركيًا فقط بموجب عقد مدته سبعة أشهر، هذا إذا دفع.

تزداد نسبة المعلمات، على الرغم من أن المساواة لا تزال بعيدة على المستويين الوطني والإقليمي وفي المستويات العليا من النظام المدرسي. في العام 2021، شكّلت المعلمات 32 في المئة من قوّة العمل التعليمية، مقارنةً بـ 28 في المئة في العام 2015. على الرغم من هذا التقدم، تظلّ المعلمات ممثلات بشكل ناقص خصوصًا في المناطق الريفية وفي المستويات العليا. تكون مشاركة الإناث في قوّة العمل التعليمية أقل في المرحلة الثانوية (21 في المئة، مقارنةً بـ 35 في المئة في المرحلة الأساسية).

تشكل المشاركة المنخفضة للمعلمات، خاصة في المناطق الريفية، حاجزًا مهمًا أمام سدّ الفجوة القائمة بين الجنسين في تسجيل الفتيات، والتعلم، وإتمام التعليم، حيث تلعب المعلمات دورًا رئيسيًا في دعم وصول الفتيات إلى التعليم. توفّر رؤية النساء في مواقع السلطة خارج المنزل نموذجًا يحتذى به للفتيات. كما توفّر وجود المعلمات الطمأنينة لأولياء الأمور بأن بناتهم في أمان في المدرسة، ما يزيد من استعدادهم لدعم تعليمهنّ. وقد تسهم زيادة مشاركة النساء كأولوية في إدارة الموارد البشرية في تحقيق فوائد متعددة على جانب الطلب لتعليم الفتيات. لتعزيز تعليم الفتيات ودعم المعلمات في المدارس الريفية، قامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ برنامج المعلمات في الريف، الذي يستهدف حاليًا 2,100 معلمة في المدارس الريفية. أظهرت التجارب السابقة نتائج إيجابية جدًا بعد تقديم التدريب للمعلمين، وتوفير الحوافز المناسبة للمعلمات، حيث سجّلت زيادة بنسبة 8.5 في المئة في تسجيل الفتيات في العام الدراسي 2016/2015 إلى 2017/2016 في المناطق المستهدفة (موقع اليونيسف، 2018).

الشكل 1.15 نسبة المعلمات حسب المستوى المدرسي، 2015-2021



المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم.

تشهد المدارس نقصًا أيضًا في عدد المديرين المؤهلين. تعمل معظم المدارس بدون قيادة مناسبة، حيث إن 43 في المئة فقط من مديري المدارس في المراحل الأساسية والثانوية لديهم إجازة جامعية أو شهادة أعلى. تميل مؤهلات المديرات من الإناث إلى أن تكون أعلى، حيث يتولّين قيادة المدارس الخاصة بالفتيات في المناطق الحضرية، بحيث تكون خريجات الجامعات من الإناث أكثر استعدادًا للعمل. على سبيل المثال، في المرحلة الأساسية، 33 في المئة فقط من مديري المدارس الذكور لديهم مؤهلات مقارنة بـ 71 في المئة من القيادات النسائية.

الجدول 1.13 نسبة مديري المدارس المؤهلين، بحسب المستوى المدرسي، 2021-2022

المجموع	الإناث	الذكور	
38%	71%	33%	أساسي
57%	74%	53%	أساسي/ثانوي
71%	63%	72%	ثانوي
43%	72%	39%	المجموع

المصدر: بيانات وزارة التربية والتعليم.

يعوق نقص المهارات ذات الصلة فُدرة قادة التعليم على تقديم الدعم الكافي. إذ تشير الأدلة غير المُكتملة إلى أنّ الكثير من قادة التعليم يواجهون ضعفًا في تأدية أعمالهم بالشكل المناسب في المجالات الإدارية الأساسية، أي: التخطيط وتنظيم العمل على مستوى المدرسة؛ تطوير المجتمعات المدرسية بشكل احترافي؛ رفع الوعي في المجتمع المحلي؛ متابعة المعلمين وتقييمهم. نتيجةً لذلك، قد لا يتلقّى المعلمون الدعم المطلوب أثناء الخدمة من أجل تحسين أدائهم، ما يستلزم تحسين فعالية تدريب قادة المدارس لكي يوظفوا بمسؤولياتهم بشكل شامل.

الجدول 1.14 مستوى المهارات المحققة في المجالات الإدارية الأساسية، 2022

غير محققة (لم تتحقق القدرة)	محققة إلى حد ما (تحققت القدرة إلى حد ما)	محققة (تحققت القدرة المحققة)	
15.3	75.3	9.4	المديرون
12.9	48.2	38.8	المشرفون على التعليم
5.8	78.3	15.9	مسؤولو المدارس في المقاطعة

المصدر: السوري وآخرون، 2023. استنادًا إلى عينة تضم 85 مديرًا ومشرفًا على التعليم و65 موظفًا في قطاع التعليم.

تعرقل مواطن الضعف في التخطيط والإدارة اتخاذ القرارات الفعالة ووضع استراتيجيات التحسين. يشوب عمليّات التخطيط على مستوى المدارس والمديريات انعدام التنسيق المؤسسي أو التناسق. غالبًا ما تكون الخطط التي يستخدمها القادة التربويون ضيقة في نطاقها، وتركز فقط على عدد محدود من المجالات الموضوعية، مثل صيانة المباني أو تدريب الموظفين. ومن شأن عدم وجود بروتوكولات نظامية تحدد المهام والأدوار والمسؤوليات، إلى جانب التباين في ممارسات الرصد والتقييم وأدواتهما، أن يعوق تماسك التخطيط وأثر التنفيذ⁹.

يتبع القادة التربويون (مديرو المدارس، مشرفو المعلمين، مديرو المديرية) ممارسات تقليدية لا تعكس المكتسبات المعرفية والتطورات في مجال التعليم المتعلقة بوظائف المؤسسات التعليمية الحديثة. لا تأخذ عملية اختيار القادة التربويين وتعيينهم في الاعتبار معايير ذات صلة تتعلق بالاحتياجات والخلفيات الأكاديمية والتربوية والقانونية والشخصية والمهنية والعملية. يظهر أيضًا غياب لممارسات الاستجواب والمساءلة في حالات فشل القادة التربويين في أداء المهام الموكلة إليهم في ما يتعلق بالأبعاد الإدارية والتقنية والتعليمية والتطويرية للموارد.

يشكل التباين في الممارسات بين القادة التربويين قضية أساسية، إذ إنه يؤثر في النهاية على جودة تقديم الخدمة. تؤدي مواطن الضعف المتعلقة بالتنظيم بين القادة التربويين إلى عدم توفر السجلات – أو ضيق نطاقها – على مستوى المدرسة، على سبيل المثال، وغياب ممارسات إدارة متسقة للوقت وممارسات برمجة. ويؤدي التطوير المهني غير الملأئم إلى فرص تدريب مهنية غير متسقة للمسؤولين والموظفين في المدارس. ويؤدي نقص الوعي والترويج لفوائد التعليم لدى المجتمعات المحلية إلى ترك قضايا الطلب دون معالجة¹⁰.

تعتبر مواطن الضعف في القدرة المؤسسية ملحوظة في المجالات الوظيفية الرئيسية، ولها آثار سلبية على تقديم الخدمة. على سبيل المثال، تنعكس مواطن الضعف في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات ضعفاً في الرصد والتقييم. الضعف في مؤهلات الكوادر التعليمية يتفاقم بفعل النقص في برامج التدريب المهني ذات الجودة، ومستويات تدريب أثناء الخدمة غير مناسبة. تفتقر برامج التدريب المتاحة تلك إلى تقييم مناسب أو قياس للتأثير، ما يفوت فرصة الحصول على تغذية راجعة بهدف تطوير برامج التدريب وتحسينها. كما أن عدم توفر النفقات التشغيلية اللازمة لتنفيذ عمليات الرصد والتقييم والتدريب تزيد من القيود الأخرى كلها.

يحتاج الإطار القانوني لدعم استقلالية المدارس إلى تحسين. على الرغم من قيام وزارة التربية والتعليم بتجريب الإدارة المدرسية بدعم من الشركاء، لا يزال الأساس القانوني لتنفيذ المدارس لمستويات أساسية حتى من الاستقلالية، مثل تعبئة الإيرادات أو تعيين المعلمين، غير موجود. وتحسين دور مجلس المدرسة في حوكمة المدارس محدود، ولم يتم إجراء تقييمات للمدارس والمعلمين، مما يقوض الأداء والمساءلة (Geopolicity Inc & Felix Consulting, 2022). وتشير البيانات النوعية إلى وجود إمكانات قوية لتعزيز دور مجالس المدارس حول المشاركة في إعداد موازنة المدرسة، في الرقابة المالية، والحقوق المتعلقة بتعيين المعلمين، والتنقل والإزالة، والمشاركة المجتمعية في التعلم (Geopolicity Inc & Felix Consulting, 2022).

1.3 التداعيات

سلط هذا الفصل الضوء على العوامل المتعددة والمتراصة التي يجب أن تأخذها خطة قطاع التعليم في الاعتبار ضمن بيئة تشغيلية لا تزال غير مستقرة ومتقلبة.

بناءً على هذا التحليل، يحدّد الفصل الآتي الرؤية وأولويات السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها وزارة التربية والتعليم لمعالجة التحديات الحالية وبناء مسار نحو نظام تعليمي أقوى وأكثر صمودًا يوفر مستقبلًا أفضل للأطفال وللأمة اليمنية.

2. الرؤية وأولويات السياسات والاستراتيجيات



2. الرؤية وأولويات السياسات والاستراتيجيات

يقدم هذا الفصل نظرةً عامةً على (1) الرؤية الشاملة لوزارة التربية والتعليم وأهدافها لقطاع التعليم للأعوام 2030-2024 في مقارنة شاملة لليمن، (2) المسارات الأساسية للتغيير والاستراتيجيات/التدخلات ذات الصلة التي ستساهم في تحقيق هذه الرؤية، (3) كيفية وضع الأطر الدولية والإقليمية الحالية والسياسات والخطط والبرامج الوطنية المخططة لهذه الفترة. يقدم القسم الفرعي (4) لمحة عامة موجزة عن البرامج الخمسة ذات الأولوية، بما في ذلك العناصر ذات الصلة/الفرعية، والأهداف الأساسية والإدارات/القطاعات المسؤولة.

2.1 الرؤية والأهداف

ترتكز خطة قطاع التعليم إلى رؤية وزارة التربية والتعليم في اليمن، ويمكن صياغتها على الشكل الآتي:

"تحقيق تربية متجددة وضمان تعليم جيد ومنصف وشامل للجميع وتنمية القدرات والمشاركة الفاعلة في المجتمع لمواكبة التغيرات العالمية"

تعتبر الرؤية أنّ تنشيط القطاع في أعقاب الدمار الذي خلفته سنوات الصراع هو مدمك أساسي لتمكين الأطفال جميعهم من الوصول إلى تعليم منصف وجيد وشامل. وفي المقابل، فإنّ تمكين الأطفال من التعلّم ضمن نظامٍ تعليميٍّ متجددٍ يمهد الطريق لبناء القدرات البشريّة والمهارات اللازمة لتعزيز التماسك الاجتماعيّ السلمي، وإعمال حقوق المواطنين، ومواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك تغير المناخ، التي يشهدها العصر العالمي.

ولتحقيق هذه الرؤية، أكدت وزارة التربية والتعليم أنّ العمل التحويلي أمرٌ بالغ الأهمية لإعادة بناء نظام تعليم وتعلّم عالي الجودة للأطفال جميعهم، بدءًا من السنوات الأولى، ويستمرّ خلال المرحلة المدرسية، وما بعدها لتوفير فرص تعلّم مدى الحياة.

بالتالي فإنّ الهدف الشامل لخطة قطاع التعليم هو:

"إعادة بناء نظام تعليمي مرّن وفعال يوفّر الوصول العادل إلى التعليم الجيد للجميع، منذ السنوات الأولى وطوال الحياة، ويبني رأس مال بشريّ ماهر لتحقيق التنمية الوطنية السلمية."

تساهم مراجعة خطة التعليم الانتقالية في اليمن (2019-2023) في أن تكون مرجعًا لإعداد خطة قطاع التعليم. ويشير الاستعراض إلى أنّ "الانتقال من برنامج التعليم الفني إلى برنامج قطاع التعليم الجديد في اليمن يشكل

فرصةً مهمّةً لتخطيطٍ طويل المدى يعالج المخاطر النظامية التي تواجه قطاع التعليم، ويربط الاستجابات الإنسانية على المدى الأقصر مع منظور التنمية الذي تنتهجه وزارة التربية والتعليم على المدى الأطول". وبهذه الطريقة، تعتبر خطة قطاع التعليم الوسيلة الكفيلة بمعالجة الاحتياجات الناشئة للبلاد بطريقة منهجية وشاملة، وتحديد أهداف قابلة للتحقيق من أجل نتائج مستدامة على نطاق واسع.

تحدّد خطة قطاع التعليم خمسة أهداف أساسية للسياسات الخاصة بقطاع التعليم لتحقيق الرؤية والهدف الشامل لتجديد التعليم خلال مدّة الخطة، وهي:

1. ضمان حصول الأطفال جميعًا، من كلا الجنسين، على التعليم الأساسي والثانوي الآمن والجيد والشامل.
2. تحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي لضمان تزويد الأطفال بالمهارات الأساسية كمهارات القرن الحادي والعشرين اللازمة للمساهمة في التنمية المستدامة.
3. ضمان حصول الأطفال جميعهم، الفتيات والفتيان، على تعليم آمن وجيد وشامل في مرحلة الطفولة المبكرة لتعزيز الاستعداد للمدرسة.
4. تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على التخطيط، ووضع الموازنة، والرصد، والتقييم، والتنسيق، وإدارة الموارد البشرية على المستويات كافة، بصورة قائمة على البيانات الصحيحة ومراعٍ للشؤون المناخية، والإدارة والتفتيش على مستوى المدرسة من أجل إدارة أكثر فعالية ومرنة لقطاع التعليم.
5. توفير فرص تعليمية منصفة للتعلّم مدى الحياة لتمكين النساء والرجال جميعًا من تحقيق إمكاناتهم الكاملة والمساهمة بشكلٍ مفيدٍ في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

والعامل المشترك في الأهداف الخمسة يتمثل في أولويتين هما ضمان المساواة بين الجنسين في فرص التعليم ونتائج التعلّم، ودمج المتعلمين جميعهم، بغض النظر عن الجنس أو القدرة أو الموقع الجغرافي أو الوضع الاقتصادي أو أي سمة أخرى في البيئة التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، تم دمج التدابير الرامية إلى تعزيز قدرة نظام التعليم على التكيف مع آثار تغير المناخ ومخاطر الأخرى في البرامج الخمسة.

وقد استرشدت صياغة البرامج الخمسة ذات الأولوية لخطة قطاع التعليم بالالتزامات التعليمية الدولية والإقليمية والوطنية الحالية لليمن، على النحو المفضل أدناه.

2.2 السياسات والخطط والأطر والبرامج التعليمية الحالية

2.2.1 البيان الوطني للالتزام، قمة تحويل التعليم 2022، (TES)

يبرز التزام اليمن بأجندة وطنية لتحويل التعليم في بيان الالتزام الوطني للبلاد الصادر في قمة تحويل التعليم، التي عقدت خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2022. وأعلن البيان التزام اليمن بخمسة مسارات أساسية لتحويل قطاع التعليم في الفترة التي تمتدّ حتى العام 2030، وهي:

- *مدارس شاملة ومنصفة وآمنة وصحية:* ما يستلزم تمكين الأطفال جميعهم من الحصول على تعليم جيد وآمن، وسد الفجوة بين الجنسين والتركيز على خلق بيئة مدرسية جذابة وإيجابية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مع إيلاء اهتمام خاص للاجئين وللنازحين الأطفال في مناطق الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية. ويتم تسليط الضوء على تدخلات الصحة المدرسية والتغذية، بالإضافة إلى جهود إعادة بناء المدارس الشاملة، إلى جانب ضرورة إعادة 2.7 مليون طفل خارج المدرسة حاليًا إلى التعليم. وقد أخذت خطة قطاع التعليم أيضًا بتشديد البيان على تعزيز مشاركة المجتمع المحلي وتقوية العلاقة بين المدارس والمجتمعات المحيطة بها لزيادة المشاركة والرقابة والمساءلة وتعزيز دور الإدارة المدرسية في رفع الوعي المجتمعي حول أهمية التعليم.
- *التعلم والمهارات من أجل الحياة والعمل والتنمية المستدامة:* تشكل تلبية احتياجات التعلم والتطوير المتنوعة للأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس وأولئك المعرضين لخطر التسرب من خلال توفير حزمة من الأنشطة والخدمات التعليمية البديلة التي تشكل العمود الفقري لبرنامج الأولوية 5 من خطة قطاع التعليم، محو الأمية والتعليم البديل. إن تعزيز مرونة النظام التعليمي للحفاظ على المكاسب التي تحققت في العقود الماضية تسعى إلى ضمان استمرارية التعلم على الرغم من تحديات الأزمات وتغير المناخ، وهذه نقاط تم التطرق إليها في برنامج الأولوية 4 من خطة قطاع التعليم.
- *المعلمون والتعليم ومهنة التعليم:* يركز البيان على تحسين جودة التعليم العام في خطة قطاع التعليم، من خلال تطوير قدرات المعلمين والمشرفين التربويين ومديري المدارس في الجوانب المتخصصة والمهارات التعليمية، فضلًا عن توفير الكتب المدرسية والمواد التعليمية المحدثة. كما يعتبر تحسين الظروف المعيشية للمعلمين وتوظيف معلمين جدد لسد النقص المتزايد من عوامل النجاح الرئيسية. ستتم مطابقة الإجراءات لتحقيق هذه الغايات في خطة قطاع التعليم من خلال تطوير نظام تقييم تعليمي قوي لقياس إنجازات المتعلمين وفقًا لمخرجات التعلم، بما يتماشى مع البيان.
- *التعلم الرقمي والتحول:* يعتبر إعداد استراتيجيات وطنية للتعلم الرقمي وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا التعليم وفق الإمكانيات المتاحة مسارات رئيسة للمستقبل، بمجرد معالجة التحديات الأكثر إلحاحًا.
- *تمويل التعليم:* إن مفتاح الوفاء بالتزامات قمة تحويل التعليم هو أولوية توسيع التمويل وتنسيق الاستثمارات في التعليم. توفر خطة قطاع التعليم (2024-2030) مخططًا لتعبئة استثمارات التعليم، المحلية والخارجية على حد سواء، وإرشادها، في حين أن التزام قمة تحويل التعليم بإنشاء صندوق وطني لدعم التعليم وزيادة حصة الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم يبشر بالخير لتحقيق نتائج واعدة لخطة قطاع التعليم. كما تتضمن خطة قطاع التعليم (في برنامج الأولوية 4) أيضًا تركيزًا على نظام إدارة المعلومات التربوية كأساس للتطوير الاستراتيجي للموارد، وعلى التنسيق الوثيق، سواء داخليًا في الحكومة، و/أو مع شركاء التنمية والعمل الإنساني الدوليين من أجل استخدام كفو لهذه الموارد.

2.2.2 أولويات الشراكة العالمية للتعليم (GPE) واتفاق الشراكة

إن اليمن دولة شريكة في الشراكة العالمية للتعليم (GPE) منذ العام 2003، وتتوافق أهدافها في ما يخص التعليم بشكل وثيق مع أولويات السياسة الخاصة بالشراكة العالمية للتعليم 2025 وتنعكس أيضًا بشكل كامل في اتفاق الشراكة الذي أعدته وزارة التربية والتعليم 2024-2028 على النحو المثق عليه بين وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية والشراكة العالمية للتعليم في آذار/مارس 2024. ويتمحور هذا الاتفاق حول أربع ركائز أساسية

تشرك المتعلمين والمعلمين والمدارس والنظام، وتسعى إلى "تحسين مخرجات التعلم على مستوى التعليم الأساسي في اليمن، مع التركيز على الصفوف المبكرة"، بحيث يحصل كل طفل على المهارات الأساسية القابلة للتحويل بحلول نهاية العام 2028. كما أن دعم المعلمين، وتحسين البنية التحتية، فضلاً عن كفاءة النظام تظهر بقوة في اتفاق الشراكة، الذي يتوافق مع خطة قطاع التعليم بالكامل ولو على نطاق أوسع وفي إطار زمني أطول.

2.2.3 أهداف التنمية المستدامة (SDGs)¹¹

في العام 2015، اعتمدت الدول الأعضاء جميعاً في الأمم المتحدة، بما في ذلك اليمن، أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 كأجندة عالمية لخلق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، وهو "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" يتضمن سبع غايات، تغطي التعليم الأساسي والثانوي المجاني والعدل والجيد ما يؤدي إلى مخرجات تعليمية ذات صلة (4.1)، والوصول إلى تنمية الطفولة المبكرة الجيدة (4.2)، والوصول إلى التعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي الجيد (4.3)، وزيادة عدد الشباب والكبار ذوي المهارات التقنية والمهنية (4.4)، والقضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم وضمان المساواة في الوصول إلى التعليم للفئات الضعيفة (4.5)، وإنجاز القراءة والكتابة والحساب للشباب والكبار (4.6)، والعمل على نشر المعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة (4.7). وفي حين تركز خطة قطاع التعليم على قطاع المدارس، ولا تشمل القطاع الفرعي للتعليم الفني والتدريب المهني فإنها تقود التدخلات التي تدعم تحقيق غايات الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة كلها.

2.2.4 الاتفاقيات الدولية

اليمن من الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية الأساسية المتعلقة بإعمال الحق في التعليم، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل (تم التصديق عليها في العام 1991)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، انضمت إليها في العام 1984)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تم التصديق عليها في العام 2009). تستند خطة قطاع التعليم على مبادئ الاتفاقيات الخاصة بالتعليم باعتباره حقاً للجميع، دون تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو أي سمة أخرى.

2.2.5 الإطار القانوني والسياسي الوطني

أشار تحليل قطاع التعليم (ESA) الذي أجرته وزارة التربية والتعليم وشركاؤها في العام 2023 إلى الحاجة إلى رؤية وطنية للتعليم في اليمن، على أن تقوم أيضاً كل وزارة مسؤولة عن التعليم (التعليم العام، التعليم العالي، التعليم والتدريب التقني والمهني) بصياغة استراتيجيات التعليم الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ وجود تناقضات بين السلطة المحلية وسياسات التعليم وأنظمتها، مما يعيق تحديد الأولويات والتخطيط.

إن حق التعليم للجميع منصوص عليه في الدستور (1991) وفي قانون التعليم العام رقم (45) لسنة 1992، ويحدده المرسوم الرئاسي رقم (28) لسنة 1993 من خلال النص التنظيمي الذي يضع الأسس التنظيمية لعمل

الوزارة. ومع ذلك، فقد تغير الكثير في السنوات الماضية، ومن خلال تحليل قطاع التعليم تبين الحاجة الملحة إلى تحديث القوانين واللوائح وإجراءات التشغيل الموحدة لإدارة نظام التعليم، وكذلك تطوير الهياكل المؤسسية وقدرات الوزارة ومكاتبها في المحافظات والمديريات والمدارس لتوفير الرقابة اللازمة لمراقبة سياسات تطوير التعليم وتنفيذها. لمواجهة هذه التحديات، تضع خطة قطاع التعليم في برنامج الأولوية 4 برنامجاً قوياً لإصلاح النظام، يشمل إجراءات لتعزيز التخطيط ووضع الموازنة والقدرة على الرصد والتقييم؛ وفعالية التنسيق؛ والموارد البشرية والإدارة المدرسية، فضلاً عن مرونة النظام في مواجهة تغير المناخ ومخاطر أخرى.

2.3 مسارات التغيير والاستراتيجيات ذات الصلة للسنوات الست المقبلة

كما هو وارد في استعراض خطة التعليم الانتقالية المذكور أعلاه، توفر خطة قطاع التعليم فرصة محورية لوزارة التربية والتعليم لتقييم الوضع الحالي للقطاع بعد سنوات الصراع، وتحويل تركيزها من العمل الإنساني الفوري ومقاربة إدارة الأزمات نحو مقاربة طويلة المدى وأكثر استراتيجية تعيد بناء النظام الذي دمّرت الحرب وتعيد أكثر من مليوني طفل في سن المدرسة إلى التعليم¹². تتحمل الفتيات على وجه الخصوص العبء الأكبر من تأثير النزاع، حيث يمثلن 53 في المئة من الأطفال غير الملحقين بالمدارس، كما تضاعفت معدلات الزواج المبكر والقسري ثلاث مرات في السنوات الأربع الماضية¹³. كان لصدمة سنوات الحرب تأثيراً شديداً على الصحة العقلية للأطفال ورفاههم، ما يؤثر على قدرتهم على الانخراط بفعالية في التعليم، ولكن يمكن تخفيف ذلك إذا توفرت لهم إمكانية الوصول إلى التعليم الجيد والمغذي، خاصة منذ الصغر.

في حين أنّ التعقيدات السياسية الأساسية لا تزال تلقي بظلالها على المقاربة الشاملة لليمن، فإنّ التحديات التي يواجهها قطاع التعليم في جميع أنحاء البلاد يمكن تجميعها على نطاق واسع في ثلاث فئات رئيسية:

- *الوصول إلى التعليم*: يواجه الوصول إلى التعليم صعوبات بسبب الافتقار إلى البنية التحتية، بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، التي تضررت أو دمرت خلال الحرب. ومن جانب الطلب، أدى الفقر الناجم عن النزاع إلى جعل التعليم غير متاح للكثيرين، واستمرار المخاوف المتعلقة بالسلامة، فضلاً عن الأعراف الاجتماعية للفتيات والأطفال ذوي الإعاقة، ما يؤدي إلى انخفاض معدل الالتحاق ليس في التعليم النظامي فحسب، وخاصة في المرحلة ما قبل المدرسة، ولكن أيضاً في التعليم غير النظامي أيضاً.
- *جودة التعليم*: يعاني اليمن نقصاً في المعلمين المؤهلين، وخاصة المعلمات، تحديداً في المناطق الريفية النائية. ينعكس هذا النقص أيضاً على مستوى رياض الأطفال. إن تجميد عملية توظيف المعلمين منذ العام 2012 على المحك. وبالإضافة إلى ذلك، تتميز مهنة التعليم بتدني المؤهلات، ومحدودية الوصول إلى كل من التدريب ما قبل الخدمة وأثناء الخدمة، مع تعليق تدريبات المعلمين منذ العام 2015، وعدم دفع الرواتب لنصف العاملين في هذا القطاع منذ العام 2017¹⁴، ما أدى إلى تراجع تحفيز المعلمين وزيادة التغيب عن العمل. تؤدي هذه العوامل، إلى جانب المناهج الدراسية ومواد التعليم والتعلم التي مر عليها الزمن، إلى انخفاض مستويات التحصيل وضعف مخرجات التعلم، وهو ما يؤكد تصنيف اليمن باعتباره صاحب أدنى أداء في المنطقة¹⁵.
- *إدارة النظام التعليمي*: يعاني نظام التعليم نقصاً مزمناً في التمويل، ما يحد من قدرته على العمل بفعالية، سواء للاستثمار في تنمية الأصول، أو لتمويل التكاليف المتكررة. لم يواكب التطوير المؤسسي لبنى التعليم

ونظم المعلومات الإدارية الناشئة، كما أنّ القدرة على التنسيق والإدارة محدودة، ما يؤدي إلى عدم الكفاءة وإلى محدودية فعالية النظام، ما يجعل استمرارية تقديم الخدمات معرضة بشدة لتغير المناخ والصدمات الأخرى.

لمواجهة هذه التحديات المترابطة، تضع خطة قطاع التعليم برنامج إصلاح شاملاً. وكأولوية استراتيجية، ستعتمد وزارة التربية والتعليم على النتائج الإيجابية لخطة التعليم الانتقالية، مع الحفاظ على الجهود السابقة في السنوات الأخيرة والاستفادة منها. وسيكون التركيز الأساسي على التعليم الإلزامي بهدف زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي وإدخال المزيد من الأطفال في النظام التعليم العام، الأمر الذي سيكون له بدوره أثر غير مباشر على خفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة. وفي الوقت نفسه، ستقدم خطة قطاع التعليم أيضاً برامج بشأن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم غير النظامي والتعليم البديل كخطوات نحو توسيع نطاق التغطية التعليمية بمرور الوقت.

نظرًا إلى التفاوتات الكبيرة بين الجنسين التي لا تزال قائمة في فرص التعليم ومخرجات التعلم بين الفتيات والفتيان على المستويات كافة، وبين النساء والرجال في مهنة التدريس، وفي الإدارة، وفي المناصب القيادية، فإن خطة قطاع التعليم تضع أيضًا إجراءات ملموسة لمعالجة الاختلالات. بالإضافة إلى ذلك، فإن توفير المياه والاصحاح البيئي والنظافة الصحية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتتيح السلامة والكرامة والخصوصية للفتيات، إلى جانب الحملات المركزة لمكافحة الوصمة الاجتماعية، تساعد في جذب المزيد من الفتيات إلى المدارس. إن توظيف المزيد من المعلمات سيساعد الآباء في الشعور بثقة أكبر بشأن إرسال بناتهم إلى المدرسة وتقديم نماذج مؤثرة للسلطة النسائية للفتيات. لقد ثبت أن القيادة المدرسية النسائية لها تأثير إيجابي على المدرسة ككل في سياقات معينة، وخاصة بالنسبة إلى الفتيات (Bergmann et al., 2022). ومن المقرر أيضًا إجراء دراسة لتحقيق فهم أفضل لأسباب تسرب الفتيات من المدارس وزواج الفتيات القاصرات. وستسعى الخطة لجعل المدارس أماكن آمنة ومرحبة للأطفال ذوي الإعاقة ليستثمروا إمكاناتهم قدر المستطاع عبر برامج الأولوية، سواء من حيث البنية التحتية الشاملة والمعدات، أو من خلال تدريب متخصص للمعلمين، وتطوير المناهج والمواد.

يمكن تمثيل مقارنة خطة قطاع التعليم في نظرية التغيير عالية المستوى (ToC) على النحو التالي:

إذا:

تمتّع المتعلمين جميعًا بفرص متساوية للحصول على تعليم جيد

- في بيئات شاملة وصحية وآمنة وحمائية
- منذ السنوات الأولى وطوال الحياة
- في التعليم النظامي وغير النظامي؛

ويتمّ توظيف المزيد من المعلمين، وخاصة النساء في المناطق الريفية، وتأهيلهن، ومكافأتهن، وتحفيزهن

- مع دعم بالإشراف التكويني والقيادة المدرسية التعليمية

- مع مسارات واضحة للتطوير الوظيفي؛

ويتمتع نظام التعليم بالهيكل والأنظمة والموارد والقدرة على العمل بكفاءة وتقديم خدمات عالية الجودة وضمن استمرارية التعلم في ظل تغير المناخ والمخاطر الأخرى؛

وتشارك المجتمعات والشركاء في الجهود المبذولة لتطوير التعليم؛

وتوجه مبادئ النوع الاجتماعية، والإنصاف، والشمول عمليات صنع القرار.

بالتالي

- سيستفيد المزيد من الأطفال من التعلّم في مرحلة ما قبل المدرسة، وسيكونون مستعدين لدخول المدرسة، وتطوير المهارات الأساسية، والتقدم بنجاح لإكمال المرحلة المدرسية بمهارات أعلى مدى الحياة؛
- ستتاح للأطفال وبالغين الذين فاتتهم المدرسة فرص لمواصلة تعلّمهم من خلال:
 - العودة إلى النظام الرسمي
 - برامج التعليم غير النظامي؛
- سيحقق المزيد من الأشخاص في اليمن إمكاناتهم وسيمتلكون المعرفة والمهارات والصفات اللازمة للمساهمة في التنمية الوطنية السلمية وكذلك الاستفادة منها.

استنادًا إلى نظريّة التغيير، تتضمّن المسارات الحيوية الواردة في خطة قطاع التعليم ما يلي:

1. رفع مستوى البناء/إعادة البناء/التجديد في المدارس وفقًا للمعايير الوطنية، بما في ذلك مرافق مرابض منفصلة للفتيات والفتيان، لزيادة فرص الوصول الفعلي وتوفير بيئات تعليمية جيدة؛
2. تدخّلات من جانب الطلب لتقليل تكلفة التعليم على الأسر (توسيع برنامج التغذية المدرسية، الحقائق المدرسية) وزيادة الوعي بقيمة التعليم، وخاصة للفتيات والفئات الأكثر ضعفًا بما في ذلك، الأطفال ذوي الإعاقة؛
3. زيادة الكفاءة المهنية للقوى التعليميّة من خلال زيادة التوظيف والتدريب والإشراف الداعم وتوفير الرواتب والحوافز؛
4. إضفاء الطابع المؤسسي على تقييم مهارات القراءة والكتابة والحساب في الصفوف من 1 إلى 3 وتوفير فصول علاجية لتعزيز نتائج التعلم واكتساب المهارات الأساسية؛
5. تطوير الوصول إلى مرحلة ما قبل المدرسة لتوسيع فرص التعلم المبكر وتعزيز الاستعداد للمدرسة؛
6. تعزيز الأنظمة والقدرات اللازمة للتخطيط وإعداد الموازنة والرصد والتقييم؛ والموارد المالية والمعلوماتية والبشرية، والإدارة المدرسية، والتنسيق الأفقي والعمودي بين قطاعات الوزارة ومع شركاء التنمية؛
7. وضع استراتيجية لتعميم تغير المناخ والتدخلات الأخرى المتعلقة بالمخاطر التي تطل قطاع التعليم بكامله؛

8. مراجعة مسارات التعليم البديلة وتحسينها من أجل توفير فرص تعلّم لمن هم تحت خطر التسرب أو من فاتتهم الدراسة؛

9. تعميم مبادئ النوع الاجتماعي والإنصاف والشمول في البرامج كلّها.

2.4 برامج الأولوية والمكوّنات والأهداف لمدة الخطة

يقدم هذا القسم نظرةً عامةً موجزةً عن البرامج الخمسة ذات الأولوية لفترة خطة قطاع التعليم، بما في ذلك الأهداف والغايات والمكوّنات الفرعية والإدارات/القطاعات المسؤولة عن تحقيق نتائج البرنامج المخطط لها.

في إطار برنامج الأولوية 5، الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي والمشاركة والإنصاف فيه، تعالج وزارة التربية والتعليم معدلات الالتحاق المنخفضة في الصفوف الأولى وارتفاع معدلات التسرب في مستويات التعليم الابتدائي والثانوي كافة بسبب انعدام الأمن والنزوح وزيادة الفقر. تركز وزارة التربية والتعليم بشكل خاص على توفير الوصول الآمن والمنصف إلى التعليم الإلزامي للأطفال والشباب جميعهم من خلال برامج مسارات التعلم. والهدف على المدى القصير هو ضمان التحاق الأطفال بالمدارس في المجتمعات التي توقف فيها التعليم بسبب انعدام الأمن.

في إطار برنامج الأولوية 6، جودة التعليم الأساسي والثانوي، تقوم وزارة التربية والتعليم بتحديث المناهج التعليمية التي تمكّن المتعلمين من تحقيق إمكاناتهم وتطوير مهاراتهم العلمية والإبداعية والحياتية بطريقة تلبّي احتياجات سوق العمل وتواكب متطلباته وتتماشى مع كفايات القرن الحادي والعشرين. لذا، سيتم تطوير بيئات تدريب المعلمين والإشراف عليهم وتعلّمهم لتتوافق مع المناهج المحدثة.

وفي إطار برنامج الأولوية 7، الطفولة المبكرة، تعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير مرحلة رياض الأطفال ما قبل الابتدائي لأنها تُعتبر مرحلةً تساعد في تكوين شخصية الطفل وتنمية مهاراته سواء العقلية أو البدنية وقدراته الاجتماعية. تعتبر روضة الأطفال مكاناً أساسياً يساعد على تعزيز مهارات الأطفال المعرفية والاجتماعية والعاطفية الضرورية للانتقال السلس إلى التعليم النظامي والتقدم في المستوى المدرسي. وتشير الدراسات إلى أن الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس من خلال رياض الأطفال هم جميعهم أطفال يتمتعون بقدرات ومهارات ومواهب متنوعة ويحققون أداءً أكاديمياً أفضل. وهذا يدل على الدور الفعال والمؤثر الذي تلعبه رياض الأطفال في تشكيل العناصر الأساسية لشخصية الطفل وإعداده جيداً للتحاق بالمدرسة.

في إطار برنامج الأولوية 8، الحوكمة والهيكل المؤسسي في التعليم العام، تسعى وزارة التربية والتعليم إلى بناء القدرة المؤسسية القوية اللازمة لنظام التعليم ليعمل بشكل جيد، لا سيما في أوقات الصراع من أجل تحسين الوصول ونتائج التعلم على المستويات كافة. وستنصبّ مجالات التركيز على تعزيز التخطيط والرصد والتقييم وتمويل التعليم، وتحسين أنظمة البيانات، والتنسيق، والإدارة المدرسية، وبناء مرونة النظام.

وفي إطار برنامج الأولوية 9، محو الأمية والتعليم البديل، توفّر وزارة التربية والتعليم فرصاً تعليمية عادلة ومراعية للنوع الاجتماعي للتعلّم مدى الحياة لتمكين النساء والرجال جميعهم من تحقيق إمكاناتهم والمساهمة بشكل مفيد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

برنامج الأولوية 1: الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي والمشاركة والإنصاف فيه			
هدف البرنامج: ضمان وصول الاطفال جميعا، من كلا الجنسين، إلى تعليم آمن وشامل ذات جوده في التعليم الأساسي والثانوي			
العنصر المكوّن	الهدف	القطاع المسؤول	القطاع الداعم
العنصر المكوّن 1.1: تحسين البنية التحتية في المدارس	تطوير البنية التحتية المدرسية لتصبح آمنة وشاملة	قطاع المشاريع والتجهيزات	مكاتب التربية في المحافظات والمديريات
العنصر المكوّن 1.2: تحفيز الطلب على التعليم الأساسي والثانوي	تحفيز الطلب الاجتماعي على التعليم الأساسي والثانوي		
العناصر المكوّنة الفرعية	1.2.1: خفض تكاليف التعليم على الاسر	وحدة التغذية المدرسية وقطاع المشاريع والتجهيزات	قطاع التعليم
	1.2.2: رفع مستوى الوعي بقيمة التعليم لدى الأسر والمجتمعات المحلية	قطاع تعليم الفتاة	قطاع التعليم

برنامج الأولوية 2: جودة التعليم الأساسي والثانوي			
هدف البرنامج: تحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي لضمان تزويد الأطفال بالمهارات الأساسية ومهارات القرن الحادي والعشرين اللازمة للمساهمة في التنمية المستدامة			
العنصر المكوّن	الهدف	القطاع المسؤول	القطاع الداعم
العنصر المكوّن 2.1: المناهج التعليمية والكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلم ذات الصلة	ضمان تقديم المناهج الدراسية ومواد التعليم والتعلم المتعلقة بها وآليات تقييم قوية لضمان اكتساب الطلاب مهارات القرن الحادي والعشرين	قطاع المناهج والتوجيه	مركز البحوث والتطوير التربوي
العنصر المكوّن 2.2: التقييم والاختبارات	تعزيز أنظمة التقييم والامتحانات الوطنية القائمة على الكفاءة لضمان اكتساب المهارات الأساسية ومهارات القرن الحادي والعشرين	قطاع المناهج والتوجيه	مركز البحوث والتطوير التربوي

برنامج الأولوية 2: جودة التعليم الأساسي والثانوي

هدف البرنامج: تحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي لضمان تزويد الأطفال بالمهارات الأساسية ومهارات القرن الحادي والعشرين اللازمة للمساهمة في التنمية المستدامة

العنصر المكوّن	الهدف	القطاع المسؤول	القطاع الداعم
العنصر المكوّن 2.3: تدريب المعلمين والإشراف عليهم	إعداد وتطوير قدرات المعلمين والمشرفين لأداء عملهم بكفاءة عالية لتحسين تعلم المتعلمين		
العناصر المكوّنة الفرعية	2.3.1: تدريب المعلمين	قطاع التدريب والتأهيل	قطاع المناهج والتوجيه
	2.3.2: الإشراف التربوي	قطاع المناهج والتوجيه	مكاتب التربية في المحافظات والمدريات
العنصر المكوّن 2.4: البيئة التعليمية	تعزيز بيئة تعليمية صحية وآمنة ومواتية للتعلم الأمثل للطلاب	قطاع المشاريع والتجهيزات	الصحة المدرسية وقطاع التعليم وقطاع المناهج والتوجيه

برنامج الأولوية 3: الطفولة المبكرة

هدف البرنامج: ضمان وصول الأطفال جميعهم، الفتيات والفتيان، إلى تعليم جيد آمن وشامل في مرحلة الطفولة المبكرة لتعزيز الاستعداد للمدرسة

العنصر المكوّن	الهدف	القطاع المسؤول	القطاع الداعم
العنصر المكوّن 3.1: الوصول والإنصاف	توسيع الوصول المنصف والشامل الى رياض أطفال آمنة		
العناصر المكوّنة الفرعية	3.1.1: تحسين البنية التحتية لرياض الأطفال	قطاع المشاريع والتجهيزات قطاع التعليم	مكاتب التربية في المحافظات والمدريات
	3.1.2: تعزيز الطلب على رياض الأطفال في العائلات والمجتمعات المحلية	قطاع التعليم	المكتب الفني
العنصر المكوّن 3.2: الجودة في رياض الأطفال	ضمان وصول الأطفال إلى المهارات المطلوبة من خلال بيئة تعليمية وتعلمية مواتية		
العناصر المكوّنة الفرعية	3.2.1: العاملون في رياض الأطفال	الإدارة العامة للموارد البشرية	غير متوفر

برنامج الأولوية 3: الطفولة المبكرة

هدف البرنامج: ضمان وصول الأطفال جميعهم، الفتيات والفتيان، إلى تعليم جيد آمن وشامل في مرحلة الطفولة المبكرة لتعزيز الاستعداد للمدرسة

العنصر المكوّن	الهدف	القطاع المسؤول	القطاع الداعم
	3.2.2: المناهج ودليل التعليم والتعلم	قطاع المناهج والتوجيه	قطاع التعليم
	3.2.3: تعزيز بيئة التعلم المدرسية	قطاع المشاريع والتجهيزات	قطاع التعليم
	3.2.4: تعزيز الإشراف لتحسين بيئة تعلم رياض الأطفال	قطاع المناهج والتوجيه	قطاع التعليم

برنامج الأولوية 4: الحوكمة والهيكل المؤسسي في التعليم العام

هدف البرنامج: تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على التخطيط، وإعداد الميزانية، والرصد والتقييم، والتنسيق، وإدارة الموارد البشرية على المستويات كافة، وإدارة المدارس والتفتيش المدرسي، وذلك بشكل قائم على البيانات، ومراعٍ للنوع الاجتماعي، ومحبذ للمناخ، من أجل إدارة أكثر فعالية ومرونة أكبر في قطاع التعليم.

العنصر المكوّن	الهدف	القطاع المسؤول	القطاع الداعم
العنصر المكوّن 4.1: التخطيط والموازنة، ونظام إدارة المعلومات التربوية، والرصد والتقييم، والتمويل	تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على التخطيط والموازنة والرصد والتقييم على أساس الأدلة، مع مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي والاستجابة للأزمات على المستويات كافة من أجل إدارة قطاع التعليم وقدرته على الصمود بشكل أكثر فعالية		
العناصر المكوّنة الفرعية	4.1.1: تعزيز التخطيط والرصد والتقييم على المستويات كافة	المكتب الفني	القطاعات والإدارات النمطية
	4.1.2: تعزيز نظام إدارة المعلومات التربوية للتخطيط والرصد والتقييم القائم على الأدلة والمراعي للنوع الاجتماعي وللأزمات	المكتب الفني	القطاعات والإدارات النمطية
	4.1.3: ضمان التمويل المحلي والخارجي الكافي واستخدامه بكفاءة وفعالية لتنفيذ الأنشطة وتحقيق نتائج خطة قطاع التعليم	المكتب الفني	غير متوفر
العنصر المكوّن 4.2: التنسيق والشراكات والتواصل	تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على قيادة التنسيق والشراكات والاتصالات في القطاع من		

برنامج الأولوية 4: الحوكمة والهيكل المؤسسي في التعليم العام

هدف البرنامج: تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على التخطيط، وإعداد الميزانية، والرصد والتقييم، والتنسيق، وإدارة الموارد البشرية على المستويات كافة، وإدارة المدارس والتفتيش المدرسي، وذلك بشكل قائم على البيانات، ومراعٍ للنوع الاجتماعي، ومحيز للمناخ، من أجل إدارة أكثر فعالية ومرونة أكبر في قطاع التعليم.

العنصر المكوّن	الهدف	القطاع المسؤول	القطاع الداعم
	أجل تنسيق آليات التمويل بغية الاستخدام الفعال للموارد والشفافية والمساءلة		
العناصر المكوّنة الفرعية	4.2.1: تعزيز التنسيق الداخلي بين قطاعات وزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي وبين المستوى المركزي ومستوى المحافظات، وكذلك مع الوزارات الأخرى	المكتب الفني	غير متوفر
	4.2.2: تعزيز التنسيق بين وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية والقطاع الخاص	المكتب الفني	غير متوفر
العنصر المكوّن 4.3:	تحسين كفاءة وفعالية إدارة الموارد البشرية لتعزيز وتحسين أداء نظام التعليم في القطاعات الفرعية كلها		
العناصر المكوّنة الفرعية	4.3.1: إدارة الموارد البشرية (التوظيف وإعادة التوزيع والحوافز) للقطاعات الفرعية في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال، والمرحلتين الأساسية والثانوية	الإدارة العامة للموارد البشرية	قطاع التعليم
	4.3.2: تأهيل الموظفين من غير المعلمين وتدريبهم على المستوى المركزي ومستوى المحافظات والمديريات	قطاع التدريب والتأهيل	الإدارة العامة للموارد البشرية المكتب الفني
	4.3.3: نظام معلومات إدارة الموارد البشرية (HRMIS)	الإدارة العامة للموارد البشرية	المكتب الفني
العنصر المكوّن 4.4:	إنشاء إطار قانوني وتنظيمي لتطوير الإدارة المدرسية الجيدة وتعزيز قدرة الوزارة على فحص أداء الإدارة المدرسية والمساءلة والنتائج		
العناصر المكوّنة الفرعية	4.4.1: وضع إطار قانوني وتنظيمي للإدارة المدرسية على المستويات المدرسية كافة (مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال، الأساسي، الثانوي)	قطاع التعليم	الإدارة العامة للشؤون القانونية

برنامج الأولوية 4: الحوكمة والهيكل المؤسسي في التعليم العام

هدف البرنامج: تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على التخطيط، وإعداد الميزانية، والرصد والتقييم، والتنسيق، وإدارة الموارد البشرية على المستويات كافة، وإدارة المدارس والتفتيش المدرسي، وذلك بشكل قائم على البيانات، ومراعٍ للنوع الاجتماعي، ومحبذ للمناخ، من أجل إدارة أكثر فعالية ومرونة أكبر في قطاع التعليم.

العنصر المكوّن	الهدف	القطاع المسؤول	القطاع الداعم
	4.4.2: بناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين على مختلف المستويات (المحافظة، المديرية، المدرسة، المجتمع) من أجل إدارة مدرسية فعالة	قطاع التدريب والتأهيل	قطاع التعليم
العنصر المكوّن 4.5: تعميم قدرة وزارة التربية والتعليم على التكيف مع تغير المناخ والتعلم مع تغير المناخ والتصدي للمخاطر الطبيعية والمخاطر التي هي من صنع الإنسان	بناء قدرة نظام التعليم على التكيف مع تغير المناخ والمخاطر الطبيعية والمخاطر الأخرى لضمان استمرارية التعلم وتعزيز التماسك الاجتماعي، مع إيلاء اعتبار خاص للاحتياجات والقدرات المختلفة للفتيات والفتيان، وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	المكتب الفني	

برنامج الأولوية 5: محو الأمية والتعليم البديل

هدف البرنامج: توفير فرص تعليمية منصفة ومراعية للنوع الاجتماعي للتعلم مدى الحياة لتمكين النساء والرجال كافة من تحقيق إمكاناتهم بالكامل والمساهمة بشكل مفيد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

العنصر المكوّن	الهدف	القطاع المسؤول	القطاع الداعم
العنصر المكوّن 5.1: التطوير المؤسسي	تعزيز القدرة المؤسسية لجهاز محو الأمية وتعليم الكبار لتحسين التخطيط وإدارة التعليم غير النظامي	جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	المكتب الفني
العنصر المكوّن 5.2: محو الأمية لدى الكبار وتطوير مهاراتهم	زيادة المعدلات الوطنية لمحو الأمية عند البالغين (15-45 سنة)، خاصة لدى الإناث في المناطق الريفية	جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	قطاع تعليم الفتاة
العنصر المكوّن 5.3: التعليم البديل	توفير فرص تعليمية بديلة للأطفال خارج المدرسة وتعزيز المسارات نحو التعليم النظامي	الإدارة العامة للتعليم التعويضي	قطاع التعليم

يتناول الفصل الآتي تفاصيل برامج الأولويات الخمس من حيث الأنشطة ومؤشرات الأداء وخطوط الأساس والأهداف، بالإضافة إلى الهيئات الوزارية المسؤولة عن تحقيق نتائج هذه البرامج.

3. برامج الأولوية



3. برامج الأولوية

يوضح الفصل التالي تفاصيل البرامج الخمسة ذات الأولوية التي سيتم تنفيذها خلال الإطار الزمني لبرنامج خطة قطاع التعليم:

1. الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي والمشاركة والإنصاف فيه
2. جودة التعليم الأساسي والثانوي
3. الطفولة المبكرة
4. الحوكمة والهيكل المؤسسي في التعليم العام
5. محو الأمية والتعليم البديل

يتم وضع إطار لكل برنامج من خلال رسم هدف شامل طويل المدى يساهم فيه البرنامج، ويتم تقييمه ومراقبة التقدم من خلال مؤشرات نتائج مختارة عالية المستوى. ثم تُقسّم برامج الأولوية إلى مكونات مواضيعية (وفي بعض الحالات مكونات فرعية) مع تحديد التحديات الأساسية لها من خلال هدف مكون محدد، والأنشطة التي ستساهم في تحقيق هدف المكون، والمؤشرات والغايات ذات الصلة التي يجب رصدها.

برنامج الأولوية 1: الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي والمشاركة والإنصاف فيه

الهدف العام لهذا البرنامج هو:

ضمان حصول جميع الأطفال، من كلا الجنسين، على تعليم أساسي وثنائي آمن وعالي الجودة وشامل.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها الحكومة اليمنية لضمان الإنصاف في الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي الجيد للأطفال جميعًا، تبقى تحديات كثيرة. كما هو موضح في الفصل الأول، انخفض معدّل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الأساسي بنسبة 4 نقاط مئوية، من 83 في المئة في العام 2015 إلى 79 في المئة في العام 2021. في المقابل، شهد معدّل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي زيادة كبيرة بلغت 22 نقطة مئوية خلال الفترة 2015-2021، ليصل إلى 67 في المئة في العام 2021. ومع ذلك، لا تزال التغطية المدرسية في البلد منخفضة مقارنة بمتوسّات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹⁶.

تعوق عوامل العرض والطلب الوصول إلى التعليم والمشاركة فيه في البلد. ففي ما يتعلق بالعرض، أصبحت البنية التحتية للمدارس مسألة حرجة في بعض المناطق. فقد تضررت المدارس أو دمرت بسبب النزاع، أو احتلتها جماعات مسلحة أو جماعات أخرى، أو تأثرت بالمخاطر الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، تقع مدارس كثيرة في مناطق بعيدة من أماكن سكن الطلاب أو تقع في مناطق تعتبر غير آمنة، ما قد يساهم أيضًا في التسرب من المدارس. أما من ناحية الطلب، فقد أثرت النزاعات وارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي والأعراف الاجتماعية في بعض المناطق والنزوح، إلى جانب انخفاض الوعي بقيمة التعليم وارتفاع تكاليفه، من بين عوامل أخرى، على قرارات الأسر بشأن إرسال أطفالها إلى المدرسة، لا سيما بالنسبة إلى الفئات السكانية الضعيفة.

يظل ضمان حصول الأطفال جميعًا على التعليم الجيد والامن أولوية قصوى لوزارة التربية والتعليم. ولمعالجة قيود العرض، في برنامج الأولوية 1، ستعطي وزارة التربية والتعليم الأولوية، بدعم من الشركاء بما في ذلك المجتمع الإنساني والمحلي، لبناء فصول دراسية جديدة، بالإضافة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية المدرسية القائمة لتكون آمنة وشاملة ومراعية للنوع الاجتماعي ومقاومة للمناخ ومجهزة بشكل كافٍ لدعم تعلم الطلاب. وستتم معالجة الطلب المحدود على التعليم من خلال خفض تكاليف التعليم للعائلات، خاصة من خلال الحفاظ على برامج التغذية المدرسية، وتعبئة المجتمعات المحلية للاعتراف بقيمة التعليم، خاصة بالنسبة إلى الفتيات.

يتمحور برنامج الأولوية 1 حول عنصرين مكوّنين:

- العنصر المكوّن 1.1: تحسين البنية التحتية في المدارس.
- العنصر المكوّن 1.2: تحفيز الطلب على التعليم الأساسي والثانوي.

ستستخدم المؤشرات الرفيعة المستوى التالية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هدف هذا البرنامج الأولوية:

برنامج الأولوية 1: الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي والمشاركة والإنصاف فيه			
المؤشرات	خط الأساس 2021/2022	الهدف 2030	مصدر المعلومات
الهدف 4.1 من أهداف التنمية المستدامة: معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي (ذكور/إناث)	ذ 81% إ 77%	ذ 89% ¹⁷ إ 86%	نظام إدارة المعلومات التربوية
	المجموع 79%	المجموع 88%	
الهدف 4.5.1 من أهداف التنمية المستدامة: مؤشر تكافؤ الجنسين (معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي)	0.95	0.97	نظام إدارة المعلومات التربوية
الهدف 4.6 من أهداف التنمية المستدامة: معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي (ذكور/إناث)	ذ 68% إ 65%	ذ 58% ¹⁸ إ 56%	نظام إدارة المعلومات التربوية
	المجموع 67%	المجموع 57%	
الهدف 4.5.1 من أهداف التنمية المستدامة: مؤشر تكافؤ الجنسين (معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي)	0.96	0.97	نظام إدارة المعلومات التربوية

برنامج الأولوية 1: الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي والمشاركة والإنصاف فيه

المؤشرات	خط الأساس 2021/2022	الهدف 2030	مصدر المعلومات
الهدف 4.5.1 من أهداف التنمية المستدامة: النسبة المئوية للمتعلمين ذوي الإعاقة (ذكور/إناث) حسب مستوى التعليم (أساسي/ثانوي)	يجب تحديده	يجب تحديده	نظام إدارة المعلومات التربوية
العدد والنسبة المئوية للطلاب في المرحلة الأساسية الذين يحصلون على برامج الوجبات المدرسية الخفيفة (ذكور/إناث)	المجموع 1,774,322	المجموع 2,427,356	قطاع المشاريع والتجهيزات
	المجموع 32.4% (2024)	المجموع 34.4%	
العدد والنسبة المئوية للمدارس المزودة بمراحيض التي تفي بمعايير وزارة التربية والتعليم في المرحلتين الأساسية والثانوية	5,522 29%	8,257 40%	قطاع المشاريع والتجهيزات

العنصر المكوّن 1.1: تحسين البنية التحتية في المدارس

يعد توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي أولوية أساسية لوزارة التربية والتعليم من أجل تلبية احتياجات زيادة الالتحاق بالمدارس وتقليل العدد المتزايد من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بين السكان في سنّ الدراسة. وسيطلب تحقيق ذلك توسيع البنية التحتية المدرسية القائمة لتشمل مدارس وفصولاً دراسية جديدة. كما أن ضمان وجود بنية تحتية مادية مناسبة هو أيضاً عنصر أساسي ستسعى إليه وزارة التربية والتعليم من أجل توفير بيئة تعليمية آمنة ومؤاتية، وهو بُعد مهمّ من أبعاد التعليم الجيد.

في السنوات الأخيرة، عملت وزارة التربية والتعليم، بدعم من الشركاء، على بناء مدارس/فصول دراسية جديدة وتنفيذ أعمال إعادة التأهيل (إصلاح الفصول الدراسية وتوفير الأثاث المدرسي الأساسي والطلاء) بالإضافة إلى تجهيزات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المدرسية في مدارس مختارة لتعزيز بيئات تعليمية شاملة ومتاحة. وعلى الرغم من هذه الجهود، فقد أدت سنوات من النزاع إلى تدهور البنية التحتية للمدارس وأعاقت أعمال الصيانة الدورية للمدارس في أنحاء البلاد كلّها. ونتيجة لذلك، فإن التحديات المتبقية في ما يتعلق بالعنصر المكوّن 1.1 كبيرة، على النحو المبين أدناه.

التحديات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكوّن:

- عدد قليل من المدارس الأساسية والثانوية.
- عدم كفاية عدد المدارس للبنات.
- محدودية الوصول إلى المدرسة (المسافات الطويلة، المخاطر الطبيعية، تغير المناخ).
- المدارس الحالية ليست دامجة للأطفال ذوي الإعاقة.

- لا تستوفي المدارس القائمة كلّها المعايير المحددة (على سبيل المثال، توفّر الكهرباء بشكل دائم).
- الكثير من المدارس لديها صفوف ومراحل غير مكتملة.
- بعض المدارس ليست بيئة آمنة، خاصة للفتيات (على سبيل المثال، عدم توفّر مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية).
- المدارس بحاجة إلى إعادة التأهيل نتيجة الحرب.
- وجود نظام الدوامين في المدارس الأساسية والثانوية يزيد إمكانية الوصول، ولكن هذا النظام يؤثر سلبيًا على جودة التعليم (لأنه يقلل مثلاً وقت التعليم والتعلم).

بعد سنوات من النزاع الذي طال أمده، أصبحت البنية التحتية الحالية للتعليم الابتدائي والثانوي في اليمن غير كافية لتلبية الطلب على التعليم. كما هو موضح في الفصل الأول، في العام 2021، تضررت أو دُمّرت حوالي 4,000 مدرسة (20 في المئة) أو كانت تستضيف نازحين داخليًا/لاجئين. وتمت استضافة ثلاثة في المئة من المدارس الأخرى في مبانٍ إما مؤقتة أو غير صالحة للتعليم. وقد أدت الظواهر المناخية الشديدة، مثل الفيضانات والعواصف الهوجاء والجفاف، إلى زيادة تدهور الظروف التعليمية الهشة أصلاً، ما حدّ من وصول آلاف الأطفال إلى بيئات تعليمية آمنة ومؤاتية. تستمر هذه المشاكل المجتمعة في مفاومة الأزمة الإنسانية في اليمن، وتعوق وصول الأطفال إلى التعليم.

على الرغم من أن الحكومة اليمنية قد وضعت وثائق سياسات لتوجيه وتنظيم بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية للمدارس، مثل الاستراتيجية الوطنية لإصلاح التعليم الأساسي 2003-2015 والاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي 2007-2015، إلا أنها قديمة وغير مفعلة حاليًا. على سبيل المثال، تم تعليق العمل بالمرسوم رقم 88 للعام 2004، الذي أرسى أسس ومعايير الخريطة المدرسية الوطنية، بسبب النزاع.

يظلُّ بُعد المسافة إلى المدارس مشكلة خطيرة، خاصة في المناطق الريفية، حيث قد تكون الرحلات الطويلة غير آمنة. كما أن المدارس غير المكتملة تعوق الوصول إلى التعليم. وكما هو مبين في الفصل الأوّل، فإن 19 في المئة فقط من المدارس تقدم دورة تعليمية كاملة مدتها 12 سنة، و24 في المئة من المدارس تقدم الصفوف الستة الأولى فقط، ما يعرض الطلاب في بعض المدارس لخطر عدم إكمال دورة تعليمية كاملة. علاوةً على ذلك، يواجه عدد متزايد من المدارس نقصًا في إمكانية الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المناسبة. ففي العام 2021، كانت 71 في المئة من المدارس تفتقر إلى المياه والصرف الصحي و90 في المئة من المدارس لا تتوفر فيها مياه الشرب المأمونة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال البنية التحتية المادية لمعظم المدارس غير متاحة للأطفال ذوي الإعاقة، الذين يمثلون 1.9 مليون من السكان في سن الدراسة.

لمعالجة التحديات المذكورة أعلاه، من خلال خطة قطاع التعليم، في الربع الأخير من العام 2025¹⁹، ستعطي وزارة التربية والتعليم الأولوية لتحديث معايير بناء المدارس الوطنية لإعادة التأهيل والبناء في المرحلتين الأساسية والثانوية. سيشمل هذا التحديث اعتبارات الطلاب أصحاب الإعاقة، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، ومراعاة الفوارق بين الجنسين، إلى جانب تحسينات في البيانات وأدوات التدريب كلها. ستوفر دراسة شاملة لرسم الخرائط المدرسية المعلومات اللازمة كلها لتوجيه بناء المدارس وإعادة تأهيلها. بالإضافة إلى ذلك، سيساعد رسم الخرائط في تحديد الفصول الدراسية المكتظة والنقص في المعدات.

وفي الوقت نفسه، ستضع وزارة التربية والتعليم، من خلال قطاع المشاريع التابع لها، خلال الربع الأخير من العام 2025، خطة شاملة تحدد التصميم والموازنة والجدول الزمني لبناء المدارس وإعادة تأهيلها. ستبدأ عملية البناء وإعادة التأهيل في العام 2026، ما يضمن أن تكون العملية في الوقت المناسب وقائمة على البيانات، وستتم متابعتها طوال مدة الخطة. ستبقى الفصول الدراسية الموقته قائمة لتوسيع نطاق الوصول حسب الحاجة.

ستختلف استراتيجيات البناء التي تتبعها وزارة التربية والتعليم حسب الموقع، لتلبية الاحتياجات المحددة. وللحد من المسافات الطويلة التي يسلكها الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية للوصول إلى المدارس، ستعطي وزارة التربية والتعليم الأولوية لبناء مدارس جديدة في المناطق الريفية (البناء "الأفقي")، مع التخطيط لبناء 7,905 فصول دراسية جديدة على مدار خطة قطاع التعليم. أما في المناطق الحضرية، فستتمثل استراتيجية الوزارة في الحد من الاكتظاظ في المدارس عن طريق بناء المزيد من الفصول الدراسية في المدارس القائمة (البناء "الرأسي").

وستقوم وزارة التربية والتعليم بإعادة تأهيل 17,776 فصلاً دراسياً، بما في ذلك تجهيزها بالأثاث واللوازم. سيتم توسيع مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من خلال تجميع المياه وتوفير خزانات المياه وحفر الآبار. كما ستعمل وزارة التربية والتعليم على معالجة نقص الكهرباء في المدارس من خلال زيادة عدد المدارس المزودة بأنظمة الطاقة البديلة من 36,314 إلى 51,729 مدرسة. وتخطط وزارة التربية والتعليم لترتيب أسوار في المدارس الأساسية والثانوية بين العامين 2027 و2030، بهدف تسوير 30 في المئة من هذه المدارس بحلول نهاية العام 2030.

كانت الاستجابة الأساسية لمحدودية البنية التحتية حتى الآن هي إدخال نظام الدوامين في المدارس الأساسية والثانوية. وفي حين أن هذا النظام يساعد على زيادة فرص الوصول، إلا أنه يمكن أن يؤثر سلباً على جودة العملية التعليمية، حيث إنه غالباً ما يستلزم يوماً دراسياً أقصر، ويتيح فرصاً أقل للأنشطة اللاصفية، ويضع مزيداً من الضغط على الموارد الموجودة. للبدء في معالجة هذه المسألة، تخطط وزارة التربية والتعليم لإجراء دراسة في العام 2027 لتقييم جدوى الإلغاء التدريجي لنظام الدوامين في المرحلتين الأساسية والثانوية في اليمن. وقد تفيد نتائج الدراسة أي تدخلات إضافية من شأنها أن تغذي المناقشات خلال استعراض منتصف المدة للخطة.

هدف العنصر المكون 1.1:

تطوير البنية التحتية المدرسية لتصبح آمنة وشاملة.

العنصر المكوّن 1.1: تحسين البنية التحتية في المدارس

مصدر المعلومات	الغاية 2030	خط الأساس 2022-2021	المؤشرات
خريطة توزيع المدارس	نسخة محدثة من المعايير	النسخة السابقة	مراجعة معايير بناء المدارس الوطنية وتنفيذها
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	7,905	-	عدد الفصول الدراسية الجديدة التي تم بناؤها وفقًا لمعايير بناء المدارس الوطنية (المجموع)
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	17,776 (50%)	-	العدد و(النسبة المئوية) للفصول الدراسية التي تحتاج إلى إعادة تأهيل والتي تمت إعادة تأهيلها (المجموع)
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	51,729 (40%)	36,314 (30%)	العدد و(النسبة المئوية) من الفصول الدراسية التي تتوفر فيها الكهرباء (المجموع)
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	-	6,258	عدد الفصول الدراسية المزودة بالكهرباء خلال الخطة (المجموع)
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	6,193 (30%)	3,965 (21%)	العدد و(النسبة المئوية) للمدارس التي بها سباج حسب المستوى التعليمي (المجموع)
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	627	-	عدد المدارس المزودة بسباج خلال الخطة (المجموع)
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	8,257 (40%)	5,522 (29%)	العدد والنسبة المئوية للمدارس التي تحتوي على عدد كافٍ من المراحيض (المجموع)
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	39,161	-	عدد المدارس المزودة بمراحيض مناسبة خلال الخطة (المجموع)
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	5,161 (25%)	1,904 (10%)	العدد والنسبة المئوية للمدارس التي تتوفر فيها مياه الشرب المأمونة (المجموع)
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	1,656	-	عدد المدارس المزودة بمياه الشرب المأمونة خلال الخطة (المجموع)

العنصر المكوّن 1.1: تحسين البنية التحتية في المدارس

مصدر المعلومات	الغاية 2030	خط الأساس 2022-2021	المؤشرات
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	8,257 (40%)	5,522 (29%)	العدد والنسبة المئوية للمدارس المزودة بالمياه/الصرف الصحي (المجموع)
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	1,134	-	عدد المدارس القائمة المزودة بالمياه/الصرف الصحي خلال الخطة (المجموع)
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	أساسي فقط: 1.5	أساسي فقط 2.0	عدد المتعلمين لكل مقعد، حسب المستوى التعليمي ونوع المدرسة
المشاريع والتجهيزات	أساسي وثانوي 1.3	أساسي وثانوي 7.3	
	ثانوي فقط: 1.0	ثانوي فقط: 0.5	
نسخة من خارطة الطريق المعتمدة	نعم	كلا	تم اعتماد خارطة طريق للانتقال التدريجي من نظام الدوامين

النشاطات

1. تفعيل معايير البناء المدرسي الوطنية لإعادة التأهيل والتشييد ومراجعتها في المرحلتين الأساسية والثانوية استنادًا إلى الخريطة المدرسية لتشمل مراعاة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والطلاب ذوي الإعاقة، وتغيير المناخ، والاستجابة للنوع الاجتماعي، مع تحديث أدوات جمع البيانات والتدريب.
2. بناء مدارس أساسية وثانوية جديدة مكتملة الصفوف (بما في ذلك مدارس الفتيات) بناء على المعايير المدرسية الوطنية وبحسب الخارطة المدرسية.
3. إعادة تأهيل المدارس الأساسية والثانوية القائمة بذاتها (بما في ذلك مدارس البنات) استنادًا إلى الخريطة المدرسية وبما يتماشى مع معايير بناء المدارس الوطنية.
4. بناء/إضافة فصول دراسية إضافية في المدارس التي لم تكتمل فيها الصفوف الدراسية والتي تعاني اكتظاظًا في الفصول الدراسية، وذلك استنادًا إلى الخرائط المدرسية.
5. تحسين المدارس الأساسية والثانوية القائمة بتزويدها بمرافق ملائمة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بما في ذلك مراحيض منفصلة للفتيات والفتيان والأشخاص ذوي الإعاقة، والحصول على المياه النظيفة (من خلال تجميع المياه أو توفير خزانات المياه أو حفر الآبار) والأسوار والألواح الشمسية.
6. توفير المعدات الكافية (بما في ذلك معدات السلامة المدرسية) للمدارس الأساسية والثانوية القائمة (سواء في المجمعات التعليمية أو الإدارية).
7. وضع خارطة طريق لتقييم جدوى الإلغاء التدريجي لنظام الدوامين في المدارس الأساسية والثانوية.

العنصر المكوّن 1.2: تحفيز الطلب على التعليم الأساسي والثانوي

يلعب الأهالي والعائلات والمجتمعات المحلية دورًا أساسيًا في دفع الطلب على التعليم. وبالإضافة إلى القيود المتعلقة بالعرض التعليمي (مثل بُعد المسافة إلى المدرسة وعدم اكتمال المدارس) ترتبط معدلات الالتحاق بالتعليم والتسرب من التعليم بشكل حاسم بالقيود المتعلقة بجانب الطلب، بما في ذلك ارتفاع تكاليف التعليم بالنسبة إلى العائلات، والفقر، والمخاوف الأمنية، والتحفيزات حول قيمة التعليم، خاصة بالنسبة إلى الفتيات، كما للأعراف الاجتماعية دور في ذلك.

كما أن الأطفال النازحين بسبب النزاع والمخاطر الطبيعية، وكذلك الأطفال ذوي الإعاقة، معرضون بشكل خاص لخطر عدم الالتحاق بالتعليم بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، ما يزيد من تعرضهم للاستغلال والأذى. وتبرز أيضًا بعض الأدلة على التحاق الأطفال الذكور بالجماعات المسلحة. كما هو موضح في الفصل الأول، وفقًا لبيانات وزارة التربية والتعليم للعام 2024، كان أكثر من 2.7 مليون طفل في سن الدراسة خارج المدرسة الرسمية، أكثر من نصفهم (54 في المئة) من الفتيات.

على الرغم من أن وزارة التربية والتعليم قامت في السنوات الأخيرة، بدعم من الشركاء، بجهود مهمة لتخفيف الضغط المالي على العائلات في ما يتعلق بالتعليم، مثل تنفيذ برنامج للتغذية المدرسية، لا تزال تغطية هذه المبادرات غير كافية. ولتعزيز الطلب على التعليم الأساسي والثانوي، سيلزم اتخاذ إجراءات متضافرة لمواجهة التحديات المبينة أدناه.

التحديات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكوّن:

- انخفاض الطلب على التعليم الأساسي والثانوي.
- الظروف الاقتصادية/الفقر – فرصة – كلفة إحاق الأطفال بالمدارس.
- عدم كفاية برامج التغذية المدرسية، وارتفاع معدلات سوء التغذية بين الطلبة.
- نقص عدد المعلمين، وخاصة المعلمات، في المناطق الريفية.
- ضعف الدافع لدى أولياء الأمور لإرسال أطفالهم إلى المدارس وذلك لضعف مخرجات العملية التعليمية في مدارس التعليم الأساسي والثانوي.
- ارتفاع معدّل التسرّب وانخفاض معدّلات الالتحاق بالتعليم الرسمي.
- تزايد عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس.
- تدني الوعي لدى أولياء الأمور بأهمية التعليم.
- العوائق والتحديات الاجتماعية والثقافية (عدم إحاق الفتيات بالمدرسة وأوجه التفاوت بين الفتيان والفتيات).
- التنمر في المدارس (الفتيان، الفتيات، المعلمين).
- عدم وجود آليات للتعليم الدامج، ولا سيما للفئات المهمشة.

في اليمن، تجتمع المخاطر الأمنية، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع معدلات سوء التغذية الحاد، ونقص مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، لتوفير ظروف من المشقة الشديدة لغالبية السكان مع استمرار الأزمة، وكل ذلك يمكن أن يضعف الطلب على التعليم. تشير مجموعة متزايدة من الأدبيات إلى أن برامج التغذية المدرسية يمكن أن تعزز بشكل كبير معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات الحضور وكذلك الأداء الأكاديمي (البنك الدولي، 2019b)، ولا سيما لصالح الفتيات والأطفال في المناطق الريفية²⁰. على الرغم من أن هذه البرامج تمثل حافزاً مقنعاً للأسر لإرسال أطفالها إلى المدرسة، إلا أن التغطية الحالية للوجبات المدرسية محدودة (لا تزال في مرحلة تجريبية)، مع توفير الوجبات المدرسية الخفيفة على نطاق أوسع. في العام 2024، حصل حوالي 45 ألف طالب على وجبات مدرسية (أقل من 1 في المئة من طلاب التعليم الأساسي)، بينما حصل ما يقرب من 1.78 مليون طالب على وجبات خفيفة (32 في المئة من أطفال التعليم الأساسي).

تتأثر القيود في جانب الطلب أيضًا بغياب الوعي بأهمية التعليم. ففي اليمن، تشير الدراسات إلى أن الكثير من العائلات لا تملك الحوافز المناسبة لأطفالها لإكمال التعليم الأساسي. ويمكن أن يرجع ذلك إلى عوامل مثل عدم اهتمام الوالدين بالتعليم أو الاعتقاد بأن بضع سنوات من التعليم كافية (البنك الدولي، 2010). يمكن أن يؤدي ضعف نتائج التعليم، إلى جانب الافتقار إلى التعليم الشامل وانعدام الأمن، إلى تعزيز هذه المعتقدات.

وقد تسهم مجموعة من العوامل في عدم دعم المجتمع لتعليم الفتيات، خاصة في المناطق الريفية. وتشمل هذه العوامل انتشار الزواج المبكر، وانخفاض مستوى دخل الأسرة، والعادات والتقاليد الاجتماعية المعارضة لتعليم الفتيات، والضغوط التي تتعرض لها الفتيات للعمل في القطاع الزراعي والمنزلي. وكما هو مبين في الفصل الأول، تشير الأدلة المستندة إلى بيانات ما قبل الأزمة إلى أن ما يقرب من ثلث النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة (32 في المئة) تزوجن قبل سن 18 سنة. وبالإضافة إلى مخاطر الصحة والرفاه، يمثل الإنجاب المبكر أيضًا تهديدًا كبيرًا لتعليم الفتيات، مع ارتفاع خطر التسرب من المدرسة. ومع ذلك، تعترف الوزارة بأن طلب العلم واجب مقدس للجميع، حيث أن الحق في التعليم للذكور والإناث على حد سواء منصوص عليه في القانون الدستوري. كما تعترف وزارة التربية والتعليم بالدور الذي تلعبه المرأة المتعلمة في تعزيز صحة العائلة والمجتمع والرفاه الاجتماعي والازدهار الاقتصادي، فضلاً عن دور التعليم في تمكين المرأة من تحقيق الاعتماد على الذات والاستقلالية.

من أجل زيادة الطلب على التعليم الأساسي والثانوي ومعالجة التحديات الحالية خلال فترة 2030-2025، ستركز وزارة التربية والتعليم على استراتيجيتين أساسيتين: (1) خفض تكاليف التعليم و(2) زيادة الوعي المجتمعي بقيمة التعليم للأطفال جميعاً.

خفض تكلفة التعليم للأسر

إحدى الاستراتيجيات الأساسية لوزارة التربية والتعليم لخفض تكلفة التعليم في السنوات المقبلة، هي استمرار برنامج التغذية المدرسية وتوفير الحقائق المدرسية للأطفال المستضعفين.

في ما يتعلق ببرنامج التغذية المدرسية، مع انتهاء الدعم المقدم من الجهات المانحة بنهاية العام 2024، ستحتاج وزارة التربية والتعليم إلى تعبئة أموال إضافية لمواصلة أنشطة التغذية المدرسية. إن البرنامج اليمني للتغذية المدرسية مشمول في الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتوسيع نطاق التغذية، والتي ستوجه تعبئة الموارد وتوسيع

نطاق البرنامج التجريبي. سيتم تحديد المواقع التي تحتاج إلى بناء مطابخ مدرسية جديدة من خلال مسح يُجرى في الفصل الثاني من العام 2025، مع توفر بيانات خرائط المدارس. خلال فترة خطة قطاع التعليم، ستعمل إدارة التغذية المدرسية بالتعاون مع شركاء التنمية على توفير الوجبات المدرسية والوجبات الخفيفة لـ 809,063 و12,677,909 من الطلاب على التوالي على مدى فترة الخطة.

كما سيتم تحسين الآلية من خلال تعزيز الإنتاج المحلي، وتنويع مجموعة الوجبات الساخنة، وزيادة مشاركة الطلاب والمعلمين وإدارة المدارس في البرنامج. وقد قامت مبادرة مدعومة من الجهات المانحة بتجربة فعالية المطابخ المركزية التي يوفر كل منها الطعام لثلاث إلى أربع مدارس كمعدل.

في إطار خطة قطاع التعليم، سيتم شراء حقائب مدرسية وتوزيعها على عدد محدد من الأطفال المستضعفين. في العام 2025، سيتم تحديد معايير المستفيدين من قبل وزارة التربية والتعليم وأصحاب المصلحة الأساسيين، حيث ستكون التغطية محدودة بسبب قيود التكلفة.

رفع مستوى الوعي بقيمة التعليم بين العائلات والمجتمعات المحلية

ستؤكد استراتيجيات التوعية على أهمية التعليم للأطفال جميعهم، خاصة الفئات المستضعفة والفتيات. وسيتم تنفيذها في المحافظات التي تسجل أدنى معدلات الالتحاق بالتعليم، مع التركيز على أهمية التعليم، بما في ذلك للفتيات والفتيان على حد سواء، والتعليم الشامل للأطفال أصحاب الإعاقات كطريق لدمجهم اجتماعيًا واقتصاديًا. كما ستتضمن هذه الحملات أيضاً رسائل لتعزيز دخول المدرسة في العمر المناسب وللتصدي للتنمر ضد الفئات المستضعفة، وستشمل تمثيلاً مناسباً لمجموعات متنوعة. ومن المقرر تنظيم حملتين توعويتين سنويًا طوال فترة خطة قطاع التعليم، واحدة في بداية كل عام دراسي وأخرى في نهايته، بدءًا من العام 2025، باستخدام التلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية. كما يعد تطوير إطار سياسة تعليم الفتيات المراعية للنوع الاجتماعي أولوية أساسية لوزارة التربية والتعليم. وسيتم تطوير هذه السياسة في العام 2026 وسيشرف عليها قطاع تعليم الفتاة.

تؤدي مجالس الآباء والأمهات دورًا أساسيًا في تشجيع تعليم الفتيات والفتيان والفئات المستضعفة ودعمه من خلال:

- رفع مستوى الوعي في المجتمع حول أهمية التعليم، بما في ذلك تعليم الفتيات.
- التواصل مع السلطات/الأطراف المعنية لتوفير فصول دراسية للفتيات والفتيان.
- التنسيق مع خطباء المساجد/الأئمة لتوعية المجتمع بأهمية التعليم وخاصة للفتيات.
- التنسيق مع الجهات المعنية لتوظيف معلمات.
- المشاركة في بناء دورات مياه/مراحيض منفصلة للفتيات والفتيان وتوفير المياه في حال عدم توفرها.
- توفير الحقائب المدرسية للأطفال الأكثر حرمانًا.
- توفير الدعم والمشاركة في الأنشطة المدرسية للفتيات والفتيان على حد سواء.
- تشجيع الفتيات والفتيان غير الملحقين بالمدارس على الالتحاق بالمدارس.

- تشجيع الطالبات المتفوقات من خلال منحهن جوائز/مكافآت.
- توظيف معلمات متطوعات ومنحهن عقودًا بأجور إسمية.

وبالنظر إلى هذه المسؤوليات المتنوعة، تدرك وزارة التربية والتعليم الحاجة إلى تحديث اللوائح الحالية لمجالس الآباء والأمهات لتشمل ليس مستوى المدرسة فحسب بل مستوى المديرية والمحافظة أيضًا. وسيتم تحديث سياسة مجالس الآباء والأمهات في الفصل الأول من العام 2025. لهذا الغرض، سيتم إنشاء لجنة مشتركة بين الإدارات تتألف من أقسام مختلفة من وزارة التربية والتعليم، وإذا سمح التمويل بذلك، سيتم تدريب مجالس الآباء والأمهات على المبادئ التوجيهية الجديدة (انظر برنامج الأولوية 4.4.2).

تؤدي الخدمات الاجتماعية أيضًا دورًا أساسيًا في تعزيز العلاقة بين المدرسة من جهة والأسر والمجتمع المحلي من جهة أخرى. وبناءً على ذلك، ستنشئ وزارة التربية والتعليم لجنة مشتركة بين الوزارات لتحديث سياسة الخدمات الاجتماعية واللوائح والنشرات الإرشادية المرتبطة بها في العام 2025. سيشمل هذا العمل تحديد أدوار ومسؤوليات الأخصائي الاجتماعي لتحسين المشاركة المجتمعية/الإلتزام المجتمعي.

ويساعد الأخصائيون الاجتماعيون بالمدارس الطلاب على الاستفادة القصوى من قدراتهم وتحقيق كامل إمكاناتهم، كأفراد وكأعضاء مسؤولين في المجتمع. سستخدم العيادات المدرسية، بمجرد توفرها، كمكان مخصص لتقديم الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي، على مستوى المدرسة (انظر برنامج الأولوية 2.4). وسيبدأ تدريب الأخصائيين الاجتماعيين في العام 2026. من أجل رصد الطلاب المعرضين لخطر التسرب من المدارس بشكل أفضل، ستجري وزارة التربية والتعليم دراسة في العام 2026 لتقييم فعالية نظام الإنذار المبكر الحالي في الحد من معدلات التسرب من المدارس.

وكجزء من هذا البرنامج، ستتم معالجة الطلب على التعليم من خلال المكونين الفرعيين التاليين:

- 1.2.1: خفض تكاليف التعليم على الأسر.
- 1.2.2: رفع مستوى الوعي بقيمة التعليم لدى الأسر والمجتمعات المحلية.

هدف العنصر المكوّن 1.2:

تحفيز الطلب الاجتماعي على التعليم الأساسي والثانوي.

العنصر المكون 1.2: تحفيز الطلب على التعليم الأساسي والثانوي المكون الفرعي 1.2.1: خفض تكاليف التعليم على الأسر			
المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
العدد والنسبة المئوية لطلاب التعليم الأساسي الذين يحصلون على برامج التغذية المدرسية (ذكور/إناث)	الوجبات: 45,500 (0.80%) الوجبات الخفيفة: 1,774,322 (32.4%) (2024)	الوجبات: 211,688 (3%) سنويًا الوجبات الخفيفة: 2,427,356 (34.4%) سنويًا	نظام إدارة المعلومات التربوية
العدد والنسبة المئوية لطلاب التعليم الأساسي الذين يتسلمون حقيبة مدرسية (الصف الأول-الصف السادس) (ذكور/إناث)	-	169,541 (10%) سنويًا	نظام إدارة المعلومات التربوية
النشاطات			
1. مواصلة تغطية برامج التغذية المدرسية الحالية وتوسيع نطاقها (مثل الوجبات المدرسية والوجبات الخفيفة) لطلاب التعليم الأساسي (الصفوف 1-9) بما يتماشى مع معايير الأمن الغذائي للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC) في اليمن، وبناءً على نتائج المسح.			
2. توفير الحقائب المدرسية لطلاب التعليم الأساسي المختارين.			

العنصر المكون 1.2: تحفيز الطلب على التعليم الأساسي والثانوي المكون الفرعي 1.2.2: رفع مستوى الوعي بقيمة التعليم لدى الأسر والمجتمعات المحلية			
المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
تم التحقق من صحة السياسة المحدثة بشأن مجالس الآباء والأمهات	كلا	نعم	نسخة عن السياسة المحدثة
تم التحقق من صحة السياسة المحدثة بشأن الخدمات الاجتماعية	كلا	نعم	نسخة عن السياسة المحدثة
عدد حملات التوعية المنفذة حول أهمية التعليم (2 في السنة)	-	12	تقرير التنفيذ
التحقق من صحة نظام الإنذار المبكر للحد من التسرب من التعليم	كلا	نعم	النظام المحدث القائم
عدد الأخصائيين الاجتماعيين المدربين على الإرشاد المدرسي (ذكور/إناث) – تراكمي	-	1,000	قطاع تعليم الفتاة

العنصر المكون 1.2: تحفيز الطلب على التعليم الأساسي والثانوي
المكون الفرعي 1.2.2: رفع مستوى الوعي بقيمة التعليم لدى الأسر والمجتمعات المحلية

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
النشاطات			
1.	تحديث لائحة مجالس الآباء والامهات وتدريبهم على مستوى المدارس والمديريات والمحافظات لتعزيز المشاركة المجتمعية.		
2.	تحديث لائحة الخدمة الاجتماعية المدرسية لتحديد الأدوار والمهام الواضحة للأخصائي الاجتماعي لتحسين المشاركة المجتمعية.		
3.	توظيف أخصائيين اجتماعيين وتدريبهم على دليل الإرشاد المدرسي (3 أجزاء).		
4.	تنظيم حملات توعية تستهدف المجتمعات المحلية، حول أهمية التعليم، بما في ذلك النوع الاجتماعي – الاشخاص ذوي الاعاقة – ومنع التنمر على الجماعات المستضعفة بالمجتمع.		
5.	خوض دراسة حول أسباب تسرب الفتيات وزواج القاصرات.		
6.	مراجعة نظام الإنذار المبكر الحالي وتحسينه (سجلات المتعلمين المتراكمة) للحد من التسرب.		

برنامج الأولوية 2: جودة التعليم الأساسي والثانوي

الهدف العام لهذا البرنامج هو:

تحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي لضمان تزويد الأطفال بالمهارات الأساسية ومهارات القرن الحادي والعشرين اللازمة للمساهمة في التنمية المستدامة.

تحدد عوامل كثيرة جودة المدرسة بما في ذلك المدخلات المباشرة للمناهج التعليمية ومصادر التعلم؛ عملية التعليم والتعلم، مع الأخذ بالاعتبار مؤهلات المعلمين والإشراف عليهم؛ الرصد والتقييم لتعلم المتعلمين؛ وظروف بيئة التعلم نفسها.

يواجه التعليم الأساسي والثانوي في اليمن تحديات حادة في مجالات الجودة الرئيسية جميعها. إذ لم يتم تحديث المناهج الأساسية والثانوية بشكل شامل منذ أكثر من عشرين عامًا، لذلك فهي تفتقر إلى مكونات المهارات العلمية والإبداعية والحياتية ذات الصلة التي يحتاجها المتعلمون للنجاح في سوق العمل الحالي. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال المعلمون في البلاد يعانون ضعف المؤهلات وعدم توفر فرص التدريب قبل الخدمة وأثناء التعليم، كما أن معاهد تدريب المعلمين تعاني نقصًا في التمويل ما يمنع المعلمين من اكتساب مهارات التعليم الحديثة والموحدة. كما أن ضعف الإشراف على المعلمين يؤدي إلى تقييد التحسن المحتمل في قدراتهم وتحفيزهم. ولا تنفذ أي تقييمات وطنية واسعة النطاق في السنوات الأولى لكي يتم تتبع التعلم بشكل صحيح، كما أن التفاوتات الكبيرة بين علامات الامتحانات على الصعيدين الإقليمي والوطني تدعو إلى التشكيك في جودة أنظمة التقييم الوطنية القائمة حاليًا. وأخيرًا، تواجه البيئات المدرسية الكثير من أوجه القصور من حيث البنية التحتية والسلامة والصحة.

ولمواجهة هذه التحديات، في برنامج الأولوية 2، ستعطي وزارة التربية والتعليم الأولوية لطباعة الكتب المدرسية وأدلة المعلمين، ودفاتر التمارين للصفوف الأساسية والثانوية وتوزيعها. كما ستعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير المناهج الدراسية لمحو الأمية القرائية والحسابية للصفوف من الرابع إلى السادس وتوسيع المحتوى المتاح للصفوف من الأول إلى السادس للطلاب ذوي احتياجات خاصة. وبالمثل، سيتم تحديث تدريب المعلمين والإشراف والبيئات التعليمية وتعزيزها لدعم التعليم والتعلم بشكل أفضل.

يتمحور برنامج الأولوية 2 حول أربع مكونات:

- العنصر المكون 2.1: المناهج التعليمية والكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلم ذات الصلة.
- العنصر المكون 2.2: التقييم والاختبارات.
- العنصر المكون 2.3: تدريب المعلمين والإشراف عليهم.
- العنصر المكون 2.4: البيئة التعليمية.

ستستخدم المؤشرات الرفيعة المستوى التالية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هدف برنامج الأولوية هذا:

برنامج الأولوية 2: جودة التعليم الأساسي والثانوي			
مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
تقارير قطاع المناهج والتوجيه	80%	-	الهدف 4.1.1 من أهداف التنمية المستدامة: النسبة المئوية من المتعلمين الذين حصلوا على درجة "متقن" أو أعلى في تقييم القراءة، الصفان 1 و3 (ذكور/إناث) ²¹
تقارير قطاع المناهج والتوجيه	80%	-	الهدف 4.1.1 من أهداف التنمية المستدامة: النسبة المئوية من المتعلمين الذين حصلوا على درجة "متقن" أو أعلى في تقييم الرياضيات، الصفان 1 و3 (ذكور/إناث)
نظام إدارة المعلومات التربوية	الأساسي ذ 4% إ 3.2% الثانوي ذ 5% / إ 5%	الأساسي ذ 7.9% إ 5.2% الثانوي ذ 10.2% إ 11.5%	النسبة المئوية من المتعلمين الذين يعيدون صفًا (ذكور/إناث) حسب المرحلة التعليمية (أساسي، ثانوي)
تقارير قطاع المناهج والتوجيه، نظام إدارة المعلومات التربوية	الصفوف 1:1: 3-1 الصفوف 2:1: 12-4	الصفوف 3-1: لا تنطبق الصفوف 12-4: لا تنطبق	نسبة الطالب إلى الكتاب المدرسي
تقارير قطاع المناهج	الصفوف 2.4: 3-1 الصفوف 2.1: 12-4	-	عدد أدلة المعلمين لكل معلم الصفوف 3-1 الصفوف 12-4

برنامج الأولوية 2: جودة التعليم الأساسي والثانوي

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
العدد والنسبة المئوية للمعلمين الذين تلقوا الحد الأدنى على الأقل من تدريب المعلمين المنظم أثناء الخدمة (مثل التدريب التربوي) على مدار الـ 12 شهرًا الماضية (ذكور/إناث) – تراكمي	-	226,830 (15%)	تقارير قطاع التدريب والتأهيل وقطاع التعليم
عدد ونسبة معلمي التعليم الأساسي الذين حصلوا على مهارات وكفاءات تربوية محسنة (حصلوا على 70 في المئة فأكثر في الاختبارات اللاحقة للتدريبات)	-	90%	تقارير قطاع التدريب والتأهيل وقطاع التعليم
تم تعزيز مهارات المعلمين وممارساتهم من خلال استخدام المنصة الإلكترونية: يتزايد عدد المعلمين الذين يزورون المنصة الإلكترونية	-	نعم	قطاع المناهج والتوجيه
تم تعزيز تعلم الطلاب من خلال استخدام المنصة الإلكترونية: يتزايد عدد الطلاب الذين يزورون المنصة	-	نعم	قطاع المناهج والتوجيه
العدد والنسبة المئوية للمدارس التي تقدم فصولاً علاجية إضافية لدعم المتعلمين الذين يعانون صعوبات في التعلم، حسب المستوى التعليمي ونوع المدرسة	-	الأساسي فقط: 1,470 الثانوي فقط: 39 أساسي وثنائي: 556 (10%)	تقارير قطاع المناهج والتوجيه وقطاع التعليم

العنصر المكوّن 2.1: المناهج التعليميّة والكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلم ذات الصلة

تعدّ المناهج الدراسية والكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلم جزءًا أساسيًا من عملية ابتكار تجربة تعليمية منظمّة ومتسقة وشاملة للطلاب. وإدراكًا لهذه الأهمية، حدّدت الحكومة اليمنية ضرورة طباعة الكتب المدرسية وتوزيعها وتوفير الوسائل التعليمية وإعداد استراتيجيات وطنية للتعليم الرقمي وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا التعليم ضمن أولوياتها الأساسية للعام 2030 (الجمهورية اليمنية، 2022b).

على الرغم من أن الصراع الذي طال أمده والانقسام السياسي والاضغوطات الناجمة عن محدودية الموارد قد أعاقت مراجعة المناهج الدراسية وتوزيع الكتب المدرسية في البلاد في السنوات الأخيرة، فقد تم إحراز تقدم ملحوظ، لا سيما بالنسبة إلى الصفوف الأولى. وقد قامت وزارة التربية والتعليم، بدعم من الشركاء، بتطوير مواد تعليمية محدّثة للطلاب، وأدلة للمعلمين، ووسائل تعليمية مصمّمة خصيصًا لمحو الأمية القرائية والحسابية للصفوف الأولى والثاني والثالث الابتدائي، والتي تم توزيعها اعتبارًا من كانون الأول/ديسمبر 2023 (الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، 2024). ومع أنّ ذلك يمثّل خطوة مهمة نحو مراجعة محتوى التعلم الحالي وتحديثه لتلبية احتياجات الطلاب في اليمن اليوم، إلا أنّ تحديات كبيرة تبقى قائمة في ما يتعلق بالمناهج والكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلم، كما هو موضح أدناه.

التحديات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكوّن:

- ضعف مخرجات التعلم.
- المناهج الدراسية مثقلة ومتقدمة؛ لا ترتبط بالتعلم مدى الحياة واحتياجات سوق العمل؛ لا يتم تناول المهارات الحياتية بشكل مناسب.
- عدم استكمال تطوير المناهج المعتمدة على النهج الصوتي في القراءة والمهارات الحياتية في الرياضيات للصفوف (4 إلى 6).
- تقليل وقت التعليم عند اللجوء إلى الدوامين وتقصير العام الدراسي بسبب التأخير في مواعيد بدء العام الدراسي وموعد البدء المبكر للعطلات، وتغيّب المعلمين والمتعلمين.
- ندرة اللوازم المدرسية، بما في ذلك الكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلم.

يعود المنهج الأساسي في اليمن إلى العام 1997 عندما تم إعداد مبادئ المناهج الدراسية والموافقة عليها. وبحلول العام 2004، تم الانتهاء من إعداد المناهج والمواد الدراسية للصفوف الدراسية (1-12) (الجمهورية اليمنية، 2019). وفي العام 2013، تم إعداد وثيقة مناهج متكاملة هي الإطار العام لمناهج التعليم العام، والتي جرى بموجبها تحديث وثائق المناهج الدراسية لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي للرياضيات والعلوم واللغة العربية (الجمهورية اليمنية، 2019). وبسبب النزاع، توقفت الجهود المبذولة لبدء مراجعة أوسع للمناهج الدراسية في السنوات الأخيرة.

ونتيجة لذلك، تظل القضايا المتعلقة بالمناهج الدراسية والكتب المدرسية من بين التحديات الأكثر إلحاحًا التي تواجهها وزارة التربية والتعليم، وكلاهما من المجالات ذات الأولوية لخطة قطاع التعليم. أما التحديات المتعلقة بالكتب المدرسية فهي ذات شقين: الأول يتعلق بمحتواها الذي يعتبر قديمًا وكثيفًا؛ والثاني يتعلق بمحدودية توافرها.

إنّ المحتوى الكثيف للكتب المدرسية²²، الذي يركز بشكل كبير على المفاهيم النظرية، إلى جانب تفاوت بين عدد الحصص المقررة والعدد الفعلي لأيام الدراسة، يؤدي إلى عدم اكتمال تدريس محتوى الكتاب المدرسي. ومن الانتقادات الأساسية عدم التركيز على الإبداع، والمهارات الحياتية أو المهارات المتعلقة بالتوظيف، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات ومهارات حلّ المشكلات التي تمكّن الخريجين من الانتقال بنجاح إلى سوق العمل. كما أن تعزيز ثقافة الحوار وقبول التنوع وبناء السلام والتماسك الاجتماعي هي أيضًا جوانب تفتقر إليها المناهج الدراسية الحالية.

كما يعدّ نقص الكتب المدرسية مسألة أساسية. فبسبب النزاع المستمر والقيود المفروضة على الموارد، تعرّضت عملية الطباعة في وزارة التربية والتعليم. ونتيجة لذلك، إن الكثير من الكتب المدرسية لم تتمّ طباعتها منذ سنوات عدة، ما أدى إلى انخفاض المعارف من الكتب المدرسية. بالإضافة إلى ذلك، في حين أن بعض الكتب المدرسية يمكن استخدامها لمدة ثلاث سنوات، فإن كتبًا مدرسية ودفاتر تمارين أخرى مصمّمة للاستخدام لمرة واحدة حيث يكتب الطلاب عليها مباشرة، ما يجعل من الصعب نقلها إلى متعلمين آخرين ما يزيد من تفاقم نقص الكتب المدرسية.

في إطار خطة قطاع التعليم، سينصب التركيز الأساسي لوزارة التربية والتعليم على معالجة الثغرات الحالية المتعلقة بالكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلم ذات الصلة، مع وضع الأساس لإجراء مراجعة شاملة للمناهج الدراسية في المستقبل. في العام 2025، ستعمل وزارة التربية والتعليم على تحديث وثيقة إطار مناهج التعليم العام للتعليم العام، بالإضافة إلى وثائق إطار المناهج الدراسية لكل مادة، مع التركيز بشكل خاص على كيفية تجنّب الفاقد التعليمي. وفي العام 2025، ستبدأ وزارة التربية والتعليم في تحديث المناهج الدراسية، بدءاً من المناهج الدراسية لمحو الأمية القرائية والحسابية للصفوف من الرابع إلى السادس الابتدائي، استناداً إلى مهارات الحياة العملية، ومراعاة النوع الاجتماعي، والمنهج الصوتي. وبمجرد اكتمال هذا المنهج، ستقوم وزارة التربية والتعليم بتحويل المناهج المحدثة لمحو الأمية القرائية والحسابية للصفوف من 1-6 إلى موادّ تدريسية وتعليمية ملائمة لذوي الإعاقة. كما سيتم إجراء مراجعة مكتبية أولية لإثراء عملية التحديث.

بدءاً من العام 2025، ستكون إحدى المبادرات الأساسية في خطة قطاع التعليم طباعة وتوزيع، بناءً على مناهج 2014 الحالي، أدلة المعلمين والكتب المدرسية للصفوف 1-12، ودفاتر التمارين للصفوف من 7 إلى 12، بالإضافة إلى الكتب المدرسية المحدثة وأدلة المعلمين الخاصة بمحو الأمية القرائية والحسابية للصفوف 1-3. في ما يتعلق بالصفوف من 1-3، ستسعى وزارة التربية والتعليم إلى ضمان أن تكون نسبة الطالب إلى الكتاب المدرسي 1:1، بينما خططت الوزارة للصفوف من 4-12، أن تكون نسبة الطلاب لكل كتاب مدرسي 1:2. ولخفض التكاليف، أبقّت وزارة التربية والتعليم كلفة الوحدة من مواد التعليم والتعلم منخفضة. كما أنها تتوخى زيادة مدة حياة أدلة المعلمين إلى ست سنوات، الأمر الذي سيتطلب التعامل مع الكتب المدرسية وتخزينها واستخدامها بعناية من قبل المعلمين.

وبالإضافة إلى ذلك، ولزيادة تحسين تقديم المحتوى التعليمي في البلاد في العام 2026، ستبدأ وزارة التربية والتعليم تطوير منصة تعليمية إلكترونية لإنتاج برامج إلكترونية لإنتاج برامج رقمية ونشرها لدعم تدريب المعلمين وتعلم الطلاب عبر الإنترنت. وستبدأ هذه العملية بتطوير استراتيجية وطنية للتعليم الرقمي تشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم غير النظامي. في العام 2027، ستبدأ وزارة التربية والتعليم في رقمنة المناهج الدراسية الحالية، بدءاً من مناهج محو الأمية القرائية والحسابية للصفوف من الرابع إلى السادس الابتدائي. على أن تُطلق المنصة في العام 2028.

هدف العنصر المكون 2.1:

ضمان تقديم المناهج الدراسية ومواد التعليم والتعلم المتعلقة بها وآليات تقييم قوية لضمان اكتساب الطلاب مهارات القرن الحادي والعشرين

العنصر المكون 2.1: المناهج التعليمية والكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلم ذات الصلة

مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
قطاع المناهج والتوجيه	نعم (2026)	كلا	وثيقة الإطار العام لمناهج التعليم العام الموافق عليها
قطاع المناهج والتوجيه	مناهج الصفوف 12-1 باستثناء مناهج القراءة والحساب الصفوف 3-1	مناهج القراءة والحساب 3-1	مراجعة مناهج 2014 والمصادقة عليها، للصفوف الدراسية كلاً
قطاع المناهج والتوجيه	9 كتب	-	تم توفير المناهج الدراسية لذوي الاحتياجات الخاصة
تقارير قطاع المناهج والتوجيه	الصفوف 3-1: 106,533,273 الصفوف 12-4: 69,038,070	-	عدد الكتب المدرسية المطبوعة والموزعة حسب المستوى التعليمي (الصفوف 3-1، الصفوف 4-12)، تراكمي
قطاع المناهج والتوجيه	365,247	-	عدد أدلة المعلمين (منهج 2014) الموزعة حسب المستوى التعليمي
قطاع المناهج والتوجيه	حسب تقييم الاحتياجات	-	العدد والنسبة المئوية للمعلمين المتدربين على استخدام المنهج الجديد (ذكور/إناث)
قطاع المناهج والتوجيه	حسب تقييم الاحتياجات	-	العدد والنسبة المئوية لمديري المدارس المتدربين على استخدام المنهج الجديد (ذكور/إناث)، تراكمي
قطاع المناهج والتوجيه	نعم	-	المنصة التعليمية الإلكترونية قيد الاستعمال (عدد الزوار في تزايد)

النشاطات

1. تحديث وثيقة الإطار العام للمناهج للتعليم العام (بما في ذلك المراجعة المكتيية الأولية).
2. تطوير مناهج القراءة والكتابة والحساب للصفوف من 4 إلى 6 بناءً على المهارات الحياتية، والنهج الصوتي.
3. تكييف المناهج الجديدة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لدمجهم بشكل سليم في المدارس العادية.
4. طباعة دليل المعلم والكتب المدرسية على أساس مناهج 2024 وتوزيعها للصفوف 12-1.
5. طباعة دليل المعلم والكتب المدرسية المحدثة وتوزيعها (محو الأمية القرائية والحسابية للصفوف 3-1).
6. إنشاء منصة تعليمية إلكترونية وتفعيلها لدعم تدريب المعلمين وتعلم المتعلمين، وتدريب مديري المدارس والمعلمين والمشرفين لضمان حصولهم على المهارات الرقمية الأساسية اللازمة للتعلم والبحث.

العنصر المكوّن 2.2: التقييم والاختبارات

تؤدّي التقييمات والامتحانات دورًا أساسيًا في العملية التعليمية من خلال قياس نتائج التعلم، وتوجيه التعليم، وتقديم التغذية الراجعة، وتحفيز الطلاب، ودعم التقدم، وتقييم فعالية التعليم. فهي أدوات أساسية لكل من المعلمين والطلاب في فهم الأهداف التعليمية وتحقيقها. وتطلعا إلى العام 2030، أكدت الحكومة اليمنية التزامها بتطوير نظام تقييم تعليمي قوي لقياس تحصيل الطلاب ومخرجات التعلم والتخطيط وفقًا لذلك (الجمهورية اليمنية، 2022b).

ولإثبات هذا الالتزام، اتخذت وزارة التربية والتعليم خطوات مهمة في السنوات الأخيرة، بدعم من الشركاء، للتعامل مع التقييم والامتحانات في البلاد. وللحصول على معلومات على مستوى النظام، قام مركز البحوث والتطوير التربوي في العام 2018 بتطوير نظام التقييم الوطني للغة العربية والعلوم والرياضيات للصفوف من الرابع إلى السادس من التعليم الأساسي واستكمالها (الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، 2024).

في العام 2023، وضع مركز البحث والتطوير التربوي، بدعم من الشركاء، تقريرًا سنويًا عن حالة التعليم (2023)، نظر في مهارات القراءة والكتابة والحساب في الصفوف من 1 إلى 3. وشمل تنفيذ التقييم تطوير أداة تقييم وطنية سئستخدّم لإجراء تقييمات القراءة والكتابة والحساب في المستقبل. وتوضح نتائج التقييم الحاجة الملحة إلى قياس تحصيل الطلاب ونتائج التعلم بشكل أكبر لمعالجة نقاط الضعف في النظام بشكل أفضل: 16 في المئة فقط من الطلاب في الصفين الثاني والثالث الابتدائي يتقنون المستوى المطلوب من مهارات القراءة والكتابة والحساب، بينما كان 60 في المئة منهم دون هذا المستوى، و24 في المئة منهم أميون (الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، 2024). كما هو موضح في الفصل الأول، يتماشى هذا مع نتائج التقييمات الدولية السابقة للتعلم، حيث احتلّ اليمن مرتبة متدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن على النقيض من ذلك، أظهر معدلات نجاح عالية في الامتحانات الوطنية. يشير هذا التباين بين النتائج المقاسة دوليًا والنتائج المقاسة وطنيًا إلى الحاجة الملحة إلى إصلاح نظام التقييم الوطني لتقييم مستوى إتقان الطلاب للتعلم بشكل أفضل وتوجيهه نحو تحسين نتائج التعلم، خاصة في الصفوف الأولى، حيث تُبنى المهارات الأساسية.

ولتحقيق اكتساب المهارات الأساسية ومهارات القرن الحادي والعشرين في اليمن، تبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لمواجهة التحديات المبيّنة أدناه.

التحديات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكوّن:

- عدم وضوح سياسة التقييم والاختبارات وارتباطها بتحسين جودة العملية التعليمية.
- عدم وجود تقييمات في الصفوف المبكرة لتقييم مستوى الأطفال في وقت مبكر وتحديد الفجوات التعليمية.
- تدني مستوى تحليل نتائج الاختبارات الوطنية المدرسية على المستويات كلّها بما في ذلك المدارس.
- نتائج الاختبارات تستخدم لتعزيز الطلاب ولا تستخدم لتحسين عملية التعليم والتعلم بناء على قدرات الطلاب واحتياجاتهم.
- تقادم تجهيزات الإدارة العامة للامتحانات.

في الوقت الحالي، لا تنفذ وزارة التربية والتعليم تقييمات وطنية واسعة النطاق يمكن أن تساعد في قياس نقاط الضعف في التعلم في وقت مبكر وقبل نهاية دورة التعلم ومعالجتها. ما يترك للوزارة بيانات محدودة عن المستوى الفعلي للتحصيل الأكاديمي ومهارات القراءة والكتابة التي اكتسبها الطلاب، وأساس غير كافٍ يمكن من خلاله معالجة ثغرات التعلم لدى الطلاب في الوقت المناسب قبل أن تتراكم إلى أوجه قصور كبيرة²³.

ولمعالجة هذه المشكلات، ستطور وزارة التربية والتعليم استراتيجية وطنية للتقييم، استنادًا إلى قانون الامتحانات المدرسية والوطنية بدءًا من العام 2025، وتعمّمها على مدار الخطة. بالإضافة إلى ذلك، تخطط وزارة التربية والتعليم لتعزيز التقييم التكويني من خلال توفير تدريب لمديري المدارس والمعلمين. واستكمالاً للتقييمات الوطنية، ستنفذ وزارة التربية والتعليم جولتين من التقييمات الدولية القائمة على العينة للصفين الأول والثالث في العامين 2025 و2028، في كل من مادتي القراءة والرياضيات. كما سيتم إعداد تقارير عن النتائج ونشرها من خلال ورش عمل استشارية وطنية بهدف المساعدة في تحسين ممارسات التعليم والتعلم وبناء المهارات الأساسية للطلاب.

واعتبارًا من العام 2027، تخطط وزارة التربية والتعليم أيضًا لاتخاذ خطوات لتزويد المدارس بنسخ إلكترونية من التقارير الخاصة بنتائج امتحانات محو الأمية القرائية والحسابية للاستفادة منها بشكل أفضل في مجالي التعليم والتعلم. وفي العام 2028، وتماشياً مع توصيات تقرير استعراض خطة التعليم الانتقالية، ستنشئ وزارة التربية والتعليم نظامًا رقميًا للربط الشبكي بين المستوى المركزي والمستويات الوطنية ودون الوطنية لضمان توفير الإنترنت والمعدات وتسهيل إدخال بيانات نتائج الامتحانات. وسيتم ربط الشبكة بنظام إدارة المعلومات التربوية (EMIS) بحلول نهاية فترة خطة التعليم.

وابتداءً من العام 2025، ستشجع وزارة التربية والتعليم أيضًا مديري المدارس والمعلمين على تقديم حصص إضافية للمتعلمين الأضعف من خلال توعية المشرفين في المدارس وتقديم رواتب لمديري المدارس والمعلمين الذين يقدمون الحصص الدراسية، بهدف تغطية 2,064 مدرسة على مدار خطة قطاع التعليم. ومن شأن هذا الدعم للتعلم العلاجي أن يوسع نطاق البرامج الحالية التي تقدّمها وزارة التربية والتعليم، بدعم من الشركاء. واعتبارًا من العام 2026، ستقوم وزارة التربية والتعليم بتحديث الامتحانات الوطنية بمعدّات وأنظمة رقمية لضمان الرصد المناسب لنتائج تعلّم الطلاب وممارسات التعليم والتعلم.

هدف العنصر المكوّن 2.2:

تعزيز أنظمة التقييم والامتحانات الوطنية القائمة على الكفاءة لضمان اكتساب المهارات الأساسية ومهارات القرن الحادي والعشرين.

العنصر المكون 2.2: التقييم والاختبارات			
المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
استراتيجية التقييم الوطنية المعتمدة	كلا	نعم (2025)	نسخة من استراتيجية التقييم الوطنية قطاع المناهج والتوجيه
عدد التقييمات القائمة على العينة في القراءة في الصفين الأول والثالث التي تم تنفيذها بحلول نهاية الخطة	-	2	نسخة من تقرير الاختبارات قطاع المناهج والتوجيه
عدد التقييمات القائمة على العينة في الرياضيات في الصفين الأول والثالث التي تم تنفيذها بحلول نهاية الخطة	-	2	نسخة من تقرير الاختبارات قطاع المناهج والتوجيه
معدل النجاح في الامتحانات الوطنية (ذكور/إناث)، حسب المستوى التعليمي (أساسي، ثانوي)	الأساسي 86% الثانوي 90%	100%	تقارير قطاع المناهج
عدد ونسبة المدارس التي توفر صفوفًا إضافية لدعم المتعلمين الذين يعانون صعوبات التعلم حسب المستوى الدراسي ونوع المدرسة	-	الأساسي فقط: 1,470 الثانوي فقط: 39 الأساسي والثانوي: 556	تقارير قطاع المناهج والتوجيه وقطاع التعليم
الإدارة العامة للامتحان المزودة بالمعدات والمواد اللازمة (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والمعدات الرقمية)	كلا	نعم (2026)	تقرير قطاع المناهج
عدد ونسبة المعلمين المدربين على التقويم التكويني (ذكور/إناث) حسب المستوى (المجموع، الأساسي، الثانوي)	-	حسب تقييم الاحتياجات	قطاع التدريب والتأهيل
عدد ونسبة مديري المدارس المدربين على التقويم التكويني (ذكور/إناث) حسب المستوى (المجموع، الأساسي، الثانوي)	-	حسب تقييم الاحتياجات	قطاع التدريب والتأهيل
النسبة المئوية للمدارس التي تم تزويدها بتقارير عن نتائج اختبارات القراءة والكتابة والحساب	-	100%	قطاع المناهج والتوجيه
النسبة المئوية للمدارس التي تم تزويدها بتقارير نتائج امتحانات المدارس	-	100%	قطاع المناهج والتوجيه
عدد الإدارات التي تم تزويدها بنظام الربط الشبكي على المستوى الوطني ودون الوطني	-	23 (2006)	قطاع المناهج والتوجيه

العنصر المكون 2.2: التقييم والاختبارات			
المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
النشاطات			
1. وضع استراتيجية تقييم وطنية، استنادًا إلى قانون الامتحانات المدرسية والوطنية، لتفعيل الإطار القانوني.			
2. تنفيذ تقييمات التعلم القائمة على العينة الدولية للصفين الأول والثالث الابتدائي في كل من القراءة والرياضيات كل ثلاث سنوات واستخدام النتائج لتحسين ممارسات التعليم والتعلم في الصفوف المبكرة وبناء المهارات الأساسية.			
3. إعداد فصول إضافية علاجية للمتعلمين الضعفاء (الطلاب الذين يعانون صعوبات تعلمية).			
4. تحديث الامتحانات الوطنية (بالمعدات المناسبة والأنظمة الرقمية) لضمان الرصد الكافي لنتائج تعلم المتعلمين وتحسين ممارسات التعليم والتعلم.			
5. تعزيز التقييم التكويني بما يسهل تحويل عملية تعلم الطلاب إلى عملية فردية شخصية على المستويات كافة وضمان التقييم المستمر في الفصل الدراسي، وذلك من خلال توفير التدريب المناسب لمديري المدارس والمعلمين (كجزء من التدريب أثناء الخدمة للتطوير المهني المستمر للموظفين).			
6. تزويد المدارس بتقارير عن نتائج امتحانات القراءة والكتابة والحساب.			
7. إعداد نظام ربط شبكي رقمي بين المركز والإدارات التابعة له على المستوى الوطني ودون الوطني.			

العنصر المكون 2.3: تدريب المعلمين والإشراف عليهم

يؤدي المعلمون دورًا محوريًا في عملية التعليم والتعلم، حيث تعتمد جودة التعليم والتعلم إلى حد كبير على كفاءاتهم ومهاراتهم. إن وجود قوة تدريسية مؤهلة جيدًا وملتزمة ومهنية أمر بالغ الأهمية لتحسين جودة التعليم وتعزيز تطلعات الأطفال وتمكينهم من تحقيق كامل إمكاناتهم التعليمية. كما يلعب المشرفون التربويون دورًا أساسيًا في تحسين جودة العملية التعليمية، بما في ذلك بناء قدرات المعلمين وتحسين أدائهم، والذي بدوره يؤثر إيجابًا على التنمية المعرفية والعاطفية والمهارية لطلابهم. ويشكل تدريب المعلمين والإشراف التربوي معًا عنصرين أساسيين في ضمان جودة التعليم والتعلم.

في السنوات الأخيرة، اتخذت وزارة التربية والتعليم خطوات لاستدامة التطوير المهني للمعلمين كلما أمكن ذلك، مع استمرار برامج التدريب في مواقع مختلفة على الرغم من الأزمة (الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، 2024). وقد وفرت وزارة التربية والتعليم التدريب على مهارات التدريس للمعلمين بدعم من الشركاء، بما في ذلك التدريب على إدارة الفصول الدراسية والمهارات النفسية والاجتماعية ومحو الأمية والحساب باستخدام نموذج متسلسل (على مستوى المحافظة والمنطقة التعليمية والمدارس العنقودية). وقد أظهرت بعض برامج التدريب على تنمية القدرات، مثل برنامج للمعلمين المبتدئين والمعلمات في المناطق الريفية، نتائج إيجابية وستقوم وزارة التربية والتعليم بتوسيع نطاق هذه البرامج في الخطة المقبلة.

إن تعزيز تدريب المعلمين والإشراف على المعلمين وبناء نظام تدريب فعال وشامل للطاقتين التعليميتين (المعلمين والمشرفين التربويين والقادة التربويين) من بين أهم أولويات الحكومة اليمنية للعام 2030 (الجمهورية اليمنية،

(2022b). وفي الوقت نفسه، من المسلّم به أن اتخاذ إجراءات متضافرة هو أمر ضروري لمعالجة التحدّيات الأساسية المتعلقة بالموضوع والمبينة أدناه.

التحدّيات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكوّن:

- غياب رؤية واضحة للكفايات المطلوبة من المعلمين لتعليم المناهج المطورة.
- لا تساهم برامج تأهيل المعلمين في فترة ما قبل الخدمة بشكل كافٍ في تزويد المعلمين بالمهارات والكفايات المطلوبة لمعلمي التعليم الأساسي والثانوي.
- محدودية الفرص المتوفرة أثناء الخدمة والموجهة إلى المعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين.
- العدد المرتفع من المعلمين غير المؤهلين أكاديميًا وتربويًا بشكل كافٍ.
- انخفاض مستوى التعليم والتعلّم الفعّال داخل الصفوف الدراسية.
- زيارات إشرافية محدودة للمشرفين التربويين.
- تدني قدرات مديري المدارس والمشرفين التربويين على دعم أساليب التعليم والتعلّم داخل الفصل الدراسي وتعزيزه.
- ضعف تطبيق مواعيد بداية العام الدراسي ونهايته.
- نقص البيانات الخاصة بتغيّب المعلمين والمتعلّمين.

تدريب المعلمين

في اليمن، تجتمع عوامل تدني مستويات مؤهلات المعلمين، خاصة في المناطق الريفية، ونقص فرص التدريب والحوافز، ومحدودية الإشراف، لتقلّل من فعالية هيئة التدريس ومعنوياتها.

وقد أدّى توقف التوظيف لمدة 12 عامًا، فضلاً عن الاستنزاف من خلال التقاعد والوفيات، إلى نقص حادّ في عدد المعلمين، وخاصة المعلمّات في مراحل ما بعد التعليم الابتدائي وفي المناطق الريفية. وقد أدّى ذلك، بالإضافة إلى تغيّب المعلمين، إلى الاعتماد على مجموعة من المعلمين المتعاقدين والمتطوّعين الذين لم يتمّ تدريبهم على المناهج التي يقومون بتدريسها. بالإضافة إلى أنّهم يتلقّون أجورًا أقلّ، حيث يتمّ التعاقد معهم من قبل المجالس أو المنظمات المحلية أو شركاء التعليم ولديهم فرص محدودة للحصول على التدريب والتطوير المهني. ويمثّل الاعتماد على المعلمين المتطوّعين غير المدربين خطرًا كبيرًا على جودة هيئة التدريس واستدامتها (يتم تناوّلها كمسألة من مسائل إدارة الموارد البشرية في إطار برنامج الأولوية 4.3.1 أدناه).

كان تدريب المعلمين غير منتظم منذ العام 2015، ومنذ اندلاع الأزمة، تمّ تعليق معظم برامج تدريب المعلمين. وقد توقف التدريب في فترة ما قبل الخدمة في معاهد تدريب المعلمين، الذي كان موجودًا أصلاً قبل النزاع، بسبب قيود التمويل (Geopolicity Inc & Felix Consulting, 2022). وتعاني معاهد تدريب المعلمين نقصًا في التمويل وكذلك في البنية التحتية واللوازم الأساسية، مثل الفصول الدراسية والموادّ التعليمية، ما يؤثّر على جودة برامج التدريب. وكنتيجة للنزاع، حتى العام 2024، لم يبقَ إلاّ معهدان فقط من أصل 24 معهدًا لتدريب المعلمين في البلاد مفتوحين.

كما كان تدريب المعلمين أثناء الخدمة غير منتظم، وفي بعض الأحيان، غير متناسق، وغالبًا ما يعتمد على تمويل المشاريع، والذي يختلف وفقًا لمتطلبات المنح من الجهات المانحة ويمكن أن يؤدي إلى عدم توحيد المحتوى والمواد، فضلًا عن تحديات التنسيق.

خلال فترة خطة قطاع التعليم، في حال استئناف توظيف المعلمين الدائمين خلال فترة الخطة، ستعمل وزارة التربية والتعليم مع كلية التربية على إنشاء آلية للتأهيل في فترة ما قبل الخدمة، والتي من شأنها أن تضع الأساس لإعادة تنشيط التدريب ما قبل الخدمة في المستقبل. وبما أن التدريب ما قبل الخدمة لن تتم إعادة تفعيله خلال خطة قطاع التعليم الحالية، فسوف يتم رفع مهارات المعلمين من خلال التدريب أثناء الخدمة، مع التركيز على التطوير المهني المستمر. وفي العام 2025، ستجري وزارة التربية والتعليم تقييمًا للاحتياجات التدريبية للمعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين لتحديد الكفاءات المطلوبة لتحسين التعليم والتعلم. وسوف يُسترشد بذلك في وضع جدول زمني لخطة التدريب طوال فترة خطة قطاع التعليم.

في العام 2026، ستتخذ وزارة التربية والتعليم خطوات لإعادة تفعيل معاهد تدريب المعلمين التابعة لها. ولتسهيل تنفيذ برنامج ترقية المعلمين، ستقوم الوزارة بتحديث موادها التدريبية الحالية الخاصة بفترة أثناء الخدمة وتنقيحها لترقية المعلمين غير المؤهلين، بناءً على دراسة تقييم الاحتياجات. وسيستمر برنامج الترقية على مدار ثلاثة فصول صيفية متتالية لكل معلم، على غرار برنامج التدريب الصيفي الناجح للمعلمين²⁴، الذي تقدمه وزارة التربية والتعليم حاليًا. ويهدف البرنامج إلى تدريب 8,243 من المعلمين بحلول العام 2030.

بالإضافة إلى ذلك، ستقدم وزارة التربية والتعليم، على مدار الخطة، التدريب لـ 15 في المئة من المعلمين سنويًا، كجزء من التطوير المهني المستمر (CPD) في موضوعات تشمل محو الأمية القرائية والحسابية (الصفوف من 1 إلى 6)، واستراتيجيات التعلم النشط والمهارات الحياتية، والتربية المراعية للنوع الاجتماعي، وإدماج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، على الرغم من أن تقييم الاحتياجات سيحدد الموضوعات التي تحتاج إلى طرحها بشكل عاجل. وسيتم تقديم التدريب باستخدام نهج تدريب المدربين، والذي سيتم تنفيذه وفقًا لنظام التدريب اللامركزي القائم على منهجية المدارس المحورية في اليمن (المدارس/المراكز المحورية).

في العام 2026، ستبدأ وزارة التربية والتعليم أيضًا في تطوير المحتوى التدريبي للمعلمين والطلاب وبنه باستخدام قنواتها التعليمية لدعم برامج التدريب المستمر واستكمالها. وفي العام 2027، ستنفذ وزارة التربية والتعليم برامج إرشادية تجمع بين المعلمين ذوي الخبرة والمعلمين المعيّنين حديثًا لتقديم التوجيه والدعم، وفي العام 2028، ستنشئ وزارة التربية والتعليم منتديات دعم عبر الإنترنت حيث تستطيع المعلمات تبادل الخبرات والموارد وأفضل الممارسات كجزء من المنصة الرقمية التعليمية لوزارة التربية والتعليم (انظر المكون 2.1 أعلاه).

الإشراف التربوي

تتعلق تحديات أساسية كثيرة أيضًا بالإشراف على المدارس في اليمن. فمنذ بداية النزاع، حالت ندرة الموارد وعدم وجود ميزانية تشغيلية دون قيام المشرفين التربويين بزيارات إشرافية إلى المدارس، خاصة في المناطق النائية. وقد تفاقمت نقاط الضعف الحالية المتعلقة بالإشراف بسبب النزاع، حيث اقتصرت الزيارات المدرسية في كثير من الأحيان على المدارس القريبة من مكان عمل المشرف أو منزله. كما توقفت فعليًا أنواع أخرى من الدعم المستمر للمعلمين في المدارس، ما قلل من درجة إشراف وزارة التربية والتعليم على المدارس.

لم يتم تدريب أغلب المشرفين التربويين على الإطار المرجعي وأدواته، ولا على الأدلة الإرشادية الموجودة، كما أنّ الكثير من المشرفين يحصلون على فرص تدريبية محدودة لرفع مستوى مهاراتهم. ونتيجة لذلك، تبرز حاجة ملحة لتدريب المشرفين التربويين لتمكينهم من القيام بعملهم على أكمل وجه، ودعم المعلمين بطريقة منهجية من أجل تحسين التدريس، وبالتالي تحسين تعلّم الطلاب.

ولمعالجة هذه القضايا، ستهدف وزارة التربية والتعليم من خلال خطة قطاع التعليم إلى ضمان الإشراف المدرسي المنتظم من خلال مراجعة الوثائق والأدوات الإرشادية الأساسية للإشراف، وتدريب المشرفين على استخدامها. وفي العام 2026، ستقوم وزارة التربية والتعليم بمراجعة الإطار المرجعي التربوي للإشراف والأدوات المتعلقة به وتحديثها بهدف تلبية الاحتياجات الحالية بشكل أفضل، كما ستقوم بتدريب 333 مشرفاً تربوياً على الإطار المرجعي والأدوات المحدثة. وطوال فترة خطة قطاع التعليم، ستضمن وزارة التربية والتعليم استمرارية الزيارات الإشرافية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والمديريات من خلال توفير الموارد الكافية، بهدف الإشراف على نسبة 45% من المدارس الأساسية والثانوية مزتين في السنة بحلول العام 2030.

بالإضافة إلى ذلك، ستقوم وزارة التربية والتعليم بتطوير دورة تدريبية لقادة المدارس ومسؤولي التعليم في المديريات وتنفيذها من أجل دعم المعلمين لتحسين الممارسات التربوية، بما في ذلك المنهجيات المراعية للنوع الاجتماعي، ورصد تغيب المعلمين والطلاب، فضلاً عن الالتزام بالتقويم المدرسي. سيتم تقديم هذا المحتوى التدريبي كجزء من التطوير المهني المستمر المنتظم لقادة المدارس ومكاتب التعليم في المناطق المديريات.

وفي إطار خطة قطاع التعليم هذه، سيتم تناول تدريب المعلمين والإشراف التربوي من خلال المكوّنين الفرعيين التاليين:

- 2.3.1: تدريب المعلمين.
- 2.3.2: الإشراف التربوي.

هدف العنصر المكوّن 2.3:

إعداد وتطوير قدرات المعلمين والمشرفين لأداء عملهم بكفاءة من أجل تحسين تعلم الطلاب.

العنصر المكوّن 2.3: تدريب المعلمين والإشراف عليهم			
المكوّن الفرعي 2.3.1: تدريب المعلمين			
المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
تقييم الاحتياجات التدريبية للمعلمين وللمديري المدارس والمشرفين التربويين الذي نُفِّذ وتمت الموافقة عليه	كلا	نعم	تقارير قطاع التدريب والتأهيل
عدد ونسبة المعاهد التي تم تفعيلها لتدريب المعلمين أثناء الخدمة	2 (8%)	24 (100%)	تقرير قطاع تدريب المعلمين

العنصر المكون 2.3: تدريب المعلمين والإشراف عليهم
المكون الفرعي 2.3.1: تدريب المعلمين

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
عدد المعلمين غير المؤهلين (بما في ذلك المعلمات الريفيات، ... إلخ) الذين تلقوا تدريباً مطوّراً أثناء الخدمة (ذكور/إناث) – تراكمي	-	8,243	نظام إدارة المعلومات التربوية وتقارير قطاع التدريب والتأهيل
العدد والنسبة المئوية للمعلمين الذين تلقوا تدريباً أثناء الخدمة (التطوير المهني المستمر)، حسب المستوى (الإجمالي، الأساسي، الثانوي)، (ذكور/إناث) – تراكمي	-	المجموع 226,830 (15%) الأساسي 194,422 (15%) الثانوي 32,408 (15%)	نظام إدارة المعلومات التربوية وتقارير قطاع التدريب والتأهيل
عدد البرامج التربوية التي تم إنتاجها ونشرها من خلال القناة التعليمية	-	15	تقارير قطاع المناهج والتوجيه

النشاطات

1. تقييم الاحتياجات التدريبية للمعلمين ولمديري المدارس وللمشرفين التربويين في ما يتعلق بالكفايات اللازمة لتحسين عملية التعليم والتعلم داخل الفصل الدراسي وفقاً للمناهج المطوّرة.
2. إعادة تفعيل معاهد تدريب وتأهيل المعلمين لتعزيز التدريب أثناء الخدمة لمعلمي المرحلتين الأساسية والثانوية، بما في ذلك: (1) معلمات الريف (2) تأهيل مدراء المدارس والمشرفين التربويين والاختصاصيين الاجتماعيين (3) رفع مستوى المعلمين غير المؤهلين؛ (4) التطوير المهني للمعلمين وفقاً لتقييم احتياجات المعلمين (مثل التقييم التكويني ونهج التعلم الفردي، والمهارات الرقمية، والتعامل مع حجم الفصل الكبير والفئات العمرية غير المتجانسة والتعليم الشامل، والمحتوى المراعي للأزمات، والبيداغوجيا المراعية للنوع الاجتماعي، وما إلى ذلك) (بناءً على نتائج دراسة تقييم الاحتياجات).
3. بناءً على تقييم الاحتياجات، سيتم توفير التدريب للمعلمين المعنيين كجزء من التطوير المهني المستمر/التدريب أثناء الخدمة على موضوعات مختلفة بما في ذلك:
 - (أ) المعامل ومختبرات الحاسوب وطرق استخدامها (7-12).
 - (ب) مهارات القراءة والكتابة والحساب للصفوف 1-6.
 - (ج) استراتيجيات التعلم النشط وبرنامج المهارات الحياتية للصفوف (7-12).
 - (د) الاحتياجات الخاصة المتعلقة بالإدماج في المدرسة.
 - (هـ) دمج التقنيات الرقمية في التعليم المدرسي لتعزيز فرص التعلم التفاعلي ومحو الأمية الرقمية للفتيات والفتيان.
 - (و) منهجيات واستراتيجيات التعليم المراعية للنوع الاجتماعي بهدف خلق بيئات تعليمية شاملة.
4. تمكين استخدام القناة التعليمية في إنتاج البرامج التعليمية والتدريبية وبثها للمتعلمين والمعلمين.

العنصر المكوّن 2.3: تدريب المعلمين والإشراف عليهم
المكوّن الفرعي 2.3.2: الإشراف التربوي

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
عدد ونسبة المشرفين التربويين الذين تلقوا تدريباً أثناء الخدمة (ذكور/إناث)، تراكمي.	-	333 (50%)	
العدد والنسبة المئوية للمدارس العامة التي تمت زيارتها (مرتين) لتقييم طرق التدريس ومراقبة غياب المعلمين والطلاب والتأكد من الالتزام بالتقويم المدرسي، سنويًا	-	18,579 (45%)	
العدد والنسبة المئوية لمديري المدارس الذين تلقوا التدريب على الإطار المرجعي المحدث والأدوات ذات الصلة لدعم المعلمين ومراقبة غياب المعلمين والطلاب والتأكد من الالتزام بالتقويم المدرسي (ذكور/إناث)، تراكمي	-	حسب تقييم الاحتياجات	
العدد والنسبة المئوية لمسؤولي التعليم الذين تم تدريبهم على الإطار المرجعي المحدث والأدوات ذات الصلة لدعم المعلمين، ورصد غياب المعلمين والطلاب، وضمان الالتزام بالتقويم المدرسي، (ذكور/إناث)، تراكمي	-	حسب تقييم الاحتياجات	

النشاطات

1. مراجعة الإطار المرجعي التعليمي للإشراف والأدوات ذات الصلة وتحديثها (بما في ذلك الفحص والمشاهدة الصفية) لربطه باحتياجات المعلمين بشكل أفضل.
2. تدريب المشرفين التربويين على الإطار المرجعي المحدث، والأدوات المرتبطة به، بما في ذلك دليل المرشد الشامل، ودليل الأقران.
3. ضمان استمرارية الزيارات الإشرافية (زيارتان في السنة) على المستوى الوطني ودون الوطني (المشاهدة الصفية، المقابلات، ورش العمل...)، لدعم المعلمين، ورصد غياب المعلمين والمتعلمين، وتنفيذ التقويم المدرسي.
4. تنفيذ تدريب لمديري المدارس ومسؤولي التعليم في المنطقة التعليمية لدعم المعلمين بشكل كافٍ لتحسين الممارسات التربوية المراعية للنوع الاجتماعي ومراقبة تغيب المعلمين والمتعلمين وتنفيذ التقويم المدرسي (كجزء من التطوير المهني المستمر أثناء الخدمة، الذي تم تناوله في برنامج الأولوية 4 من خلال النشاطين 4.3.2.5 و 4.4.2.1).

العنصر المكوّن 2.4: البيئة التعليمية

تشجع البيئة المدرسية الجذابة والأمنة على الاستمرارية وتحفز الطلاب على التعلم والمعلمين على التدريس. وعندما يختبر الطلاب بيئة تعليمية يشعرون فيها بالأمان والصحة والدعم، فمن المرجح أن ينخرطوا أكاديميًا ويتصرفوا بإيجابية في الصفوف ويستمتعوا بتجربة تعليمية أكثر إرضاءً. ويزداد هذا الأمر أهمية في حالات النزاع، حيث بإمكان المدارس أن توفر للأطفال شعورًا بالاستقرار والحياة الطبيعية، ما يعزز المرونة والاندماج والتسامح ويدعم عمليات التعافي وبناء السلام على المدى الطويل.

إن إعطاء الأولوية لرفاهية الطلاب أمر ضروري لتعزيز كل من الإنجازات الفردية والفعالية التعليمية بشكل عام. منذ بداية الأزمة، تدهورت جودة البيئات المدرسية بشكل كبير، ما يستلزم اتخاذ إجراءات شاملة لخلق بيئات مدرسية إيجابية مودّدة للتعلّم. فبالإضافة إلى نقص الموارد المالية والبشرية الذي يشمل النظام بأكمله، تشمل التحديات التي تؤثر سلبيًا على البيئة التعليمية أوجه القصور في البنية التحتية المدرسية واللوازم التعليمية والمرافق الصحية، فضلًا عن العنف المدرسي.

في اليمن، على الرغم من التحديات التي يفرضها النزاع، بُذلت جهود في السنوات الأخيرة لتوفير بيئات مدرسية صحية تدعم رفاه الطلاب. قدمت وزارة التربية والتعليم، بدعم من الشركاء، تدريبًا للدعم النفسي للأطفال في الصفوف من الأول إلى الثالث في بعض المحافظات، ونفّذت برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين (الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، 2024). استمرّت بعض المدارس في اليمن في تقديم الأنشطة اللامنهجية، مثل الرياضة والموسيقى والمسرح والنوادي، والتي توفر للطلاب فرصة مهمة لاكتساب مهارات جديدة وتكوين صداقات جديدة واستكشاف اهتماماتهم الشخصية. واستشرافًا للعام 2030، تلتزم الحكومة اليمنية بتعزيز الصحة المدرسية وتمكين الأطفال من الحصول على تعليم جيد وآمن، وسدّ الفجوة بين الجنسين والتركيز على توفير بيئة مدرسية جاذبة وإيجابية للأطفال الذين يعانون احتياجات خاصة مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال اللاجئين والنازحين في مناطق الحروب والنزاعات والمخاطر الطبيعية (الجمهورية اليمنية، 2022b).

لبلوغ هذه الرؤية المتمثلة في ضمان بيئات تعليمية مواتية وصديقة للطفل ومراعية للنوع الاجتماعي في اليمن، ستبرز الحاجة إلى عمل تعاوني لمواجهة التحديات المبينة أدناه.

التحديات الأساسية المتعلقة بالمكوّن:

- البيئة المدرسية، ليست دائمًا صديقة للطفل ومواتية للتعلّم.
- مستوى متدنٍ من توافر المكتبات المدرسية المجهزة لإثراء المنهج ودعم التعلّم.
- محدودية توافر مختبرات العلوم والمعدات والمستلزمات في مدارس التعليم العام.
- عدم تفعيل خدمات الصحة المدرسية.
- عدم تفعيل الأنشطة المدرسية اللاصفية (خارج المنهج).
- مستوى متدنٍ من التواصل حول التعليم الفعال داخل بيئة المدرسة.
- غياب نظام فعال لضمان الجودة على المستويين المركزي والمحلي.

شهدت البيئات المدرسية في أنحاء اليمن كافة تحديات كبيرة منذ بداية الأزمة. فإنّ إغلاق المدارس بعد الدمار والصدمات النفسية التي يتعرّض لها المعلّمون والطلاب، وغياب المعلّمين، ونقص صيانة البنية التحتية، ليست سوى بعض من التحديات الكثيرة التي أثّرت سلبيًا على البيئات المدرسية، وأعاقت في بعض الحالات تقدّم الطلاب التعليمي.

تعاين مدارس كثيرة في اليمن نقصًا شديدًا في التجهيزات. وكما تمّ توضيحه في الفصل الأول، فإن أقلّ من ثلث الفصول الدراسية الأساسية والثانوية تحتوي على لوازم تعليمية، في حين أن اثنين في المئة فقط من المدارس

لديها مكتبات، و29 في المئة منها فقط لديها مختبر للعلوم. ويعوق غياب اللوازم التعليمية الأساسية مثل أقلام الألواح والطباشير والوسائل التعليمية قدرة المعلمين على تقديم الدروس بطريقة فعالة. كما أنّ المكتبات ومختبرات الحاسوب تعتبر من العناصر الأساسية التي تدعم تعلّم الأطفال، حيث إن الوصول إلى هذه الموارد خارج المدرسة قد يكون محدودًا. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الأطفال الذين لديهم ثلاثة كتب أو أكثر للقراءة في المنزل في اليمن تبلغ 4.2 في المئة في المرحلة الابتدائية، و4.9 في المئة في المرحلة الإعدادية، و1.5 في المئة لدى الأطفال خارج المدرسة (منظمة المجتمع المدني، اليونيسف، 2023).

بالإضافة إلى ذلك، تفتقر المدارس في كثير من الأحيان إلى الموارد اللازمة لتقديم الخدمات الصحية. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في السياقات التي تقع فيها المدارس على مسافات بعيدة من المستشفيات أو العيادات التي يمكن أن يلتمس فيها المعلمون والطلاب العلاج عند الحاجة.

تخطط وزارة التربية والتعليم لتحسين بيئات التعلم وإعطاء الأولوية لرفاه الطلاب بطرق عدّة من خلال خطة قطاع التعليم. وابتداءً من العام 2025، وطوال فترة الخطة، ستعمل وزارة التربية والتعليم على تزويد المدارس الأساسية والثانوية بالمستلزمات التعليمية وفقًا لمعايير الجودة التعليمية والتجهيزات اللازمة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

واعتبارًا من العام 2027، تخطط وزارة التربية والتعليم لتجهيز 1,102 مدرسة أساسية وثانوية قائمة بمكتبات (إما بالبناء أو التجهيز)، و4,666 مدرسة للصفوف من الأول إلى السادس برزم خاصة بالعلوم والرياضيات. بالإضافة إلى ذلك، تخطط وزارة التربية والتعليم لتجهيز 1,076 مدرسة للصفوف من العاشر إلى الثاني عشر بمختبرات حاسوب. ابتداءً من العام 2029، ستتخذ وزارة التربية والتعليم خطوات إضافية لدمج التكنولوجيا في الفصول الدراسية من خلال توفير مختبرات الروبوتات لـ 480 مدرسة تقدم الصفوف 10 إلى 12.

ولتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الصحية على مستوى المدرسة، ستبدأ وزارة التربية والتعليم اعتبارًا من العام 2027 بإدراج العيادات المدرسية كجزء من إعادة التأهيل المدرسي، وستحدّد ممثلين على مستوى المدرسة (مثل معلمي العلوم) وتدريبهم للعمل كنقاط اتصال صحية للمدرسة. كما سيتم استخدام العيادات المدرسية كمساحة للخدمات الاجتماعية لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب على مستوى المدرسة.

واعتبارًا من العام 2025، تخطط وزارة التربية والتعليم أيضًا لتنظيم يوم تكريم سنوي للمعلمين والطلاب المتفوقين في التعليم الأساسي والثانوي على المستوى الوطني ومستوى المحافظات لتعزيز التحفيز والتقدير للمعلمين والطلاب المتميزين. وفي العام نفسه، تخطط وزارة التربية والتعليم للبدء في تقديم الدعم لتمكين الأنشطة اللامنهجية للمدارس الأساسية والثانوية من خلال توفير بدلات على مستوى المدارس لدعم تقديم الأنشطة اللامنهجية للطلاب، بما في ذلك الأندية الكشفية للبنين وأندية المرشحات للفتيات. تهدف وزارة التربية والتعليم إلى الوصول إلى 4,129 مدرسة بحلول العام 2030.

هدف العنصر المكوّن 2.4:

تعزيز بيئة تعليمية صحية وآمنة ومواتية للتعلم الأمثل للطلاب.

العنصر المكوّن 2.4: البيئة التعليمية

مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
تقارير قطاع المشاريع	2,064 (10%)	436 (2%)	العدد والنسبة المئوية للمدارس التي بها مكتبات (المجموع)
تقارير قطاع المشاريع	1,102	-	عدد المكتبات التي تم بناؤها في المدارس القائمة خلال الخطة
تقارير قطاع المشاريع	5,677 (35%)	4,076 (29%)	العدد والنسبة المئوية للمدارس التي تضم الصفوف من 7 إلى 12 المزودة بمختبرات العلوم
تقارير قطاع المشاريع	0 (مختبرات العلوم التي سيتم بناؤها في المدارس الجديدة فقط)	-	عدد المدارس القائمة التي تضم الصفوف من 7 إلى 12 والتي تم تجهيزها بمختبرات العلوم خلال الخطة
تقارير قطاع المشاريع	4,666 (90%)	-	العدد والنسبة المئوية للمدارس التي تضم الصفوف من 1 إلى 6 فقط والتي لديها رزم خاصة بالعلوم
تقارير قطاع المشاريع	4,666	-	عدد الرزم الخاصة بالعلوم التي تم شراؤها وتوزيعها خلال الخطة
تقارير قطاع المشاريع	1,190 (20%)	-	العدد والنسبة المئوية للمدارس التي تضم الصفوف من 10 إلى 12 المزودة بمختبرات حاسوب
تقارير قطاع المشاريع	1,076	-	عدد المدارس التي تم تزويدها بمختبرات حاسوب خلال الخطة
تقارير قطاع المشاريع	51,729 (40%)	36,314 (30%)	العدد والنسبة المئوية للفصول الدراسية المزودة بالمستلزمات التعليمية المطلوبة
تقارير قطاع المشاريع	15,414	-	عدد المدارس التي تم تزويدها بالمستلزمات التعليمية المطلوبة خلال الخطة – تراكمي
تقارير قطاع المشاريع	100%	-	النسبة المئوية للمدارس التي تم تعيين مسؤول تنسيق للصحة المدرسية فيها (المجموع، الأساسي، الثانوي)
تقارير قطاع المشاريع	سيتم تحديده	-	عدد منسقي الصحة المدرسية الذين تم تعيينهم خلال الخطة (الإجمالي، الأساسي، الثانوي) (ذكور/إناث)
تقارير قطاع المناهج وقطاع المشاريع	720	-	عدد المعلمين المتميزين الذين تم تكريمهم (ذكور/إناث) على مستوى الدولة أو المحافظة (المجموع) – تراكمي
تقارير قطاع المناهج والتوجيه وقطاع التعليم	300	-	عدد المتعلمين المتفوقين المكرمين (ذكور وإناث) على مستوى الدولة (المجموع) – تراكمي
قطاع التعليم	4,129 (20%)	-	العدد والنسبة المئوية للمدارس الأساسية والثانوية التي تتلقى الدعم لتنفيذ أنشطة خارج المنهج الدراسي

العنصر المكون 2.4: البيئة التعليمية			
المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
العدد والنسبة المئوية للمدارس التي تضم الصفوف من 10 إلى 12 المجهزة بمختبرات الروبوتات – تراكمي	-	595 (10%)	تقارير قطاع المشاريع
النشاطات			
1. توفير المكتبات للمدارس الأساسية والثانوية وفقًا لإطار معايير الجودة المدرسية الوطنية.			
2. توفير مختبرات العلوم والرياضيات والحاسوب للمدارس الأساسية والثانوية وفقًا للإطار الوطني لمعايير جودة المدارس.			
3. تزويد المدارس بالمستلزمات التعليمية اللازمة للتعليم وفقًا لمعايير الجودة التعليمية (مثل أقلام السبورة والطباشير والوسائل التعليمية وأي مواد أخرى) والتجهيزات الخاصة بالطلاب الذين لديهم احتياجات خاصة.			
4. تفعيل تقديم خدمات الصحة المدرسية في المدارس، من خلال العيادات المدرسية.			
5. استحداث يوم تكريم سنوي للمعلمين والطلاب المتميزين في التعليم الأساسي والثانوي على مستوى الجمهورية والمحافظات.			
6. تفعيل الأنشطة اللامنهجية (الكشافة والمرشدات) للمدارس الأساسية والثانوية.			
7. دمج التكنولوجيا في الفصول الدراسية لتعزيز فرص التعلم التفاعلي ومحو الأمية الرقمية للبنين والبنات.			

برنامج الأولوية 3: الطفولة المبكرة

الهدف العام لهذا البرنامج هو:

ضمان وصول الأطفال جميعهم، الفتيات والفتيان، إلى تعليم جيد وآمن وشامل في مرحلة الطفولة المبكرة لتعزيز الاستعداد للمدرسة.

تعدّ مرحلة الطفولة المبكرة مرحلة حاسمة في التنمية البشرية. ويرسي التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة الأساس لنمو الأطفال المعرفي والاجتماعي والعاطفي والسلوكيات الإيجابية والاستعداد للمدرسة والنجاح في التعلم في المستقبل. كما يمكن أن يساعد الوصول إلى التعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة في الحد من التفاوتات الاجتماعية في فرص الطفولة المبكرة. ولكن في اليمن، إن انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة²⁵ لكل من البنين والبنات على حد سواء، إلى جانب ضعف جودة الخدمات، يحدّ من الاستعداد للمدرسة ويساهم في ارتفاع معدلات التسرّب من المدرسة وضعف نتائج التعلم في التعليم الأساسي. لا يزال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة غير إلزامي في اليمن، على الرغم من الوعي المتزايد بأهميته، حيث يسجّل في اليمن أدنى معدّل للالتحاق الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 1.5 في المئة فقط، مقارنةً بالمتوسط الإقليمي البالغ 46 في المئة. وبين العامين 2015 و2021، شهد معدّل الالتحاق الإجمالي للتعليم ما قبل الابتدائي في اليمن تحسّنًا طفيفًا بنسبة 0.7 نقطة مئوية فقط.

تتبع التحديات التي تواجه الوصول إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في اليمن من قضايا العرض والطلب على حد سواء. إذ تشمل معوقات جانب العرض عدم كفاية البنية التحتية، وعدم كفاية المعدات والمواد، وبيئات التعلم غير الآمنة. أما من جانب الطلب، فتشمل العوائق ارتفاع التكاليف المباشرة وغير المباشرة، واستمرار ارتفاع مستويات الفقر بين الأسر، ما يؤثر أيضًا على مستويات صحة الأطفال وتغذيتهم، ومحدودية وعي الوالدين بأهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والمخاوف المتعلقة بانعدام الأمن. كما تشمل التحديات الأخرى المتعلقة بالجودة، النقص في تأهيل المربيّات والمربيّات المساعِدات وضعف هذا التأهيل إن وُجد، وغياب منهج وطني موحد وعدم فعالية الإشراف التربوي، من بين أمور أخرى.

ولمعالجة هذه التحديات، ستنفذ وزارة التربية والتعليم، بدعم من الشركاء، في برنامج الأولوية 3، استراتيجية شاملة تركز على كلا العرض والطلب. فعلى جانب العرض، ستقوم وزارة التربية والتعليم بإعادة تأهيل فصول رياض الأطفال القائمة، وبناء فصول جديدة لرياض الأطفال في المدارس القائمة وفصول جديدة مستقلة لرياض الأطفال، وضمان تجهيز رياض الأطفال كلّها بالمواد والمفروشات المناسبة لأعمار الأطفال. ولتحفيز الطلب على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ستنظم وزارة التربية والتعليم حملات توعية على مستوى الدولة حول قيمة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وستشجع إشراك أولياء الأمور.

بالإضافة إلى ذلك، ستعطي وزارة التربية والتعليم الأولوية لتحسين جودة التوظيف في رياض الأطفال من خلال التدريب أثناء الخدمة، واستهداف التوظيف على أساس الاحتياجات، وتقديم حوافز نقدية للعاملين في قطاع التعليم. كما سيتم تطوير منهج وطني موحد، إلى جانب أدلة التدريس ودفاتر التمارين الخاصة بالأطفال. وعلاوة على ذلك، ستعمل وزارة التربية والتعليم على تحسين بيئة التعلّم من خلال توفير زوايا تعليمية وقاعات الأنشطة الخاصة في رياض الأطفال وتعزيز الإشراف التربوي من أجل بيئة تعليمية أكثر ملاءمة لتعليم الطفولة المبكرة في اليمن.

يتمحور برنامج الأولوية 3 حول عنصرين مكونين:

- العنصر المكوّن 3.1: الوصول والإنصاف.
- العنصر المكوّن 3.2: الجودة في رياض الأطفال.

ستستخدم المؤشرات الرفيعة المستوى التالية لقياس التقدّم المحرز نحو تحقيق هدف برنامج الأولوية هذا:

برنامج الأولوية 3: الطفولة المبكرة			
المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
معدل الالتحاق الإجمالي (3 سنوات في روضة الأطفال)، (ذكور/إناث) ²⁶	1.48% ذ	2.3% ذ	نظام إدارة المعلومات التربوية
	1.50% إ	2.3% إ	
	المجموع 1.5%	المجموع 2.3%	

برنامج الأولوية 3: الطفولة المبكرة

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
الهدف 4.5.1 من أهداف التنمية المستدامة. مؤشر التكافؤ بين الجنسين (معدل الالتحاق الإجمالي في روضة الأطفال)	1.02	1	نظام إدارة المعلومات التربوية
نسبة التلميذ إلى المربية	28	28	نظام إدارة المعلومات التربوية
نسبة المربية إلى أدلة المعلمين	7:1	1:1	قطاع المشاريع والتجهيزات
العدد والنسبة المئوية للمربيات اللاتي حصلن على الحد الأدنى على الأقل من التدريب المنظم أثناء الخدمة للمعلمين (مثل التدريب التربوي) على مدار الأشهر الـ 12 الماضية (ذكور/إناث) – تراكمي	-	1,266 (10%)	نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع التدريب والتأهيل
العدد والنسبة المئوية للمربيات والمربيات المساعدات اللاتي حصلن على مهارات وكفاءات تربوية محسنة (حصلن على 70 في المئة فأكثر في الاختبارات اللاحقة للتدريبات)		90%	قطاع التدريب والتأهيل
العدد والنسبة المئوية للمربيات غير الدائمات (المتعاقدات والمتطوعات) اللاتي يتلقين حوافز نقدية/رواتب (تدفعها مصادر أخرى غير الحكومة اليمينية) (ذكور/إناث)	643 (100%)	1,687 (100%)	قطاع التعليم والإدارة العامة للموارد البشرية

العنصر المكوّن 3.1: الوصول والإنصاف

إن الحصول على تعليم جيد في مرحلة الطفولة المبكرة أمر ضروري لإعداد الأطفال بتوفير المهارات البدنية والمعرفية والعاطفية والاجتماعية اللازمة لتعلم فعال في الصف الأول الابتدائي والتقدم بنجاح في الدورة الدراسية. كما أنّ تحسين استعداد الأطفال للمدرسة يساعد أيضاً في تقليل معدلات التكرار في الصفوف المبكرة، والذي بدوره يحسن الكفاءة الداخلية ضمن وزارة التربية والتعليم، ويخفف من أعباء تكاليف التعليم على الأسر.

ومع ذلك، فقد واجه القطاع الفرعي للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في اليمن إهمالاً كبيراً حيث لم يتمّ منحه الأولوية في خطة التعليم الانتقالية لوزارة التربية والتعليم، ويظل حتى اليوم غير إلزامي. ونتيجة لذلك، لم تحظ القيود التي تعوق التوسع في قطاع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلا باهتمام محدود ولم تتمّ معالجتها حتى الآن. لم يستفد القطاع الفرعي من موازنة تشغيلية مخصصة له من وزارة التربية والتعليم. ونتيجة لذلك، كان التوسع في القطاع الفرعي للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة محدوداً، مع انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم في أنحاء البلاد كافة بغض النظر عن الجنس، وبرزت تفاوتات كبيرة بين المحافظات والأقضية.

كما أن الكثير من رياض الأطفال مكتنظة وتفتقر إلى معدات خارجية كافية للعب، ما يحد من فعاليتها. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساءت البنية التحتية التعليمية منذ اندلاع النزاع، حيث أن مؤسسات تعليمية كثيرة دُمّرت أو تضررت جزئيًا أو استُخدمت لأغراض أخرى. ويشكل عدم كفاية المرافق تحديًا آخر، حيث إن غياب مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فضلاً عن الكهرباء والمباني المقاومة للمناخ، خاصة في المناطق الريفية، يعرّض صحة الأطفال وسلامتهم للخطر. أما على جانب الطلب، فإن استمرار انعدام الأمن في محيط المدارس/المؤسسات التعليمية، ومحدودية الوعي بقيمة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وارتفاع تكاليفه قد أثنى الأهالي عن إلحاق أطفالهم بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

وإدراكًا للحاجة الماسة إلى مواجهة هذه التحديات، ونظرًا إلى الاحتياجات المتنافسة المهمة، أعطت الحكومة اليمنية الأولوية لبناء فصول دراسية جديدة وإعادة تأهيل الفصول الدراسية القائمة، مع توفير التجهيزات الكافية داخل الفصول وخارجها، من بين أولوياتها الأساسية للعام 2030²⁷. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الحكومة بزيادة المشاركة المجتمعية وتعزيز العلاقة بين مؤسسات التعليم والمجتمعات المحلية لزيادة الوعي بأهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي ما يلي التحديات الأساسية السائدة:

التحديات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكوّن:

- تغطية منخفضة لرياض الأطفال (زيادة معدل الالتحاق الإجمالي، 1.5 في المئة).
- نقص في مباني رياض الأطفال والصفوف الدراسية.
- عدم كفاية المساحات الخارجية للأنشطة الترفيهية والألعاب.
- ارتفاع مستوى الفقر في صفوف الأهل.
- البيئة المدرسية غير الآمنة.
- قلة الوعي المجتمعي بأهمية التعليم المبكر.
- نقص الوجبات المغذية/ارتفاع مستوى سوء التغذية لدى الأطفال.
- عدم توفر وسائل النقل الآمنة.

البنية التحتية لرياض الأطفال

مع زيادة التوسع المُدني والنمو السكاني والوعي المتزايد بقيمة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، تعاني البنية التحتية الحالية لرياض الأطفال في اليمن من نقص شديد وعدم قدرتها على تلبية الطلب. واستجابة لذلك، ستعمل وزارة التربية والتعليم، في إطار خطة قطاع التعليم، على معالجة الثغرات الحرجة في توفير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بدءًا من تحسين البنية التحتية لرياض الأطفال من خلال نهج استراتيجي متعدد الأبعاد يهدف إلى زيادة فرص الوصول والإنصاف في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في أنحاء البلد كلّها. ولتحقيق ذلك، ستعتمد وزارة التربية والتعليم نهجًا ثلاثي المحاور من العام 2026 إلى العام 2030: (1) إعادة تأهيل الفصول الدراسية الحالية لمرحلة رياض الأطفال في مدارس التعليم الأساسي وتجهيزها؛ (2) بناء فصول إضافية لمرحلة رياض الأطفال في مدارس التعليم الأساسي والروضات القائمة وتجهيزها؛ (3) بناء روضات أطفال جديدة مستقلة وتجهيزها.

في العام 2025، ستجري وزارة التربية والتعليم، من خلال قطاع المشاريع والتجهيزات التابع لها وبالتنسيق مع الإدارة العامة للطفولة المبكرة، تقييماً للاحتياجات لتحديد البنية التحتية والتجهيزات اللازمة لإعادة تأهيل رياض الأطفال وتوسعتها، بناءً على نتائج مسح المدارس (الذي أُجري في إطار برنامج الأولوية 4 أدناه). وفي الفترة من 2026 إلى 2030، ستقوم وزارة التربية والتعليم بتنفيذ عمليات إعادة تأهيل وتأمين المعدات اللازمة وتوزيع مواد السلامة والصحة واللعب في الهواء الطلق على كل روضة أطفال، بهدف إعادة تأهيل 275 فصلاً دراسياً في الروضة وتجهيزها بالكامل بحلول العام 2030. وستتم مراقبة التقدم المحرز عن كثب لضمان الامتثال للوائح الوطنية الخاصة بمرحلة الروضة، والتي تشمل معايير البنية التحتية المراعية للنوع الاجتماعي والإعاقة، بالإضافة إلى بيئات التعلم الصحية والأمنة والوقائية.

وفي الوقت نفسه، ستعمل وزارة التربية والتعليم على تخفيف الاكتظاظ في الفصول الدراسية الحالية لرياض الأطفال وزيادة فرص الحصول على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال بناء فصول دراسية جديدة لرياض الأطفال في المدارس الأساسية والروضات القائمة وتجهيزها بالكامل (مع تحديد هدف الوصول إلى 678 فصلاً دراسياً جديداً لرياض الأطفال للعام 2030)، بالإضافة إلى بناء 42 فصلاً دراسياً جديداً لرياض الأطفال المستقلة وتجهيزها بالكامل (في رياض الأطفال المستقلة). كما سيُستمرشدها بمسح المدارس في تحديد المواقع التي تشتد فيها الحاجة إلى التوسعة. وسيبدأ البناء وتوريد المعدات في العام 2026 وامتداداً حتى العام 2030، على أن يتم الرصد بالتوازي مع ذلك.

ولزيادة فرص الحصول على خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق التي تعاني نقصاً في الخدمات، ستجري وزارة التربية والتعليم دراسة لتقييم جدوى إنشاء رياض أطفال وبرنامج تعليم الأهل في المجتمع المحلي. يُنظر إلى النهج القائم على المجتمع المحلي، عندما يتم تنفيذه بشكل صحيح، على أنه تدخل فعال من حيث التكلفة لتزويد الأطفال بتعليم جيد في مرحلة الطفولة المبكرة²⁸. أما بالنسبة إلى برامج تثقيف الأهل، فقد نالت اهتماماً متزايداً في الآونة الأخيرة، حيث تعزز نمو الأطفال الصغار من خلال تحسين مهارات الأبوة والأمومة، وتحفيز الروابط القوية، وتعزيز السلوكيات الإيجابية، ودعم النمو العاطفي والاجتماعي في بيئة حاضنة. وسوف تُنفذ الدراسة في العام 2025، على أن تشرف لجنة توجيهية على تطويرها. استناداً إلى مسوحات ميدانية في خمس محافظات (تستهدف مديريتين في كل منها، واحدة حضرية وأخرى ريفية)²⁹، ستقيم الدراسة الوضع الحالي واحتياجات رياض الأطفال في المجتمعات المختارة. كما ستُنشر النتائج من خلال ورشة عمل وطنية للاتفاق على الخطوات التالية للمضي قدماً. كما سيتم وضع خطة تنفيذ محدّدة التكاليف بناءً على نتائج الدراسة لتوجيه الإجراءات المستقبلية.

في حين أن بعض مقدمي خدمات رياض الأطفال من القطاع الخاص يقدمون رسوماً مخفضة للعائلات المحرومة، إلا أن رسوم رياض الأطفال الخاصة مرتفعة بشكل عام ولا يمكن لمعظم العائلات تحملها، مع اختلاف الرسوم بشكل كبير حسب الموقع الجغرافي. ولزيادة تعزيز الإنصاف في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، تهدف وزارة التربية والتعليم إلى تعزيز الشراكات والتنسيق مع مقدمي خدمات رياض الأطفال الخاصة، بهدف تمكين الأطفال المحرومين من الالتحاق بها مجاناً. كما ستُعقد ورشة عمل تشاورية في أواخر العام 2025، تجمع بين مقدمي خدمات رياض الأطفال من القطاع الخاص والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لوضع إطار للتعاون. وسيبدأ تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في العام الدراسي 2026/2025 (الفصل الرابع من العام 2025)، مصحوباً بإطار عمل للرصد والتقييم لتتبع تنفيذ آلية التعاون (التقدم والنتائج).

الطلب على خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لدى العائلات والمجتمعات المحلية

لمعالجة التحديات المتعلقة بجانب الطلب على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ستركز وزارة التربية والتعليم على سلسلة من الأنشطة التي تهدف إلى زيادة الطلب، بالإضافة إلى معالجة العوائق المتعلقة بالتكلفة. في العام 2026، ستجري وزارة التربية والتعليم تقييمًا للاحتياجات الغذائية، بتنسيق من الإدارة العامة للطفولة المبكرة والإدارة العامة للصحة المدرسية، لتحديد احتياجات الأطفال الغذائية. وبناءً على هذا التقييم، سيتم في وقت لاحق من ذلك العام وضع خطة تشغيلية ومالية. وإذا توفّر التمويل اللازم، ستقوم وزارة التربية والتعليم بتفعيل هذه المبادرة، مطلقاً عملية تقديم وجبات خفيفة مغذية في رياض الأطفال العامة في المناطق المحرومة. وستشرف إدارة رياض الأطفال على التوزيع تحت إشراف المديرية والمحافطة ووزارة التربية والتعليم المركزية. ويتعين على الروضات التنسيق مع المخازن المحلية ومحلات السوبر ماركت وغيرها من مقدمي الخدمات لتوفير المواد الغذائية اللازمة.

وإدراكاً لأهمية زيادة الوعي المجتمعي حول التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ستنظم وزارة التربية والتعليم حملات توعية في العام 2026. وستركز هذه الحملات على أهمية إلحاق الأطفال من البنين والبنات في رياض الأطفال، وتغذية الطفل، ودور رياض الأطفال في تنمية المهارات المعرفية والنفسية والاجتماعية والبدنية والإبداعية، بالإضافة إلى التطعيم. وفي الفصل الرابع من العام 2025، سيقوم قطاع التعليم في وزارة التربية والتعليم بإعداد مذكرة مفاهيمية للحملة وخطة محدّدة التكاليف وعرضها على الوزير ليوافق عليها. كما سيتم إعداد مواد الحملة بحلول الفصل الرابع من العام 2025، وسيتم تنظيم فعالية توعوية واحدة في السنة ابتداءً من العام 2026 فصاعداً حتى نهاية الخطة، باستخدام مجموعة متنوّعة من قنوات الاتصال مثل التلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام وإشراك القيادات الدينية.

ولتحسين نتائج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أكثر بعد، إذا توفّر التمويل اللازم، ستقوم وزارة التربية والتعليم بتفعيل دور الأهل – الآباء والأمهات على حدّ سواء – في دعم تعلّم الأطفال في رياض الأطفال وفي المنزل. على أن يبدأ التخطيط في العام 2025 (الفصل الثالث)، مع قيام الإدارة العامة للطفولة المبكرة بالتنسيق مع مديريات وزارة التربية والتعليم الأخرى ذات الصلة. وتشمل هذه المبادرة جلسات إحاطة مكثفة لأولياء الأمور في الروضة ولساعات توعية بمشاركة إدارة الروضة والمريّيات والمختصّين على مستوى المديرية والمحافظات. وتبدأ هذه الجلسات، التي تهدف إلى تعزيز مشاركة أولياء الأمور المعزّزة، في العام 2026، بعد إعداد مواد التوعية في الفصل الرابع من العام 2025.

هدف العنصر المكوّن 75:

توسيع الوصول المنصف والشامل الى رياض أطفال آمنة.

يتمّ تناول هذه القضايا في المكونين الفرعيين:

- 3.1.1: تحسين البنية التحتية لرياض الأطفال.
- 3.1.2: تعزيز الطلب على رياض الأطفال في العائلات والمجتمعات المحلية.

العنصر المكون 3.1: الوصول والإنصاف
المكون الفرعي 3.1.1: تحسين البنية التحتية لرياض الأطفال

مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
قطاع المشاريع والتجهيزات	720	822	إجمالي عدد فصول رياض الأطفال التي تم إنشاؤها/إضافتها: <ul style="list-style-type: none"> عدد فصول رياض الأطفال المضافة في المدارس الأساسية القائمة عدد فصول رياض الأطفال المضافة في المدارس الأساسية القائمة عدد فصول رياض الأطفال المبنية (رياض الأطفال المستقلة)
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	275	-	عدد فصول رياض الأطفال التي أُنعيد تأهيلها/تم تجهيزها – تراكمي
نسخة عن الدراسة	نعم	كلا	اعتماد دراسة لتقييم جدوى إعداد برنامج رياض أطفال وتعليم أولياء الأمور قائم على المجتمع المحلي، لا سيما في المناطق الريفية
نظام إدارة المعلومات التربوية	80%	84.5%	النسبة المئوية للأطفال المسجلين في رياض الأطفال العامة (ذكور/إناث)

النشاطات

1. إعادة تأهيل صفوف رياض الأطفال وتجهيزها، حيثما أمكن، في المدارس الأساسية القائمة حاليًا والتي يمكن أن تستغل كصفوف لرياض الأطفال استنادًا إلى مسح المدارس.
2. بناء الصفوف الدراسية لرياض الأطفال في المدارس الأساسية الحالية ورياض الأطفال الحالية المزدحمة، وتجهيزها وفقًا لمعايير البناء الخاصة بخصائص رياض الأطفال (التي تضمن مراعاة النوع الاجتماعي والإعاقة، وإعدادات آمنة ووقائية) استنادًا إلى مسح المدارس.
3. بناء رياض أطفال جديدة/مستقلة وتجهيزها (وفقًا لمعايير البناء الخاصة بلوائح رياض الأطفال بناءً على مسح المدارس).
4. توفير معدات خارجية/خارجة عن الصفوف مناسبة للتأكد من أنها تلبّي معايير جودة المعدات (جزء من النشاط رقم 1).
5. إجراء دراسة لتقييم جدوى إعداد رياض الأطفال المجتمعية.
6. تعمل وزارة التربية والتعليم على تشجيع مقدمي خدمات رياض الأطفال الخاصة على تسجيل الأطفال المحرومين مجانًا (مثل الفقراء وذوي الإعاقة) لتعزيز درجة الوصول إلى التعليم.

العنصر المكوّن 3.1: الوصول والإنصاف
المكوّن الفرعي 3.1.2: تعزيز الطلب على رياض الأطفال في العائلات والمجتمعات المحلية

مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
قطاع التعليم (الإدارة العامة للطفولة المبكرة ومديرية الصحة المدرسية)	نعم	كلا	تم التحقق من صحة تقييم الاحتياجات الغذائية
قطاع التعليم (الإدارة العامة للطفولة المبكرة ومديرية الصحة المدرسية)	نعم	كلا	تم وضع خطة تشغيلية ومالية للوجبات الغذائية في رياض الأطفال
تقرير قطاع التعليم	5	-	عدد حملات التوعية التي تم تنظيمها خلال فترة الخطة

النشاطات

1. إجراء تقييم للاحتياجات التغذوية لرياض الأطفال العامة ووضع خطة تشغيلية ومالية تتيح التمويل المستدام لتوفير الوجبات الغذائية لجميع رياض الأطفال العامة (الموازنة الحكومية، وتمويل الجهات المانحة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص) لتوفير وجبات مغذية للتلامذة في رياض الأطفال العامة.
2. إجراء حملات توعية (بما في ذلك بواسطة التلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والزعماء الدينيين، وما إلى ذلك) تستهدف المجتمعات المحلية، حول أهمية الطفولة المبكرة لتنمية الطفل ونجاحه في المدرسة.

العنصر المكوّن 3.2: الجودة في رياض الأطفال

تعدّ جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أمراً بالغ الأهمية لتعزيز تنمية الطفولة المبكرة وضمان إعداد الأطفال بشكل كافٍ لمسار تعليمهم الابتدائي. وتؤثر عوامل في المقام الأول على جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، منها مؤهلات هيئة التدريس في رياض الأطفال، والمناهج الدراسية وموارد التعلّم (أدلة التدريس ودفاتر التمارين للأطفال)، وظروف بيئة التعلّم، وفعالية الإشراف التربوي. ويعالج هذا المكوّن مسائل أساسية مثل تحسين التوظيف في رياض الأطفال (من خلال التوظيف المستهدف وبناء القدرات)، وتطوير مناهج ومواد جديدة، وتحسين بيئات التعلّم وتعزيز عملية الإشراف.

التحدّيات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكوّن:

- عدم توفّر منهج تعليمي موحد.
- نقص في المؤهلات وضعفها لدى الموظفين جميعاً، بما في ذلك المرشّيات والمرشّيات المساعداً.
- نقص في موادّ التعلّم والتعلّم المناسبة.
- ضعف الإشراف التربوي.

التوظيف في رياض الأطفال

يواجه اليمن نقصًا حادًا في أعضاء الهيئة التدريسية المؤهلين في مرحلة رياض الأطفال (تُطلق عليهم في اليمن تسمية "المربّيات" و"المربّيات المساعِدات") بسبب توقّف عملية التوظيف في القطاع العام منذ 12 عامًا، ويزيد من تفاقم هذه المشكلة ارتفاع عدد السكان في سنّ الروضة وزيادة الالتحاق بها في المناطق الحضرية والريفية على حدّ سواء. بالإضافة إلى ذلك، أدى عدم كفاية الرواتب وعدم انتظام المدفوعات إلى تثبيط عزيمة هيئة التدريس. وقد أدى هذا النقص إلى الاعتماد المتزايد على المربّيات/المساعِدات المتعاقبات والمتطوّعات، ما يطرح مخاطر على جودة النظام واستدامته.

ونظرًا إلى الحظر الحالي المفروض على توظيف المعلّمين/المربّيات الدائمين، سيتعين على وزارة التربية والتعليم معالجة مشكلة النقص في المعلّمين من خلال الاستمرار في إعطاء الأولوية للتعاقد مع المربّيات والمربّيات المساعِدات على أساس احتياجات محلية محدّدة. وعلى الوزارة أن تضمن أيضًا حصول الموظفين غير الدائمين جميعهم على حوافز نقدية. في غضون ذلك، وابتداءً من العام 2025 (الفصل الأول)، ستضع وزارة التربية والتعليم خطة توظيف تتماشى مع استراتيجية التوسع في رياض الأطفال، لتكون جاهزة تمامًا للتنفيذ في حال استئناف توظيف الموظفين الدائمين. ويتماشى هذا النهج مع رؤية وزارة التربية والتعليم لإضفاء الطابع الرسمي على توظيف المربّيات/المربّيات المساعِدات "المتطوّعات" عندما تسمح الظروف بذلك.

تدريب المعلّمين في مستويات التعليم كافة معلق منذ العام 2015، كما أنّ موادّ التدريب الحالية عفا عليها الزمن. وسوف تخضع المربّيات/المساعِدات غير المؤهّلات لتدريب مدته 15 يومًا للارتقاء بقدراتهنّ، بهدف رفع مستوى 513 مربّية/مساعدة بحلول العام 2030. كما ستوفر وزارة التربية والتعليم التطوير المهنيّ المستمرّ لمدة ثلاثة أيام في السنة لـ 10 في المئة من المربّيات والمربّيات المساعِدات المختارات بهدف تدريب 1,266 مربّية/مربية مساعدة بحلول العام 2030.

سيتمّ الاسترشاد بمحتوى التدريب من خلال تقييم الاحتياجات لتحديد احتياجات التطوير المهني، وسيتم توزيع المواد ذات الصلة. كما ستقدم وزارة التربية والتعليم برنامج تدريب المدربين على مرحلتين، حيث تُدرّب الدفعة الأولى في العام 2026 والثانية في العام 2028.

بالإضافة إلى ذلك، ستقوم وزارة التربية والتعليم (قطاع التعليم) بوضع مدوّنة سلوك للموظفين وتوزعها في العام 2025 (الفصل الثالث) على الموظفين جميعهم، وتحدّد مبادئ التفاهم المتبادل والاحترام المتبادل واللاعنف والانضباط الإيجابي ومراعاة النوع الاجتماعي والتنوع في الفصول الدراسية وأماكن العمل. على أن تُنشر المدوّنة بحلول العام 2025 (الفصل الرابع).

المناهج الدراسية وأدلة التعليم والتعلم

من التحديات الكبيرة الأخرى غياب منهج موحد قائم على الكفاءة في مرحلة رياض الأطفال. فإنّ الافتقار الحالي للأنشطة المناسبة للعمر والقائمة على اللعب يعوق نموّ الأطفال. ولمعالجة ذلك، سيتم تطوير منهج وطني موحد جديد مراعي للنوع الاجتماعي وشامل للجميع وملئم للمناخ ومناسب للعمر وقائم على اللعب. وفي الفصل الأول من العام 2025، ستشكل وزارة التربية والتعليم لجنة من المديريات المعنية من قطاع التعليم للإشراف على

تطوير المناهج الدراسية. وسيتم جمع خبراء وطنيين لمدة أربعة أشهر خلال العام 2025 (الفصل الثاني – الفصل الثالث) ليصوغوا مشروع المنهج، وتلي ذلك ورشة عمل للمصادقة على المنهج في العام 2025 (الفصل الثالث). وتنفذ عملية تجريبية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2025/2026، تغطي 10 مواقع لمرحلة رياض الأطفال. وتنفذ زيارتان إشرافيتان، واحدة في بداية الفصل الدراسي والأخرى في نهايته. كما يجري تقييم لنتائج التجربة ومراجعة المنهج بناءً على التغذية الراجعة في العام 2026.

كما يشكل نقص المواد التعليمية، بما في ذلك أدلة التدريس ودفاتر التمارين للأطفال، عائقًا أمام التعلّم الفعال، حيث يتحمل الأهالي التكاليف في أغلب الأحيان. واستجابةً لذلك، ستقوم وزارة التربية والتعليم (قطاع التعليم) بوضع أدلة تدريس ودفاتر تمارين للأطفال بناءً على المنهج الجديد في العام 2026³⁰، وتوزيعها مجانًا في رياض الأطفال العامة ومقابل رسم في رياض الأطفال الخاصة. كما ستبدأ عمليات الشراء والتوزيع في العام 2026 وتستمر حتى نهاية فترة خطة قطاع التعليم، بهدف توفير 1,829 دليل تدريس و234,285 دفتر تمارين للأطفال بحلول العام 2030. وفي حين ستتم طباعة دفاتر التمارين الخاصة بالأطفال وإصدارها كل عام، فإن مدة صلاحية أدلة المعلمين ست سنوات، ما يتطلب تخزينها واستخدامها بعناية من قبل المعلمين.

تحسين بيئة التعلم في المدرسة

تفتقر رياض الأطفال العامة إلى موادّ التعلم واللعب اللازمة لتحفيز نمو الأطفال. ولمعالجة هذه المشكلة، ستقوم وزارة التربية والتعليم (الإدارة العامة للطفولة المبكرة) بتصميم موادّ للعب مثل بطاقات الحروف العربية-الإنجليزية والصور والأشكال وتوزيعها في العام 2026 وحتى نهاية مدة الخطة، بهدف توزيع 368 مادة تعليمية بحلول ذلك الوقت. كما ستعقد ورش عمل تدريبية (ضمن برنامج التطوير المهني المستمر) في العامين 2026 و2029 لتعليم المربيّات والمربيّات المساعِدات كيفية إنشاء أدوات تعليمية باستخدام الموارد المحلية.

في العام 2026، ستبدأ وزارة التربية والتعليم بإعداد فصول دراسية في رياض الأطفال مزودة بأركان تعليمية (العب، لعب،...) ³¹. كما سيتم إنشاء قاعات خاصة للأنشطة واللعب ³² في رياض الأطفال (بدءًا من رياض الأطفال المستقلة التي أنشئت حديثًا)، على أن يستمر التجهيز حتى العام 2030.

تعزيز الإشراف من أجل تحسين بيئة التعلم في رياض الأطفال

تتولى وزارة التربية والتعليم مسؤولية الإشراف على الروضات من خلال مكاتبها في المحافظات والمديريات، على الرغم من أنّ قدرتها محدودة بسبب عدم توفر موازنة تشغيلية لدعم تكاليف السفر والنقل. وما من تدريب رسمي لموظفي الإشراف، ولكن يتم توفير التوجيه من خلال التعاميم والمبادئ التوجيهية واللوائح. في حين تتوفر خطة إشرافية سنوية، يتم رصدها من خلال تقارير محلية، إلا أن الزيارات الإشرافية لرياض الأطفال غير منتظمة، خاصة في المناطق الريفية والنائية والهامشية، بسبب مخاطر السلامة والأمن وظروف الطرق الصعبة.

ولدعم المربيّات بشكل أكبر، ستقوم وزارة التربية والتعليم بتنظيم تدريب لمديري رياض الأطفال ومسؤولي رياض الأطفال في المحافظات في العام 2026. في البداية، ستجري وزارة التربية والتعليم تقييمًا للاحتياجات لتحديد الاحتياجات التدريبية، إلى جانب تلك التي تستهدف أعضاء هيئة التدريس، ثم تقوم بوضع موادّ تدريبية بناءً على نتائج التقييم. فوسف يتلقى 274 مدير روضة أطفال، إلى جانب 22 من ممثلي المحافظات، تدريبًا

لتحسين الممارسات التربوية في الفصول الدراسية، بما في ذلك المنهجية المراعية للنوع الاجتماعي واللعب المتكافئ بين الجنسين.

في العام 2027، ستقوم وزارة التربية والتعليم بتحديث أدوات الإشراف القائمة حاليًا (قاعدة البيانات ونماذج التقييم وتقارير التقدم المحرز، من خلال قنوات الاتصال الحديثة والزيارات المباشرة) بما يتماشى مع المنهج الجديد. وستبدأ وزارة التربية والتعليم بعد ذلك بزيارات الإشراف التربوي لرياض الأطفال (زيارة واحدة سنويًا لروضات مختارة بدءًا من العام 2028 مقارنةً بزيارتين مرتقتين في العام 2026 و2027)، مع التركيز على رياض الأطفال في البيئات الأكثر تحدّيًا بدءًا من العام الدراسي 27/2026 وتستمرّ حتى انتهاء الخطة. ومن المتوقع أن تقوم الوزارة كل سنة بالإشراف على حوالى 15 في المئة من رياض الأطفال.

هدف العنصر المكوّن 3.2:

ضمان وصول الأطفال إلى المهارات المطلوبة من خلال بيئة تعليمية وتعلّمية مواتية.

سيتم تناول هذه الأنشطة ضمن أربع مكوّنات فرعية:

- 3.2.1: العاملون في رياض الأطفال.
- 3.2.2: المناهج ودليل التعليم والتعلّم.
- 3.2.3: تعزيز بيئة التعلّم المدرسية.
- 3.2.4: تعزيز الإشراف لتحسين بيئة تعلم رياض الأطفال.

العنصر المكوّن 3.2: الجودة في رياض الأطفال المكوّن الفرعي 3.2.1: العاملون في رياض الأطفال			
مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع التدريب والتأهيل	513	-	عدد المرشحات/المرشحات المساعدات اللاتي حصلن على تدريب ترقية أثناء الخدمة – تراكمي
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع التدريب والتأهيل	1,266	-	عدد المرشحات والمرشحات المساعدات اللاتي تلقين تدريبًا أثناء الخدمة (التطوير المهني المستمر) – تراكمي
قطاع التعليم والإدارة العامة للموارد البشرية	2,045 (المرشحات: 1,687، والمرشحات المساعدات: 358) (100%)	-	عدد المرشحات والمرشحات المساعدات غير الدائمات اللاتي حصلن على حوافز نقدية من مصادر أخرى غير الحكومة اليمينية

العنصر المكوّن 3.2: الجودة في رياض الأطفال
المكوّن الفرعي 3.2.1: العاملون في رياض الأطفال

مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
تقرير قطاع التعليم وقطاع التدريب والتأهيل	1,266 (10%)	-	عدد والنسبة المئوية للمريّيات اللاتي خضعن للتوعية بشأن قواعد السلوك أثناء التدريب أثناء الخدمة

النشاطات

1. استقطاب مريّيات ومريّيات مساعدات والتعاقد معهنّ (بعقود أو بالتطوع) حسب الاحتياجات.
2. بناءً على تقييمات احتياجات التدريب لضمان توفير التدريب ذي الصلة، تحديث التدريبات أثناء الخدمة وتوسيع نطاقها: (1) توفير التطوير المهني للمريّيات/المريّيات المساعدات، (2) تحسين مهارات المريّيات غير المؤهلات.
3. وضع مدونة قواعد سلوك الموظفين وطباعتها ونشرها وإنفاذها (تعليمات السلوك) للموظفين لإرساء قواعد التفاهم المتبادل والاحترام المتبادل واللاعنف والانضباط الإيجابي ومراعاة النوع الاجتماعي والتنوع في الفصول الدراسية.

العنصر المكوّن 3.2: الجودة في رياض الأطفال
المكوّن الفرعي 3.2.2: المناهج ودليل التعليم والتعلّم

مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
المنهج المطور حديثاً	نعم	كلا	تم التحقق من صحة المناهج الوطنية
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	1:1	7:1	نسبة المربية إلى دليل المعلم
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	1:1	7:1	نسبة الطالب إلى دفتر التمارين

النشاطات

1. تصميم منهج وطني موحد لرياض الأطفال يراعي النوع الاجتماعي ويشمل الإعاقة ويناسب المناخ ويلائم الأعمار ويعتمد على اللعب ويعزز التماسك الاجتماعي.
2. وضع أدلة تعليمية للمريّيات ودفاتر تمارين للأطفال استناداً إلى المناهج المحدثة.
3. شراء أدلة تدريس ودفاتر تمارين خاصة بالأطفال وطباعتها وتوزيعها في رياض الأطفال (مجاناً في القطاع العام ومقابل رسم في القطاع الخاص).

العنصر المكون 3.2: الجودة في رياض الأطفال
المكون الفرعي 3.2.3: تعزيز بيئة التعلم المدرسية

مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	954 (40%)	468 (34%)	العدد والنسبة المئوية للفصول الدراسية لرياض الأطفال المزودة بالحد الأدنى من مجموعة الوسائل المساعدة للتعلم (بطاقات التعلم – الحروف الأبجدية – الحروف والأرقام العربية والإنجليزية – الصور والأشكال) ومواد اللعب
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	106		عدد الفصول الدراسية لرياض الأطفال التي تم تزويدها بالحد الأدنى من الوسائل التعليمية ومواد اللعب خلال الخطة
نظام إدارة المعلومات التربوية	حسب تقييم الاحتياجات	734 (53%)	العدد والنسبة المئوية للمربيّات المدربّات على تطوير الوسائل التعليمية المساعدة ومواد اللعب باستخدام الموارد المحلية (ذكور/إناث)
نظام إدارة المعلومات التربوية	حسب تقييم الاحتياجات	0	العدد والنسبة المئوية للمربيّات المساعدات المدربّات على تطوير وسائل التعلّم ومواد اللعب باستخدام الموارد المحلية (ذكور/إناث)
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	954 (40%)	372 (27%)	العدد والنسبة المئوية لفصول رياض الأطفال مع ركن للتعلم – تراكمي
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	137		عدد الفصول الدراسية لرياض الأطفال المزودة بركن تعليمي
نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	954 (40%)		عدد ونسبة الفصول الدراسية التي تحتوي على قاعة أنشطة

النشاطات

1. تطوير وسائل التعلّم المساعدة (وفقًا لأنظمة رياض الأطفال)، وشراؤها وتوزيعها (بطاقات الحروف العربية-الإنجليزية والصور والأشكال) ومواد اللعب، على رياض الأطفال العامة.
2. تعزيز استخدام وسائل التعلم المساعدة ومواد اللعب المصنوعة محليًا، بما في ذلك تدريب المربيّات ومساعدتهنّ على تطوير وسائل التعلم المساعدة ومواد اللعب باستخدام الموارد المحلية (وتقييم جدوى توفير الموارد العينية أثناء التدريب).
3. إعداد ركن تعليمي في فصول الروضة (شاشة، كتب قصص، ألعاب، مكعبات، دمي، طاولات، إلخ) وتجهيز قاعة خاصة للأنشطة في رياض الأطفال المستقلة المنشأة حديثًا.

العنصر المكون 3.2: الجودة في رياض الأطفال
المكون الفرعي 3.2.4: تعزيز الإشراف لتحسين بيئة تعلم رياض الأطفال

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
تحديث أدوات الإشراف	كلا	نعم	الأدوات نفسها من قطاع المناهج والتوجيه
العدد والنسبة المئوية لمدرّاء رياض الأطفال المدربين على دعم المربيّات بشكل مناسب (ذكور/إناث)	-	حسب تقييم الاحتياجات	قطاع التدريب والتأهيل
عدد مسؤولي رياض الأطفال في المحافظة/المنطقة الذين تم تدريبهم على دعم المربيّات/المربيّات المساعِدت بشكل مناسب (ذكور/إناث)	-	حسب تقييم الاحتياجات	قطاع المناهج والتوجيه
العدد والنسبة المئوية للمدارس التي يتم الإشراف عليها كل عام	-	43 (15%) (سنوي)	تقرير قطاع المناهج والتوجيه

النشاطات

1. تحديث أدوات الإشراف الحالية بما يتماشى مع المنهج المحدث.
2. تطوير التدريب وتنفيذه (استنادًا إلى تقييم الاحتياجات) لمديري رياض الأطفال ومسؤولي رياض الأطفال في المحافظات/المديريات لدعم المربيّات بشكل مناسب من أجل تحسين الممارسات التربوية الملائمة للعمر والمراعية للنوع الاجتماعي والشاملة والقائمة على اللعب.
3. تفعيل زيارات الإشراف التربوي لرياض الأطفال وإطلاقها، مع التركيز على رياض الأطفال في البيئات الأكثر تحديًا (سيتم تحديد المعايير).

برنامج الأولوية 4: الحوكمة والهيكل المؤسسي في التعليم العام

الهدف العام لهذا البرنامج هو:

تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على التخطيط، وإعداد الميزانية، والرصد والتقييم، والتنسيق، وإدارة الموارد البشرية على المستويات كافة، وإدارة المدارس والتفتيش المدرسي، وذلك بشكل قائم على البيانات، ومراعٍ للنوع الاجتماعي، ومحتد للمناخ، من أجل إدارة أكثر فعالية ومرونة أكبر في قطاع التعليم.

يركز برنامج الأولوية 4 على تعزيز إدارة وزارة التربية والتعليم على المستويات كافة من خلال تحسين الأدوات والعمليات وتعزيز القدرات في وظائف الإدارة الأساسية التي تدعم التنفيذ الفعال لبرامج الأولوية والمكونات والأنشطة كافة في خطة قطاع التعليم. ومن ثم فإن هذا البرنامج هو الأداة الأساسية لتمكين تحقيق أهداف اليمن الوطنية في مجال التعليم وتحسين النتائج التعليمية.

وحاليًا، تواجه عمليات التخطيط وإعداد الموازنة في وزارة التربية والتعليم قيودًا شديدة بسبب نقص البنية التحتية والمعدات، وتعطل عمليات جمع البيانات، ومحدودية الموازنات التشغيلية للرصد والتقييم. أما التنسيق بين المستويات المركزية والفرعية للوزارة ومع الهيئات الحكومية الأخرى والشركاء في التنمية، فلا يزال محدودًا، رغم أهميته الخاصة في التخفيف من الأزمات والاستجابة لها. وتشمل المسائل الأساسية في إدارة الموارد البشرية: نقص المعلمين والاعتماد على الكثير من المعلمين المتطوعين غير المؤهلين؛ ونقص التدريب المستمر والتطوير المهني لموظفي وزارة التربية والتعليم؛ ونظام قديم لإدارة الموارد البشرية، زكّل هذا يؤثر سلبيًا على الكفاءة العامة لنظام التعليم. ولتحسين تقديم الخدمات اللامركزية، يجب تعزيز برامج الإدارة القائمة على المدارس، سواء من حيث أطرها القانونية والتنظيمية أو من خلال بناء قدرات الأطراف المعنية. وتستمر مخاطر تغير المناخ والنزاع في تهديد استمرارية التعلم، ما يستدعي اتباع نهج يشمل النظام ككل لبناء مرونة قطاع التعليم في مواجهة الصدمات.

في إطار برنامج الأولوية 4، تهدف وزارة التربية والتعليم إلى بناء قدرة مؤسسية قوية يحتاجها نظام التعليم للعمل بشكل جيد وباستمرار، خصوصًا في مختلف الظروف، من أجل تحسين الوصول العادل إلى التعليم ونتائج التعلم على المستويات كافة. وستتمثل مجالات التركيز في تعزيز التخطيط، والرصد والتقييم، وتمويل التعليم، وتحسين نظم البيانات، والتنسيق، والإدارة القائمة على المدارس، وبناء مرونة النظام في مواجهة تغير المناخ والأزمات والصدمات الأخرى.

يتمحور برنامج الأولوية 4 حول خمس مكونات:

- العنصر المكون 4.1: التخطيط والموازنة، ونظام إدارة المعلومات التربوية، والمتابعة والتقييم، والتمويل.
- العنصر المكون 4.2: التنسيق والشراكات والتواصل.
- العنصر المكون 4.3: إصلاحات الموارد البشرية.
- العنصر المكون 4.4: الإدارة المدرسية والإشراف التربوي.
- العنصر المكون 4.5: تعميم قدرة وزارة التربية والتعليم على التكيف مع تغير المناخ والتصدي للمخاطر الطبيعية والمخاطر التي هي من صنع الإنسان.

ستستخدم المؤشرات الرفيعة المستوى التالية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هدف برنامج الأولوية هذا:

البرنامج 4: الحوكمة والهيكل المؤسسي في التعليم العام			
المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
عدد الاستعراضات السنوية المشتركة التي تم تنفيذها في الوقت المحدد - تراكمي	-	5	المكتب الفني
عدد تقارير نظام إدارة المعلومات التربوية التي تم إرسالها وفقًا في الوقت المحدد - تراكمي	-	6	المكتب الفني
النسبة المئوية للإنفاق الوطني على التعليم (الفعلي)	14%	14%	المكتب المالي والفني

البرنامج 4: الحوكمة والهيكل المؤسسي في التعليم العام			
المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
العدد والنسبة المئوية لمديري المدارس الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم أثناء الخدمة على مدار الأشهر الـ 12 الماضية (ذكور/إناث)	1,117 (6%)	1,372 (7% سنوي) 6,138 (تراكمي) المجموع: 20%	قطاع التدريب والتأهيل وقطاع التعليم
العدد والنسبة المئوية لمديري المدارس الذين تحسنت مهاراتهم وكفاءاتهم لأداء واجباتهم بشكل جيد (حصلوا على 70% فأكثر في الاختبارات اللاحقة للتدريبات)	-	90%	قطاع التدريب والتأهيل وقطاع التعليم
العدد والنسبة المئوية للموظفين الإداريين الذين تلقوا الحد الأدنى على الأقل من التدريب المنظم أثناء الخدمة على مدار الأشهر الـ 12 الماضية (ذكور/إناث)	-	3,176 (33% سنوي) 15,881 (تراكمي)	قطاع التدريب والتأهيل وقطاع التعليم
العدد والنسبة المئوية للموظفين الإداريين الذين تحسنت مهاراتهم وكفاءاتهم لأداء واجباتهم بشكل جيد (حصلوا على 70% فأكثر في الاختبارات اللاحقة للتدريبات)	-	90%	قطاع التدريب والتأهيل وقطاع التعليم
العدد والنسبة المئوية للمعلمين غير الدائمين الذين يتلقون حوافز نقدية من مصادر أخرى غير الحكومة اليمنية، (ذكور/إناث)	-	49,150 (100%)	قطاع التعليم والإدارة العامة للموارد البشرية
العدد والنسبة المئوية للمدارس الأساسية والثانوية التي تتلقى المنح المدرسية (أساسي، ثانوي، أساسي/ثانوي)	1,117 (6%) (2024)	4,129 (20%)	قطاع التعليم
العدد والنسبة المئوية للمدارس التي لديها مجالس آباء وأمهات نشطة وفعالة (رياض أطفال، أساسي، ثانوي، أساسي/ثانوي)	1,246 (7%)	6,193 (30%)	قطاع تعليم الفتاة

العنصر المكوّن 4.1: التخطيط والموازنة، ونظام إدارة المعلومات التربوية، والمتابعة والتقييم، والتمويل

تبرز الحاجة إلى قدرات قوية – إدارية ومؤسسية على حدّ سواء – لكي يعمل نظام التعليم بشكل جيّد سعياً إلى تحسين فرص التعليم ونتائجه للجميع على المستويات كافة. وتكتسب هذه القدرات أهمية خاصة في وضع الأزمنة الحالية في اليمن، حيث يعاني النظام ضغوطات إضافية بسبب محدودية التمويل، في حين أنّ انعدام الأمن المحلي قد أضعف توافر البيانات وجودتها، وأعاق التنسيق داخل النظام وبين مختلف مستويات النظام وأصحاب المصلحة. إن إعادة بناء نظام التعليم في اليمن بشكل فعال سيعتمد بشكل حاسم على الاستراتيجيات المصمّمة لتحسين القدرات المؤسسية والإدارية استدامتها، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز التخطيط والموازنة، وضمان جمع البيانات واستخدامها، وتعزيز عمليات الرصد والتقييم.

في السنوات الأخيرة، تم اتخاذ الكثير من الخطوات الملحوظة لتعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم على التخطيط لنظامها التعليمي وإدارته. وعلى الرغم من النزاع الذي طال أمده، استرشدت وزارة التربية والتعليم بوثيقة تخطيط قطاعي استراتيجي، وهي خطة التعليم الانتقالية (2019-2023)، والتي حددت رؤية للقطاع، والتي كيف كل من وزارة التربية والتعليم والشركاء جهودهم معها. كما خطت وزارة التربية والتعليم خطوات كبيرة في بناء نظام إدارة المعلومات التربوية وتطويره بدعم من الشركاء. وقد شمل التقدم المحرز حتى الآن إنشاء فرق فنية داخل وزارة التربية والتعليم، ووضع رؤية وخارطة طريق واستراتيجية لنظام إدارة المعلومات التربوية في اليمن. ويعتبر تفعيل نظام إدارة المعلومات التربوية في اليمن أمراً بالغ الأهمية لأن الوصول إلى بيانات موثوقة ومحدثة سيسمح بتخطيط التدخلات وتعديلها عند الضرورة لتلبية احتياجات الطلاب – وعلى مستوى النظام – بشكل أفضل، بناءً على الأدلة.

في حين أن التوقعات الدقيقة للتمويل الخارجي لا تزال غير واضحة في وقت تطوير خطة قطاع التعليم، خاصة بالنظر إلى الأولويات العالمية المنافسة لدى المانحين في زمن عدم اليقين الجيوسياسي، تظل الحكومة اليمنية ملتزمة بزيادة التمويل المحلي للتعليم. في قمة تحويل التعليم في العام 2022، التزمت الحكومة بتخصيص 16.7 في المئة من موازنتها (3.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) للتعليم (الجمهورية اليمنية، 2022a)، ما يجعلها أكثر تماشيًا مع المعايير العالمية³³.

ومع ذلك، تبقى تحديات كبيرة قائمة في ما يتعلق بالتخطيط والموازنة ونظام إدارة المعلومات التربوية والرصد والتقييم، على النحو المبين أدناه.

التحديات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكون:

- قدرة محدودة على التخطيط وإعداد الموازنة والرصد والتقييم.
- نقص البيانات اللازمة لعمليات التخطيط.
- نظام إدارة المعلومات التربوية غير مكتمل بعد.
- محدودية الآليات الرسمية للتواصل بين وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى المعنية.
- ضعف تمويل عمليات الرصد والتقييم.
- عدم كفاية التمويل المحلي والخارجي للتعليم.
- غياب أي نظام فعال لتتبع مساعدات الجهات المانحة وتنفيذ المشاريع.

تعزيز التخطيط والرصد والتقييم على المستويات كافة

يحدّ ضعف القدرات المؤسسية داخل وزارة التربية والتعليم من قدرتها على إدارة نظام التعليم بكفاءة وتحقيق المخرجات المخطط لها. وكما تم توضيحه في الفصل الأول، تنعكس نقاط الضعف في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات ضعفاً في الرصد والتقييم، مع ما يترتب عن ذلك من آثار على تقديم الخدمات. وتنبع القدرات المؤسسية الضعيفة لوزارة التربية والتعليم في مجال التخطيط والرصد والتقييم من مصادر مختلفة، بما في ذلك: عدم اكتمال نظام إدارة المعلومات التربوية؛ وعدم توفر النفقات التشغيلية لعمليات الرصد والتقييم؛

ومحدودية برامج التدريب المهني ذات الجودة؛ وضعف مؤهلات العاملين في مجال التعليم ومحدودية التدريب أثناء الخدمة؛ وعدم كفاية قياس أثر التقييم والتدريب للاسترشاد به في تحسين أنشطة التدريب المستقبلية (الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، 2024). كما تؤثر ندرة المباني والمعدات والأثاث على المستوى المركزي ومستوى المحافظات على أداء الموظفين الذين يعملون في ظروف مكتظة وغير مجهزة تجهيزاً جيداً.

ولتيسير تنفيذ خطة قطاع التعليم، ابتداءً من العام 2025، وفي كل سنة من سنوات الخطة اللاحقة، ستضع وزارة التربية والتعليم خطط موازنة سنوية على المستوى المركزي، وخطط عمل سنوية مرتبطة بها على مستوى المحافظات والمديريات. كما سيجري رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطط السنوية وخطة قطاع التعليم على نطاق أوسع، بالتنسيق مع شركاء التنمية من خلال الاستعراضات السنوية المشتركة التي ستعقد سنوياً ابتداءً من العام 2026، واستعراض منتصف الطريق الذي سيعقد في العام 2027. ولتوجيه تنفيذ خطة قطاع التعليم بشكل أكبر، وتعزيز المساءلة، وتشجيع التعلم، وتسهيل التواصل حول تنفيذ خطة قطاع التعليم، ستعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير إطار عمل مفصل للمتابعة والتقييم من شأنه توضيح الأدوار والمسؤوليات، فضلاً عن العمليات والجدول الزمني³⁴. وسيصاحب ذلك لوحة معلومات إلكترونية لمراقبة خطة قطاع التعليم والتي ستساعد في رسم خريطة للتقدم وتتبعه.

وابتداءً من العام 2026، ستبدأ وزارة التربية والتعليم في استعراض أدوات التخطيط والموازنة والرصد والتقييم ومراجعتها، على أساس نهج يراعي النوع الاجتماعي والأزمات. وفي العام نفسه، ستبدأ وزارة التربية والتعليم، من خلال نموذج تدريب المدربين، في تدريب موظفي الوزارة المعنيين على المستويات كافة على استخدام الأدوات المحدثة.

ولمواجهة التحديات المتعلقة بالمباني والمعدات، ابتداءً من العام 2026، ستنفذ وزارة التربية والتعليم بناء البنية التحتية للوزارة على المستوى المركزي وإعادة تأهيلها، مع تحديد الأولويات بناءً على نتائج تقييم الاحتياجات. وابتداءً من العام 2027، ستوفر الوزارة المعدات (مثل أجهزة الحاسوب والإنترنت والهواتف) للموظفين على مستوى المحافظات لتعزيز الفعالية، بهدف الوصول إلى 23 محافظة بحلول العام 2029. وأخيراً، وبدءاً من العام 2030، ستعمل وزارة التربية والتعليم على وضع خطة عشرية لقطاع التعليم تمتد من العام 2031 إلى العام 2040، لتوضيح رؤية على مدى أطول لقطاع التعليم في اليمن. وستكون مصحوبة بأدوات تنفيذية تشمل خطة تشغيلية متعددة السنوات وخطة عمل سنوية مفضلة للعام 2031.

البيانات ونظام إدارة المعلومات التربوية

أدى النزاع إلى تعطيل عمليات جمع البيانات، ما أعاق بشكل كبير توافر البيانات في البلد. ولم تصدر وزارة التربية والتعليم التقارير الإحصائية السنوية الوطنية منذ العام الدراسي 2015-2016. وتم إجراء مسح إحصائي كامل للعام الدراسي 2021-2022، لكنه اقتصر على خمس محافظات فقط (عدن وأبين ولحج والضالع وتعز). وقد تم جمع إحصاءات تعليمية جزئية منذ ذلك الحين، باستخدام نماذج ورقية، وإدخالها في قاعدة بيانات "إكسل".

ولتحسين جمع البيانات واستخدامها بشكل منهجي في اليمن، ستكمل وزارة التربية والتعليم تطوير نظام إدارة المعلومات التربوية الشامل ليشمل بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي وبيانات مصنفة حسب مخاطر التغيير المناخي والبيانات المراعية للإعاقة، وإدراج القطاعات الفرعية للطفولة المبكرة/رياض الأطفال والتعليم

غير الرسمي. على مدار فترة الخطة، ستعمل وزارة التربية والتعليم على تفعيل نظام إدارة المعلومات التربوية، مع اتخاذ خطوات لتعزيز استدامة النظام من خلال تعزيز قدرات موظفي نظام إدارة المعلومات التربوية وتوفير برمجيات ومعدات نظام إدارة المعلومات التربوية.

وفي العام 2025، ستبدأ وزارة التربية والتعليم بتوظيف مصممي الأنظمة لدعم عملية تنفيذ أنشطة نظام إدارة المعلومات التربوية كلها المدرجة في الخطة. وفي العام 2026، وبهدف دعم الربط الشبكي الأفقي والرأسي، ستوفر وزارة التربية والتعليم المعدات للوحدات الإدارية ذات الصلة بنظام إدارة المعلومات التربوية على مستوى المناطق. وابتداءً من العام 2028، سيتم توسيع نطاق توفير المعدات لنظام إدارة المعلومات التربوية ليشمل مستوى المدارس في محافظات محددة، قبل أن يتم توسيع نطاقه ليشمل مدارس إضافية. وفي العامين 2027 و2028، ستقوم وزارة التربية والتعليم بتدريب موظفي نظام إدارة المعلومات التربوية على المستويات كافة على استخدام نظام إدارة المعلومات التربوية البرمجيات والمعدات بفعالية. كما سيتلقى الموظفون على المستوى المركزي ومستوى المحافظات التدريب على تصميم البرمجيات الإحصائية.

طوال فترة خطة قطاع التعليم، ستقوم وزارة التربية والتعليم بجمع وتحديث قواعد بيانات نظام إدارة المعلومات التربوية على أساس سنوي بالبيانات الأساسية لنظام إدارة المعلومات التربوية وستنشر تقارير نظام إدارة المعلومات التربوية عن نتائج أداء القطاع سنويًا في الوقت المناسب لإثراء التخطيط السنوي. كما ستقوم وزارة التربية والتعليم بإجراء تعداد مدرسي شامل كل عامين أو ثلاثة أعوام إذا سمحت الموارد، لجمع بيانات إضافية.. ولتعزيز نظام المسح المدرسي والقدرات على مستوى المقاطعات، بما في ذلك جمع البيانات الجغرافية المكانية، سيتلقى مسؤولو المقاطعات التدريب على إجراء عملية المسح واستخدامها لدعم التخطيط والرصد والتقييم على المستوى المحلي، هذا إذا توفّر التمويل اللازم. وفي العام 2027، ستبدأ وزارة التربية والتعليم أيضًا العمل على تحديد مسار لدمج نظام إدارة المعلومات التربوية مع عملية جمع بيانات التعليم الإنساني. وفي العام 2025، من المتوقع أن تصدر وزارة التربية والتعليم تقرير التعداد السنوي للمدارس، وهو ما يعد إنجازًا كبيرًا.

تمويل التعليم

أما في ما يتعلق بتمويل التعليم، فقد انخفض الإنفاق الحكومي على التعليم مقارنة بأرقام ما قبل الحرب، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الإيرادات من إنتاج النفط والغاز. ونتيجة لذلك، اعتمد اليمن بشكل كبير على الدعم الخارجي للحفاظ على نظامه التعليمي، بما في ذلك من خلال الدعم الإنساني. لكن، وكما هو موضح في الفصل الأول، فإن نسبة ضئيلة فقط من التمويل الإنساني لليمن يتم تخصيصها لقطاع التعليم، وقد تذبذب التمويل الإجمالي بل وانخفض في السنوات الأخيرة. ويؤجّه دعم المانحين من خلال مشاريع من خارج الموازنة، وليس من خلال الأنظمة الحكومية، ما يجعل مراقبة التمويل والنتائج أمرًا صعبًا بالنسبة إلى وزارة التربية والتعليم. كما تتفاوت تكاليف التشغيل بشكل كبير بين مختلف الجهات المانحة، ما يعوق قدرة وزارة التربية والتعليم على تتبع الإنفاق الفعلي على التعليم بشكل فعال.

ولمواجهة هذه التحديات، تخطط وزارة التربية والتعليم، من خلال خطة قطاع التعليم، لتفعيل نظام متكامل للإدارة المالية العامة من خلال إنشاء واجهة بين أنظمة وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية، بدءًا من العام 2025. وفي العام نفسه، ستقوم وزارة التربية والتعليم بإنشاء "الصندوق الوطني للتعليم" وتشغيله، لتعبئة

الموارد للتعليم من الضرائب والإيرادات الجمركية من القطاعين العام والخاص. وفي العام 2026، ستجري وزارة التربية والتعليم دراسة لتقييم خيارات تمويل التعليم من موازنات السلطات المحلية في المحافظات والمديريات، والتي ستستخدم في وضع آلية مناسبة.

ستعطي وزارة التربية والتعليم الأولوية أيضًا لتعزيز قدرتها على تنفيذ الموازنة بفعالية وفي الوقت المناسب على أساس خطة العمل السنوية من خلال تقديم تدريب سنوي، بناءً على خطة العمل السنوية، بدءًا من العام 2025. وفي العام 2025، ستجري وزارة التربية والتعليم أيضًا دراسة جدوى حول مواءمة التكاليف التشغيلية للجهات المانحة. وأخيرًا، في العام 2026، ستعزز وزارة التربية والتعليم قدراتها المؤسسية لدعم تنفيذ خطة قطاع التعليم بشكل أفضل من خلال تدريب القطاعات في وزارة التربية والتعليم على تعبئة الموارد والإدارة المالية للتمويل المنسق.

في إطار خطة قطاع التعليم، سيتم تناول التخطيط والرصد والتقييم ونظام إدارة المعلومات التربوية والتمويل من خلال المكونات الفرعية الثلاثة التالية:

- 4.1.1: تعزيز التخطيط، والرصد والتقييم على المستويات كافة.
- 4.1.2: تعزيز نظام إدارة المعلومات التربوية للتخطيط والرصد والتقييم القائم على الأدلة والمراعي للنوع الاجتماعي والأزمات.
- 4.1.3: ضمان التمويل المحلي والخارجي الكافي واستخدامه بكفاءة وفعالية لتنفيذ الأنشطة وتحقيق نتائج خطة قطاع التعليم.

هدف العنصر المكون 4.1:

تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على التخطيط والموازنة والرصد والتقييم على أساس الأدلة، مع مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي والاستجابة للأزمات على المستويات كافة من أجل إدارة قطاع التعليم وقدرته على الصمود بشكل أكثر فعالية.

العنصر المكون 4.1: التخطيط والموازنة، ونظام إدارة المعلومات التربوية، والمتابعة والتقييم، والتمويل المكون الفرعي 4.1.1: تعزيز التخطيط، والرصد والتقييم على المستويات كافة

مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
المكتب الفني	نعم	كلا	تمّ توفير أدوات التخطيط والرصد والتقييم التي طوّرت على المستويات كافة
قطاع التدريب والتأهيل	365	200	عدد موظفي الوزارة المعيّنين (المركزي، المحافظات، المديریات، المدارس) الذين تم تدريبهم، حسب المستوى التعليمي (ذكور/إناث)

العنصر المكون 4.1: التخطيط والموازنة، ونظام إدارة المعلومات التربوية، والمتابعة والتقييم، والتمويل
المكون الفرعي 4.1.1: تعزيز التخطيط، والرصد والتقييم على المستويات كافة

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
عدد الاستعراضات السنوية المشتركة التي جرى تنفيذها (واحدة سنويًا) – تراكمي	-	5	المكتب الفني
تم إجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج خطة قطاع التعليم	كلا	نعم	المكتب الفني
خطط العمل السنوية المعدّة على مستوى المحافظات والمديريات (العدد الإجمالي/ بالنسبة المئوية، العدد/ بالنسبة المئوية حسب المستوى)	-	2,130	المكتب الفني
عدد تقارير الرصد السنوية لتنفيذ خطة العمل السنوية الصادرة، على المستويات كافة (العدد الإجمالي/ بالنسبة المئوية، العدد/ بالنسبة المئوية حسب المستوى)	-	2,130	المكتب الفني
عدد مكاتب الوزارة التي تم تشييدها/ توسيعها على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظة.	-	9	قطاع المشاريع
عدد مكاتب الوزارة التي تم تجهيزها على المستوى المركزي، وعلى مستوى المحافظات	-	23	قطاع المشاريع
تم تطوير الاستراتيجية العشرية	كلا	نعم	المكتب الفني

النشاطات

1. تطوير أدوات للتخطيط والرصد والتقييم القائم على الأدلة والمستجيب للنوع الاجتماعي والمراعي للأزمات على المستويات كافة، بناءً على البيانات والأدلة المحدثة من الدراسات التحليلية – بما في ذلك إطار عمل مفصل للرصد والتقييم ولوحة معلومات إلكترونية للرصد والتقييم³⁵.
2. تدريب موظفي الوزارة المعنيين على المستويات كافة، على استخدام أدوات التخطيط ووضع الموازنات والرصد والتقييم لإدارة قطاع التعليم بشكل فعال (لخطة العمل السنوية، وأطر المراقبة).
3. إجراء الاستعراض السنوي المشترك واستعراض منتصف المدة لنتائج خطة قطاع التعليم لتعزيز تنفيذ سياسات خطة قطاع التعليم وبرامجها ونتائجها والمساءلة المتبادلة ومراقبتها وتقييمها، والاتفاق على الأولويات للفترة التالية.
4. وضع خطة الموازنة السنوية (المركزية) وخطط العمل السنوية على مستوى المحافظات والمديريات ومتابعة النتائج.
5. تزويد الموظفين على المستوى المركزي ومستوى المحافظات بالمعدات الكافية (مثل أجهزة الكمبيوتر والإنترنت والهواتف) لأداء وظائفهم بفعالية.
6. تزويد الوزارة بالمباني/ البنية التحتية الكافية على المستوى المركزي ومستوى المحافظات لإتمام العمل بفعالية.
7. إعداد خطة عشرية لقطاع التعليم (2031-2040) والخطط التشغيلية ذات الصلة.

العنصر المكون 4.1: التخطيط والموازنة، ونظام إدارة المعلومات التربوية، والمتابعة والتقييم، والتمويل
المكون الفرعي 4.1.2: تعزيز نظام إدارة المعلومات التربوية للتخطيط والرصد
والتقييم القائم على الأدلة والمراعي للنوع الاجتماعي وللأزمات

مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
تقرير المكتب الفني	100% 22 (100%) 333 (100%) 24,365 (100%)	المركزي: 30% المحافظات: 0 المديريات: 0 المدارس: 0	العدد والنسبة المئوية للمراكز والمحافظات والمديريات والمدارس المجهزة بمعدات نظام إدارة المعلومات التربوية (الإجمالي، حسب المستوى)
تقرير المكتب الفني	100% 100% 100% 100%	المركزية: 44%/20 المحافظات: 20% المديريات: 0% المدارس: 0%	العدد والنسبة المئوية لموظفي نظام إدارة المعلومات التربوية على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات والمديريات والمدارس، المدربين على استخدام نظام إدارة المعلومات التربوية بشكل فعال، (الإجمالي، حسب المستوى)
تقرير المكتب الفني	6	-	تم إجراء التعداد المدرسي السنوي في الوقت المحدد – تراكمي
مستند نظام إدارة المعلومات التربوية	نعم	كلا	تم استحداث وتطوير مسارات لدمج نظام إدارة المعلومات التربوية مع عملية جمع البيانات الإنسانية
المكتب الفني	6	2	عدد الموظفين الإضافيين المعيّنين (مصمم أنظمة) لدعم تنفيذ أنشطة نظام إدارة المعلومات التربوية كلها

النشاطات

1. توفير معدات نظام إدارة المعلومات التربوية على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظة والمديرية والمدارس.
2. تدريب موظفي نظام إدارة المعلومات التربوية في المستويات كافة على استخدام برامج هذا النظام ومعداته بشكل فعال.
3. جمع وتحديث قواعد بيانات نظام إدارة المعلومات التربوية على أساس سنوي بالبيانات الأساسية لنظام إدارة المعلومات التربوية ونشر تقرير تحليلي لنظام إدارة المعلومات التربوية حول نتائج أداء القطاع سنويًا في الوقت المناسب لتوجيه التخطيط السنوي.
4. إجراء تعداد شامل للمدارس كل عامين أو ثلاثة أعوام (إذا سمحت الموارد) لجمع بيانات إضافية.
5. تحديد مسارات دمج نظام إدارة المعلومات التربوية مع عملية جمع البيانات الإنسانية لأغراض التعليم.
6. تعيين الموظفين الفنيين ذوي الصلة (مصممو أنظمة) لدعم تنفيذ أنشطة نظام إدارة المعلومات التربوية كلها أو التعاقد معهم.

العنصر المكوّن 4.1: التخطيط والموازنة، ونظام إدارة المعلومات التربوية، والمتابعة والتقييم، والتمويل المكوّن الفرعي 4.1.3: ضمان التمويل المحلي والخارجي الكافي واستخدامه بكفاءة وفعالية لتنفيذ الأنشطة وتحقيق نتائج خطة قطاع التعليم

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
تم إنشاء نظام متكامل لإدارة المالية العامة	كلا	نعم	الشؤون المالية
تم تطوير آلية تمويل التعليم من موازنات السلطات المحلية	كلا	نعم	المكتب الفني
تم إنشاء الصندوق الوطني للتعليم	كلا	نعم	المكتب الفني
عدد موظفي وزارة التربية والتعليم الذين تم تدريبهم على تنفيذ الموازنة بفعالية وفي الوقت المناسب بناءً على خطة العمل السنوية	-	50	الشؤون المالية
تم التحقق من صحة دراسة جدوى موازنة الجهات المانحة	كلا	نعم	المكتب الفني
تم تدريب موظفي وحدة إدارة البرامج	كلا	نعم	وحدة إدارة البرامج

النشاطات

1. ربط الشبكات بين أنظمة الإدارة المالية لوزارة التربية والتعليم ووزارة المالية.
2. تطوير آلية لتمويل التعليم من موازنات السلطات المحلية في المحافظات والمديريات (بناءً على دراسة أولية).
3. إنشاء وتفعيل الصندوق الوطني للتعليم لتعبئة الموارد للتعليم من إيرادات الضرائب والجمارك من القطاعين العام والخاص.
4. تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على تنفيذ الموازنة بشكل فعال وفي الوقت المناسب بناءً على خطة العمل السنوية.
5. إجراء دراسة عن جدوى موازنة التكاليف التشغيلية للجهات المانحة.

العنصر المكوّن 4.2: التنسيق والشراكات والتواصل

إن التنسيق الفعال بين مختلف الدوائر داخل الوزارة على المستوى المركزي ومن المستوى المركزي إلى المستويات دون الوطنية، وكذلك مع الهيئات الحكومية الأخرى وشركاء التنمية، أمر بالغ الأهمية من أجل الاستفادة فعالة من الموارد وتجنب التداخل والازدواجية، الأمر الذي سيؤدي بالتالي إلى تبسيط تقديم خدمات التعليم الجيد في اليمن.

ولتحقيق هذه الغاية، لدى وزارة التربية والتعليم ثلاث كيانات تنسيقية تعمل مع المنظمات والهيئات الدولية الداعمة للتعليم، وهي: وحدة التنسيق والرصد المسؤولة عن التنسيق العام لقطاع التعليم في اليمن، والمكتب الفني لدعم التعليم، ووحدة إدارة البرامج. كما هو موضح في الفصل الأول، يتوفر أيضاً عدد من الآليات والهيئات النشطة التي تدعم التنسيق بين شركاء التنمية وجهات فاعلة أخرى في مجال التعليم في اليمن، بما في ذلك مجموعة التعليم المحلية، ومجموعة شركاء تنمية التعليم والمهارات.

وقد لعبت هذه الهيئات في السنوات الأخيرة دورًا حاسمًا حيث عملت وزارة التربية والتعليم عن كثب مع الشركاء لتأمين استدامة تقديم خدمات التعليم في اليمن، بما يتماشى مع الأولويات المحددة في خطة التعليم الانتقالية 2019-2023. وفي الآونة الأخيرة، أطلقت وزارة التربية والتعليم في العام 2024 ميثاق الشراكة اليمنية الذي تمت صياغته من خلال جهود تعاونية بقيادة وزارة التربية والتعليم/الحكومة اليمنية، وبدعم من مجموعة التعليم المحلية مع الشراكة العالمية للتعليم كوسيلة لتعزيز العمل المنسق في هذا القطاع. ويحدد ميثاق الشراكة أولويات الإصلاح الأساسية التي تركز على تعزيز نتائج التعلم، ويعمل كإطار لتعزيز المساءلة المتبادلة بين الشركاء مع توجيه تخصيص موارد التمويل وتنسيقها (الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، 2024). كما هو موضح في الفصل الثاني، فإن خطة قطاع التعليم وميثاق الشراكة متوائمان تمامًا، حيث يضعان أساسًا متينًا للتعاون بين وزارة التربية والتعليم والشركاء لتحقيق الأهداف المحددة في كلتا الوثيقتين.

على الرغم من سجل وزارة التربية والتعليم الواعد في التنسيق مع الشركاء، لا تزال بعض التحديات قائمة، كما هو موضح أدناه.

التحديات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكون:

- محدودية التنسيق داخل الوزارة ما بين القطاعات، وبين المستويين المركزي ودون الوطني.
- محدودية التنسيق والتخطيط بين وزارة التربية والتعليم والوزارات الحكومية الأخرى.
- محدودية التنسيق بين وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية والقطاع الخاص.

التنسيق الداخلي

يجري التنسيق داخل الوزارة بين المستويين المركزي ودون الوطني، وبين وزارة التربية والتعليم والوزارات الحكومية الأخرى، لكن هذين المجالين يحتاجان إلى تحسين. ومن العوائق الأساسية أنّ وحدة التنسيق والرصد التابعة لوزارة التربية والتعليم، والعاملة تحت إشراف المكتب الفني، رغم أنها تعمل، إلا أنها تفتقر إلى الموظفين بالعدد الكافي، كما أنّ مواردها محدودة. وهذا ما يحدّ بشدة من قدرتها على أداء دورها في التنسيق الأفقي مع القطاعات الأخرى داخل وزارة التربية والتعليم، ومع الوزارات الأخرى، ومع شركاء التنمية (بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجال الإنساني)، وكذلك عموديًا على مستوى المحافظات والمديريات ضمن الوزارة.

ولتعزيز التنسيق الداخلي، في إطار خطة قطاع التعليم، ستضع وزارة التربية والتعليم خطة ومبادئ توجيهية لتعزيز التنسيق والتعاون الداخلي بين القطاعات المختلفة داخل الوزارة (التنسيق الأفقي)، وكذلك مع مستويات المحافظات والمديريات (التنسيق الرأسي) ومع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى (مثل المالية والتخطيط والجهاز المركزي للإحصاء والإدارة المحلية والخدمات المدنية والصحة). على أن يبدأ هذا العمل في العام 2025.

التنسيق مع الشركاء

بينما تتوفر آليات لتسهيل التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والشركاء، وما بين الشركاء أنفسهم، فإن عدم مشاركة بعض شركاء التنمية في هذه التجمعات والعمليات يشكل تحدّيًا أمام موازنة الجهود. وبالمثل، فإن الثغرات التي تشوب صياغة السياسات المنسقة "على مستوى اليمن بأكمله"، والصعوبات المتعلقة بتعبئة الموارد اللازمة للتنسيق، تزيد من التجزئة في العمل (الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، 2024).

في العام 2025، وفي إطار خطة قطاع التعليم، ستعمل الوزارة على تعزيز التعاون والتنسيق بين وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية من خلال وضع دليل ونشره وذلك لإرشاد علاقات وزارة التربية والتعليم مع الشركاء. كما ستضمن وزارة التربية والتعليم عقد اجتماعات منتظمة لمجموعة التعليم المحلية. وبالإضافة إلى الاجتماعات المنتظمة الشهرية عبر الإنترنت، بدءًا من العام 2025، واستمرارًا طوال فترة الخطة، ستجتمع مجموعة التعليم المحلية أيضًا حضورياً مزيّن في السنة ابتداءً من العام 2026. وتماشياً مع مبادئ المساءلة والشفافية، ستستخدم وزارة التربية والتعليم وسائل الإعلام التعليمية لنشر الرسائل الأساسية المتعلقة بالتعليم على الجمهور. وابتداءً من العام 2026، ستقوم وزارة التربية والتعليم بطباعة مواد إعلامية وتعليمية وتواصلية متنوعة ونشرها سنوياً. وتشمل هذه المواد صحيفة فصلية بعنوان "مدرستي"، ورسوم بيانية عن أنشطة وزارة التربية والتعليم في قطاعاتها الفرعية كلّها، ومحتوى رقمي ستتم مشاركته على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك عبر القنوات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية.

من خلال خطة قطاع التعليم، سيتم تناول تعزيز التنسيق من خلال المكونين الفرعيين التاليين:

- 4.2.1: تعزيز التنسيق الداخلي بين قطاعات وزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي وبين المستوى المركزي ومستوى المحافظات، وكذلك مع الوزارات الأخرى.
- 4.2.2: تعزيز التنسيق بين وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية والقطاع الخاص.

هدف العنصر المكوّن 4.2:

تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على قيادة التنسيق والشراكات والاتصالات في القطاع من أجل تنسيق آليات التمويل بغية الاستخدام الفعال للموارد والشفافية والمساءلة.

العنصر المكوّن 4.2: التنسيق والشراكات والتواصل			
المكوّن الفرعي 4.2.1: تعزيز التنسيق الداخلي بين قطاعات وزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي وبين المستوى المركزي ومستوى المحافظات، وكذلك مع الوزارات الأخرى			
المؤشرات	خط الأساس	الهدف	مصدر المعلومات
تم تطوير خطة التنسيق	كلا	نعم	المكتب الفني

العنصر المكوّن 4.2: التنسيق والشراكات والتواصل
المكوّن الفرعي 4.2.1: تعزيز التنسيق الداخلي بين قطاعات وزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي وبين المستوى المركزي ومستوى المحافظات، وكذلك مع الوزارات الأخرى

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
عدد الاجتماعات التي تم تنظيمها بين وزارة التربية والتعليم ومكاتب التعليم في المحافظات ومكاتب التعليم في المديرية (مرة واحدة في السنة) – تراكمي	-	6	المكتب الفني

النشاطات

1. وضع خطة تنسيق لتعزيز التنسيق والتعاون بين قطاعات وزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي وبين المستوى المركزي ومستوى المحافظات، وكذلك مع الوزارات الأخرى.
2. تنظيم اجتماعات على أساس سنوي بين وزارة التربية والتعليم ومكاتب التربية والتعليم في المحافظات والمديرية.

العنصر المكوّن 4.2: التنسيق والشراكات والتواصل
المكوّن الفرعي 4.2.2: تعزيز التنسيق بين وزارة التربية والتعليم وشركاء التنمية، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية والقطاع الخاص

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
إعداد دليل للتعاون والتنسيق بين وزارة التربية وشركاء التنمية	كلا	نعم	المكتب الفني
عدد اجتماعات مجموعة التعليم المحلية التي تجريها وزارة التربية والتعليم سنويًا	-	24	المكتب الفني
نشرة وزارة التربية والتعليم ربع السنوية (مدرستي) – تراكمي	-	24	الإعلام التربوي

النشاطات

1. تطوير دليل لتعزيز التعاون والتنسيق بين وزارة التربية وشركاء التنمية.
2. تنظيم اجتماعات مجموعة التعليم المحلية وتنفيذها.
3. تعزيز دور الإعلام التربوي لتعزيز المساءلة والشفافية.

العنصر المكوّن 4.3: إصلاحات الموارد البشرية

تقع الموارد البشرية في صميم أي نظام تعليمي: فالإدارة الفعالة والكفؤة للموارد البشرية توفر بيئة يمكن أن يزدهر فيها أعضاء هيئة التدريس والعاملين غير المدرّسين فيقدّمون بالتالي أفضل تعليم ممكن للطلاب. كما أن الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية هي أيضًا أداة أساسية لاستخدام الموارد المحدودة بكفاءة، حيث تمثل الرواتب

والمكافآت الجزء الأكبر من الموارد المتكررة. إن ضمان تعيين الموظفين وتوظيفهم بشكل عادل واستمرارهم في العمل وتحفيزهم من خلال المكافآت السليمة وآفاق التقدم الوظيفي المنتظم هو استثمار مباشر للموارد المالية في تعزيز الإنصاف والكفاءة في عمل وزارة التربية والتعليم.

إلا أنّ النزاع الذي طال أمده أعاق بشكل خطير الإدارة الفعالة للموارد البشرية في البلد، ما أدى إلى ندرة في البرامج التدريبية الجيدة، وتوظيف معلمين وعاملين تربويين قليلي الكفاءة، وعمليات تدريب معلمين غير ملائمة. وعلى الرغم من هذه التحديات، عملت وزارة التربية والتعليم مع شركائها في السنوات الأخيرة على تقديم عدد من البرامج التدريبية للمعلمين حول مواضيع تشمل إدارة الفصول المدرسية، والدعم النفسي الاجتماعي، ومحو الأمية القرائية والحسابية.

إن إجراء المزيد من الإصلاح في مجال الموارد البشرية أمر ضروري لتحسين كفاءة القوى العاملة التعليمية وغير التعليمية وفعاليتها، لإطلاق إمكانات العدد المحدود من الموظفين المتاحين، وبالتالي تعزيز أداء النظام التعليمي في القطاعات الفرعية كلها. ويتطلب تحسين إدارة الموارد البشرية معالجة التحديات الأساسية المبيّنة أدناه.

التحديات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكوّن:

- ضعف الرضى الوظيفي لدى أعضاء الهيئة التعليمية وغير التعليمية.
- هيكلية الوزارة واللوائح والقوانين التعليمية عفا عليها الزمن.
- غياب برامج تدريبية متخصصة للكوادر التعليمية والتربوية.
- تدني أجور وحوافز أعضاء الهيئة التعليمية وغير التعليمية.
- تطوّر أعداد كبيرة من المعلمين دون مؤهلات تعليمية كافية.
- عدم توقّر إطار رسمي بشأن الاعتراف بالمعلمين المتطوعين من قبل وزارة التربية والتعليم.
- نقص الكوادر الفنية (الإدارية) المتخصصة على المستويات كافة (المستوى المركزي، مستوى المحافظة والمديرية).
- النقص في عدد المعلمين بسبب تجميد التوظيف الجديد منذ العام 2012، واستنزاف الموظّفين.
- تدني مستوى التنسيق بين متطلبات وزارة التربية والتعليم من الموظفين ومخرجات كليات التربية في الجامعات.
- قِدم قاعدة بيانات الموارد البشرية وعدم ارتباطها بقواعد بيانات أخرى.
- إدراج بعض أعضاء الهيئة التعليمية وغير التعليمية في كشوف الرواتب مع أنهم لا يعملون.

وقد ساهمت دراستان أساسيتان في صياغة هذا المكوّن، وهما: *تقرير تقييم القدرات المؤسسية لوزارة التربية والتعليم*، بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (Geopolicity Inc. & Felix Consulting, 2022)، و*تقرير تقييم القدرات المؤسسية لوزارة التربية والتعليم في اليمن*، بدعم وتمويل من اليونيسف (Afcار Consulting, 2023)، اللذان حدّدا معاً استراتيجيات شاملة لبناء القدرات المؤسسية والإدارية والقيادية والمالية والفنية لوزارة التربية والتعليم.

إدارة الموارد البشرية

تواجه إدارة الموارد البشرية في اليمن عددًا من التحديات في السياق الحالي. والأهم من ذلك أن الهيكل التنظيمي للوزارة لا يعكس بدقة الأدوار والمسؤوليات اللازمة لها لتؤدي وظائفها بفعالية، ولم يتم تحديثه منذ العام 2009، على الرغم من إنشاء إدارات جديدة منذ ذلك الحين، مثل التعليم العلاجي، والتعليم الإلكتروني، والتعليم الشامل.

تمثل قضية المعلمين المتعاقدين والمتطوعين تحديًا إداريًا أساسيًا آخر أمام وزارة التربية والتعليم من حيث الإدارة والاستدامة. وقد أدى التوسع في المدارس بسبب زيادة النمو السكاني، وتعليق التوظيف منذ العام 2012، بالإضافة إلى استنزاف المعلمين وتقاعدهم إلى نقص حاد في هيئة التعليم، وخاصة في صفوف المعلمات في المناطق الريفية. كما أن تدني الرواتب وغياب الحوافز يثنيان الناس عن خوض مهنة التعليم – والبقاء فيها. ولمعالجة هذه الاحتياجات العاجلة على المدى القريب، سعت وزارة التربية والتعليم إلى سد هذه الفجوة من خلال الاستعانة بمعلمين متطوعين ومعلمين متعاقدين. كما هو موضح في الفصل الأول، في العام 2021، عمل حوالى 40,000 معلم بالتعاقد أو كمتطوعين، ما يمثل 14 في المئة من القوة التعليمية. وبما أن المعلمين المتطوعين هم خارج نظام الموارد البشرية، فإنهم لا يخضعون للإجراءات وأطر المساءلة الخاصة بالوزارة، وهذا بمثابة تحدٍّ كبير للإدارة والاستدامة. ويتقاضى المعلمون المتعاقدون والمتطوعون على حدٍ سواء أجورهم من المجتمع المحلي أو الحكومة المحلية أو شركاء التنمية، وغالبًا ما يتم ذلك بطريقة غير منهجية، ما يؤدي إلى تفاوت كبير في الشروط والأحكام. والأهم من ذلك أن هؤلاء المدرسين غالبًا ما لا يفتقرون إلى التدريب والتأهيل في مجال العمل كمعلمين. وتؤثر هذه العوامل مجتمعةً بشكل سلبي على جودة القوة التعليمية وعلى تعلم الطلاب.

وبالنسبة إلى الفتيات على وجه الخصوص، فإن عدم وجود معلمات، خاصة بعد المرحلة الثانوية وفي المناطق الريفية، يشكل عائقًا إضافيًا قد يثنيهن عن الالتحاق بالمدرسة أو الاستمرار فيها. كما يعني ذلك أيضًا أن الفتيات تفوتن فرص الاستلها من رؤية المعلمات كنماذج للمرأة المهنية في مكان العمل. أما بالنسبة إلى المعلمات، فإن التوظيف في المناطق الريفية ينطوي على الكثير من التحديات. وتشمل هذه التحديات النقص في مدارس البنات والمساكن المخصصة للمعلمات، فضلًا عن الانجذاب إلى الانتقال إلى المناطق الحضرية بعد الزواج، وذلك بتأثير من الأعراف الاجتماعية. وفي حين أن قرار رئيس الوزراء رقم (136) للعام 2006 يحدّد الإطار التنظيمي لمنح البدلات في المناطق النائية، إلا أن قيود الموازنة تعني في الواقع أن هذه البدلات لا تُصرف دائمًا. وتسهم هذه العوامل، إلى جانب محدودية فرص التدريب، في ندرة المدرّسات الإناث، فضلًا عن تدني مستوى مهارات المعلمات الريفيات بشكل عام.

في ما يتعلق بتوظيف المرأة وترقيتها داخل نظام التعليم بشكل عام، فبينما لا توجد عقبات علنية تمنع المرأة من اكتساب المهارات المتخصصة، لا يزال التفاوت كبيرًا جدًا بين النساء والرجال في المناصب العليا على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات والمديريات. وتشمل العوامل التي قد تلعب دورًا في إعاقة التقدم الوظيفي للمرأة ما يلي: المسؤوليات الأسرية/المنزلية، والأعراف الاجتماعية، والمخاوف السياسية والأمنية المتعلقة بالسفر، فضلًا عن التحيزات اللاواعية التي تفضل المرشحين الذكور للمناصب العليا/فرص التدريب. على عكس ذلك، يتضمن مستوى القيادة المدرسية عددًا كبيرًا من المعلمات اللاتي يشغلن مناصب مديرة ونائبة مدير المدرسة، بما في ذلك في مدارس الذكور، وإن كان ذلك أقل بروزًا في المناطق الريفية والنائية. في الواقع، وكما أشار الفصل الأول، فإن مديرات المدارس هن الأكثر تأهيلًا في اليمن، حيث يمثلن 72 في المئة من مديري المدارس المؤهلين على مستوى المدارس الأساسية والثانوية.

وفي إطار خطة قطاع التعليم، ولمعالجة مشكلة المعلمين المتطوعين والمتعاقدين، ستقوم وزارة التربية والتعليم في العام 2025 بإعداد سياسة رسمية لتوحيد ممارسات التعاقد بين أصحاب المصلحة جميعًا وتحديد مسارات للمعلمين المتطوعين للحصول على مؤهلات وكفاءات وبدلات معترف بها. وسيتم وضع هذه السياسة بالاستناد إلى نتائج دراسة جدوى. ولإجراء مزيد من الإصلاحات في مجال الموارد البشرية، ستجري وزارة التربية والتعليم في العام 2026 مراجعة مكتبية للقوانين والسياسات واللوائح التعليمية، بما في ذلك الهيكل المؤسسي ودليل الموارد البشرية، بهدف تبسيط العمليات على المستويات كافة بحلول العام 2030.

وفي العام 2026، ستتخذ وزارة التربية والتعليم أيضًا خطوات لضمان أن يكون نشر المعلمين في رياض الأطفال والمرحلتين الأساسية والثانوية قائمًا على الاحتياجات الفعلية ومعايير الحصص، خاصة في المناطق الريفية والنائية والمناطق المحرومة الأخرى، مع مراعاة المساواة بين الجنسين، ومعززًا من خلال توفير الحوافز. وسوف يتم ذلك من خلال إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد المناطق حيث نقص المعلمين هو الأكثر حدّة، وذلك للمساعدة في تحديد أولويات التوظيف والنشر. وحسب توفر التمويل، تنوي وزارة التربية والتعليم أيضًا اعتبارًا من العام 2025 زيادة دوافع المعلمين وتعزيز تحفيزهم من خلال تزويدهم في المناطق الأكثر حرمانًا بسلة غذائية واحدة كل سنة.

لمعالجة قضايا تأهيل المعلمين على النحو الأمثل، سثطوّر وزارة التربية والتعليم كادرًا قويًا من المعلمين، استنادًا إلى أفضل الممارسات في الدول التي تواجه ظروفًا مماثلة. وسيتم ذلك بالتعاون الوثيق مع الجهات المعنية، بما في ذلك وزارة المالية. وسيشمل هذا الكادر نشر قواعد الخدمة المتعلقة بتوظيف المعلمين وتطويرهم المهني (على جميع المستويات)، بالإضافة إلى فرص الإرشاد والتقدم الوظيفي.

وطوال فترة خطة قطاع التعليم، تعتزم وزارة التربية والتعليم اتخاذ خطوات لتعزيز التكافؤ بين الجنسين وتشجيع الفتيات على الالتحاق بالتعليم وتشجيع القيادة النسائية داخل الوزارة. وإذا توفر التمويل اللازم، سوف تواصل وزارة التربية والتعليم برنامج التعاقد مع المعلمات الريفيات وتوسّعه من خلال زيادة الحوافز والتوسع في مناطق مستهدفة جديدة وتوفير شهادات للمعلمات الريفيات الجديرات من خلال عمليات رفع مستوى المعلمات أثناء الخدمة (انظر برنامج الأولوية 2، النشاط 2.3.1). وفي العام 2026، ستجري وزارة التربية والتعليم أيضًا دراسة تحليلية حول قيادة المرأة في الوزارة للاسترشاد بها في الإجراءات المستقبلية لدعم وصول المرأة إلى المناصب القيادية على المستويات كافة (المدرسة، والمديرية، والمحافطة، والمستوى المركزي).

مؤهلات الموظفين الإداريين وتدريبهم

في حين أن وزارة التربية والتعليم لديها استراتيجية وطنية للتدريب والتطوير المهني لموظفيها، إلا أن توفير التدريب يعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي من خلال المشاريع الممولة من الجهات المانحة. وهذا يعوق إمكانية المقارنة بين برامج التدريب، ويولد حالات شاذة في اختيار المتدربين والموقع، وكذلك في جودة البرامج ومدّتها. ما من رابط مباشر بين التدريب والترقية بسبب عدم دمج بيانات التدريب في قاعدة بيانات الموارد البشرية. وفي السنوات الخمس الماضية، لم يُنظّم أي تدريب للأفراد في الوظائف الأساسية بما في ذلك الإدارة العامة على المستويات كافة.

وبموجب خطة قطاع التعليم، وابتداءً من العام 2026، واستمرارًا طوال فترة الخطة، وإذا توفر التمويل اللازم، ستضع وزارة التربية والتعليم حزمة تدريبية شاملة لموظفي الإدارة على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات والمديريات، بما في ذلك التدريب على مهارات الحاسوب واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

نظام معلومات إدارة الموارد البشرية

يعدّ نظام معلومات إدارة الموارد البشرية في اليمن أيضًا مجالًا بالغ الأهمية يتطلب التحسين. فالنظام الحالي، الذي تم إنشاؤه باستخدام برنامج مايكروسوفت أكسيس، له وظائف محدودة، وهو غير مرتبط كليًا بنظام الخدمة المدنية ولا بنظام معلومات إدارة المعلومات التربوية، كما أنه عفا عليه الزمن بشكل خطير. فعدد كبير من الموظفين المسجلين في جداول الرواتب مثلاً يعملون فعليًا في المدارس، إذ إنّ جدول الرواتب لم يجر تحديثه منذ العام 2014، كما أنّ التغييرات الوظيفية بين المدارس لا يتم تسجيلها، ما يعني أنّ تخطيط الموارد البشرية يستند إلى بيانات غير دقيقة. بالإضافة إلى ذلك، لا تُستخدم بيانات نظام معلومات إدارة الموارد البشرية للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الموظفين لبرامج التدريب والنشر والترقية.

وتجاه هذه المسألة، ستقوم وزارة التربية والتعليم في العام 2026، أولاً بإنشاء نظام تسجيل للموظفين المدرسين وغير المدرسين للتحقق من دقة البيانات الخاصة بالموظفين الحاليين، بما في ذلك مهامهم ومناصبهم، على المستويات كلها، وذلك بهدف الحصول على حصر دقيق ومحدث للموظفين الحاليين العاملين في الوزارة، مع إزالة أي موظف غير عامل مسجل في جداول الرواتب. وستقوم وزارة التربية والتعليم بعد ذلك بإنشاء نظام آمن لنظام معلومات إدارة الموارد البشرية وتحديثه على المستويات كافة، وذلك بهدف تعزيز تخطيط الموارد البشرية وإدارتها وإبلاغ قرارات توظيف المعلمين ونشرهم، وتدريبهم وترقيتهم ودفع التعويض لهم. وبمجرد إنشاء النظام، سيتم تدريب الموظفين الأساسيين في نظام معلومات إدارة الموارد البشرية على استخدامه.

وفي إطار خطة قطاع التعليم، ستتم معالجة إصلاحات الموارد البشرية من خلال المكونات الفرعية الثلاثة التالية:

- 4.3.1: إدارة الموارد البشرية (التوظيف وإعادة التوزيع والحوافز) للقطاعات الفرعية في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال، والمرحلتين الأساسية والثانوية.
- 4.3.2: تأهيل الموظفين من غير المعلمين وتدريبهم على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات والمديريات.
- 4.3.3: نظام معلومات إدارة الموارد البشرية (HRMIS).

هدف العنصر المكون 4.3:

تحسين كفاءة وفعالية إدارة الموارد البشرية لتعزيز وتحسين أداء نظام التعليم في القطاعات الفرعية كلها.

العنصر المكون 4.3: إصلاحات الموارد البشرية			
المكون الفرعي: 4.3.1: إدارة الموارد البشرية (التوظيف وإعادة التوزيع والحوافز) للقطاعات الفرعية في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال، والمرحلتين الأساسية والثانوية			
مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
الإدارة العامة للموارد البشرية	2	-	تم استعراض الهيكل المؤسسي ودليل الموارد البشرية وتحديثهما
قطاع المشاريع والتجهيزات	306,057 (110%)	-	العدد والنسبة المئوية لمعلمي الأساسي والثانوي الذين يتلقون سلة غذائية (ذكور/إناث)
الإدارة العامة للموارد البشرية	3,000	2,130	عدد المعلمات الريفيات اللواتي يحصلن على حوافز نقدية (أساسي)
الإدارة العامة للموارد البشرية	نعم	كلا	تم تطوير سياسة رسمية لوزارة التربية والتعليم بشأن المعلمين المتطوعين من الذكور والإناث
الإدارة العامة للموارد البشرية	نعم	كلا	تم تطوير كادر المعلمين واعتماده
الإدارة العامة للموارد البشرية	نعم	كلا	تم إجراء دراسة حول القيادة النسائية داخل الوزارة
النشاطات			
1. استعراض القوانين والسياسات والأنظمة التعليمية، وتفعيلها، بما في ذلك الهيكل المؤسسي، ودليل الموارد البشرية، من أجل تبسيط العمليات والإجراءات على المستويات كافة (المستوى المركزي، المحافظة، المديرية).			
2. توظيف المعلمين وتوزيعهم وفقاً للحاجة الفعلية ومعايير النصاب القانوني، خاصة في المناطق الريفية والنائية وفي المناطق الأخرى المحرومة من الخدمات من خلال توفير الحوافز (سلال غذائية) لزيادة تحفيز المعلمين وتشجيعهم، مع مراعاة التوازن بين الجنسين (في المرحلتين الأساسية والثانوية).			
3. مواصلة برنامج التعاقد مع المعلمات الريفيات وتوسيعه من خلال زيادة الحوافز وتوسيع نطاقه ليشمل مناطق مستهدفة جديدة وتوفير شهادات للمعلمات الريفيات الجديديات.			
4. وضع سياسة رسمية لوزارة التربية والتعليم بشأن المعلمين والمعلمات المتطوعين، لتوحيد ممارسات التعاقد التي يطبقها أصحاب المصلحة جميعهم، وتحديد مسارات للمعلمين المتطوعين للحصول على مؤهلات معترف بها واعتمادهم ومكافأتهم (بناءً على دراسة جدوى).			
5. تطوير كادر قوي من المعلمين مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك وزارة المالية.			
6. إجراء دراسة تحليلية عن القيادات النسائية داخل الوزارة.			

العنصر المكوّن 4.3: إصلاحات الموارد البشرية			
المكوّن الفرعي 4.3.2: تأهيل الموظفين من غير المعلمين وتدريبهم على المستوى المركزي ومستوى المحافظات والمديريات			
المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
عدد موظفي الإدارة العامة الذين تم تدريبهم على استخدام الحزمة التدريبية الشاملة، على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات والمديريات (ذكور/إناث)	-	حسب تقييم الاحتياجات	الإدارة العامة للموارد البشرية
النشاطات			
1. وضع حزمة تدريبية شاملة لموظفي الإدارة العامة، بما في ذلك التدريب على مهارات الحاسوب واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدريب الموظفين المعنيين.			

العنصر المكوّن 4.3: إصلاحات الموارد البشرية			
المكوّن الفرعي 4.3.3: نظام معلومات إدارة الموارد البشرية (HRMIS)			
المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
تم إجراء جردة دقيقة للموظفين الحاليين في الوزارة المتاحين وتنظيف جداول الرواتب	كلا	نعم	الإدارة العامة للموارد البشرية
النشاطات			
1. إنشاء نظام لتسجيل أعضاء الهيئة التعليمية وغير التعليمية والتحقق من الموظفين العاملين حاليًا ومن مناصبهم على المستويات كافة، من أجل الحصول على جردة دقيقة للموظفين الحاليين العاملين في الوزارة وإزالة الموظفين الموجودين على جداول الرواتب والذين لم يعودوا يعملون.			

العنصر المكوّن 4.4: الإدارة المدرسية والإشراف التربوي

تتضمن رؤية الحكومة اليمنية لإصلاح التعليم العام – القائمة على دعم اللامركزية والحد من المركزية المفرطة – تركيزًا قويًا على تحسين دور المدرسة والمجتمع المحلي وتطويره. ويشمل ذلك المشاركة على مستوى المدرسة في جوانب التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم للعملية التعليمية، من خلال دعم إدارة المدرسة بموازنة تشغيلية وتدريب لجان إدارة المدارس ومجالس الآباء والأمهات على التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم لتحسين التحاق الطلاب بالمدرسة وجودة المدارس.

وتماشياً مع قانون السلطة المحلية في اليمن وجدول أعمال اللامركزية في اليمن، يعتمد هذا المكوّن على الدروس المستفادة والإنجازات التي حققتها برنامج تطوير المدارس الذي أطلق في العام 2013. ولتحسين عملية تقديم الخدمات اللامركزية، يجب تعزيز برامج الإدارة المدرسية، سواء من حيث الأطر القانونية والتنظيمية أو من خلال بناء قدرات أصحاب المصلحة المحليين.

وفي السنوات الأخيرة، عملت وزارة التربية والتعليم، بدعم من الشركاء، على دعم إنشاء فرق تطوير المدارس وتدريبها. وقد شمل ذلك الاستثمار في مجالس الآباء والأمهات باعتبارها الهيئة الأساسية لتيسير المشاركة مع المجتمعات المحلية وأولياء الأمور، وبالتالي تعزيز حوكمة المدارس، وتحسين حضور المعلمين وأدائهم، وتعزيز المساءلة، وإدارة الموارد المالية بفعالية (الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، 2024).

ومع ذلك، تظل تحديات أساسية قائمة في ما يتعلق بإدارة المدارس والتفتيش التربوي، كما هو موضح أدناه.

التحديات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكوّن:

- قدرة محدودة لفرق تطوير المدارس (بما في ذلك ممثلو مجالس الآباء والأمهات، ومجالس الطلاب، ومديري المدارس، ونواب المديرين، والأخصائيين الاجتماعيين، وممثلي المعلمين).
- ضعف قدرات المجالس المدرسية (بما في ذلك مديري المدارس ونواب المديرين ومسؤولي المدارس ورؤساء مجالس الآباء والأمهات) في مجال الحوكمة والمساءلة، ومحدودية عدد النساء المؤهلات لتبوء مناصب في المجالس في المناطق الريفية.
- محدودية قدرات مدراء مكاتب التعليم بالمحافظات ومكاتب التعليم في المديرية في مجال تطوير المدارس والتفتيش عليها.
- محدودية قدرات مديري المدارس في مجال القيادة والإدارة المدرسية.
- غياب آلية للمجتمعات المحلية لمعرفة مدى جودة أداء مدرستها.
- عدم تحديث قواعد الإدارة المدرسية وأنظمتها.
- غياب إطار لمعايير الجودة المدرسية.
- نقص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ زيارات ميدانية للتفتيش على إدارة المدارس.
- عدم تنفيذ خطط تطوير المدارس بشكل كامل في أنحاء البلاد كلها.
- تغطية المنح المدرسية لا تصل إلى المدارس كلها وقيمة المنحة غير كافية لتغطية التكاليف التشغيلية في المدرسة.

الإطار القانوني للإدارة المدرسية

يقوم برنامج تطوير المدارس، الذي يستند إليه هذا المكوّن، بتفويض الجوانب الأساسية للإدارة إلى مستوى المدرسة، استنادًا إلى مبدأ أن تملك الجهات المحلية للعمل، والمشاركة المجتمعية والمساءلة المشتركة عن النتائج ستؤدي إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، خاصة لدى الفتيات، فضلاً عن تحسين الجودة في المدرسة، وتحسين نتائج التعلّم لدى الأطفال. ويعدّ تفعيل مجالس الآباء والأمهات ومجالس الطلاب استراتيجية أساسية في هذا النهج. ويتم تمثيل كلا المجلسين في فريق قيادة تطوير المدرسة الذي يضمّ مدير المدرسة ونائب المدير وأخصائيًا اجتماعيًا وممثلين عن المعلمين وممثلًا عن الطلاب ورئيس مجلس الآباء والأمهات وممثلين عن المجتمع المحلي وأولياء الأمور.

ويتولى فريق قيادة تطوير المدرسة معًا تقييم الوضع الحالي لجودة المدرسة وفقًا لإطار معايير الجودة، وبناءً على النتائج، يقوم الفريق بإعداد خطة تحسين المدرسة. ويتم توفير التمويل اللازم لتفعيل الخطة من خلال منحة مدرسية ويخضع للرصد من خلال تقارير الاستعراض السنوية. ويقدم كبار المدربين المخضرمين في مجال تطوير المدارس، وموجهو الإدارة المدرسية وموجهو الخدمة الاجتماعية الدعم الفني اللازم.

ومع ذلك، فإن العديد من المدارس الحالية لا تؤدي وظائفها وأدوارها التعليمية والتربوية بفعالية وكفاءة، وتبرز بذلك حاجة إلى تعزيز جودة أداء المدارس ورفعها من حيث تقديم الخدمات وجودة التعليم والتربية.

وبناءً على ذلك، ستعمل وزارة التربية والتعليم، في إطار هذا المكون، وابتداءً من العام 2026، على توسيع برنامج تطوير المدارس ليشمل 3,012 (20 في المئة) مدرسة إضافية. وإذا توفر التمويل اللازم، ستعتمد الوزارة، ابتداءً من العام 2025، وطوال فترة الخطة، إلى تخصيص منح مدرسية/موازنات تشغيلية (1,500 دولار أميركي سنويًا لكل مدرسة) بما يتماشى مع خطط تطوير المدارس التي تم وضعها.

قدرة أصحاب المصلحة المعنيين على الإدارة الفعالة للمدرسة

يعتمد نجاح برنامج تطوير المدارس بشكل حاسم على القدرات القوية لأصحاب المصلحة المعنيين على مختلف المستويات (المحافظة والمديرية والمدرسة والمجتمع المحلي). فعلى سبيل المثال، يحتاج مديرو المدارس والمعلمون المسؤولون إلى فهم واضح لأدوارهم ومسؤولياتهم، فضلاً عن المهارات الفنية اللازمة لتنفيذها بفعالية. ويتمثل النهج الحالي لرفع مستوى مهارات مديري المدارس في التدريب أثناء الخدمة، ولكن هذا النهج غير مؤسسي ضمن وزارة التربية والتعليم ويتلقى التمويل في الغالب من جهات مانحة. ولا وجود لمجموعة وحدات دراسية تدريبية موحدة يُطلب من مديري المدارس جميعًا اعتمادها.

وبالمثل، في حين شهد اليمن نجاحات أساسية في المدارس التي تعمل فيها مجالس الآباء والأمهات بفعالية، إلا أن التنفيذ يبقى مبعثرًا وغير منهجي، ما يشير إلى الحاجة إلى نهج مؤسسي أكثر لبناء القدرات من أجل تنفيذ المهام المتعددة التي يتوقع من هؤلاء القيام بها. لمجالس الآباء والأمهات أيضًا دور أساسي في التفتيش المدرسي. ولكن في الإطار التنظيمي الحالي³⁶، فإن مسؤوليات تلك المجالس في هذا الصدد غير محدّدة بوضوح.

من الناحية التنظيمية، تم استبدال الهيئة المسؤولة عن التفتيش داخل وزارة التربية والتعليم، وهي الإدارة العامة للرقابة والتفتيش، في العام 2010 فاعتمدت مكانها الإدارة العامة للمراجعة الداخلية، مع مكاتب على مستوى المحافظات والمديريات، بما في ذلك وحدة التفتيش المدرسي. وقد أدت عملية إعادة الهيكلة هذه إلى عدم تطابق بين المكاتب الجديدة والمبادئ التوجيهية الحالية المتعلقة بالرقابة والتفتيش، فضلاً عن التداخل بين ممارسات الإرشاد التربوي والمبادئ التوجيهية لإدارة المدارس ووظيفة المراجعة الداخلية. وإلى جانب عدم غياب موازنات تشغيلية لزيارات التفتيش على المدارس، فإن عملية التفتيش التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم جاءت محدودة النطاق والجودة، ما يبرز الحاجة الماسة إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات بين وظائف الإرشاد والتفتيش والمراجعة الداخلية.

في إطار خطة قطاع التعليم، ورهناً بتوافر التمويل، ستقوم وزارة التربية والتعليم في العام 2026 بتدريب مديري المدارس على القيادة والتمويل ودليل إدارة المدارس لتحسين الرقابة والمساءلة. وفي العام نفسه، ستهدف وزارة

التربية والتعليم أيضًا إلى توفير التدريب لمفتشي المدارس على التفتيش المدرسي والقيادة والإدارة المالية. وابتداءً من العام 2026، إذا توفر التمويل اللازم، ستقوم وزارة التربية والتعليم أيضًا بتدريب مجالس الآباء والأمهات لتعزيز مشاركة أولياء الأمور ودعم العملية التعليمية ومراقبة الأموال المدرسية. سيضم التدريب أيضًا محتوى حول السياسة الجديدة لمجالس الآباء والأمهات (كما هو مفصّل في برنامج الأولوية 1.2.2).

وابتداءً من العام 2025، وطوال فترة خطة قطاع التعليم، إذا توفر التمويل اللازم، ستضع وزارة التربية والتعليم خطط التفتيش المدرسي لمكاتب التعليم في المديرية على مستوى المديرية وستراقب تنفيذ خطط التفتيش المدرسي هذه في المدارس الحكومية والخاصة (رياض الأطفال والأساسية والثانوية). كما سيتم تنظيم زيارات مراقبة من قبل مكاتب التعليم على مستوى المديرية للمدارس الحكومية، وزيارات إشرافية لوزارة التربية والتعليم للمدارس الخاصة (رياض الأطفال والأساسية والثانوية).

في إطار خطة قطاع التعليم، سيتم تناول إدارة المدارس والتفتيش التربوي من خلال المكونين الفرعيين التاليين:

- 4.4.1: وضع إطار قانوني وتنظيمي للإدارة المدرسية على المستويات المدرسية كافة (مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال، المرحلتين الأساسية والثانوية).
- 4.4.2: بناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين على مختلف المستويات (المحافظة، المديرية، المدرسة، المجتمع) من أجل إدارة مدرسية فعالة.

هدف العنصر المكون 4.4:

إنشاء إطار قانوني وتنظيمي لتطوير الإدارة المدرسية الجيدة وتعزيز قدرة الوزارة على فحص أداء الإدارة المدرسية والمساءلة والنتائج.

العنصر المكون 4.4: الإدارة المدرسية والإشراف التربوي			
المكون الفرعي 4.4.1: وضع إطار قانوني وتنظيمي للإدارة المدرسية على المستويات المدرسية كافة (مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال، المرحلتين الأساسية والثانوية)			
المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
تم التحقق من صحة الإطار القانوني والتنظيمي للإدارة المدرسية	كلا	نعم	قطاع التعليم
العدد والنسبة المئوية للمدارس التي تتلقى المنح المدرسية حسب المستوى (أساسي، ثانوي)	1,117 (6%)	4,129 (20%)	قطاع التعليم
النشاطات			
1. وضع إطار قانوني وتنظيمي للإدارة المدرسية على المستويات المدرسية كافة (التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال، التعليم الأساسي والتعليم الثانوي).			
2. تخصيص المنح المدرسية للمدارس وفقاً للوائح الموازنة التشغيلية وتماشياً مع خطط تحسين المدارس التي تم وضعها.			

العنصر المكون 4.4: الإدارة المدرسية والإشراف التربوي
المكون الفرعي 4.4.2: بناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين على مختلف المستويات
(المحافظة، المديرية، المدرسة، المجتمع) من أجل إدارة مدرسية فعالة

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
العدد والنسبة المئوية لمديري المدارس الذين تم تدريبهم على القيادة والتمويل والإدارة المدرسية (رياض الأطفال والأساسي والثانوي)، (ذكور/إناث)	1,117 (6%)	4,186 (20%)	قطاع التدريب والتأهيل
العدد والنسبة المئوية للمفتشين المدرسين على التفتيش المدرسي والقيادة والإدارة المالية (ذكور/إناث)	-	333 (50%)	قطاع التدريب والتأهيل
العدد والنسبة المئوية للمدارس العامة التي زارها المفتشون كل سنة أساسي وثانوي روضة	-	حسب تقييم الاحتياجات	
العدد والنسبة المئوية لمجالس الآباء والأمهات المدرسين حسب المستوى التعليمي (الأساسي، ثانوي)	1,246 (7%)	6,193 (30%)	قطاع التدريب والتأهيل
العدد والنسبة المئوية للمدارس الخاصة التي يزورها المفتشون كل عام (أساسي وثانوي)	-	504 (15%)	الإدارة العامة للرقابة والتفتيش

النشاطات

1. تدريب مديري المدارس على القيادة والتمويل وإعداد دليل الإدارة المدرسية (بما في ذلك أدوات الإدارة والرصد مثل دليل الإدارة المدرسية، بما في ذلك معايير جودة المدرسة والمنح المدرسية وخطة تطوير المدرسة (تقارير الرصد والتقييم)) لتحسين الرقابة والمساءلة (على أساس تقييم الاحتياجات).
2. توفير التدريب لمفتشي المدارس على التفتيش المدرسي والقيادة والإدارة المالية.
3. وضع خطط التفتيش المدرسي لمكاتب التعليم في المديرية على مستوى المديرية ورصد تنفيذ خطط التفتيش المدرسي هذه في المدارس الحكومية والخاصة (الطفولة المبكرة/رياض الأطفال والمرحلة الأساسية والمرحلة الثانوية).
4. تعزيز إشراف وزارة التربية والتعليم على المدارس الخاصة (رياض الأطفال والتعليم الأساسي والثانوي) لضمان توافرها مع أنظمة وزارة التربية والتعليم ومعاييرها (وفقاً للنشاط رقم 3 أعلاه).
5. تنشيط مجالس الآباء والأمهات وتدريبها لتعزيز مشاركة أولياء الأمور ودعم العملية التعليمية ومراقبة الشؤون المالية للمدارس.

العنصر المكون 4.5: تعميم قدرة وزارة التربية والتعليم على التكيف مع تغير المناخ والتصدي للمخاطر الطبيعية والمخاطر التي هي من صنع الإنسان

يلعب قطاع التعليم دورًا أساسيًا في ضمان إطلاع الطلاب والمجتمعات المحلية على المخاطر التي تواجه قطاع التعليم، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمخاطر الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان وتغير المناخ، وفي الوقاية من

هذه المخاطر والتأهب لها والاستجابة لها. في المقابل، يمكن لأنظمة التعليم المرنة أن تستعدّ وتستجيب للآثار السلبية للأزمات المتنوعة، ما يضمن استمرارية التعلم عند وقوع الكوارث وتسهيل التعافي منها.

إن الأطفال الذين يعيشون في البلدان المتأثرة بالنزاعات معرضون بشكل خاص للمخاطر المتعلقة بالمخاطر الطبيعية والمخاطر التي من صنع الإنسان وتغير المناخ، وذلك بسبب كون آثار تغير المناخ أكثر حدة في هذه البلدان، وبسبب محدودية قدرة حكوماتهم على العمل على التخفيف من المخاطر (الشراكة العالمية من أجل التعليم، 2024). وكما هو موضح في الفصل الأول، فإن اليمن من بين أكثر دول العالم عرضة لتأثيرات تغير المناخ، كما أنه من بين أقل البلدان استعدادًا. ونظرًا إلى أنه من المتوقع أن تصبح آثار تغير المناخ على نظام التعليم أكثر حدة في السنوات المقبلة، تدرك الحكومة اليمنية أهمية معالجة تغير المناخ ومخاطر الأخطار الطبيعية والأخطار التي من صنع الإنسان في خطة قطاع التعليم لبناء مرونة النظام تجاه الصدمات وضمان استمرارية التعلم رغم الأزمات.

سيطلب التصدي للتحديات المذكورة أدناه نهجًا شاملاً للنظام بأكمله، يتطرق إلى معايير البنية التحتية والمناهج الدراسية ومواد التعليم والتعلم، وتدريب مديري المدارس والمعلمين، وتوعية المجتمع المحلي.

التحديات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكون:

- اليمن بلد معرّض بشدة لتغير المناخ ولمخاطر أخرى.
- يؤدي التعطيل إلى إلحاق الضرر بالبنية التحتية للمدارس، والنزوح الجماعي، وانقطاع الدراسة، والنقص في توفير التعليم، والضغط النفسي والاجتماعي للأطفال، مع وجود تحديات أمام التخطيط للتعليم.
- المباني المدرسية ليست قادرة على الصمود في مواجهة المناخ والكوارث.
- لا تعتمد مواقع بناء المدارس على أدلة المسح الخاصة بالمدارس.
- قد تعتمد الأسر المتضررة من الكوارث إلى تقليل عدد الأطفال الذين يرسلونهم إلى المدرسة.
- تفتقر المجتمعات إلى المعرفة حول كيفية منع الأضرار والوفيات الناجمة عن الكوارث.
- ما من سياسة أو استراتيجية لإدارة تغير المناخ والكوارث والمخاطر الأخرى.
- لا يتم تعليم تغير المناخ في المناهج التعليمية، ولا يتم تدريب المعلمين على الحد من مخاطر الكوارث.
- عدم التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى في القطاعات الأخرى.

وما يضاعف من خسائر النزاع الذي طال أمده على سكان اليمن، أن المخاطر الطبيعية تشكل أيضًا تهديدًا كبيرًا في البلد³⁷، ما يلحق الضرر بالبنية التحتية للمدارس وتجهيزاتها ويؤدي إلى تشريد السكان ويضيف ضغوطًا نفسية واجتماعية على الأطفال وأسرهم. في بعض الحالات، قد تكون المدارس معرضة بشكل خاص للأخطار عندما يتم بناؤها في مواقع معرضة للكوارث أو بمواد أو تصاميم غير قادرة على الصمود أمام المناخ/الكوارث، ما يعرّض سلامة الطلاب والمعلمين وكذلك الاستثمارات في التعليم للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، يفتقر الطلاب والمجتمعات المحلية إلى المعلومات المهمة – والتي قد تكون منقذة للحياة – حول التخطيط للأزمات والمخاطر وإدارتها. والمحتوى المتعلق بتغير المناخ غير وارد في المناهج الدراسية الحالية، ولا يزال التخطيط لإدارة الأزمات والمخاطر على المستوى دون الوطني والمدرسي غير منتظم.

ولمواجهة هذه التحديات، ستضع وزارة التربية والتعليم في العام 2025، من خلال خطة قطاع التعليم، خطة شاملة ومراعية للمناخ ومراعية للنوع الاجتماعي ومحددة التكاليف لتعميم التكيف مع تغير المناخ في نظام التعليم من خلال نهج تشاركي. سيعتمد تطوير الخطة على تقييم الأخطار وقابلية التأثر في المدارس وعلى أدوات من بينها الإطار الشامل لسلامة المدارس التابع للتحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في قطاع التعليم (GADRRRES، 2022). ستتم مشاركة النسخ الإلكترونية من الخطة بمجرد اكتمالها، مع أصحاب المصلحة الأساسيين والمدارس. وعلاوة على ذلك، ومن خلال نهج تشاركي بمشاركة المجتمع المدني، سيتم أيضاً بدءاً من العام 2026، تطوير خطط التأهب للكوارث على المستوى دون الوطني والمدرسي، مع التركيز على المخاطر الطبيعية الخاصة بكل منطقة والمخاطر التي من صنع الإنسان والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ.

ولتحسين عملية اختيار مواقع المدارس عند توفر البيانات ذات الصلة، ستستخدم وزارة التربية والتعليم بيانات المسح المدرسي للاسترشاد بها في اختيار مواقع لبناء مدارس جديدة قادرة على التكيف مع المناخ (انظر برنامج الأولوية 1، الوصول).

هدف العنصر المكون 4.5:

بناء قدرة نظام التعليم على التكيف مع تغير المناخ والمخاطر الطبيعية والمخاطر الأخرى لضمان استمرارية التعلم وتعزيز التماسك الاجتماعي، مع إيلاء اعتبار خاص للاحتياجات والقدرات المختلفة للفتيات والفتيان، وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

العنصر المكون 4.5: تعميم قدرة وزارة التربية والتعليم على التكيف مع تغير المناخ والتصدي للمخاطر الطبيعية والمخاطر التي هي من صنع الإنسان

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
تمت الموافقة على خطة محدّدة التكلفة لتعميم تغير المناخ في نظام التعليم (نعم/لا)	كلا	نعم	قطاع المشاريع والتجهيزات
العدد والنسبة المئوية لمكاتب التعليم في المحافظات وفي المديریات والمدارس التي طورت خطط الاستعداد للكوارث	-	356/100%	قطاع المشاريع والتجهيزات

النشاطات

1. وضع خطة شاملة ومراعية للمناخ ومراعية للنوع الاجتماعي وشاملة ومحدّدة التكاليف لتعميم التكيف مع تغير المناخ في نظام التعليم من خلال نهج تشاركي (استناداً إلى تقييم المخاطر وقابلية التأثر في المدارس).
2. استخدام بيانات المسح المدرسي للإرشاد في اختيار المواقع لبناء مدارس جديدة قادرة على التكيف مع المناخ (تم التطرق إلى الموضوع في برنامج الأولوية 1، الوصول).
3. دمج المحتوى المراعي للمناخ والمخاطر في المناهج الدراسية المحدّثة ومواد التعليم والتعلم كجزء من مراجعة المناهج الدراسية (تم التطرق إلى الموضوع في برنامج الأولوية 2، الجودة).
4. وضع خطط التأهب للكوارث على المستوى دون الوطني والمدرسي، من خلال نهج تشاركي بمشاركة المجتمع المدني، مع التركيز على المخاطر الطبيعية والمخاطر التي من صنع الإنسان والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ على مستوى كل منطقة.

برنامج الأولوية 5: محو الأمية والتعليم البديل

الهدف العام لهذا البرنامج هو:

توفير فرص تعليمية منصفة ومراعية للنوع الاجتماعي للتعلم مدى الحياة لتمكين النساء والرجال كافة من تحقيق إمكاناتهم بالكامل والمساهمة بشكل مفيد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تستهدف برامج محو الأمية والتعليم البديل كلاً من الأطفال غير الملحقين بالمدارس والبالغين الذين فاتهم الالتحاق بالتعليم النظامي، وتوفّر لهم مسارات للعودة إلى التعليم النظامي وفرص التعلم مدى الحياة لاكتساب المهارات الأساسية التأسيسية.

تتسم القدرة المؤسسية لنظام التعليم غير النظامي الحالي في اليمن بالضعف، ما يتطلب تعزيز التنسيق بين وزارة التربية والتعليم وجهاز محو الأمية وتعليم الكبار، وهي الهيئة المسؤولة عن التعليم غير النظامي، لتعزيز الروابط والأنظمة والأدوات المؤسسية من أجل زيادة الفعالية والكفاءة. كما أنّ الطلب على مراكز التعليم غير النظامي للكبار لا يزال منخفضاً، خاصةً في المناطق الريفية والنائية، بسبب التكاليف غير المباشرة للتعلم المرتفعة ونقص الوعي بقيمة التعليم غير النظامي. وتلعب قضايا الجودة أيضاً دوراً في ذلك، حيث أن المراكز غالباً ما تكون قليلة التجهيز، وفيها تكنولوجيا رقمية محدودة جداً، ما يزيد من ضعف الطلب. أمّا التعليم البديل، الذي يستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و15 سنة الذين تسربوا من التعليم في الصفوف من الأول إلى السادس، فيوفّر فرصة لإكمال برنامج معتمد مسرع مدته ثلاث سنوات قبل العودة إلى النظام المدرسي النظامي في الصف السابع من التعليم الأساسي. ومع ذلك، ومع وجود أكثر من 2.7 مليون طفل غير ملحقين بالمدارس في الوقت الحالي، تظلّ تغطية هذه البرامج محدودة للغاية في قدرتها على الاستجابة لحجم الحاجة.

يهدف برنامج الأولوية 5 إلى تحسين الوصول إلى برامج محو أمية الكبار والتعليم البديل وجودتها من خلال التركيز على تحسين الإشراف والأطر التشريعية والتنظيمية، وتحديث المناهج التعليمية، وإصدار موارد التعليم والتعلم المناسبة، وتدريب المعلمين، وإعادة تأهيل المرافق، وتحسين التنسيق.

يتمحور برنامج الأولوية 5 حول ثلاثة عناصر مكوّنة:

- العنصر المكوّن 5.1: التطوير المؤسسي.
- العنصر المكوّن 5.2: محو الأمية لدى الكبار وتطوير مهاراتهم.
- العنصر المكوّن 5.3: التعليم البديل.

ستستخدم المؤشرات الرفيعة المستوى التالية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هدف برنامج الأولوية هذا:

برنامج الأولوية 5: محو الأمية والتعليم البديل

مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	143,148	119,579	هدف التنمية المستدامة 4.6.3: عدد الشباب/البالغين الأميين المسجلين في برامج محو الأمية (ذكور/إناث)
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	1,145 (20%)	-	العدد والنسبة المئوية لمعلمي/ميسري برامج الكبار ومحو الأمية الذين تلقوا تدريبًا أثناء الخدمة خلال الأشهر الـ 12 الماضية (ذكور/إناث)
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	90%	-	العدد والنسبة المئوية للمعلمين/الميسرين في برامج الكبار ومحو الأمية الذين يتمتعون بمهارات وكفاءات تربوية محسنة (الحاصلون على 70 في المئة فأكثر في الاختبارات اللاحقة للتدريبات)
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	يجب تحديده		النسبة المئوية للطالبات المسجلات
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	145,401	97,500	عدد المتعلمين المسجلين في برامج التعليم البديل (ذكور/إناث)
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار			النسبة المئوية للطالبات المسجلات في برامج التعليم البديل
وزارة التربية والتعليم (نظام إدارة المعلومات التربوية)/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	2.3 مليون (18%)	2.7 مليون (25%)	هدف التنمية المستدامة 4.1.4: العدد والنسبة المئوية للمتعلمين خارج المدرسة (ذكور/إناث)
وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	يجب تحديده	-	عدد الطلاب المسجلين في برامج التعليم البديل والذين أعيد دمجهم في المدارس النظامية (ذكور/إناث)
وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	المسرّع 858 (20%) التعلم الذاتي: 1,526 (100%)	-	العدد والنسبة المئوية لمعلمي/ميسري التعليم البديل الذين تلقوا تدريبًا أثناء الخدمة في الأشهر الـ 12 الماضية (ذكور/إناث)

برنامج الأولوية 5: محو الأمية والتعليم البديل

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
العدد والنسبة المئوية للعلمين/الميسرين في مجال التعليم البديل الذين يتمتعون بمهارات وكفاءات تربوية محسنة (حصلوا على 70 في المئة فأكثر في الاختبارات اللاحقة للتدريبات)	-	90%	وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار

العنصر المكوّن 5.1: التطوير المؤسسي

إن القدرات المؤسسية القوية أمر أساسي لتيسير تقديم تعليم غير نظامي ذات جودة، ويعزز الإنصاف ويمكن الأفراد ويغذي التعلم مدى الحياة وتنمية المهارات للجميع. وبعد سنوات من النزاع الذي طال أمده، حيث فوّت الكثير من الأطفال والشباب فرصة الحصول على التعليم النظامي، تزداد أهمية توفير التعليم غير النظامي الجيد في اليمن. إن توفير مسارات بديلة للأطفال غير الملحقين بالمدارس للعودة إلى التعليم النظامي، وللبالغين للوصول إلى فرص التعلم مدى الحياة هو عنصر أساسي لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والحرص على عدم تخلف أحد عن الركب. ويتطلب تقديم تعليم غير نظامي جيد النوعية وجود تشريعات وسياسات ذات صلة للاعتراف بالتعليم غير النظامي وإدماجه في المشهد التعليمي الأوسع، وموارد بشرية ومالية كافية، وبيانات جيدة في الوقت المناسب لدعم التخطيط المستند إلى الأدلة.

ومع انقسام المسؤوليات والموازنات الخاصة بالتعليم غير النظامي في اليمن بين جهاز محو الأمية وتعليم الكبار ووزارة التربية والتعليم، تبرز حاجة ملحة لتعزيز الروابط والأنظمة والأدوات المؤسسية لتحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة، كما هو موضح في التحديات أدناه.

التحديات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكوّن:

- ضعف التنسيق بين منظمة محو الأمية وتعليم الكبار ووزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص.
- ضعف القدرة المؤسسية على تخطيط التعليم غير النظامي وتنفيذه ورصد النتائج.
- لا وجود لأي إطار لضمان الجودة للتعليم غير النظامي.

أما من الناحية المؤسسية، فإنّ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار، وهو الهيئة المسؤولة عن التعليم غير النظامي، بما في ذلك محو أمية الكبار والتعليم البديل، هو جهاز مستقل ماليًا وإداريًا، وله موازنته المستقلة وحساباته المصرفية الخاصة، وإن كان لا يزال تابعًا لوزارة التربية والتعليم من الناحية الفنية، مع وجود معظم موظفيه على جدول رواتب وزارة التربية والتعليم. ومع ذلك، فإنّ التنسيق الرسمي بين الهيئتين محدود، وقد أدى الركود في التمويل على مدى السنوات الخمس الماضية إلى إعاقة التطوير المؤسسي. كما تعرقل رفع مستوى القوى العاملة والإشراف عليها، وتقديم خدمات محو أمية الكبار والتعليم المسرع.

وقد ظلّ إطار سياسة التعليم غير النظامي قائماً على مدى العقود الثلاثة الماضية، دون تحديثات أو تعديلات. ولم يتلقَ الموظفون على المستويات كلّها أيّ تدريب متخصص منذ العام 2015، وهم في حاجة ماسّة إلى التدريب في مجالات الإدارة والتخطيط والتنسيق والرصد والتقييم ومهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة. وتحتاج معظم المكاتب إلى إعادة تأهيل وتجهيز. ويقتصر نظام إدارة المعلومات التربوية غير النظامي على نظام ورقي تقليدي تتولاه مديرية إدارة الموارد البشرية في جهاز محو الأمية والتعليم الكبار وفروعه في المحافظات. والأهم من ذلك أنه غير مربوط بنظام إدارة المعلومات التربوية في وزارة التربية والتعليم.

أمام هذه التحديات، ستبدأ وزارة التربية والتعليم، في إطار خطة قطاع التعليم، في تحديث التشريعات والسياسات المتعلقة بالتعليم غير النظامي وتطويرها في العام 2025. إلى جانب جهاز محو الأمية والتعليم الكبار، ستجري وزارة التربية والتعليم دراسة حول برنامج التعليم غير النظامي، بما في ذلك مراجعة تسلسله ومراحله وخطة تنفيذه. وفي العام نفسه، ستشرع وزارة التربية والتعليم أيضاً في مراجعة الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم الكبار.

وستعقب ذلك في العام 2026 تنمية قدرات 7,251 موظفًا إداريًا في التعليم غير النظامي على المستوى المركزي ومستوى المحافظات والمديريات، مع التركيز على التخطيط والتنسيق والرصد والتقييم وجمع البيانات، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الرقمية، في إطار تطويرهم المهني المستمر.

في العام 2027، ستعمل وزارة التربية والتعليم وجهاز محو الأمية والتعليم الكبار على تطوير إطار عمل لضمان الجودة للتعليم غير النظامي، وستقوم بتدريب المشرفين على المستوى المركزي ومستوى المحافظات للإشراف على التنفيذ والأداء باستخدام إطار ضمان الجودة المطور. كما سيتم اتخاذ خطوات على مدى العام 2027 لربط مكاتب جهاز محو الأمية والتعليم الكبار وإدارته بنظام إدارة المعلومات التربوية، وإدراج البيانات المتعلقة بمحو الأمية والتعليم الكبار وجميع مسارات التعلم البديلة في نظام إدارة المعلومات التربوية، كنشاط من أنشطة وزارة التربية والتعليم الأوسع نطاقاً بشأن نظام إدارة المعلومات التربوية (انظر برنامج الأولوية 4، العنصر المكوّن 4.1.2).

هدف العنصر المكوّن 9،5:

تعزيز القدرة المؤسسية لجهاز محو الأمية والتعليم الكبار لتحسين التخطيط وإدارة التعليم غير النظامي.

العنصر المكوّن 5.1: التطوير المؤسسي			
المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
تم تحديث التشريعات والسياسات المتعلقة بالتعليم غير النظامي واعتمادها	كلا	نعم	وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية والتعليم الكبار

العنصر المكون 5.1: التطوير المؤسسي

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
تم التحقق من صحة الدراسة لوضع تصوّر لتدفق برنامج التعليم غير النظامي ونطاقه	كلا	نعم	وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار
العدد والنسبة المئوية للموظفين الإداريين في جهاز محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم البديل الذين تم تدريبهم على التخطيط والتنسيق والرصد والتقييم (ذكور/إناث)	-	100%/1,725 (1,515 جهاز محو الأمية + تعليم الكبار + 210 التعليم البديل)	وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار
تم تطوير إطار عمل ضمان الجودة في التعليم غير النظامي	كلا	نعم	وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار
العدد والنسبة المئوية للمشرفين الذين تم تدريبهم على إطار جودة التعليم في التعليم غير النظامي (ذكور/إناث)	-	362	وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار
تم تحديث الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار	كلا	نعم	وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار

النشاطات

1. تحديث التشريعات والسياسات المتعلقة بالتعليم غير النظامي وتطويرها (مثل محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم البديل).
2. إجراء دراسة لوضع تصور لسير برنامج التعليم غير النظامي ونطاقه، بما في ذلك التسلسل، والمراحل، والنوع، ووضع خطة تنفيذ تراعي النوع الاجتماعي.
3. تدريب الموظفين الإداريين في جهاز محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم البديل على التخطيط والتنسيق والرصد والتقييم على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات والمديريات.
4. تضمين بيانات حول محو الأمية وتعليم الكبار ومسارات التعلم البديلة كلها في نظام إدارة المعلومات التربوية (تم تناول الموضوع في برنامج الأولوية 4.1).
5. تطوير إطار ضمان الجودة للتعليم غير النظامي وتدريب المشرفين على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات للإشراف على التنفيذ والأداء.
6. استعراض الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار وتحديثها بما يتماشى مع التشريعات/السياسات المحدثة.

العنصر المكوّن 5.2: محو الأمية لدى الكبار وتطوير مهاراتهم

بإمكان فرص محو أمية الكبار وتطوير مهاراتهم أن تحفّز تمكين الأفراد، وتعزّز رفاه المجتمع المحلي، وتقوّي التقدم الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام. وفي سياق النزاع الذي طال أمده في اليمن، ارتفعت معدّلات الأمية في البلد، ما أدى إلى عكس مسار السنوات التي شهدت تقدّمًا. كما هو موضح في الفصل الأول، بلغ معدّل الأمية في اليمن ما يقدر بنحو 46 في المئة في العام 2021، مع وجود تفاوتات حادة بين الذكور والإناث (35 في المئة و65 في المئة على التوالي) (مصفوفة العقد العربي، بدون تاريخ).

تشكل الأمية تحديات لكلّ من الأفراد والمجتمع ككلّ. فالآباء والأمهات الأميون أقلّ احتمالاً لإرسال أبنائهم إلى المدارس من نظرائهم المتعلّمين، ما يساهم في إدامة دورات الأمية والفقر بين الأجيال. ويقلّل هذا أيضًا الطلب الاجتماعي على التعليم، ما يعوق بدوره التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وبالنسبة إلى النساء بشكل خاص، فإن محو الأمية يحسّن النتائج الصحية لهنّ ولأسرهنّ على حدّ سواء، ويزيد من احتمال التحاق بناتهن بالمدارس، ويعزّز قدرتهنّ على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل محو أمية النساء أداة دافعة قوية للتقدم والازدهار الوطنيّين.

وفي السنوات الأخيرة، بذلت وزارة التربية والتعليم وجهاز محو الأمية وتعليم الكبار، بدعم من الشركاء بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي والقطاع الخاص، جهودًا للحفاظ على توافر فرص محو أمية الكبار وتطوير مهاراتهم. ومع ذلك، تبقى تحديات كبيرة في ما يتعلق بمحو أمية الكبار وتطوير مهاراتهم في اليمن، كما هو موضح أدناه.

التحديات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكوّن:

- انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و45 عامًا (خاصة النساء).
- محدودية الوصول إلى برامج محو أمية الكبار والتدريب على المهارات.
- انخفاض جودة برامج محو الأمية والمهارات المتاحة للكبار ومحدودية مواءمتها.
- انخفاض جودة التعليم/التيسير.
- محدودية استخدام التكنولوجيا في برامج محو الأمية والمهارات الحالية للكبار.
- قلة الوعي بقيمة محو الأمية لدى النساء، خاصة في المناطق الريفية.

ويسترشد في تطوير تعليم الكبار بالقانون رقم 28 للعام 1998 بشأن محو الأمية وتعليم الكبار والاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار للعام 1998، بهدف إنشاء مجتمع خالٍ من الأمية. ومع ذلك، وبسبب انتشار الفقر بين الأسر وارتفاع التكاليف غير المباشرة للتعليم، فإن الطلب الاجتماعي على مراكز التعليم غير النظامي منخفض، خاصة في المناطق الريفية والنائية.

بالنسبة إلى دورات التدريب على المهارات، تشكل المناهج الدراسية ومواد التعليم والتعلم تحديًا: فهي لم يتم تحديثها وتحسينها في السنوات الأخيرة وتميل إلى تقديم محتوى نمطي قائم على النوع الاجتماعي (على سبيل المثال، الخياطة والتفصيل والتدبير المنزلي للنساء؛ وأعمال النجارة والخشب والسباكة للرجال). كما أنها لم تواكب التطورات التكنولوجية السريعة في سوق العمل، ما يقلل من أهميتها وجاذبيتها. وتفتقر مراكز التعليم غير النظامي إلى المعدات على المستوى المركزي ومستوى المحافظات والمديريات، كما أن الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية محدود للغاية، ما يزيد من ضعف الطلب عليها.

في إطار خطة قطاع التعليم، ستقوم وزارة التربية والتعليم في العام 2025، بتحديث مناهج تعليم الكبار ومحو الأمية للمستويات 1 و2 و3، باستخدام منهجية تعليم الكبار المراعية للنوع الاجتماعي، ودمج مهارات/برامج التعليم غير النظامي لكسب العيش لتنماشى مع احتياجات سوق العمل، وإدراج مواضيع ذات صلة بتمكين الفتيات/النساء، مثل التثقيف في مجال الصحة الإنجابية ومحو الأمية المالية ومهارات القيادة. وبمجرد اكتمال المحتوى المحدث، ستقوم وزارة التربية والتعليم بطباعة مواد التعليم والتعلم ذات الصلة وتوزيعها على معلمي محو الأمية والمتعلمين، وكذلك المدربين والمتدربين في مراكز التدريب الأساسي والنسائي، والمستفيدين في الحملات العامة.

في العام 2025، ستبدأ وزارة التربية والتعليم في اتخاذ خطوات لبناء مراكز التدريب وتجهيزها وإعادة تأهيلها وصيانتها بناءً على احتياجات المناطق. وسيستند ذلك إلى دراسة لتقييم الاحتياجات بشأن الاحتياجات التدريبية لمحو الأمية الأساسية للإناث والذكور من أجل تحديد عدد المراكز الجديدة التي يجب بناؤها/إعادة تأهيلها، وكذلك تقييم الفصول الدراسية والأماكن المجتمعية الحالية التي يمكن استخدامها لتعليم الكبار ومحو الأمية، خاصة في المديريات والمناطق الأكثر فقرًا. كما ستعمل وزارة التربية والتعليم على ضمان الصيانة الدورية لمباني مراكز التدريب القائمة والجديدة وتجهيزاتها من خلال إجراء زيارتين سنويًا إلى المراكز.

وطوال خطة قطاع التعليم، ستضمن وزارة التربية والتعليم توفير حوافز نقدية للمعلمين/الميسرين الحاليين. وفي العام 2026، ستعمل وزارة التربية والتعليم وجهاز محو الأمية وتعليم الكبار على تطوير مواد تدريبية لرفع مستوى مهارات المعلمين/الميسرين في برامج محو الأمية. بمجرد الانتهاء من إعداد المواد المحدثّة، يُنقذ التدريب باستخدام نهج تدريب المدربين، بهدف الوصول إلى 20% من المعلمين/الميسرين لمحو الأمية كل سنة، و100 في المئة على مدى فترة الخطة.

اعتبارًا من العام 2025، ستتخذ وزارة التربية والتعليم أيضًا خطوات لتعزيز التنسيق مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وسيشمل ذلك تطوير إطار عمل تنسيقي يحدد أدوار كل من جهاز محو الأمية وتعليم الكبار والقطاع الخاص ومساهماتهما في دعم برامج محو الأمية والتدريب وتوفيرهما، وخفض معدلات الأمية في البلاد. وسيشمل ذلك أيضًا، على سبيل المثال، إقامة شراكات مع الشركات المحلية لتسهيل التدريب الداخلي والتدريب المهني للفتيان والفتيات لضمان اكتسابهم الخبرة العملية والتعرف على مختلف المسارات الوظيفية، وقيادة تنظيم منتديات لتوفير فرص محو الأمية والتدريب للعاملين في مؤسسات القطاع الخاص.

كما أنّ وزارة التربية والتعليم ستعمل، بدءًا من العام 2025 وطوال فترة خطة قطاع التعليم، على زيادة الوعي بقيمة محو الأمية وتعليم الكبار، وخاصة بالنسبة إلى النساء، من خلال الحملات المجتمعية وبث الإعلان لزيادة الالتحاق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار. وستقوم الحملات بنشر المحتوى من خلال مجموعة واسعة من

الوسائط إلى جانب المطبوعات (الكتيبات والملصقات)، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون، لضمان إيصال الرسائل بفعالية إلى الجماهير المستهدفة من غير المتعلمين.

وإذا توفر التمويل اللازم، ستتخذ وزارة التربية والتعليم خطوات نحو إنشاء منصة إلكترونية لمحو الأمية وتعليم الكبار لتعزيز استخدام التعليم الرقمي لتدريب الميسرين ودعم التعلم الإلكتروني.

هدف العنصر المكوّن 5.2:

زيادة المعدلات الوطنية لمحو الأمية عند البالغين (15-45 سنة)، خاصة لدى الإناث في المناطق الريفية.

العنصر المكوّن 5.2: محو الأمية لدى الكبار وتطوير مهاراتهم			
مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	نعم	كلا	تم تحديث مناهج تعليم الكبار ومحو الأمية للمستويات 1 و2 و3
وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	5,726 (100%)	-	العدد والنسبة المئوية للمعلمين في مجال محو الأمية في تعليم الكبار مع المجموعة المطلوبة من أدلة المعلمين (ذكور/إناث)
وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	143,148 (100%)	-	العدد والنسبة المئوية للمتعلمين في مجال محو الأمية في تعليم الكبار مع مجموعة الكتب المدرسية المطلوبة (ذكور/إناث)
وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	66 (100%)	-	العدد والنسبة المئوية لمراكز التدريب النسائية والتدريب الأساسي التي تمت صيانتها وإعادة تأهيلها وتجهيزها (ذكور/إناث) – تراكمي
وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	13	-	عدد مراكز التدريب النسائية والتدريب الأساسي التي تم بناؤها حديثاً (ذكور/إناث) – تراكمي
وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	100%/330	-	العدد والنسبة المئوية للفصول الدراسية التي تمت إعادة تأهيلها – تراكمي
وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	5,726	5,854	عدد المعلمين والميسرين الذين تم التعاقد معهم (ذكور/إناث)
وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	1,145 (20%)	-	العدد والنسبة المئوية للمعلمين والميسرين المتعاقدين الذين تم تدريبهم (ذكور/إناث) خلال الأشهر الـ 12 الماضية

العنصر المكون 5.2: محو الأمية لدى الكبار وتطوير مهاراتهم

المؤشرات	خط الأساس 2022/2021	الهدف 2030	مصدر المعلومات
العدد والنسبة المئوية للمعلمين والميسرين المتعاقدين الذين يتلقون حوافز (ذكور/إناث)	-	5,726 (100%)	وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار
تم تطوير واستخدام منصة التعليم الرقمي	كلا	نعم	قطاع المناهج والتوجيه
عدد حملات التوعية التي تم تنفيذها (حملة واحدة سنويًا - 333 مديرية) - تراكمي	-	6	قطاع تعليم الفتاة

النشاطات

1. تحديث مناهج تعليم الكبار ومحو الأمية للمستويات 1 و2 و3 باستخدام منهجية تعليم الكبار المراعية للنوع الاجتماعي، ودمج مهارات/برامج سبل العيش للتعليم غير النظامي من أجل التماشي مع احتياجات سوق العمل.
2. شراء مواد التعليم والتعلم وطباعتها ونشرها.
3. بناء مراكز تدريب وتجهيزها وتأهيلها وصيانتها حسب احتياجات المناطق.
4. توظيف ميسرين جدد وتدريبهم ورفع مهارات الميسرين الحاليين.
5. تعزيز التنسيق مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين.
6. رفع مستوى الوعي حول قيمة محو الأمية وتعليم الكبار خاصة بالنسبة إلى النساء من خلال الحملات المجتمعية وبث الإعلانات لزيادة معدلات الالتحاق ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار.

العنصر المكون 5.3: التعليم البديل

أدت عوامل مثل النزوح بسبب النزاعات أو المخاطر الطبيعية، والصعوبات الاقتصادية، فضلاً عن الأعراف الاجتماعية التي لا تشجع تعليم الفتيات، إلى تسرب 2.7 مليون طفل في سن الدراسة (54 في المئة منهم إناث) من المدارس، كما هو موضح في الفصل الأول. وإن تلبية الاحتياجات التعليمية الفورية لهؤلاء الأطفال ومساعدتهم على الاندماج من جديد في التعليم النظامي هي خطوات أساسية نحو إرساء مجتمع أكثر إنصافاً ولا يترك أحداً خلف الركب.

في السنوات الأخيرة، اتخذت وزارة التربية والتعليم، بمشاركة جهاز محو الأمية وتعليم الكبار وبدعم من الشركاء، خطوات لتنويع توفير التعليم البديل، بما في ذلك من خلال التعليم المسرع والعلاجي والتعليم عن بعد، بالإضافة إلى برامج التعليم الذاتي للطلاب الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى المدارس النظامية بسبب النزاع. كما سعت وزارة التربية والتعليم، بدعم من الشركاء، إلى زيادة الطلب على التعليم البديل من خلال تقليل الرسوم وتوفير اللوازم المدرسية، ومن خلال المشاركة المجتمعية ومبادرات المناصرة من أجل أهمية المدرسة.

وقد التزمت الحكومة اليمنية، إدراكاً منها لأهمية التعليم البديل، بتلبية احتياجات التعلم والتنمية للأطفال والشباب غير الملحقين بالمدارس والمعزّزين لخطر التسرّب من خلال توفير حزمة من الأنشطة والخدمات التعليمية البديلة (الجمهورية اليمنية، 2022b). في الوقت نفسه، من المعترف به أن الوفاء بهذه الالتزامات سيكون مهمة هائلة؛ وستبرز حاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة وتمويل متضافر لمعالجة التحديات الأساسية ذات الصلة المبيّنة أدناه.

التحديات الأساسية المتعلقة بالعنصر المكوّن:

- 2.7 مليون طفل ومراهق خارج المدرسة.
- ضعف مسارات التعليم البديل الحالية.
- التغطية المحدودة لبرامج التعليم البديل القائمة.
- الاستخدام المحدود للتكنولوجيا في برامج التعليم البديل الحالية.

منذ اندلاع الحرب، حُرِمَ أطفال كَثُرَ من بنات وبنين على حدّ سواء، من الحصول على التعليم النظامي بسبب الظروف السياسية والاجتماعية والنزاعات والنزوح. ولمعالجة احتياجات التعلّم لدى هذه الفئة العمرية وتسهيل عودتهم إلى النظام المدرسي، طوّرت وزارة التربية والتعليم نهج "التعلم المسرع"، الذي عزّفته الوزارة بأنه يستهدف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و15 سنة ممّن تسرّبوا من التعليم الأساسي في الصفوف من الأول إلى السادس. وإذا أكملوا البرنامج الذي يمتد لسنتين، يتأهلون للالتحاق بالصف السابع من التعليم الأساسي. ويتمثّل التعليم المسرع في نسخة مضغوطة ومختصرة من منهج التعليم النظامي تختصر سنتين من التعليم النظامي في سنة دراسية واحدة. وهو يتألف من (1) برنامج أساسيات القراءة والكتابة والحساب (BLN) المعادل للصفوف من 1 إلى 3 من التعليم الأساسي والذي يغطي القراءة والكتابة والرياضيات، و(2) برنامج التعلم المسرع (ALP) المعادل للصفوف من 4 إلى 6 من التعليم الأساسي والذي يغطي القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم، ولا تزال القيم المدنية والاجتماعية والإنسانية ليست جزءاً من المنهج الدراسي ولكن من المتوقع تضمينها – كجزء من مراجعة المنهج الدراسي. وبالإضافة إلى التعلم المسرع، لدى وزارة التربية والتعليم مسارات أخرى للتعليم البديل، كما هو موضح في الإطار 3.1، مع أنّ تغطية هذه البرامج لا تزال محدودة.

التعليم البديل

يشمل التعليم البديل الأشكال التالية:

- **التعليم المسرع:** يستهدف الأطفال المتسرّبين من التعليم الأساسي في الصفوف 1-6 والذين تتراوح أعمارهم بين 8-15 سنة. يدرسون لمدة سنة أو سنتين ثم يلتحقون بالصف السابع من التعليم الأساسي.
- **المدارس المجتمعية:** يستهدف توفير التعليم للأطفال الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة أو تسربوا منها وتتراوح أعمارهم بين 5 و15 سنة. وتمنحهم المدارس المجتمعية شهادة تعادل شهادة الصف السادس الابتدائي تؤهلهم للالتحاق بالصف السابع من التعليم الأساسي.
- **التعليم الذاتي:** يستهدف الأطفال غير القادرين على الوصول إلى المدرسة والذين تتراوح أعمارهم بين 6-15 سنة ويتم تعليمهم للصفوف 1-8 من التعليم الأساسي. ويمكنهم الالتحاق بالتعليم النظامي إذا توفرت الشروط وفقاً لنتائج امتحانات تحديد المستوى.

- **التعليم المنزلي:** يستهدف الأطفال الذين منعتهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية من إكمال تعليمهم، حيث يقومون بتثقيف أنفسهم ذاتيًا بالمناهج المقررة للمراحل المناسبة لهم دون إلزامهم بالالتحاق بالمدرسة، ولهم الحق في أداء الاختبار الصفي في نهاية الفصل الدراسي. يستهدف هذا البرنامج الفئات التالية: الأطفال ذوي الإعاقة، وأطفال الشوارع، والأطفال الرحل، والجنود الأطفال السابقين.
 - **التعليم الرقمي،** قناة تعليمية، إذاعة تعليمية.
 - **الدعم التربوي الوقائي** (الصفوف العلاجية) بما في ذلك الإرشاد بين الأقران/التدريس بين الأقران: في هذا البرنامج، يقوم الطلاب الأكبر سنًا بتقديم الإرشاد والدعم للطلاب الأصغر سنًا أو الطلاب المتعثرين، ما يمنع الفشل الأكاديمي بواسطة المساعدة الشخصية ليس فقط من خلال قناة تعليمية أو إذاعة تعليمية، بل أيضًا من خلال التعلم عبر الإنترنت والتعلم المدمج والتعلم الإلكتروني والفصول الدراسية الافتراضية والمحتوى التفاعلي، ومن المفترض أن يكون شاملاً وصديقاً للطلبة ذوي الإعاقة.
- وبالإضافة إلى ذلك نجد:
- **برامج الإرشاد** (الإرشاد الفردي): يتمثل هذا البرنامج في إقران الطلاب مع مرشدين يقدمون الإرشاد والتوجيه بشأن التطور الأكاديمي والمهني والشخصي، ما يقلل من خطر عدم المشاركة أو التسرب من الدراسة.
- المصدر: القانون رقم 28 لسنة 1998، وزارة التربية والتعليم ومشاورات أصحاب المصلحة.

من خلال خطة قطاع التعليم، ستدعم وزارة التربية والتعليم مسارات التعليم البديل بتوفير فرص تعليمية بديلة ومستدامة، وربط التعليم المسرع والتعلم الذاتي والتعليم المجتمعي بالتعليم النظامي، وتسهيل إعادة الدخول من التعليم البديل إلى النظام النظامي من خلال اعتماد برامج التعليم البديل. كما تغطي خطة قطاع التعليم الصفوف العلاجية لدعم المتعلمين الضعفاء والمتعلمين الذين يعانون صعوبات في التعلم (انظر برنامج الأولوية 2، العنصر المكوّن 2.2). في العام 2026، ستضع وزارة التربية والتعليم استراتيجية لإعادة دمج الأطفال من التعليم البديل في مدارس التعليم النظامي، وستبدأ في تنفيذ الاستراتيجية من خلال تمكين المدارس لتكون جاهزة لاستقبال هؤلاء الأطفال عبر سدّ الثغرات الموجودة في الخدمات، مثل نقص المرافق أو اللوازم أو الموارد البشرية. كما ستعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير ثلاث موادّ دراسية جديدة للتعليم البديل والسعي لدى وزير التربية والتعليم لاعتمادها. وفي العام 2027، ستقوم وزارة التربية والتعليم بتطوير مجموعة من الأطر والأدلة لإدخال مفاهيم مهمة جديدة مثل المهارات الخضراء والتعلم الاجتماعي والعاطفي والتربية الوالدية الإيجابية.

في العام 2026، ستضع وزارة التربية والتعليم خطة بالأرقام والمواصفات لشراء أدلة المعلمين والكتب المدرسية ومواد التعليم والتعلم المطلوبة لكل مسار من مسارات التعليم البديل وطباعتها وتوزيعها، وستبدأ في شرائها وطباعتها وتوزيعها وفقًا لهذه الخطة. في العام نفسه، ستضع وزارة التربية والتعليم خطة لتحديد الاحتياجات من معلمين وميسرين جدد، وستقوم بتطوير تدريب المعلمين على أساليب ومنهجية التعليم المسرع والتعليم المجتمعي. وعلى مدى فترة خطة قطاع التعليم، سوف تحرص وزارة التربية والتعليم على أن يحظى المعلمون والميسرون جميعهم – مهما كانت مكانتهم – بعقد وأن يتلقوا حوافز نقدية، تغطي نصفها الوزارة. وفي العام 2027، ستضع الوزارة أيضًا خطة استدامة مالية لتوفير الحوافز لضمان تمويل الحوافز بطريقة مستدامة.

في العام 2026، ستجري وزارة التربية والتعليم دراسة لتقييم الاحتياجات لتحديد المواقع التي يمكن إعداد برامج التعليم البديل فيها وحصصها، بما في ذلك بناء فصول دراسية ومدارس صغيرة جديدة آمنة وشاملة، وتحديد المناطق التي تتوفر فيها المدارس أصلاً أو التي يمكن للمجتمع المحلي توفير أماكن آمنة وشاملة يمكن استخدامها كفصول للتعليم البديل. ثم يجري بعد ذلك التنسيق مع الجهات المعنية للبدء في بناء مواقع جديدة وتنفيذ برامج التعليم البديل.

أيضاً في العام 2026، ستتخذ وزارة التربية والتعليم خطوات لتعزيز استخدام التعليم الرقمي للمعلمين وتدريب الميسرين والتعليم الإلكتروني من خلال إجراء مسح للمناطق الجغرافية المختلفة لتحديد نوع الوسائط التي يمكن استخدامها في كل منطقة. وإذا توفر التمويل اللازم، ستبدأ وزارة التربية والتعليم بعد ذلك في رقمنة مناهج التعليم البديل والكتب المدرسية وأدلة تدريب المعلمين/الميسرين لتوسيع نطاق التوعية. وبالمثل، ورهناً بالتمويل المتاح، ستنشئ وزارة التربية والتعليم منصة إلكترونية يمكن من خلالها الوصول إلى المواد الرقمية كلها، وسيتم تدريب المعلمين/الميسرين والموظفين المعنيين من قسم التعليم الإلكتروني على المواد الرقمية وعلى استخدام التطبيق.

إبتداءً من العام 2026، ستوفر وزارة التربية والتعليم حقائب مدرسية وسلال غذائية للمتعلمين المسجلين في برنامج التعليم المسرع وبرنامج التعلم الذاتي، بهدف الوصول إلى المتعلمين جميعاً كل سنة بحلول العام 2030.

في العام 2027، ستبدأ وزارة التربية والتعليم في عقد اجتماعات سنوية مع أصحاب المصلحة لتحديد الدروس المستفادة من توفير الفصول الدراسية العلاجية. كما سيتم توفير خدمات الإرشاد والتوجيه لدعم التطور الشخصي والأكاديمي للفتيات داخل مؤسسات التعليم غير النظامي.

اعتباراً من العام 2025، وخلال خطة قطاع التعليم، ستنفذ وزارة التربية والتعليم أنشطة توعوية حول قيمة التعليم البديل، خاصة للفتيات، من خلال الحملات المجتمعية والبتّ لزيادة الالتحاق ببرامج التعليم البديل. وفي العام 2030، ستجري وزارة التربية والتعليم دراسة متابعة عن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس لتحديد العوامل التي تساهم في المشاركة في التعليم في الجمهورية اليمنية ودراسة ملف الأطفال والمراهقين غير الملتحقين بالمدارس، ومناطق سكنهم، وتاريخهم/خبرتهم الدراسية، والبيئة المنزلية وحالة الإعاقة، والعوائق التي تحول دون حصولهم على التعليم، واحتياجاتهم التعليمية/التدريبية.

هدف العنصر المكون 5.3:

توفير فرص تعليمية بديلة للأطفال خارج المدرسة وتعزيز المسارات نحو التعليم النظامي.

العنصر المكون 5.3: التعليم البديل			
مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
قطاع المناهج والتوجيه	نعم	كلا	تم تحديث مناهج التعليم البديل لتتماشى مع المناهج النظامية المحدثة (نعم/لا)
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	5,735 (100%) تعليم مسرع: 4,290 تعلم ذاتي: 1,526	-	العدد والنسبة المئوية لمعلمي/ميسري التعليم البديل* مع مجموعة أدلة المعلمين المطلوبة

العنصر المكون 5.3: التعليم البديل

مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية والتعليم الكبار	145,401 (100%) تعليم مسرع: 107,250 تعلم ذاتي: 38,151	-	العدد والنسبة المئوية للمتعلمين في التعليم البديل* الحاصلين على مجموعة الكتب المدرسية المطلوبة (ذكور/إناث)
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية والتعليم الكبار	5,735 (100%) 4,290 مسرع + 1,526 تعلم ذاتي)	6,609 (100%) 4,875 مسرع + 1,734 تعلم ذاتي)	العدد والنسبة المئوية لمعلمي/ميسري التعليم البديل المتعاقدين (ذكور/إناث)
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية والتعليم الكبار	5,735 (100%) 4,290 مسرع + 1,526 تعلم ذاتي)	6,609 (100%) 4,875 مسرع + 1,734 تعلم ذاتي)	العدد والنسبة المئوية لمعلمي/ميسري التعليم البديل المتعاقدين الذين يتلقون حوافز نقدية (ذكور/إناث)
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية والتعليم الكبار	يجب تحديده	1,133	عدد فصول التعليم البديل التي تمت استضافتها في المدارس العادية
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية والتعليم الكبار	يجب تحديده	يجب تحديده	العدد والنسبة المئوية لفصول التعليم البديل التي تمت استضافتها في المجتمعات المحلية
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية والتعليم الكبار	25	-	عدد المدارس الصغيرة التي تم بناءها
قسم الإعلام التربوي	6	-	تم إجراء حملة توعية (حملة واحدة سنويًا، 333 مديريةية) – تراكمي
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية والتعليم الكبار	145,401 (100%) تعليم مسرع: 107,250 تعلم ذاتي: 38,151	-	العدد والنسبة المئوية لطلاب التعليم البديل* الذين حصلوا على سلة غذائية، (ذكور/إناث)
وزارة التربية والتعليم/ جهاز محو الأمية والتعليم الكبار	145,401 (100%) تعليم مسرع: 107,250 تعلم ذاتي: 38,151	-	العدد والنسبة المئوية لطلاب التعليم البديل* الذين حصلوا على حقيبة مدرسية (ذكور/إناث)

العنصر المكون 5.3: التعليم البديل

مصدر المعلومات	الهدف 2030	خط الأساس 2022/2021	المؤشرات
وزارة التربية والتعليم	نعم	-	تم التحقق من الدراسة على الأطفال غير الملحقين بالمدرسة
النشاطات			
<ol style="list-style-type: none"> 1. تحديث مناهج التعليم البديل لتتماشى مع المناهج الرسمية المحدثة. 2. تطوير مواد التعليم والتعلم وشراؤها وطباعتها ونشرها وفقاً للمنهج الجديد. 3. التعاقد مع معلمين وميسرين جدد وتدريبهم ورفع مهارات المعلمين والميسرين الحاليين. 4. توفير حوافز نقدية للمعلمين والميسرين لتقديم برامج التعليم البديل. 5. التنسيق مع وزارة التربية والتعليم والمجتمعات المحلية لتوفير مساحات تعليمية آمنة لبرامج التعليم المسرع (في المدارس القائمة أصلاً، أو للمباني أو المساحات الجديدة – بما في ذلك إنشاء المدارس الصغيرة) لتوسيع نطاق برامج التعليم المسرع لا سيما في المناطق التي تعاني نقصاً في الخدمات (بناءً على دراسة تقييم الاحتياجات). 6. تعزيز استخدام التعليم الرقمي للمعلمين وتدريب الميسرين والتعلم الإلكتروني (إذا سمحت الموارد). 7. رفع مستوى الوعي بقيمة التعليم المسرع ووجوده، خاصة بالنسبة إلى الفتيات من خلال الحملات المجتمعية والبحث، لزيادة الالتحاق ببرامج التعليم البديل. 8. توفير السلال الغذائية والحقائب المدرسية للمتعلمين. 9. توفير خدمات الإرشاد والمشورة لدعم التطور الشخصي والأكاديمي للفتيات داخل مؤسسات التعليم غير النظامي؟ 10. تطوير سياسة بشأن الحماية السيبرانية للفتيات. 11. إجراء دراسة متابعة للأطفال غير الملحقين بالمدرسة (دراسة استقصائية على أساس العينة) لتحديد العوامل التي تسهم في عدم الوصول إلى المدرسة والتسرب من المدرسة، مع دراسة ملامحهم ومناطق سكنهم وتمدرسهم واحتياجاتهم التدريبية. 			

ملاحظة: * يشمل التعليم البديل التعليم المسرع، والمدارس المجتمعية والتعليم الذاتي.

4. تكلفة خطة قطاع التعليم وتمويلها



4. تكلفة خطة قطاع التعليم وتمويلها

يوضح هذا الفصل التكاليف والنفقات ومتطلبات التمويل اللازمة لتحقيق السياسات ذات الأولوية الواردة في خطة قطاع التعليم للفترة 2025-2030. واستنادًا إلى نموذج المحاكاة، يحدّد هذا الفصل أيضًا الفجوة المتوقعة في التمويل بين الموارد المتاحة والموارد المطلوبة لتنفيذ الأنشطة وتحقيق أهداف الخطة. كما يتمّ طرح خيارات لتعبئة الموارد لتمويل هذه الفجوة، سواء من المصادر المحلية أو الخارجية. القائمة الكاملة للإسقاطات وبيانات سنة الأساس متاحة كوثيقة منفصلة (في شكل إكسل) وتقدّم عند الطلب لدى وزارة التربية والتعليم.

تستند الإسقاطات المفصلة في هذا الفصل إلى نموذج محاكاة ديموغرافي تم تطويره خصيصًا لليمن³⁸. يأخذ النموذج في الاعتبار الإسقاطات المتعلقة بنمو أعداد المتعلمين خلال فترة خطة قطاع التعليم، بالإضافة إلى تكاليف برامج الأولوية، وذلك لحساب التكلفة الإجمالية لتنفيذ الخطة، مقسمة حسب الاستراتيجية (العنصر المكوّن) والنشاط. يوفر نموذج المحاكاة مجرّد تقدير فقط، ويشمل ذلك أهم نفقات التكاليف، وخاصة الرواتب والحوافز، والبنية التحتية للمدارس والأثاث، ونفقات تحسين الجودة مثل توفير الكتب المدرسية و مواد تعليم وتعلّم الأخرى، وتدريب المعلمين، وبرامج التغذية المدرسية، وبرنامج المعلمات الريفيات، وتحسين بيئة التعلم. كما يتم الأخذ بأنشطة تعزيز النظام، مثل تطوير السياسات وتدريب الموظفين الإداريين والتوعية المجتمعية.

في ظلّ المناخ الحالي من التقلبات السياسية وعدم اليقين الاقتصادي، سواءً على المستوى الداخلي في البلد أو الخارجي في المنطقة، فإن توقعات توافر الموارد والتكاليف المستقبلية تنطوي بالضرورة على عنصر تخميني. وتمثل الأرقام المقدمة أفضل التقديرات الحالية في وقت كتابة هذه الخطة، وسيتمّ تعديلها على وزارة التربية والتعليم مراجعتها سنويًا كبنء أساسي في جدول أعمال اجتماعات الاستعراض السنوية المشتركة لتقييم التقديرات مقابل الأرقام الفعلية وإجراء تعديلات على الإسقاطات عند الضرورة.

4.1 ملخّص السيناريو

يقوم هذا الفصل بحساب الفجوة التمويلية بناءً على الإسقاطات خلال فترة خطة قطاع التعليم حيث يمكن أن تتحقق وفقًا لسيناريوين: سيناريو حذر (السيناريو 1) الذي من شأنه أن يحمي نظام التعليم في اليمن في حال تحققت التوقعات الاقتصادية الكلية والمالية الأقل ملاءمة، وسيناريو أكثر تفاؤلاً (السيناريو 2) مع أهداف أعلى في حال سادت بيئة أكثر ملاءمة (انظر الجدول 4.1 أدناه للاطلاع على التفاصيل):

- **السيناريو 5: السيناريو الحذر.** هذا السيناريو هو الأكثر حذرًا، حيث يتم حسابه على أساس المستويات المنخفضة المفترضة للتمويل المحلي بعد انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي وتعبئة الإيرادات المحلية،

وعلى افتراض أن مجموعة من المخاطر ستظل تشكل تحديًا للقطاع. ويشمل ذلك مخاطر استمرار الصراع، الوطني و/أو الإقليمي، في عرقلة التنمية، واستمرار هشاشة وضع الاقتصاد الكلي، وتقلص الموارد الحكومية. ومن المخاطر الإضافية التي تم أخذها في الحسبان أن شركاء التنمية قد يعيدون توجيه التمويل إلى البرامج الأساسية/المواقع الأخرى التي تعاني الأزمات للاستجابة لحالات الطوارئ التي لم تكن متوقعة في خطة قطاع التعليم، ما سيقلل مرة أخرى من غلاف الموارد المتاحة لتنفيذ خطة قطاع التعليم.

- **السيناريو 6: السيناريو المتفائل.** يفترض هذا السيناريو توقعات أكثر تفاؤلاً إلى حد ما، مع استثناء محادثات السلام، ما يؤدي إلى استئناف النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات الموارد المحلية لدعم أهداف خطة قطاع التعليم.

يعرض الجدول 4.1 أدناه النتائج الأساسية لسياسة خطة قطاع التعليم (أهداف السياسة)³⁹ واسقاطات التكاليف ذات الصلة (التكاليف المتكررة والرأسمالية) لكل من السيناريوين المبينين أعلاه على مدى الفترة 2025-2030. تستند منهجية تقدير التكاليف إلى حساب تكاليف تحقيق الأهداف الأساسية لخطة قطاع التعليم إلى جانب تكاليف الوحدة مثل الرواتب والتدريب وبرامج التغذية المدرسية وبناء المدارس والمكتبات والكتب المدرسية وما إلى ذلك.

وفي إطار السيناريو 1، انصب التركيز على تعزيز الوصول إلى التعليم الأساسي وإلى حد أقل، إلى التعليم الثانوي، مع دعم الحد الأدنى من زيادة فرص الوصول إلى مستويات التعليم كلها (استنادًا إلى الاتجاهات السابقة) مع تأمين تدابير مستهدفة لتحقيق الإنصاف وتعزيز الجودة بهدف الحفاظ على المكاسب والجهود السابقة. ويستند السيناريو 2 إلى السيناريو 1، ولكن مع تحسين إضافي في الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي وتدابير تعزيز الجودة.

الجدول 4.1 ملخص أهداف السيناريو

السيناريو 2	السيناريو 1	خط الأساس	المؤشر
2030	2030	2021	إطار الاقتصاد الكلي
2.5%	0.5%	-1.0%	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
15.0%	11.4%	8.8%	الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
14.0%	14.0%	14.3%	الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي
78.0%	78.0%	78.0%	إنفاق وزارة التربية والتعليم كإجمالي الإنفاق على التعليم
97.0%	97.0%	98.0%	الإنفاق الجاري/المتكرر على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق على التعليم
مخرجات السياسة			
2030	2030	2021	عدد الطلاب، في التعليم العام
66,777	66,777	37,898	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال
7,341,460	7,056,267	5,220,004	التعليم الأساسي

المؤشر	خط الأساس	السيناريو 1	السيناريو 2
التعليم الثانوي	1,038,667	1,341,417	1,733,856
التعليم غير النظامي	217,079	288,549	345,401
نسبة الالتحاق الإجمالية	2021	2030	2030
التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال	1.5%	2.3%	2.3%
مؤشر التكافؤ بين الجنسين	1.02	1.00	1.00
التعليم الأساسي	79%	88%	91%
مؤشر التكافؤ بين الجنسين	0.95	0.97	0.99
التعليم الثانوي	67%	57%	70%
مؤشر التكافؤ بين الجنسين	0.96	0.97	0.99
النسبة المئوية للمعلمين الذين تدفع الحكومة رواتبهم	2021	2030	2030
التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال	53%	25%	25%
التعليم الأساسي	93%	88%	79%
التعليم الثانوي	76%	62%	43%
التعليم غير النظامي	47%	50%	58%
عدد الكتب المدرسية (000)	2030-2025	2030-2025	2030-2025
تعليم الطفولة المبكرة/رياض الأطفال (كتب التمارين)		234	234
التعليم الأساسي والثانوي		179,129	175,571
التعليم غير النظامي		6,954	6,384
عدد الفصول الدراسية التي سيتم بناؤها	2030-2025	2030-2025	2030-2025
التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال		719	719
التعليم الأساسي والثانوي		27,740	7,905
التكاليف (مليون دولار أميركي)، بالأسعار الثابتة للعام 2021	2030-2025	2030-2025	2030-2025
الكلفة المتكررة		2,130	2,476
الكلفة الرأسمالية		545	1,156
المجموع		2,675	3,632

المصدر: نموذج المحاكاة المالية اليميني وخطة التشغيل متعددة السنوات. السيناريو 1 والسيناريو 2.

ترتبط الاختلافات في السيناريوين بحجم الموارد المحلية المتوخاة، ومستوى أهداف السياسات، وحجم الفجوة التمويلية الناتجة في كل حالة. وتقدر التكلفة الإجمالية لخطة قطاع التعليم لهذه الفترة بمبلغ 2,675 مليون دولار أميركي في إطار السيناريو 1 و3,632 مليون دولار أميركي في إطار السيناريو 2. ويمكن الاطلاع على العوامل الأساسية لسياسة التعليم لكلا السيناريوين في المرفق 3.

ونظرًا إلى الوضع الحالي السائد في اليمن والمنطقة في وقت كتابة هذه الخطة، فإن إسقاطات السيناريو 1 تعتبر الأكثر واقعية من بين السيناريوين في الوقت الحالي، وستكون محور التركيز الأساسي في الأقسام التالية.

4.2 كلفة خطة قطاع التعليم في السيناريو رقم 1

كما هو مبين في الجدول 4.1 أعلاه، تقدر الكلفة الإجمالية لخطة قطاع التعليم للفترة المذكورة بمبلغ 2,675 مليون دولار أميركي في إطار السيناريو 1. ويعتبر هذا الاسقاط معقولاً بالنظر إلى الإصلاحات اللازمة لمواجهة التحديات المطروحة والمستوى المحتمل لتعبئة الموارد. يمكن الاطلاع على الجداول التي تعكس النتائج الأساسية للسيناريوين 1 و2 في المرفقين 3.1 و3.2 على التوالي.

تستند إسقاطات السيناريو 1 إلى عدد من الافتراضات الأساسية. وتشمل هذه الافتراضات ما يلي:

- سينكمش الناتج المحلي الإجمالي سنويًا بنسبة 1 في المئة في السنتين الأوليين من فترة الخطة (2025 و2026) قبل أن يبدأ في إظهار انتعاش بنسبة 0.5 في المئة من النمو السنوي.
- ستبقى حصة إجمالي الإنفاق الحكومي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات العام 2025 (11.4 في المئة)، وكذلك حصة الحكومة من الموازنة الفعلية الوطنية للتعليم، والتي ستبقى ثابتة عند 14 في المئة خلال الفترة.
- سيستمر عدد الطلاب في النمو، ما يؤدي إلى زيادة الضغط على النظام التعليمي، خاصة على مستوى التعليم الأساسي. في حين أن أعداد الطلاب ستزداد بشكل عام خلال فترة الخطة، من المتوقع أن تزداد معدلات الالتحاق الإجمالية في مرحلة الطفولة المبكرة ومرحلة التعليم الأساسي بينما ستخف في المرحلة الثانوية، نظرًا إلى ديناميكية السكان في سن الدراسة (ومع ذلك سيستمر الالتحاق في الارتفاع). في الوقت نفسه، من المتوقع أيضًا أن يلتحق المزيد من الأطفال بالمدارس في السن المناسبة، في حين أن تحسينات الجودة وتطبيق سياسة عدم التكرار من قبل وزارة التربية والتعليم ستقلل من معدلات التكرار في الصفوف الأولى.
- في الوقت الذي يتم فيه التخطيط لبناء المزيد من الفصول الدراسية والمدارس، سيتم توجيه الأموال أيضًا نحو تطوير المدارس المستهدفة الحالية من خلال توفير الأسوار والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وما إلى ذلك. وقد تم الإبقاء على التغطية المستهدفة وتكاليف الوحدة لبناء الفصول الدراسية والمكتبات ومختبرات العلوم عند الحد الأدنى.
- من المتوقع أن تستمر وزارة التربية والتعليم في الاعتماد على المعلمين المتعاقدين والمتطوعين، بتمويل من المجالس المحلية وشركاء التنمية، خلال فترة الخطة، نظرًا إلى حجم النقص في المعلمين وارتفاع فاتورة رواتب المعلمين الدائمين في الخدمة المدنية.

- ستكون إحدى الأولويات الأساسية لتخفيض التكاليف هي شطب المعلمين الذين يتلقون رواتبهم ولكنهم لا يقومون بالتعليم فعليًا، من جدول الرواتب.
- وبناءً على ذلك، فإن جميع المعلمين المعيّنين حديثًا، بما في ذلك المربيّات/المربيّات المساعدات، سيكونون متعاقدين أو متطوعين؛ وستقوم وزارة التربية والتعليم بتمويل رواتب الموظفين الدائمين فقط، ولن تفتح أي وظائف جديدة في الخدمة المدنية في هذه الفترة، باستثناء المعلمات الريفيات اللواتي سيتم إدماجهن في النظام عند الانتهاء من تدريبهن الكامل.
- لن تتم إعادة إرساء تدريب المعلمين قبل الخدمة خلال فترة خطة قطاع التعليم؛ وستتم عمليات رفع مستوى المعلمين كلها من خلال التدريب أثناء الخدمة/التطوير المهني المستمر.

تشمل الاستراتيجيات الأساسية الأخرى للحفاظ على خفض التكاليف في إطار السيناريو 1 ما يلي:

- الاعتماد بشكل أكبر قليلاً على خدمات القطاع الخاص لتخفيف الضغط على المدارس الحكومية من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- زيادة نسبة المعلم إلى التلميذ على المستويات كافة لتقليل الحاجة إلى التوظيف.
- زيادة حجم الفصول لاستيعاب المزيد من الأطفال وتقليل الحاجة إلى البناء.
- تخفيض تكاليف وحدة مواد اللعب وتمديد الفترة الزمنية التي يمكن استخدامها فيها.
- تعزيز توفير الوجبات الخفيفة بدلاً من الوجبات المدرسية.
- قصر توفير الحقائق المدرسية على الطلاب الأكثر احتياجًا فقط، مع تحديد معايير الاختيار من قبل وزارة التربية والتعليم.
- تقليل النسبة المئوية المستهدفة من المعلمين الذين يتم تدريبهم وعدد أيام التدريب في السنة.
- تقليل عدد زيارات التفتيش إلى زيارة واحدة في السنة بدلاً من زيارتين، بحلول نهاية الخطة.

كما تم تسليط الضوء عليه سابقًا، نظرًا إلى التقلبات المستمرة في سياق التشغيل، ستتعين مراجعة التقديرات كلها بشكل سنوي عند كل استعراض سنوي مشترك وتعديلها بما يتماشى مع البيانات المالية الفعلية والبيانات الأخرى.

4.2.1 التكاليف المتوقعة حسب نوعها

يوضح الجدول 4.2 أدناه التكاليف المتوقعة للسيناريو 1، حسب السنوات ونوع التكاليف، على مدار فترة خطة قطاع التعليم. سيزداد إجمالي التكاليف من 339 مليون دولار أميركي في العام 2025 إلى 553 مليون دولار أميركي في العام 2030. وستزداد حصة التكاليف الرأسمالية بشكل كبير من 4 في المئة في العام 2021 إلى 31 في المئة في العام 2030. وعلى مدى فترة الخطة، سيتم تخصيص 20 في المئة من إجمالي الكلفة للاستثمار الرأسمالي، بينما ستذهب النسبة المتبقية إلى التكاليف المتكررة للرواتب وما إلى ذلك.

الجدول 4.2 إجمالي الإنفاق المتوقع على التعليم، حسب النوع، بالأسعار الثابتة للعام 2021 (مليون دولار أمريكي)

المجموع	2030	2029	2028	2027	2026	2025	
2,130	380	368	363	351	342	326	الجاري/المتكرر
545	173	125	103	83	48	13	رأس المال
2,675	553	493	466	434	390	393	المجموع
20%	31%	25%	22%	19%	12%	4%	النسبة المئوية لرأس المال

المصدر: نموذج المحاكاة المالية اليميني وخطة التشغيل متعددة السنوات. السيناريو 1.

4.2.2 التكاليف المتوقعة حسب القطاع الفرعي

في ما يتعلق بالتكاليف حسب القطاع الفرعي، فإن الحصة الأكبر في إطار السيناريو 1 مخصصة للتعليم الأساسي والثانوي (94 في المئة)، بالنظر إلى الارتفاع المتوقع في نسبة الالتحاق بالمدارس بسبب النمو السكاني، وما يرتبط بذلك من زيادة تكاليف الاستثمار الرأسمالي في بناء/تحديث المدارس، فضلاً عن ارتفاع التكاليف المتكررة للكتب المدرسية ورواتب المعلمين والتدريب. في حين أن التوسع في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) والتعليم غير النظامي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأساسية لخطة قطاع التعليم، إلا أن حصتهما الفعلية من الموازنة لا تزال محدودة (1.3 في المئة و1.5 في المئة على التوالي خلال الفترة) على الرغم من أن حصة الموارد المخصصة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ستتحسن قليلاً خلال الفترة من نسبة منخفضة تبلغ 0.3 في المئة في العام 2025 إلى 1.5 في المئة في العام 2030 كما هو موضح في الجدول 4.3 أدناه. وسيتم تخصيص ما يقرب من 3 في المئة من الكلفة الإجمالية للإدارة وضمان تشغيل النظام على الرغم من النزاع وتعزيز كفاءة عملية تقديم الخدمات وجودتها.

الجدول 4.3 إجمالي الإنفاق المتوقع على التعليم، والتوزيع حسب القطاع الفرعي، بالأسعار الثابتة للعام 2021 (مليون دولار أمريكي)

المجموع	2030	2029	2028	2027	2026	2025	
							المبلغ (مليون دولار أمريكي)
34	9	8	8	7	1	1	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال
2,517	521	464	436	406	367	323	التعليم الأساسي والثانوي
40	9	8	8	7	6	3	التعليم غير النظامي
84	14	13	15	14	16	12	الإدارة
2,675	553	493	466	434	390	339	المجموع

المجموع	2030	2029	2028	2027	2026	2025	
التوزيع							
1.3%	1.5%	1.6%	1.6%	1.7%	0.3%	0.3%	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال
94%	94%	94%	94%	94%	94%	95%	التعليم الأساسي والثانوي
1.5%	1.6%	1.6%	1.6%	1.6%	1.6%	0.8%	التعليم غير النظامي
3.2%	2.6%	2.7%	3.2%	3.2%	4.0%	3.7%	الإدارة

المصدر: نموذج المحاكاة المالية اليميني وخطة التشغيل متعددة السنوات. السيناريو 1.

4.2.3 الكلفة لكل متعلم

في إطار السيناريو 1، ستزداد النفقات لكل متعلم على مدى فترة الخطة للقطاعات الفرعية كلها كما هو موضح في الجدول 4.4 أدناه، خاصة بالنسبة إلى لتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال، بعد زيادة الاستثمار في البنية التحتية. وترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى المستوى المنخفض جدًا للاستثمار في خط الأساس (2021) والعدد القليل من المتعلمين الذين ستنتم تغطيتهم خلال فترة الخطة. من المتوقع أن تساعد هذه الزيادة في تحسين الاستعداد المدرسي لدى المتعلمين المستفيدين وتؤدي إلى تحسين التعلم والتقدم من خلال النظام التعليمي.

الجدول 4.4 إجمالي الإنفاق المتوقع على التعليم لكل متعلم، بالأسعار الثابتة للعام 2021 (مليون دولار أميركي)

متوسط 2030-2025	2030	2029	2028	2027	2026	2025	2021	
98	128	129	135	142	29	25	24	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال
55	62	58	57	55	52	48	37	التعليم الأساسي والثانوي
25	30	29	27	26	24	11	9	التعليم غير النظامي

المصدر: نموذج المحاكاة المالية اليميني وخطة التشغيل متعددة السنوات. السيناريو 1.

4.2.4 التكاليف المتوقعة بحسب القطاع الفرعي ونوع الإنفاق

سيتم توجيه معظم التكاليف المتكررة والرأسمالية إلى قطاع التعليم الأساسي والثانوي الفرعي (2,004 ملايين دولار للتكاليف المتكررة و513 مليون دولار للتكاليف الرأسمالية) كما هو موضح في الجدول 4.5 أدناه.

الجدول 4.5 الإنفاق المتوقع على التعليم، حسب النوع والقطاع الفرعي، بالسعر الثابت للعام 2021
(مليون دولار أميركي)

المجموع	2030	2029	2028	2027	2026	2025	
المتكررة							
6.7	1.2	1.2	1.2	1.2	1.0	1.0	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال
2,004	356	346	342	330	321	310	التعليم الأساسي والثانوي
38	8	8	7	6	6	3	التعليم غير النظامي
81	14	13	13	13	14	12	الإدارة
2,130	380	368	363	351	342	326	المجموع
رأس المال							
26.8	7.3	6.7	6.4	6.0	0.3	0.0	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال
513	165	118	95	76	46	13	التعليم الأساسي والثانوي
2.6	0.4	0.4	0.6	0.6	0.6	0.0	التعليم غير النظامي
3.4	0.0	0.1	1.4	0.4	1.5	0.0	الإدارة
545	173	125	103	83	48	13	المجموع

المصدر: نموذج المحاكاة المالية اليميني وخطة التشغيل متعددة السنوات. السيناريو 1.

4.2.5 التكاليف المتوقعة حسب البند العريض

بالانتقال إلى تكاليف خطة قطاع التعليم حسب البند، يوضح الجدول 4.6 أدناه أن الجزء الأكبر من النفقات تستحوذ عليه الرواتب (68 في المئة)، بينما تنخفض حصتها خلال فترة الخطة. ويتبع ذلك الحد الأقصى لعدد المعلمين الذين تدفع الحكومة رواتبهم، ما يعني أن أي تعيينات جديدة ستكون في شكل متطوعين أو على أساس التعاقد، على أن يتم دفعها من مصادر غير حكومية. وقد تم تخصيص 29 في المئة من التكاليف لتدابير تحسين الجودة والإنصاف (مثل مواد التعليم والتعلم، والوجبات المدرسية والوجبات الخفيفة، والحقائب المدرسية). أما موازنة التدريب فهي متواضعة نسبيًا (3 في المئة)، إلا أنها تُظهر زيادة كبيرة عن خط الأساس.

أما في ما يتعلق بالنفقات الرأسمالية، فإن توفير المعدات والمرافق الجديدة في المدارس القائمة هو الاستثمار الأكبر، بنسبة 44 في المئة من إجمالي النفقات الرأسمالية. ويعكس ذلك التركيز على تحسين/تحديث البنية التحتية القائمة إلى أقصى حد ممكن. ويقابل هذا الإنفاق الحد من تكاليف بناء البنية التحتية الجديدة (41 في المئة من إجمالي النفقات الرأسمالية). ستزداد التكلفة الرأسمالية قرب نهاية فترة الخطة مع بدء برامج البناء الكبرى.

الجدول 4.6 نفقات التعليم المتوقعة وتوزيعها، حسب النوع والبند العريض، بالسعر الثابت للعام 2021
(مليون دولار أميركي)

المتكررة							
المبلغ (مليون دولار أميركي)	2025	2026	2027	2028	2029	2030	المجموع
الرواتب	241	238	239	240	242	244	1,443
تدابير الجودة والإنصاف	83	92	99	110	114	124	621
تنمية القدرات	1	12	13	13	12	12	63
المجموع	326	342	351	363	368	380	2,130
التوزيع	2025	2026	2027	2028	2029	2030	المجموع
الرواتب	74%	70%	68%	66%	66%	64%	68%
تدابير الجودة والإنصاف	26%	27%	28%	30%	31%	33%	29%
تنمية القدرات	0%	4%	4%	4%	3%	3%	3%
رأس المال							
المبلغ (مليون دولار أميركي)	2025	2026	2027	2028	2029	2030	المجموع
الإنشاءات الجديدة	0	10	33	45	58	80	225
إعادة التأهيل	12	13	13	13	13	13	76
التجهيزات	1	24	37	44	54	81	241
الإدارة	0	2	0	1	0	0	3
المجموع	13	48	83	103	125	173	545
التوزيع	2025	2026	2027	2028	2029	2030	المجموع
الإنشاءات الجديدة	0%	20%	39%	44%	46%	46%	41%
إعادة التأهيل	93%	26%	15%	12%	10%	7%	14%
التجهيزات	7%	51%	45%	43%	44%	47%	44%
الإدارة	0%	3%	0%	1%	0%	0%	1%

المصدر: نموذج المحاكاة المالية اليمني و خطة التشغيل متعددة السنوات. السيناريو 1.

4.2.6 التكاليف المتكررة المتوقعة حسب القطاع الفرعي والبند التفصيلي

يمكن تقسيم هذه الأرقام بشكل أكبر لتوضيح توزيع التكاليف المتكررة والرأسمالية حسب القطاع الفرعي والبند التفصيلي في إطار السيناريو 1، كما هو مبين في الجدول 4.7 أدناه. يسلط الجدول الضوء على التباينات الواسعة

في طريقة تمويل الأنشطة. تتراوح نسبة رواتب المعلمين من 32 في المئة في التعليم غير النظامي إلى 81 في المئة في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال، ممثلة أعلى نفقات في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال والأساسي/الثانوي. تستحوذ الوجبات المدرسية والوجبات الخفيفة (التي يتم توفيرها في التعليم الأساسي/الثانوي فقط) على جزء كبير من التكاليف المتكررة في المرحلة الأساسية والثانوية، حيث تبلغ 17 في المئة من النفقات المتكررة للقطاع الفرعي. وقد ثبت أنّ الوجبات المدرسية والوجبات الخفيفة على الرغم من ارتفاع تكلفتها، تعتبر تدخلاً فعالاً للغاية من حيث التكلفة في السياق اليمني، وستمكن زيادة الأموال من توسيع نطاقها لتشمل المناطق التي تعاني نقصاً في الخدمات في فترة خطة قطاع التعليم. تستحوذ مواد التعليم والتعلم (بما في ذلك طباعة الكتب المدرسية ودفاتر التمارين وأدلة المعلمين) على حصة مستقرة نسبياً من الإنفاق في قطاعات التعليم الفرعية كافة، تتراوح بين 8 في المئة في التعليم الأساسي/الثانوي و11 في المئة في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال، وذلك بعد توزيعها سنوياً.

الجدول 4.7 التوزيع المتوقع لنفقات التعليم المتكررة، حسب القطاع الفرعي والبند التفصيلي

المجموع	2030	2029	2028	2027	2026	2025	
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال
81%	75%	77%	79%	78%	89%	88%	الرواتب
14%	18%	16%	16%	17%	6%	11%	تدابير الجودة
5%	7%	7%	6%	5%	5%	1%	تنمية القدرات
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	التعليم الأساسي والثانوي
68%	65%	66%	67%	69%	70%	74%	الرواتب والحوافز
29%	32%	30%	29%	27%	26%	26%	تدابير الجودة والإنصاف
7%	7%	7%	7%	7%	7%	7%	مواد التعليم والتعلم ⁴⁰
17%	20%	19%	18%	17%	16%	15%	الوجبات المدرسية/الوجبات الخفيفة
0.4%	0.4%	0.4%	0.4%	0.4%	0.4%	0.4%	الحقائب المدرسية
1%	2%	2%	1%	1%	1%	1%	المنح المدرسية
2%	2%	2%	3%	2%	2%	3%	غيرها ⁴¹
3%	3%	3%	4%	4%	4%	0%	تنمية القدرات
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	التعليم غير النظامي
32%	24%	26%	29%	32%	36%	73%	الرواتب
63%	72%	69%	66%	63%	58%	25%	تدابير الجودة والإنصاف
12%	13%	13%	13%	13%	12%	2%	مواد التعليم والتعلم
47%	56%	52%	49%	44%	39%	19%	حوافز للمتعلمين ⁴²
5%	3%	4%	4%	6%	7%	4%	غيرها
5%	4%	4%	5%	5%	6%	2%	تنمية القدرات

المصدر: نموذج المحاكاة المالية اليمني وخطة التشغيل متعددة السنوات. السيناريو 1. انظر جدول المرفق 3.1 في المرفق للاطلاع على البيانات الأولية.

4.3 تمويل خطة قطاع التعليم

4.3.1 الموارد المحلية والفجوة التمويلية

تم تقدير غلاف موارد خطة قطاع التعليم بناءً على سلسلة من الافتراضات حول تطور مختلف المجاميع الاقتصادية الكلية، بما في ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الإيرادات المحلية، وحصة نفقات التعليم والتدريب من إجمالي النفقات الحكومية، وحصة إنفاق وزارة التربية والتعليم على التعليم والتدريب. وكما هو مبين في الجدول 4.8 أدناه، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لليمن بهامش ضئيل فقط بالقيمة الحقيقية. وستبقى حصة نفقات التعليم من إجمالي النفقات الحكومية عند 14 في المئة (أو 1.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل بكثير من المعيار الدولي الذي يتراوح بين 4-6 في المئة). ستبقى حصة وزارة التربية والتعليم من إجمالي نفقات التعليم والتدريب ثابتة (78 في المئة).

سيتم الحفاظ على الموارد المحلية للتعليم والتدريب عند المستوى الحالي. بين العامين 2025 و2030، من المتوقع أن يتوفر ما مجموعه 1,481 مليار ريال يمني للتعليم والتدريب، من الموارد المحلية. ويترجم هذا إلى غلاف إجمالي لوزارة التربية والتعليم قدره 1,441 مليار دولار أميركي (1.405 مليار دولار أميركي للتكاليف المتكررة و36 مليون دولار أميركي للتكاليف الرأسمالية).

الجدول 4.8 تطور الموارد التعليمية المتاحة المتوقعة في إطار السيناريو 1، 2025-2030

2030	2029	2028	2027	2026	2025	
20,128	20,028	19,928	19,829	19,730	19,930	الناتج المحلي الإجمالي (ثابت - 2021، مليار ريال يمني)
0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	-1.0%	-1.0%	معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
1,028	1,028	1,028	1,028	1,028	1,028	سعر الصرف
2,295	2,283	2,272	2,261	2,190	2,266	إجمالي الإنفاق الحكومي (ثابت - 2021، مليار ريال يمني)
11.4%	11.4%	11.4%	11.4%	11.1%	11.1%	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
321	320	318	316	307	317	إجمالي الإنفاق على التعليم (ثابت - 2021، مليار ريال يمني)
14%	14%	14%	14%	14%	14%	كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي
1.6%	1.6%	1.6%	1.6%	1.6%	1.6%	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
97.0%	97.2%	97.4%	97.6%	97.8%	98.0%	منها: الموارد المتكررة
3.0%	2.8%	2.6%	2.4%	2.2%	2.0%	منها: الموارد الرأسمالية
78%	78%	78%	78%	78%	78%	إجمالي نفقات وزارة التربية والتعليم (من نفقات التعليم والتدريب)

2030	2029	2028	2027	2026	2025	
251	249	248	247	239	247	إجمالي نفقات وزارة التربية والتعليم (ثابت - 2021، مليار ريال يمني)
244	243	241	240	233	241	إجمالي نفقات وزارة التربية والتعليم (ثابت - 2021، مليون دولار أميركي)
236	236	235	234	227	236	منها: النفقات المتكررة
7	7	6	6	5	5	منها: الإنفاق الرأسمالي المحلي

المصدر: نموذج المحاكاة المالي اليمني وخطة التشغيل متعددة السنوات. السيناريو 1.

على الرغم من الجهود التمويلية التي تبذلها الحكومة اليمنية، ستظل خطة قطاع التعليم بحاجة إلى موارد إضافية من أجل تنفيذها بالكامل، كما هو موضح في الجدول 4.9 أدناه. تبدأ الفجوة التمويلية السنوية بنسبة 29 في المئة من الكلفة الإجمالية في العام 2025 وتزداد إلى 56 في المئة في العام 2030. وعلى مدى فترة الخطة، يجب تمويل 46 في المئة من التكاليف المقدرة، أي 1.234 مليار دولار أميركي، من موارد إضافية. تعكس الفجوة التمويلية المتوقعة، حتى في هذا السيناريو الحذر، الحجم الهائل لأعمال التعافي المطلوبة لإعادة بناء نظام التعليم في اليمن وتجديده.

الجدول 4.9 الفجوة التمويلية المقدرة في إطار السيناريو 1، مليون دولار أميركي والنسبة المئوية (بالأسعار الثابتة للعام 2021)

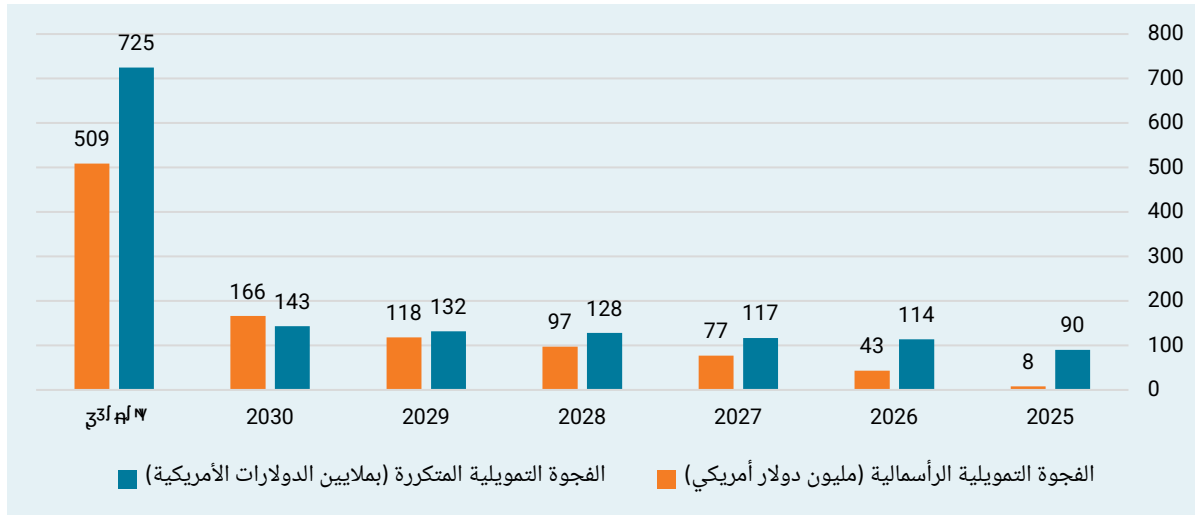
المجموع	2030	2029	2028	2027	2026	2025	
2,675	553	493	466	434	390	339	التكاليف المتوقعة لخطة قطاع التعليم
2,130	380	368	363	351	342	326	متكررة
545	173	125	103	83	48	13	رأسمالية
1,441	244	243	241	240	233	241	الموارد المحلية المتاحة المتوقعة
1,405	236	236	235	234	227	236	متكررة
36	7	7	6	6	5	5	رأسمالية
1,234	309	250.5	225	194	157.5	98	فجوة التمويل (الموارد المحلية فقط)
46%	56%	51%	48%	45%	40%	29%	فجوة التمويل كنسبة مئوية من إجمالي التكاليف (الموارد المحلية فقط)
201	21	24	33	36	42	46	التمويل الخارجي المتوقع
1,033	288	227	192	158	116	53	فجوة التمويل (مع التمويل الخارجي)
39%	52%	46%	41%	36%	30%	16%	فجوة التمويل كنسبة مئوية من إجمالي التكلفة (مع الموارد الخارجية)

المصدر: نموذج المحاكاة المالي اليميني وخطة التشغيل متعددة السنوات. السيناريو 1، ومسح المساهمات المقدرة للمانحين. انظر جدول المرفق 3.2 في المرفق للاطلاع على التفاصيل.

يرد تطور فجوة التمويل لكل نوع من أنواع الإنفاق في الشكل 4.1 أدناه. ستبلغ الفجوة في التكاليف المتكررة خلال فترة الخطة 725 مليون دولار أميركي. وفي حين أن وزارة التربية والتعليم ستكون قادرة على تغطية معظم نفقات الرواتب، ستبرز حاجة ماسة إلى دعم خارجي لتمكين الوزارة من تنفيذ معظم تدخلات خطة قطاع التعليم التي تدعم تدابير تعزيز الإنصاف والجودة (مثل طباعة/توزيع الكتب المدرسية، والتغذية المدرسية، والمنح المدرسية، وتدريب المعلمين أثناء الخدمة)، وكذلك تدابير تقوية النظام (إنشاء نظام إدارة المعلومات التربوية، ونظام إدارة المعلومات المالية، ونظام إدارة معلومات الموارد البشرية، وتدريب الموظفين غير المعلمين).

تكون الفجوة التمويلية للتكاليف الرأسمالية صغيرة في البداية، حيث لا تخطيط لأي أعمال بناء كبيرة في العام 2025. ولكن مع بدء برامج البناء وإعادة التأهيل واكتسابها زخمًا، تزداد الموارد المطلوبة فتتسع الفجوة. على مدى فترة الخطة، ستظهر الحاجة إلى ما يقرب من 509 ملايين دولار أميركي من الموارد الإضافية لتغطية التكاليف الرأسمالية بكاملها.

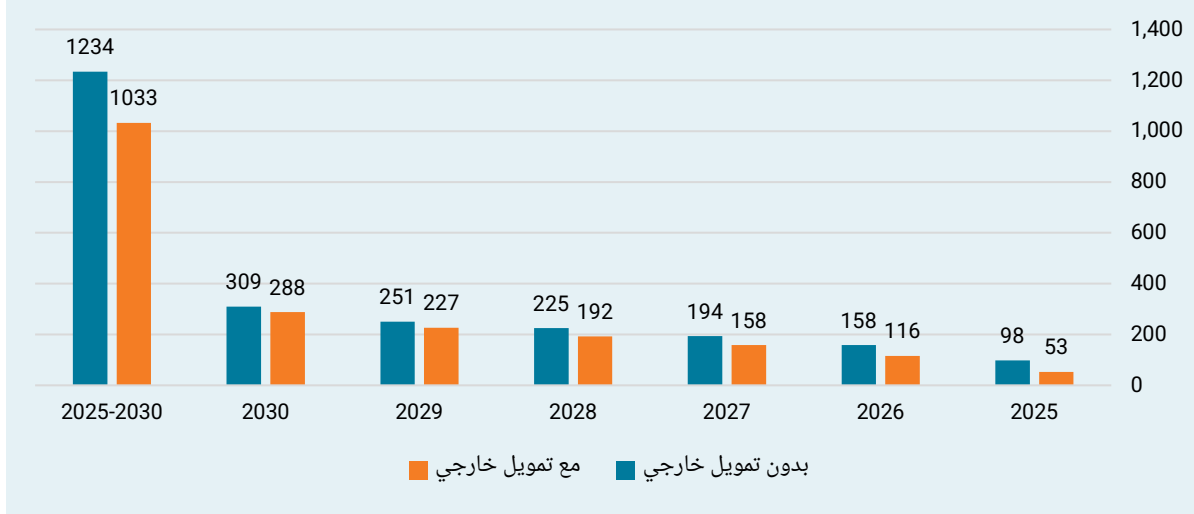
الشكل 4.1 فجوة التمويل المقدرة خلال فترة الخطة (باستثناء الدعم الخارجي)، مليون دولار أميركي، بالأسعار الثابتة للعام 2021



المصدر: نموذج المحاكاة المالية اليميني وخطة التشغيل متعددة السنوات. السيناريو 1.

وعند احتساب التمويل الخارجي المقدر⁴³، تنخفض فجوة التمويل المقدرة إلى مليار دولار أميركي، أو 39 في المئة من إجمالي تكاليف الخطة (الجدول 4.9). ومن المقدر أن تتقلص هذه الفجوة بشكل أكبر لتوقع صدور المزيد من التزامات المانحين في الأشهر والسنوات المقبلة، وكذلك مع الأمل في أن يلتزم المانحون بالتمويل بما يتماشى تحديداً مع أهداف خطة قطاع التعليم وتوجهاتها الاستراتيجية وتدخلاتها ذات الأولوية. وستمكن هذه الموازنة من تنفيذ الخطة بنجاح وتحقيق النتائج المخطط لها.

الشكل 4.2 الفجوة التمويلية المقدرة على مدى فترة الخطة، بدون موارد خارجية ومع موارد خارجية، بمليون دولار أميركي (بأسعار العام 2021)



المصدر: نموذج المحاكاة المالية اليميني وخطة العمليات متعددة السنوات. السيناريو 1، ومسح المساهمات المقدرة للمانحين. انظر جدول المرفق 3.2 في المرفق للاطلاع على التفاصيل.

4.3.2 تعبئة الموارد لتمويل الفجوة التمويلية

لكي تحقق خطة قطاع التعليم النتائج المخطط لها بالكامل، لا بد للحكومة اليمنية أن تبذل جهودًا متضافرة لسد الفجوة التمويلية، مدعومةً بمساهمة كبيرة ومنتسقة من شركاء التنمية المعنيين بالتعليم، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. ولتحقيق هذه الغاية، سثتبع مجموعة من الاستراتيجيات لتعبئة موارد إضافية لتمويل تنفيذ خطة قطاع التعليم، بما في ذلك:

- الاستفادة من خطة قطاع التعليم كوسيلة للتفاوض مع وزارة المالية، وإظهار كيف أن الاستثمار في خطة قطاع التعليم هو استثمار في مستقبل البلد ككل، والدعوة إلى الحفاظ على التمويل المحلي للتعليم لضمان تخصيص موارد محلية كافية لتحقيق أهداف خطة قطاع التعليم، بما يتماشى مع الالتزامات الرئاسية التي تم التعهد بها في قمة تحويل التعليم للعام 2022.
- شكل إنشاء صندوق وطني لدعم التعليم التزامًا إضافيًا تم التعهد به في قمة تحويل التعليم. إن تصميم إطار عمل تشغيلي للصندوق يمكن أن يشمل استكشاف فرص لتوجيه أجزاء من تدفقات الإيرادات من صناعات النفط والغاز، وكذلك من موازنات السلطات المحلية إلى قطاع التعليم. وبإمكان الصندوق الوطني لدعم التعليم أن يضم ذراعًا استثماريًا لتحقيق قدر أكبر من الاستدامة والمرونة. ومن شأن هذه الإضافة الاستراتيجية أن تولد مصادر دخل مستقلة، وتقلل من الاعتماد على الموارد الحكومية، وتوفر أساسًا مستقرًا للمبادرات التعليمية المستقبلية.
- تنويع تمويل المساعدات والتعامل مع جهات مانحة/شراكات جديدة، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والجهات المانحة غير التقليدية. كما ستدعو وزارة التربية والتعليم ومجموعة التعليم المحلية إلى

تخصيص حصة أكبر من التمويل الإنساني للتعليم. وستستمر وزارة التربية والتعليم في الدعوة من خلال مجموعة التعليم المحلية لشركاء التنمية لمواءمة مساهماتهم مع خطة قطاع التعليم كمخطط لتوجيه الاستثمارات في القطاع، والحدّ من التداخل والازدواجية، وزيادة فعالية تمويل المساعدات في تحقيق أهداف خطة قطاع التعليم، وتعزيز المساءلة المشتركة عن النتائج.

- توسيع الشراكات مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وتعزيز دور القطاع الخاص في تمويل التعليم، بما في ذلك استكشاف خيارات التمويل المبتكرة. كما أنّ زيادة نسبة الأطفال في المدارس الخاصة والمجتمعية من شأنها أن تساعد على تقليل عبء التكلفة على وزارة التربية والتعليم في تقديم خدمات التعليم في القطاع الحكومي.

- كما سيساعد تحسين الكفاءة، مثل شطب المعلمين غير المشاركين من جدول الرواتب، والحدّ من التكرار في الصفوف المبكرة، في تقليل الهدر وتحسين الكفاءة الداخلية لوزارة التربية والتعليم. وبالإضافة إلى البحث عن طرق فعالة من حيث التكلفة لتقديم الخدمات، فإن هذه الجهود من شأنها أن تساعد في تحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة؛ وهي نقطة بالغة الأهمية في سياق يتسم بتوفر موارد محدودة.

5. ترتيبات التنفيذ والرصد والتقييم والتعلم



5. ترتيبات التنفيذ والرصد والتقييم والتعلم

تعتبر آليات الرصد والتقييم والتعلم (MEL) أساسية لضمان حصول وزارة التربية والتعليم والشركاء على الأدلة على سير الخطة على الطريق الصحيح نحو تحقيق أهدافها أم لا، ولتوجيه التخطيط المستقبلي. في حال كشفت بيانات الرصد والتقييم والتعلم عن انحراف الخطة عن مسارها، يمكن تحديد إجراءات تصحيحية لمعالجة العوائق وإعادتها إلى مسارها الصحيح. يعزز الرصد والتقييم والتعلم أيضًا المساءلة عن النتائج والشفافية في كيفية استخدام الاستثمارات التعليمية بشكل فعال، بينما يوفر أساسًا قويًا لتقديم التقارير، وتوثيق الدروس المستفادة، والخطط التشغيلية متعددة السنوات.

يحدد هذا الفصل ترتيبات التنفيذ وآليات تقديم التقارير التي تم وضعها لضمان تنفيذ فعال للأنشطة المخططة وإخضاعها للرصد والتقييم والتعلم، على مدى السنوات الست المقبلة، بحيث يمكن قياس نتائج خطة قطاع التعليم بشكل موثوق. كما يوضح الأدوار والمسؤوليات الموكلة إلى وزارة التربية والتعليم والشركاء الأساسيين في تنفيذ خطة قطاع التعليم، بقدر الإمكان في الوضع الحالي.

يتوقّف التنفيذ المتناسك لخطة قطاع التعليم بشكل حاسم على الالتزام السياسي من قبل وزارة التربية والتعليم وشركائها. يشمل هذا الالتزام توفير التمويل الكافي لتنفيذ الأنشطة، بالإضافة إلى الاستثمار في القدرات المؤسسية والفردية اللازمة لتحقيق النتائج المخططة. وسوف توضع عملية مسح للشركاء في بداية الإطار الزمني لخطة قطاع التعليم لتحديد مصادر التمويل لكل من الأنشطة التي تم التخطيط لها. وستشكل عملية مسح الشركاء هذه وثيقة حية، يجري تحديثها بانتظام لمواكبة أي تغييرات، كأداة لتوجيه الاستثمار الاستراتيجي نحو أهداف خطة قطاع التعليم، وتحديد التداخلات والفجوات في الدعم.

والأهم من ذلك، ضرورة توافر بيانات موثوقة لكل سنة من سنوات تنفيذ خطة قطاع التعليم، وذلك لمراقبة التقدم المحرز. وتشمل الأولويات الأساسية مكنة العمل الإداري وبناء شبكات لتدفق المعلومات من الوزارة المركزية إلى المحافظات. ولهذا الغرض، ستبحث وزارة التربية والتعليم عن فرص للتحويل من نظام إدخال البيانات الورقي إلى نظام إدخال بيانات عبر الإنترنت لتسهيل جمع البيانات من مستوى المدرسة إلى المكتب المركزي للوزارة. وتعتبر هذه الخطوة الهدف الأساسي لتحقيق استقرار تدفق البيانات إلى وزارة التربية والتعليم. كما ستلعب الأنشطة المخططة لتعزيز نظام إدارة المعلومات التربوية ضمن برنامج الأولوية 4.1 دورًا أساسيًا في تحسين توافر البيانات في الوقت المناسب، وسهولة الوصول إليها، وموثوقيتها.

5.1 ترتيبات التنفيذ

5.1.1 المبادئ الأساسية لتنفيذ خطة قطاع التعليم

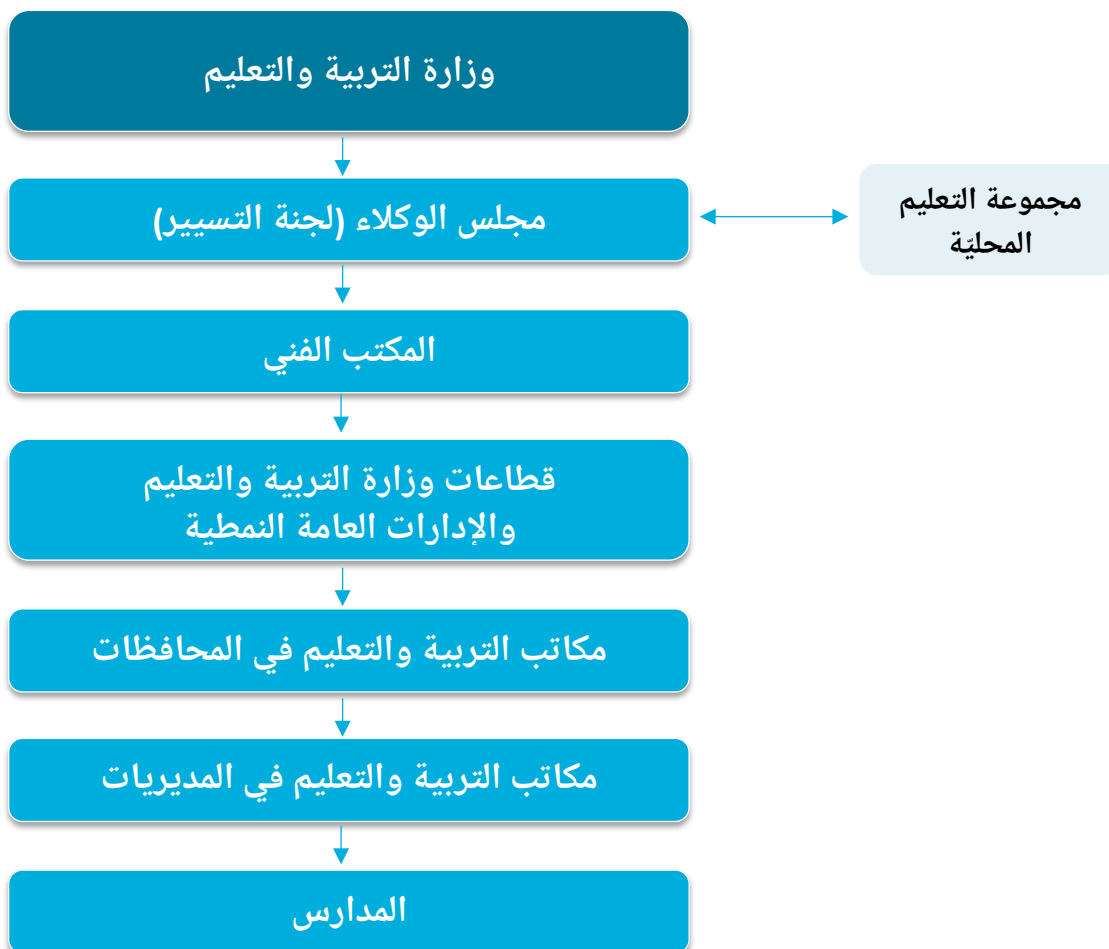
يتطلب الوضع التعليمي المعقد الحالي استجابة منسقة ولامركزية لتلبية الاحتياجات التعليمية للمتعلمين ودعم المعلمين وموظفي التعليم على المستويين المركزي واللامركزي. ولتحقيق هذه الغاية، تعتمد خطة قطاع التعليم أربع مقاربات رئيسة لتوجيه التنفيذ:

1. ستركز برامج الأولوية الخمسة في خطة قطاع التعليم بشكل أساسي على المستويات اللامركزية، وهي مستوى المدرسة، والمديرية، والمحافظة.
2. تتضمن خطة قطاع التعليم مجموعة من الاستراتيجيات لتعزيز القدرات، بما في ذلك عمليات التخطيط المؤسسي، وكفايات موظفي وزارة التربية والتعليم على المستويات كافة.
3. ستعمل خطة قطاع التعليم على تعزيز هياكل التعاون والتنسيق على المستويات المركزية واللامركزية وفي ما بينها، وكذلك مع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك الشركاء في المجال الإنساني والتنموي، ووزارات مختصة ووكالات تنفيذية أخرى.
4. ستنتقل خطة قطاع التعليم من مقارنة تركز على الطوارئ نحو مقارنة تركز على التعافي وبناء النظام، مع إنهاء دور مجموعة الطوارئ تدريجاً بحلول نهاية السنة الثانية من خطة قطاع التعليم، والتخلي عن استخدام أدوات الرصد والتقييم التي وُضعت لخطة التعليم الانتقالية (TEP) لصالح مأسسة الرصد والتقييم على مستوى الوزارة ككل. سيؤدي ذلك إلى تقليل تكاليف التشغيل والسماح بإعادة توجيه الموارد لمزيد من الفائدة للمتعلمين.

5.1.2 التنسيق والتنفيذ لخطة قطاع التعليم على المستوى المركزي

يعتمد الإطار الخاص بتنفيذ خطة قطاع التعليم ورصدها وتقييمها على المبدأ الأساسي الذي ينص على أن وزارة التربية والتعليم هي الجهة الأساسية المسؤولة عن تنفيذ الخطة، وتعمل بالتعاون مع الكثير من الأطراف المعنية، بما في ذلك الوزارات المختصة، والشركاء في المجال الإنساني والتنموي ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. يوضح الشكل 5.1 آليات التنسيق والتنفيذ على المستويين المركزي واللامركزي.

الشكل 5.1 آليات التنسيق والتنفيذ داخل وزارة التربية والتعليم



وزارة التربية والتعليم

يتمثل الدور والمسؤولية الأساسيان لوزارة التربية والتعليم في قيادة عملية التخطيط والتنسيق والتنفيذ والرصد والتقييم لتقدم خطة قطاع التعليم وإنجازاتها في أنحاء البلاد كلها. فالوزارة تتعهد بالعمل نحو ضمان حصول كل طفل في اليمن على تعليم جيد ومنصف وعادل، وتحقيقه أفضل المخرجات التعليمية الممكنة. ولدعم هذا الهدف، ستعمل وزارة التربية والتعليم على تعزيز قدرات الإدارة التعليمية لتقوم بأدوارها ومسؤولياتها بفعالية. عملياً، تتضمن الخطة التشغيلية متعددة السنوات لخطة قطاع التعليم أنشطة لتعزيز القدرات الأساسية لموظفي الوزارة، بما في ذلك في المجالات التالية:

- التخطيط الاستراتيجي، بما يشمل إعداد الخطط والموازنات السنوية، وجمع البيانات وتحليلها، والرصد وتقديم التقارير.
- الإشراف التعليمي، والمشاركة المجتمعية، ودعم تنفيذ برنامج تطوير المدارس.
- التنسيق مع الوزارات ذات الصلة والجهات الحكومية الأخرى والشركاء التنمويين.

سبق وأجري تحليل للقدرات لتحديد الفجوات في القدرات واقتراح استراتيجيات ذات أولوية لمعالجة الفجوات المحددة، لا سيما تلك التي قد تؤثر على تنفيذ برامج الأولوية في خطة قطاع التعليم.

أبرزت التحليلات الأخيرة الوظائف الأساسية للإدارة التعليمية اللازمة لتنفيذ خطة قطاع التعليم بنجاح. تشمل هذه الوظائف: الإحصاءات وإدارة البيانات، التخطيط ووضع الموازنات، السياسات والبحث، والرصد والتقييم. وقد سعت الوزارة إلى الحصول على تمويل لتنفيذ خطة تحليل القدرات التي وضعت بناءً على التحليل.

مجلس الوكلاء

يتولى الإشراف على تنفيذ خطة قطاع التعليم وإدارتها مجلس وكلاء الوزارة، وهو عبارة عن لجنة توجيهية رفيعة المستوى أنشئت بموجب قرار وزاري حدّد مهامها ومسؤولياتها. ويتمثل الدور الأساسي للمجلس في الإشراف والرصد ومعالجة القضايا التي تؤثر على تنفيذ خطة قطاع التعليم، وضمان الاستخدام المسؤول والفعال للموارد.

تتكوّن اللجنة التوجيهية من وكلاء وزارة التربية والتعليم، ويرأسها وزير التربية والتعليم، ويكون رئيس المكتب الفني عضوًا ومقرّرًا. وتمثل أهداف اللجنة بما يلي:

- توجيه تنفيذ الخطة القطاعية وتجاوز أي صعوبات أو عقبات قد تمنع التنفيذ.
- التواصل والتنسيق مع الوزارات والجهات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ خطة قطاع التعليم.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الاستخدام المسؤول والفعال للموارد.
- تسهيل تبادل المعلومات مع مستويات الإدارة التعليمية على المستويات اللامركزية ومع الشركاء التنمويين لتنفيذ الخطة القطاعية، وتجنّب الازدواجية وضمان تكامل مقاربات التنفيذ والتدخلات.
- قيادة عملية التخطيط والتنفيذ والرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة والنتائج المحقّقة.

يجتمع أعضاء المجلس بشكل منتظم (اجتماعات فصلية أو نصف سنوية على الأقل) وسيولون اهتمامًا خاصًا لتبادل المعلومات لتجنب الازدواجية وضمان تكامل المقاربات والتدخلات عبر برامج خطة قطاع التعليم.

المكتب الفني

يتولّى المكتب الفني قيادة عملية التنسيق والإجراءات الفنية المطلوبة لتنفيذ خطة قطاع التعليم وفقًا لمهامه وصلاحياته.

يضطلع المكتب الفني بالمسؤولية في ما يخص: إعداد الخطط والموازنات بالشراكة مع القطاعات؛ الإشراف على التنفيذ الفني والمالي؛ متابعة التقدم نحو تحقيق أهداف خطة قطاع التعليم؛ تقديم التقارير إلى المسؤولين في الوزارة؛ والتنسيق مع الشركاء التنمويين والإنسانيين، بالتعاون الوثيق مع القطاعات المعنية بتنفيذ خطة قطاع التعليم.

يُكَلِّف المكتب الفني والقطاعات بالتحديد بما يلي:

- إعداد الخطط التشغيلية السنوية والموازنات المنبثقة من خطة قطاع التعليم بناءً على الأهداف المتفق عليها والموازنة المحددة لكل محافظة.
- التنسيق مع الشركاء (الوزارات ذات الصلة، الشركاء في المجال التنموي والإنساني، المجتمع المدني والقطاع الخاص) لدعم تنفيذ خطة قطاع التعليم لضمان:
 - التوزيع المنصف للموارد عبر استخدام التخطيط المكاني كأداة لتحدي الاحتياجات الخاصة للمحافظات وفقاً لما هو وارد في خطط العمل السنوية.
 - توحيد دعم الشركاء وتنسيقه مع خطة قطاع التعليم وخطط العمل السنوية اللاحقة لتجنب الازدواجية والفجوات في تقديم الخدمات.
 - توحيد الجهود والموارد لتحقيق الأهداف والغايات المحددة في خطة قطاع التعليم.
- تعزيز الممارسات الجيدة ومأسسة المعايير الدنيا لتقديم الخدمات التعليمية في حالات الطوارئ.
- متابعة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ البرامج والأنشطة ذات الأولوية في خطة قطاع التعليم من خلال الاحصاء السنوي للمدارس وأدوات أخرى ذات صلة.
- تقديم التقارير وتبادل المعلومات حول التقدم المحرز في عملية التنفيذ والتحديات المحتملة التي تعوق تنفيذ الأنشطة من خلال الآليات المعتمدة (مثل استعراضات قطاع التعليم المشتركة، مجموعة التعليم المحلية، إلخ).
- تقديم الدعم لمكاتب التعليم في المحافظات والمديريات لضمان التنفيذ الفعال والتنسيق على المستويات اللامركزية، بما في ذلك إعداد ومتابعة وتقديم التقارير حول تقدم التنفيذ، وفقاً لخطط العمل السنوية.
- تنسيق التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك إعداد الخطط والموازنات السنوية، جمع البيانات وتحليلها، والرصد وتقديم التقارير. ويشمل ذلك: جمع الخطط من القطاعات ودمجها في خطة سنوية للوزارة وعرض الخطة النهائية على لجنة الإدارة؛ متابعة المسائل الفنية في نهاية العام.
- التواصل مع مختلف مستويات إدارة العملية التعليمية للإبلاغ عن السياسات والقرارات المطلوب تنفيذها على المستويات اللامركزية.
- ضمان فرص تعليمية آمنة حتى في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية باستخدام الوسائل المختلفة والأدوات الفنية المتاحة للوزارة.

القطاعات

يتحمل كل قطاع على المستوى الوطني مسؤولية التنسيق مع الدوائر المعنية في مكاتب التربية والتعليم على مستوى المحافظات والمديريات لضمان التنفيذ الناجح لخطة قطاع التعليم، وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالتخطيط والرصد والتقييم.

تتمثل مسؤوليات القطاعات المعنية في ما يلي:

- يشرف قطاع التعليم العام وقطاع تعليم الفتاة على التعليم والمشاركة المجتمعية ويدعمان تنفيذ برنامج تطوير المدارس وبرنامج الحوافز المدرسية.
- يقوم قطاع المناهج بتحديث المناهج التعليمية بناءً على كفايات محددة يجب أن يكتسبها المتعلمون، ويوفر الكتب المدرسية والوسائل التعليمية المساعدة للمدارس.
- يعزز قطاع التدريب قدرات المعلمين في أساليب التعليم والتعلم الحديثة التي تمكن الطلاب من اكتساب الكفاءات المطلوبة في المناهج التعليمية.
- يستخدم قطاع المشاريع والتجهيزات الخارطة المكانية للمدرسة لتحديد احتياجات البناء والتأهيل والصيانة. كما يعمل على تحديد الاحتياجات وفقاً للمعايير والمواصفات الخاصة بالمستلزمات والتجهيزات المدرسية مع الأخذ بالسمات المختلفة لكل من المتعلمين والمتعلمات وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

5.1.3 تنسيق التنفيذ على مستوى مكاتب التربية والتعليم في المحافظات ومكاتب التربية والتعليم في المديرية

سيتم تنفيذ خطة قطاع التعليم من خلال مكاتب التربية والتعليم في المحافظة ومكاتب التربية والتعليم في المديرية بما يتماشى مع الهياكل التنظيمية واللوائح ذات الصلة. تعتمد على المستوى دون الوطني (المحافظات والمديرية) آليات التنسيق نفسها المعتمدة على المستوى الوطني. ويتولى كل قطاع على المستوى الوطني مسؤولية التنسيق مع الإدارات المعنية على مستوى المحافظات والمديرية لضمان التنفيذ الناجح لبرامج خطة قطاع التعليم وأنشطتها.

بالإضافة إلى ذلك، يتولى المكتب الفني على المستوى المركزي مسؤولية التواصل مع مدراء مكاتب التربية والتعليم في المحافظات وفي المديرية لضمان توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالتخطيط والرصد والتقييم. كما يُعنى المكتب الفني تنظيم اجتماعات التنسيق بين الوزارة والسلطات على المستوى المركزي وفي المحافظات. ويشترك مدراء مكاتب التربية والتعليم في المحافظة في الأنشطة أو الاجتماعات مثل الاستعراض السنوي المشترك، ويعقدون اجتماعات تشاورية عند الحاجة. وفي ظل الوضع الحالي المعقد، سيكون من الضروري استخدام طرق مرنة لإجراء الاستعراضات السنوية على المستويين المركزي والمحلي.

و تكلف مكاتب التربية والتعليم في المحافظات ومكاتب التربية والتعليم في المديرية بتنفيذ المهام التالية:

- تنسيق أنشطة خطة قطاع التعليم والإشراف على تنفيذها ضمن مكاتب التربية والتعليم في المحافظات والمديرية في أنحاء اليمن كافة.
- تطوير خطط العمل السنوية على مستوى المحافظات والمديرية بما يتماشى مع أولويات خطة قطاع التعليم وأهدافها.
- التنسيق مع الشركاء على مستوى المحافظات والمديرية لتوجيه أنشطتهم بما يتماشى مع أولويات خطة قطاع التعليم.

- التنسيق مع المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات لتوفير الموازنات التشغيلية للمدارس كجزء من برنامج تطوير المدارس.
- التنسيق مع الشركاء الذين ينفذون أنشطة خارج أولويات خطة قطاع التعليم لتسهيل التنسيق والتواؤم المستقبلي مع أولويات الحكومة.
- متابعة تنفيذ برامج خطة قطاع التعليم وأنشطتها ورصدها، على مستوى المحافظات والمديريات.
- التواصل مع السلطات التنفيذية على مستوى المحافظات والمديريات لدرء مخاطر النزاعات والكوارث وتخفيفها، بما في ذلك تدمير المدارس واحتلالها.
- تقديم التقارير ومشاركة المعلومات حول تقدم التنفيذ والتحديات، بما في ذلك:
 - إعداد تقارير شهرية وربع سنوية ونصف سنوية حول تقدم التنفيذ وعملياته.
 - المساهمة في الاستعراضات السنوية المشتركة لقطاع التعليم.
- التواصل مع الأطراف كافة لضمان استمرار تقديم الخدمات التعليمية في المناطق التي لا تزال تعاني النزاعات أو الكوارث الطبيعية، وضمان بيئة مدرسية آمنة وجذابة تساهم في التعليم والتعلم الفعالين.
- متابعة المدارس كافة ومراقبتها للتخفيف من تغيّب المعلمين والمتعلمين، وتعزيز الامتثال للجدول الزمني الدراسي الرسمي الذي تصدره وزارة التربية والتعليم في بداية كل عام دراسي.
- تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم للتعليم من أجل تعزيز دور المجتمع المدني في توفير التعليم الجيد والمنصف للجميع.

مجموعة التعليم المحلية

تشكل مجموعة التعليم المحلية – التي أنشئت في العام 2005 – منتدى تعاونيًا للحوار حول السياسات وتوحيد الدعم الفني والمالي لقطاع التعليم وتنسيقه. وتقود وزارة التربية والتعليم المجموعة المحلية للتعليم بدعم من الوزارات المختصة ذات الصلة وكذلك الشركاء في التنمية والعمل الإنساني ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

تجتمع مجموعة التعليم المحلية بانتظام شهريًا، إما حضوريًا أو عبر الإنترنت، مع عقد الاجتماع الفصلي حضوريًا. وتقود وزارة التربية والتعليم الاجتماعات، ويشارك في الاجتماعات الشركاء الأساسيون الداعمون لقطاع التعليم.

تسعى مجموعة التعليم المحلية إلى ضمان إطلاع الأطراف كافة بالكامل على التقدم المحرز والتحديات المطروحة في قطاع التعليم، كما أن أعضاءها يتولون مسؤولية جمع المعلومات المتعلقة بتمويل التعليم ونشرها، سواء كان التمويل داخليًا أو خارجيًا. وتدعم مجموعة التعليم المحلية عملية تنفيذ خطة قطاع التعليم ومتابعتها وتقييمها من خلال:

- الاجتماع بانتظام لمناقشة التحديات والمعوقات في تنفيذ خطة قطاع التعليم.
- تحديد مصادر تمويل محتملة لسد فجوات التمويل.
- رفع تقارير عن الأنشطة التي يقوم بها أعضاء مجموعة التعليم المحلية.
- قياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف خطة قطاع التعليم ومؤشراتها.
- توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بتنفيذ ومشاركتها.

- تقديم الدعم الفني والمالي لتعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم التنظيمية والفردية على المستويين المركزي والمحلي.

5.2 إطار الرصد والتقييم والتعلم لخطة قطاع التعليم

يُعدّ وجود إطار سليم للرصد والتقييم أمرًا حاسمًا، حيث يحدّد كيفية قياس التقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة قطاع التعليم ومؤشّراتها. ويحدّد هذا الإطار الآليات والأدوات التي يجب استخدامها والوحدات المعنيّة المسؤولة عن تحديد التقدّم المحرز نحو أهداف الخطة وغاياتها. وهذا الإطار تصمّمه وزارة التربية والتعليم وشركاؤها بهدف توجيه عملية تنفيذ الخطة من خلال الرصد الدوري. كما توفّر عملية الرصد الدوري معلومات حول مستوى المخاطر التي تهدّد تحقيق أهداف خطة قطاع التعليم. وينبغي أن يتم تقييم الخطة في منتصف المدة (في العام 2027) وفي نهاية مدة تنفيذ الخطة (في العام 2030)، كجزء من تحليل قطاع التعليم أو تحليل الوضع، وهذا من شأنه توجيه عملية إعداد خطة قطاع التعليم التالية.

5.2.1 مبادئ الرصد والتقييم

توجّه عملية الرصد والتقييم لخطة قطاع التعليم وفقًا للمبادئ التالية:

- **الشراكة:** تشارك وزارة التربية والتعليم تقارير التقدم المحرز مع الجهات المعنية بالتعليم، بما في ذلك النتائج المستخلصة من عمليات الرصد والتقييم لدعم الحوار الخاص بالسياسات واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة.
- **المساءلة المتبادلة:** يتم استخدام الرصد والتقييم كأداة للمساءلة المتبادلة بين وزارة التربية والتعليم وشركائها، وفقًا لاتفاقية الشراكة الموقعة بين الحكومة اليمنية وشركائها، وأدوار المجموعة المحلية للتعليم ومسؤولياتها في اليمن.
- **الشفافية:** تحرص وزارة التربية والتعليم على توفّر الوثائق والبيانات والمؤشرات المستخرجة من نظام إدارة المعلومات التربوية كافة، لتعزيز التنسيق والمساءلة المشتركة.
- **الالتزام بالاتفاقيات العالمية:** تواصل وزارة التربية والتعليم التزامها بأهداف التنمية المستدامة 2016-2030 والأهداف المحددة لليمن من خلال متابعة التقدم نحو تحقيقها، باستخدام البيانات الوطنية والدولية لرصد التقدم المحرز وتقييمه.

5.2.2 تنفيذ خطة قطاع التعليم وأدوات الرصد والتقييم والتعلم

تشكل مؤشرات الأداء الأساسية (KPIs) والخطة التشغيلية متعددة السنوات (MYOP)، جوهر أدوات تنفيذ خطة قطاع التعليم وأدوات الرصد والتقييم والتعلم. وسوف تشكل هذه المبادئ الأساس لبناء لوحة معلومات الرصد والتقييم الإلكترونية وإطار الرصد والتقييم الخاص بخطة قطاع التعليم؛ حيث يعمل هذا الأخير على توضيح عمليات جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير والجدول الزمني؛ فضلاً عن الأدوار والمسؤوليات.

تشكل مصفوفة مؤشرات الأداء الأساسية نوعًا من لوحة تحكّم تشير إلى التقدم نحو التحوّلات/الأهداف الاستراتيجية الشاملة للقطاع خلال فترة تنفيذ الخطة. ومع أن هذه المؤشرات ليست شاملة، هي توفر نظرة عامة عالية المستوى عن التقدّم نحو تحقيق النتائج الأساسية لخطة قطاع التعليم والأهداف الخاصة بالمخرجات. وتساعد هذه المؤشرات في الحصول على لمحة عامة سريعة عن نتائج تنفيذ الأولويات الأساسية للخطة.

أما الخطة التشغيلية متعددة السنوات (MYOP) فتقسم أنشطة الخطة إلى أنشطة فرعية أكثر تفصيلاً مع النواتج المتوقعة، مع الإشارة إلى التكاليف المرتبطة بالأنشطة والوحدة المسؤولة عنها والفترة الزمنية المتوقعة لتنفيذها، لكل سنة من سنوات الخطة. وتمثّل الخطة التشغيلية المتعددة السنوات أساسًا لوضع خطط عمل سنوية أكثر شمولاً ولها موازنتها وتوجه تنفيذ الأنشطة السنوية لكل قطاع وكل وحدة.

وبموجب خطة قطاع التعليم الجديدة هذه، يتوقع من وزارة التربية والتعليم أن تقوم بوضع خطط العمل السنوية الخاصة بها، بما يتماشى مع الخطة التشغيلية متعددة السنوات الوطنية. على وجه الخصوص، يعتمد التنفيذ المتناسك والمتابعة لخطة قطاع التعليم، من بين شروط أخرى مسبقة، على وجود خطط عمل سنوية محدّدة الكلفة على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات والمديريات، وتكون مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لخطة قطاع التعليم. وفي إطار عملية التخطيط ووضع الموازنة السنوية، تطلب وزارة التربية والتعليم من القطاعات والإدارات العامة مناقشة وتحليل وتقديم توصيات بشأن الموازنات المقترحة للفترة المالية التالية. وتحدد خطط العمل السنوية المسؤوليات، وتداعيات الموازنة، ومصادر التمويل (حيثما ينطبق ذلك) لكل نشاط من الأنشطة. وتستخدم خطط العمل السنوية لتوجيه مجموعة من الأنشطة السنوية على كل مستوى إداري، وكأساس لرصد التقدم بالمقارنة مع الخطة.

5.2.3 تنفيذ ورصد خطة قطاع التعليم وآليات الاستعراض/رفع التقارير الأساسية

في حين تعمل مصفوفة مؤشرات الأداء الأساسية، والخطط التشغيلية وخطط العمل (ولوحة المعلومات الإلكترونية لرصد وتقييم خطة قطاع التعليم بعد تطويرها) كأدوات أساسية لتوجيه أنشطة خطة قطاع التعليم ونتائجها وتتبعها، فإنّ تنفيذ الخطة بشكل منسق وأكثر قدرة على الاستجابة يتطلب أيضًا رفع تقارير منتظمة واستعراض التقدّم المحرز. يتحقق ذلك من خلال الآليات الأساسية التالية لنشاط الرصد والتقييم والتعلم وآليات الاستعراض/رفع التقارير (راجع أيضًا الجدول 5.1 أدناه).

المتابعة والرصد اليوميان

تتولى تنفيذ المتابعة والرصد اليوميين على المستوى المركزي القطاعات والإدارات العامة المسؤولة عن تنفيذ خطة قطاع التعليم. ويقدم المكتب الفني لتنفيذ خطة قطاع التعليم الدعم للقطاعات والإدارات العامة. أما على المستوى اللامركزي، فتتولى مكاتب التربية والتعليم في المحافظات والمديريات وإدارات المدارس مسؤولية المتابعة والرصد الميدانيين اليوميين لضمان تنفيذ الأنشطة وفقًا للأهداف والمؤشرات المحدّدة في خطة العمل السنوية. ويقوم المكتب الفني بتوجيه تنسيق الرصد على مستوى المحافظات، بينما تقوم مكاتب التربية والتعليم في المحافظات برفع التقارير إلى المكتب الفني. وتشمل مسؤولياتها ما يلي:

- رصد التقدم والتأخيرات والتحديات في تنفيذ الخطة.
- تحديد أسباب التأخير أو عدم تنفيذ الأنشطة في الخطة السنوية ومعالجتها.
- تبادل المعلومات والإبلاغ عن التقدم في التنفيذ، والتأخيرات، والتحديات.

الرصد الربع سنوي

يتم تنفيذ الرصد الفصلي من خلال اجتماعات مجلس وكلاء الوزراء في وزارة التربية والتعليم، والتي تسبقها اجتماعات يرأسها مدراء مكاتب التربية والتعليم في المحافظات والمديريات. ويقوم المسؤولون المعنيون بمراجعة تقارير التقدم المحرز واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان أن يتماشى التنفيذ مع الخطة السنوية أو يتم تعديله وفقاً للاحتياجات الناشئة حديثاً. وتشمل أنشطة الرصد الربع سنوي ما يلي:

- مراجعة تقارير التقدم المحرز في التنفيذ الواردة من القطاعات/الإدارات المسؤولة عن التنفيذ.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ وفقاً لخطط العمل السنوية والموازنات الموضوعة.
- تبادل المعلومات والتنسيق مع الوزارات ذات الصلة ومكاتبها التنفيذية والشركاء والمجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية لتجنب الازدواجية وتنفيذ الأنشطة المشتركة مثل التعاقد مع المعلمين والمعلمات، وتدريب المعلمين والمعلمات، وضمان السلامة والأمن في المدارس، ومعالجة مخاطر النزاعات، وغيرها.
- تقديم المعلومات والدعم للمستويات الإدارية الأدنى وفقاً لخطط العمل السنوية والموازنات الموضوعة والإجراءات المتفق عليها لضمان التنفيذ.

الرصد والتقييم السنويان

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الأوضاع الأمنية غير المستقرة وتأثيرها على قطاع التعليم تعاوناً وتنسيقاً وثيقين بين الجهات المعنية بالتعليم كافة، حيث يقدم كل من تلك الجهات الفاعلة معلومات وخبرات قيمة. وبعد اجتماع الاستعراض السنوي المشترك عنصرًا أساسيًا في هذا المقاربة التعاونية، إذ يمكن وزارة التربية والتعليم وشركاءها من متابعة تنفيذ خطة قطاع التعليم وتحديد الأهداف وتعديل الأولويات والآليات بناءً على نتائج التدقيق والظروف المستجدة. إن ضمان دمج التغذية الراجعة من المستفيدين (على سبيل المثال، من المعلمين والأهل والطلاب والمجالس المحلية) سيكون أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز الإدارة التكيفية والفعالية. وسيكون من المهم إداً وضع آلية واضحة للمساءلة.

الاستعراض السنوي المشترك هو عملية تقودها الحكومة لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في الخطة السنوية وخطة قطاع التعليم وتقييمه. وتجمع هذه العملية الجهات الأساسية المعنية بالتعليم جميعها لمراجعة أداء القطاع، وتحديد التحديات، واقتراح الأولويات للسنة التالية. إن تحديد أولويات التدخلات هو أمر جوهري نظرًا إلى محدودية التمويل المتاح. سيتم إجراء الاستعراض السنوي المشترك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ما يتيح لوزارة التربية والتعليم معالجة التوصيات في خطة العمل السنوية قبل بدء السنة المالية في شهر كانون الثاني/يناير.

ولضمان استمرارية آلية الاستعراض السنوي المشترك الحالية، تسعى وزارة التربية والتعليم إلى إجراء استعراضات سنوية مشتركة على المستوى الإقليمي تحت قيادة المكتب الفني، حيث تشكل لجنة من المسؤولين الحكوميين وممثلين عن الشركاء والمجتمع المدني من المحافظات المعنية/المجاورة. وتُعد اجتماعات الاستعراض السنوي المشترك على مستوى المحافظات في المناطق الجغرافية، ويتولى المكتب الفني جمع نتائج هذه الاجتماعات لإعداد التقرير الوطني للإنجازات، والذي يوزع على المحافظات المشاركة والشركاء. ويشمل تقرير الإنجازات تحليلاً لتنفيذ الخطط التشغيلية السنوية، بما في ذلك الإنجازات وتوزيع الموارد بين المحافظات وكذلك أي عوائق قد تكون ظهرت. كما يحدد التقرير مدى تنفيذ التوصيات التي تم تبنيها في الاستعراض السنوي المشترك السابق، ويتيح الفرصة لوضع توصيات للسنة التالية. ويمكن تكليف الجهات المعنية بإعداد تقارير ودراسات لتقديم تحليلات معمقة حول مجالات موضوعية محددة، لدعم المراجعة الشاملة. ويكتسب الاستعراض السنوي المشترك أهمية خاصة في تقييم ما إذا كانت برامج الأولوية والاستراتيجيات والأهداف بحاجة إلى تعديل خلال مرحلة التنفيذ التي تمتد لست سنوات، وذلك استناداً إلى الاحتياجات والأولويات المتغيرة. ويجري توزيع تقارير كل استعراض سنوي مشترك على المستويات كافة لضمان الإبلاغ بالتعديلات اللازمة خلال التنفيذ، وللتحضير لخطة التشغيل السنوية التالية.

استعراض منتصف المدة والاستعراض النهائي بشأن الخطة

يشمل الاستعراض السنوي المشترك في السنة الثالثة من خطة قطاع التعليم (2027) وفي السنة السادسة والأخيرة منها (2030) عنصراً تقييمياً – إذ يمثل الأول استعراضاً للخطة في منتصف المدة والثاني استعراضاً لنهاية الخطة. ويقوم استعراض منتصف المدة بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة وأدائها مقارنةً بالأهداف والمؤشرات المخطط لها، بالإضافة إلى المشاكل التي تمت مواجهتها. وعلى الرغم من أن استعراض منتصف المدة سيكون مشابهاً للمراجعة السنوية المشتركة (JAR)، إلا أنه سيكون أكثر منهجية وعمقاً وقد يُدعم بدراسات خارجية. ويوفر استعراض منتصف المدة فرصة لوزارة التربية والتعليم وللشركاء للتحقق من استمرار ملاءمة الأهداف والغايات الاستراتيجية، وإجراء أي تعديلات ضرورية على الأنشطة والمؤشرات والأهداف لبقية فترة الخطة في ضوء العقبات أو الفرص المحددة. أما الاستعراض النهائي (الاستعراض المشتركة الأخير)، فالهدف منه استخلاص الدروس الشاملة من تنفيذ خطة قطاع التعليم وتقديم التوجيهات والتوصيات لإنهاء عملية التخطيط لخطة قطاع التعليم المقبلة. سيتم التركيز بشكل خاص على فهم تأثير خطة قطاع التعليم على النتائج والمخرجات الأساسية المتعلقة بالوصول والجودة والحوكمة، وتوفير المدخلات التعليمية الأساسية، بالإضافة إلى تقييم مدى ملاءمة استراتيجيات الخطة واستدامة الأنشطة المنفذة.

الجدول 5.1 أنشطة الرصد والتقييم الأساسية على مدار دورة تنفيذ الخطة

مستوى الرصد والتقييم	نوع أداة الرصد والتقييم	الوحدات المسؤولة	مدة الرصد والتقييم	المشاركون في مهام الرصد والتقييم
المتابعة والرصد اليوميان	خطة العمل السنوية (البرامج والأنشطة الإجرائية)	المديرون العامون	يوميًا	المديرون العامون، موظفو المديرات
الرصد الفصلي	الخطة السنوية وتقارير القطاع حول التنفيذ	وكلاء الوزارة	فصليًا	الوزير، نائب الوزير وكلاء الوزارة

المشاركون في مهام الرصد والتقييم	مدة الرصد والتقييم	الوحدات المسؤولة	نوع أداة الرصد والتقييم	مستوى الرصد والتقييم
وزارة التربية والتعليم على مختلف المستويات، الشركاء في التنمية والعمل الإنساني، الوزارات ذات الصلة، ممثلو مجالس المتعلمين وأولياء الأمور، منظمات المجتمع المدني	سنويًا	وزارة التربية والتعليم، الشركاء في التنمية والعمل الإنساني	خطة العمل السنوية (مراجعة البرامج والأنشطة) وخطة التشغيل متعددة السنوات مصفوفة النتائج ومؤشرات الأداء الأساسية	الرصد والتقييم السنوي/الاستعراضات السنوية المشتركة
وزارة التربية والتعليم على مختلف المستويات، الشركاء في التنمية والعمل الإنساني، الوزارات ذات الصلة، ممثلو مجالس المتعلمين وأولياء الأمور، منظمات المجتمع المدني	منتصف المدة (2027)	وزارة التربية والتعليم، الشركاء في التنمية والعمل الإنساني	خطة التشغيل متعددة السنوات (مراجعة البرامج والأنشطة) مصفوفة النتائج ومؤشرات الأداء الأساسية	استعراض منتصف المدة
وزارة التربية والتعليم على مختلف المستويات، الشركاء في التنمية والعمل الإنساني، الوزارات ذات الصلة، ممثلو مجالس الطلاب وأولياء الأمور، منظمات المجتمع المدني	السنة الأخيرة من تنفيذ الخطة (2030)	وزارة التربية والتعليم، الشركاء في التنمية والعمل الإنساني	خطة التشغيل متعددة السنوات (مراجعة البرامج والأنشطة) مصفوفة النتائج ومؤشرات الأداء الأساسية	الاستعراض النهائي لخطة قطاع التعليم

المصادر الأساسية للمعلومات

يتطلب الرصد والتقييم الفعال لتنفيذ خطة قطاع التعليم تعبئة مجموعة متنوعة من البيانات من مصادر مختلفة، بما في ذلك:

نظام إدارة المعلومات التربوية (EMIS): بالنسبة إلى الكثير من المؤشرات، سيكون نظام إدارة المعلومات التربوية المصدر الرئيسي لبيانات الرصد أثناء تنفيذ خطة قطاع التعليم. وتعمل وزارة التربية والتعليم على إتمام نظام إدارة المعلومات التربوية وستعمل على: (أ) جمع بيانات دقيقة وموثوقة وحديثة؛ (ب) دمج مجموعات البيانات المنتجة في مواقع مختلفة؛ (ج) التحقق من البيانات وتحليلها. وتعود آخر مجموعة بيانات كاملة متاحة إلى العام الدراسي 2022/2021 وتم استخدامها لوضع خطة قطاع التعليم. من المتوقع أن يتطلب إجراء الإحصاء السنوي للمدارس دعمًا مستمرًا وكبيرًا من جانب شركاء خارجيين، بما في ذلك على المستويين المركزي والمحلي. كما هو موضح في برنامج الأولوية 4، العنصر المكون 4.2 المتعلق بنظام إدارة المعلومات التربوية، تشمل خطة قطاع التعليم أنشطة عدّة لإجراء جمع البيانات، وضمان إدخال البيانات والتحقق منها، وتحليل البيانات التعليمية مقارنةً بمؤشرات التعليم. بالإضافة إلى ذلك، تهدف خطة قطاع التعليم إلى تعزيز كفاءة نظام

إدارة المعلومات التربوية واستدامته، وتدريب المسؤولين التربويين على استخدام بيانات ومعلومات نظام إدارة المعلومات التربوية التي تقدمها دوائر الوزارة التي تقدّم البيانات والمعلومات عادةً.

لضمان توفر مجموعة بيانات موحدة وشاملة للإحصاء السنوي للمدارس كأساس للتخطيط التربوي الاستراتيجي على المستوى الوطني، يُقترح تنفيذ العملية التالية:

- إنتاج مجموعة بيانات إحصاء مدرسي سنوية موحدة وشاملة.
 - يتولّى المكتب الفني ما يلي:
 - مراجعة أدوات جمع البيانات الحالية وتبسيطها لضمان تغطية المعلومات المتعلقة بالأزمات.
 - جمع البيانات من المدارس كافة وفقًا لنطاقها الجغرافي.
 - إدخال البيانات وتنقيتها وفقًا للمعايير الفنية المتفق عليها.
 - تُورّع البيانات على الأطراف كلّها.
- سيقوم الموظفون الفنيون في المكتب الفني بإعداد/التقرير الإحصائي السنوي، استنادًا إلى بيانات نظام إدارة المعلومات التربوية المستمدة من مجموعة بيانات الإحصاء المدرسي السنوي.

تتضمن مصادر أساسية أخرى يجمعها المكتب الفني، بالتعاون مع القطاعات الأخرى، بيانات ومعلومات متعلقة بالموارد البشرية، ونتائج الامتحانات، والبيانات المالية. وتشمل مصادر أخرى أيضًا بيانات ومعلومات يقدمها شركاء التعليم، وتقارير التفتيش والرقابة، وتقارير التدقيق الداخلي، والتقارير والبيانات الصادرة عن الوزارات ذات الصلة.

الدراسات/التقييمات: من شأن سلسلة من الدراسات/التقييمات أن تكمل قاعدة البيانات. تشمل هذه الدراسات:

برنامج الأولوية 1

- دراسة لتقييم جدوى التخلص التدريجي من نظام الدوامين في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي (برنامج الأولوية 1.1 رقم 7).
- دراسة لتحديد سبل توسيع نطاق تغطية برنامج التغذية المدرسية (برنامج الأولوية 1.2 رقم 2).
- دراسة حول أسباب تسرّب الفتيات من المدارس وزواج القاصرات (برنامج الأولوية 2.2 رقم 4).
- دراسة لتقييم فعالية نظام الإنذار المبكر القائم لتقليل معدلات التسرّب (برنامج الأولوية 1.2.2 رقم 6).

برنامج الأولوية 2

- مراجعة مكتبية لإرشاد تحديث المنهج الدراسي للعام 2014 للصفوف من الأول إلى الثاني عشر (باستثناء موادّ محو الأمية القرائية والحسابية للصفوف من الأول إلى السادس) (برنامج الأولوية 2.1 رقم 1).

- تقرير حول نتائج امتحانات القراءة والكتابة والحساب للصفين الأول والثالث الابتدائي (برنامج الأولوية 2.2 رقم 2).
- دراسة تقييمية لاحتياجات تدريب المعلمين (برنامج الأولوية 2.3 رقم 1).
- دراسة تقييم الاحتياجات حول متطلبات إعادة تفعيل معاهد تدريب المعلمين (TTIs) الحالية لضمان رفع مستوى المعلمين (برنامج الأولوية 2.3 رقم 2).

برنامج الأولوية 3

- تقييم الاحتياجات المتعلقة بالبنية التحتية ومتطلبات الموارد لإعادة تأهيل الفصول الدراسية وتجهيزها لاستضافة مرحلة رياض الأطفال (برنامج الأولوية 3.1.1 رقم 1).
- دراسة تقييمية لتحديد الفصول الدراسية المكتظة في رياض الأطفال لتوسيعها (برنامج الأولوية 3.1.1 رقم 2).
- دراسة جدوى لتقييم إمكانية إنشاء رياض أطفال في المراكز المجتمعية، بما في ذلك خطة تنفيذية محدّدة التكلفة (برنامج الأولوية 3.1.1 رقم 5).
- دراسة تقييم احتياجات التغذية لرياض الأطفال العامة (برنامج الأولوية 3.1.2 رقم 1).
- دراسة تقييم احتياجات التطوير المهني لمربيات رياض الأطفال الحاليات والمهارات المحددة المطلوبة من مربيات رياض الأطفال غير المؤهلات (برنامج الأولوية 3.2.1 رقم 2).
- دراسة تقييم احتياجات التدريب للجهاز الإداري لرياض الأطفال ومسؤولي رياض الأطفال في المحافظات (برنامج الأولوية 3.2.4 رقم 2).

برنامج الأولوية 4

- دراسة لتقييم وتحديد المسارات المختلفة لدمج نظام إدارة المعلومات التربوية وبيانات العلوم الإنسانية (برنامج الأولوية 4.1.2 رقم 5).
- دراسة لتقييم أفضل السبل لتطوير آلية لتمويل التعليم من موازنات السلطات المحلية في المحافظات والمديريات (برنامج الأولوية 4.1.3 رقم 2).
- دراسة جدوى لمواءمة تكاليف التشغيل لممولي المشاريع للمساهمة في تقديم دعم كامل للمستفيدين (برنامج الأولوية 4.1.3 رقم 5).
- مراجعة مكتبية لتحديد القوانين والسياسات واللوائح التعليمية الحالية، بما في ذلك الهيكل المؤسسي والدليل الإداري للموارد البشرية، لتحسين الإجراءات على المستويات كافة (المركزي، والمحافظات، والمديريات) (برنامج الأولوية 4.3.1 رقم 1).
- تقييم الاحتياجات لتحديد المناطق التي فيها احتياجات ماسة للمعلمين للمساعدة في تحديد أولويات التوظيف والنشر (برنامج الأولوية 4.3.1 رقم 2).

- دراسة جدوى لتوحيد ممارسات التعاقد مع المعلمين المتطوعين لدى الجهات المعنية كافة، وتقييم المسارات التي يمكن أن يسلكها المعلمون المتطوعون للحصول على مؤهلات معترف بها واعتماد وتقدير (برنامج الأولوية 4.3.1 رقم 4).
- دراسة حول القيادة النسائية في وزارة التربية والتعليم (برنامج الأولوية 4.3.1 رقم 5).
- تقييم احتياجات المعلمين وقادة التعليم في مجال التطوير المهني لتخصيص عرض التدريب أثناء الخدمة (برنامج الأولوية 4.4.2 رقم 1).
- تقييم المخاطر والضعف على مستوى المدرسة (تحليل المخاطر) (برنامج الأولوية 4.5 رقم 1).

برنامج الأولوية 5

- دراسة لتصور تدفق ونطاق برنامج التعليم غير الرسمي، بما في ذلك التسلسل والمراحل والنوع وخطة التنفيذ والنوع الاجتماعي (برنامج الأولوية 5.1 رقم 2).
- دراسة تقييم احتياجات بناء وتأهيل مراكز التدريب لمحو الأمية الأساسية للذكور البالغين وتعليم الإناث البالغات (برنامج الأولوية 5.2 رقم 3).
- دراسة تقييم الاحتياجات لتحديد وتسجيل المواقع التي يمكن إنشاء برامج التعليم البديل فيها، بما في ذلك تحديد المناطق التي تتوفر فيها المدارس الحالية أو حيث يمكن للمجتمع توفير مساحات آمنة لاستخدامها كبديل (برنامج الأولوية 5.3 رقم 5).
- دراسة عن الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة لتحديد العوامل المساهمة في عدم الوصول إلى المدارس والتسرب، ودراسة مواصفاتهم وأماكن إقامتهم والتحاقهم وحاجاتهم التدريبية (برنامج الأولوية 5.3 رقم 11).

5.3 سلسلة نتائج خطة قطاع التعليم ومؤشرات الأداء الأساسية

سيشكل رصد وتقييم الأداء مقارنةً بمؤشرات الأداء الأساسية جزءًا أساسيًا من خطة قطاع التعليم. يوضح الشكل 5.2 أدناه سلسلة النتائج لكل برنامج من برامج الأولوية التي تربط المخرجات بنتائج النواتج. ويتم تقديم مجموعة من مؤشرات الأداء الأساسية للفترة 2024-2030 في الجدول 5.2 أدناه مخطط سلسلة النتائج. تعكس المؤشرات المقدمة التوجهات الاستراتيجية للخطة نحو ضمان الوصول والمشاركة والمساواة في التعليم الأساسي والثانوي، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والحوكمة والهيكل المؤسسي في التعليم العام، ومحو الأمية والتعليم البديل. وهي تشمل أيضًا مؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى المؤشرات الرئيسية من ميثاق الشراكة، لتسهيل المزيد من المراقبة.

الشكل 5.2 خطة قطاع التعليم في اليمن 2024-2030 (سلسلة النتائج)

بحلول العام 2030...



الجدول 5.2 جدول مؤشرات الأداء الأساسية لخطة قطاع التعليم

برنامج الأولوية 1: الوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي والمشاركة والإنصاف فيه										
مرجع ميثاق الشراكة	مصدر المعلومات	الهدف 2030	2029	2028	2027	2026	الهدف 2025	خط الأساس 2022-2021	المؤشرات	
	نظام إدارة المعلومات التربوية	ذ 89% ! 86% المجموع 88%	ذ 88% ! 85% المجموع 86%	ذ 86% ! 83% المجموع 85%	ذ 85% ! 82% المجموع 83%	ذ 84% ! 80% المجموع 82%	ذ 82% ! 78% المجموع 80%	ذ 81% ! 77% المجموع 79%	الهدف 4.1 من أهداف التنمية المستدامة: معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي (ذكور/إناث)	
	نظام إدارة المعلومات التربوية	0.97	0.96	0.96	0.96	0.96	0.95	0.95	الهدف 4.5.1 من أهداف التنمية المستدامة: مؤشر تكافؤ الجنسين (معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي)	
	نظام إدارة المعلومات التربوية	ذ 58% ! 56% المجموع 57%	ذ 59% ! 55% المجموع 57%	ذ 59% ! 54% المجموع 57%	ذ 60% ! 53% المجموع 56%	ذ 60% ! 52% المجموع 56%	ذ 60% ! 51% المجموع 56%	ذ 68% ! 65% المجموع 4467%	الهدف 4.1 من أهداف التنمية المستدامة: معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي (ذكور/إناث)	
	نظام إدارة المعلومات التربوية	0.97	0.94	0.92	0.89	0.87	0.84	0.96	الهدف 4.5.1 من أهداف التنمية المستدامة: مؤشر تكافؤ الجنسين (معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الثانوي)	
	يتم تحديد خط الأساس والأهداف بمجرد الانتهاء من المسح المدرسي	نظام إدارة المعلومات التربوية	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	ذ --- ! --- المجموع ---	النسبة المئوية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، (ذكور/إناث)، حسب المستوى التعليمي (أساسي/ثانوي)	
	مجال الإصلاح الأولوية 1.2 العدد والنسبة المئوية لطلاب التعليم الأساسي الذين يحصلون على التغذية المدرسية	قطاع المشاريع والتجهيزات	2,427,3 56 (34.4%)	2,283,7 85 (34.1%)	2,157,5 884 (33.7%)	2,0410 86 (33.4%)	1,933,2 23 (33%)	1,834,8 76 (32.7%)	1,774,322 (32.4%) (2024)	العدد والنسبة المئوية للطلاب في المرحلة الأساسية الذين يستفيدون من برامج التغذية المدرسية (ذكور/إناث)
	مجال الإصلاح الأولوية 3.2 العدد والنسبة المئوية للمدارس التي تم بناؤها وفقًا لمعايير بناء المدارس الوطنية العدد والنسبة المئوية للمدارس التي تم تجديدها وتزويدها بمرافق المياه والتصحاح والنظافة الصحية	نظام إدارة المعلومات التربوية وقطاع المشاريع والتجهيزات	8,257 (40%)	7,519 (37%)	6,855 (36%)	6,237 (32%)	5,658 (30%)	5,118 (27%)	5,522 (29%)	العدد والنسبة المئوية للمدارس المزودة بمراحيض مناسبة في المرحلتين الأساسية والثانوية

برنامج الأولوية 2: جودة التعليم الأساسي والثانوي

مؤشرات	خط الأساس 2022-2021	الهدف 2025	2026	2027	2028	2029	الهدف 2030	مصدر المعلومات	مرجع ميثاق الشراكة
الهدف 4.1.1 من أهداف التنمية المستدامة: النسبة المئوية من المتعلمين الذين حصلوا على درجة "متقن" أو أعلى في تقييم القراءة في مرحلة الطفولة المبكرة، الصفان 1 و3 (ذكور/إناث) ⁴⁵	0	يجب تحديده	يجب تحديده				80%	تقارير قطاع المناهج	مجال الإصلاح الأولوية 4.2: عدد ونسبة الطلاب الذين يستوفون الحد الأدنى من المعايير في تقييمات التعلم (ذكور/إناث)
الهدف 4.1.1 من أهداف التنمية المستدامة: النسبة المئوية من المتعلمين الذين حصلوا على درجة "متقن" أو أعلى في تقييم الرياضيات في مرحلة الطفولة المبكرة، الصفان 1 و3 (ذكور/إناث)	0	يجب تحديده	يجب تحديده				80%	تقارير قطاع المناهج	كما هو مذكور أعلاه
النسبة المئوية من المتعلمين الذين يعيدون صف (ذكور/إناث) حسب المرحلة التعليمية (أساسي، ثانوي)	الأساسي 7.9%/5.2% الثانوي 10.2%/11.5%	7%/5%	7%/5%	8%/8%	5%/4%	5%/4%	4%/3%	نظام إدارة المعلومات التربوية	
نسبة الطالب إلى الكتاب المدرسي، (الصفوف 3-1 و الصفوف 12-4)	الصفوف 3-1 الصفوف 12-4	1:1 2:1	1:1 2:1	1:1 2:1	1:1 2:1	1:1 2:1	1:1 2:1	تقارير قطاع مشروع المنهج والتجهيز	مجال الإصلاح الأولوية 1.1: العدد والنسبة المئوية للطلاب الذين حصلوا على كتب دراسية (ذكور/إناث)
عدد الأدلة لكل معلم الصفوف 3-1 الصفوف 12-4	الصفوف 3-1 الصفوف 12-4	2.4 0.5	2.4 0.5	2.4 0.5	2.4 0.5	2.4 0.5	2.4 0.5	تقارير قطاع مشروع المنهج والتجهيز	
العدد والنسبة المئوية لمعلمي التعليم الأساسي الذين تلقوا الحد الأدنى على الأقل من تدريب المعلمين المنتظم أثناء الخدمة (مثل التدريب التربوي) على مدار الـ 12 شهرا الماضية (ذكور/إناث)	-	0	45,186	45,119	45,197	45,418	45,909	تقارير قطاع التدريب وقطاع التعليم	مجال الإصلاح الأولوية 2.2: العدد والنسبة المئوية من معلمي التعليم الأساسي الذين تم تدريبهم على مهارات القراءة والرياضيات والعلوم للصفوف 1-6
العدد والنسبة المئوية لمعلمي التعليم الأساسي الذين حصلوا على مهارات وكفاءات تربوية محسنة (حصلوا على 70 في المئة فأكثر في الاختبارات اللاحقة للتدريبات)		90%	90%	90%	90%	90%	90%	تقارير قطاع التدريب وقطاع التعليم	
تم تعزيز مهارات المعلمين وممارساتهم من خلال استخدام المنصة الإلكترونية: يتزايد عدد المعلمين الذين يزورون المنصة	-	كلا	كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	قطاع المناهج والتوجيه	مجال الإصلاح الأولوية 2.4: تم إنشاء واستخدام المنصة الإلكترونية لتدريب المعلمين وتعلم الطلاب
تم تعزيز تعلم الطلاب من خلال استخدام المنصة الإلكترونية: يتزايد عدد الطلاب الذين يزورون المنصة		كلا	كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	قطاع المناهج والتوجيه	

برنامج الأولوية 2: جودة التعليم الأساسي والثانوي

مؤشرات	خط الأساس 2022-2021	الهدف 2025	2026	2027	2028	2029	الهدف 2030	مصدر المعلومات	مرجع ميثاق الشراكة
العدد والنسبة المئوية للمدارس التي تقدم فصولاً علاجية إضافية لدعم المتعلمين الذين يعانون صعوبات في التعلم، حسب المستوى التعليمي ونوع المدرسة	أساسي فقط: ثانوي فقط: أساسي وثانوي: الإجمالي:	220 7 90 317	446 13 180 639	681 20 270 971	928 26 361 1,315	1,188 32 456 1,676	1,470 39 556 2,065 (10%)	تقارير قطاع المناهج وقطاع التعليم	مجال الإصلاح الأولوية 1.4: العدد والنسبة المئوية لطلاب التعليم الأساسي الذين تلقوا دروساً علاجية

برنامج الأولوية 3: الطفولة المبكرة

مؤشرات	خط الأساس 2022-2021	الهدف 2025	2026	2027	2028	2029	الهدف 2030	مصدر المعلومات	مرجع ميثاق الشراكة
الهدف 4.2.4 من أهداف التنمية المستدامة: معدل الالتحاق الإجمالي برياض الأطفال (ذكور/إناث)	ذ 1.5% ! 1.5%	ذ 1.6% ! 1.6%	ذ 1.8% ! 1.8%	ذ 1.9% ! 1.9%	ذ 2% ! 2%	ذ 2.2% ! 2.2%	ذ 2.3% ! 2.3%	نظام إدارة المعلومات التربوية	
الهدف 4.5.1 من أهداف التنمية المستدامة مؤشر تكافؤ الجنسين (المعدل الإجمالي للالتحاق برياض الأطفال)	1.02	1.01	1.01	1.01	1.00	1.00	1.00	نظام إدارة المعلومات التربوية	
نسبة التلميذ إلى العربية	28	28	28	28	28	28	28	نظام إدارة المعلومات التربوية	
العدد والنسبة المئوية للمربيات والمربيات المساعدات اللاتي تلقين الحد الأدنى على الأقل من التدريب المنظم أثناء الخدمة للمعلمين (مثل التدريب التربوي) على مدار الـ 12 شهراً الماضية (ذكور/إناث)	-	155	175	197	220	246	274	نظام إدارة المعلومات التربوية، قطاع التدريب والتأهيل	مجال الإصلاح الأولوية 1.5: العدد والنسبة المئوية لمقدمي الرعاية الذين تم التعاقد معهم وتزويدهم بالحوافز والتدريب أثناء الخدمة
عدد ونسبة المربيات والمربيات المساعدات اللاتي حصلن على مهارات وكفاءات تربوية محسنة (حصلن على 70 في المئة فأكثر في الاختبارات اللاحقة للتدريبات)	90%	90%	90%	90%	90%	90%	90%	قطاع التدريب والتأهيل	
نسبة العربية إلى دليل المعلم	7:1	7:1	7:1	1:1	1:1	1:1	1:1	قطاع المشاريع والتجهيزات	
العدد والنسبة المئوية للمربيات غير الدائمات (المتعاقدات والمتطوعات) اللاتي يحصلن على حوافز/مرتبات نقدية (تدفقها مصادر أخرى غير الحكومة اليمنية) (ذكور/إناث)	643	793 (100%)	968 (100%)	1,131 (100%)	1,304 (100%)	1,487 (100%)	1,687 (100%)	قطاع التعليم	مجال الإصلاح الأولوية 1.5: العدد والنسبة المئوية لمقدمي الرعاية الذين تم التعاقد معهم وتزويدهم بالحوافز والتدريب أثناء الخدمة

برنامج الأولوية 4: الحوكمة والهيكل المؤسسي في التعليم العام

المؤشرات	خط الأساس 2022-2021	الهدف 2025	2026	2027	2028	2029	الهدف 2030	مصدر المعلومات	مرجع ميثاق الشراكة
عدد الاستعراضات السنوية المشتركة التي تم إجراؤها في الوقت المحدد	-	0	1	1	1	1	1	المكتب الفني	مجال الإصلاح الأولوية 4.3: عدد آليات التنسيق القائمة
عدد تقارير نظام إدارة المعلومات التربوية التي تم تسليمها في الوقت المحدد	-	1	1	1	1	1	1	المكتب الفني	مجال الإصلاح الأولوية 4.1: وجود نظام إدارة المعلومات التربوية البيئية التشغيلي والمستخدم في الموقع
النسبة المئوية للإنفاق الوطني على التعليم (الفعلي)	14%	14%	14%	14%	14%	14%	14%	المكتب المالي والفني	
العدد والنسبة المئوية لمديري المدارس الذين حصلوا على الحد الأدنى على الأقل من التدريب المنظم أثناء الخدمة على مدار الـ 12 شهراً الماضية (ذكور/إناث)	1,117 (6%)	-	1,122 (6%)	1,161 (6%)	1,210 (6%)	1,273 (6%)	1,372 (7%)	قطاع التدريب والتأهيل، قطاع التعليم	مجال الإصلاح الأولوية 2.2: العدد والنسبة المئوية لمديري المدارس ومسؤولي المديرية الذين تلقوا تدريباً أثناء الخدمة
العدد والنسبة المئوية لمديري المدارس الذين تحسنت مهاراتهم وكفاءتهم أداءً واجباتهم بشكل جيد (حصلوا على 70 في المئة فأكثر في الاختبارات اللاحقة للتدريبات)		90%	90%	90%	90%	90%	90%	قطاع التدريب والتأهيل، قطاع التعليم	
العدد والنسبة المئوية للموظفين الإداريين الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظم أثناء الخدمة على مدار الـ 12 شهراً الماضية (ذكور/إناث)	-	-	3,176 (33%)	3,176 (33%)	3,176 (33%)	3,176 (33%)	3,176 (33%)	قطاع التدريب والتأهيل، قطاع التعليم	مجال الإصلاح الأولوية 2.2: العدد والنسبة المئوية لمديري المدارس ومسؤولي المديرية الذين تلقوا تدريباً أثناء الخدمة
العدد والنسبة المئوية للموظفين الإداريين الذين تحسنت مهاراتهم وكفاءتهم أداءً واجباتهم بشكل جيد (حصلوا على 70 في المئة فأكثر في الاختبارات اللاحقة للتدريبات)		90%	90%	90%	90%	90%	90%	قطاع التدريب والتأهيل، قطاع التعليم	
العدد والنسبة المئوية للمعلمين الريفية (جزء من برنامج المبيعات الريفية)	-	2,275 (100%)	2,420 (100%)	2,565 (100%)	2,710 (100%)	2,855 (100%)	3,000 (100%)		مجال الإصلاح الأولوية 2.7: العدد والنسبة المئوية للمعلمين الريفية اللاتي يتلقين حوافز
العدد والنسبة المئوية للمعلمين غير الدائمين الذين يتلقون حوافز نقدية من مصادر أخرى غير الحكومة اليمينية (ذكور/إناث)	أساسي: - ثانوي: -	37,240 (100%)	34,568 (100%)	33,090 (100%)	32,458 (100%)	31,568 (100%)	32,212 (100%)	قطاع التعليم والإدارة العامة للموارد البشرية	
العدد والنسبة المئوية للمدارس الأساسية والثانوية التي تتلقى المنح المدرسية، (المجموع، الأساسي، الثانوي، الأساسي/الثانوي)	-	1,117 (6%)	1,667 (9%)	2,236 (12%)	2,830 (14%)	3,455 (17%)	4,129 (20%)	قطاع التعليم	مجال الإصلاح ذو الأولوية 3.7: العدد والنسبة المئوية للمدارس التي تتلقى المنح

برنامج الأولوية 4: الحوكمة والهيكل المؤسسي في التعليم العام

المؤشرات	خط الأساس 2022-2021	الهدف 2025	2026	2027	2028	2029	الهدف 2030	مصدر المعلومات	مرجع ميثاق الشراكة
العدد والنسبة المئوية للمدارس التي لديها مجالس آباء وأمهات نشطة وعاملة (المجموع، الأساسي، الثانوي، أساسي/ثانوي)	1,246 (7%)	1,246 (7%)	2,235 (12%)	3,225 (17%)	4,214 (21%)	5,203 (26%)	6,193 (30%)	قطاع تعليم الفتاة	مجال الإصلاح الأولوية 3.5: العدد والنسبة المئوية للمدارس التي لديها مجالس آباء وأمهات نشطة وفعالة
نشرة وزارة التربية والتعليم ربع السنوية (مدرستي) - تراكمي		4	8	12	16	20	24	الإعلام التربوي	

برنامج الأولوية 5: محو الأمية والتعليم البديل

المؤشرات	خط الأساس 2022-2021	الهدف 2025	2026	2027	2028	2029	الهدف 2030	مصدر المعلومات	مرجع ميثاق الشراكة
الهدف 4.6.3 من أهداف التنمية المستدامة: العدد والنسبة المئوية للشباب/البالغين الأميين المسجلين في برامج محو الأمية (ذكور/إناث)	119,579	119,579	124,293	129,007	133,720	138,434	143,148	وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	
النسبة المئوية للإناث المسجلين في برامج محو الأمية	-	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	
العدد والنسبة المئوية لمعلمي/ميسري برامج الكبار ومحو الأمية الذين تلقوا تدريباً أثناء الخدمة خلال الـ 12 شهراً الماضية (ذكور/إناث)	-	0	1,165 (20%)	1,159 (20%)	1,154 (20%)	1,150 (20%)	1,145 (20%)	وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	
العدد والنسبة المئوية لمعلمي/ميسري تعليم الكبار ومحو الأمية الذين يتمتعون بمهارات وكفاءات تربوية محسنة (الحاصلون على 70 في المئة فأكثر في التدريب بعد الاختبار)		90%	90%	90%	90%	90%	90%	وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	
عدد الطلاب المسجلين في برامج التعليم البديل، (ذكور/إناث)	97,500	134,386	136,589	138,792	140,995	143,198	145,401	وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	
النسبة المئوية للإناث المسجلين في برامج التعليم البديل	-	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	
الهدف 4.1.4 من أهداف التنمية المستدامة: عدد المتسربين من المدارس (بالملايين) ومعدل التسرب من المدارس، (ذكور/إناث)	2.7 (28%)	2.6 (24%)	2.6 (23%)	2.5 (22%)	2.4 (20%)	2.4 (19%)	2.3 (18%)	وزارة التربية والتعليم (نظام إدارة المعلومات التربوية)/جهاز محو الأمية وتعليم الكبار	

برنامج الأولوية 5: محو الأمية والتعليم البديل

مرجع ميثاق الشراكة	مصدر المعلومات	الهدف 2030	2029	2028	2027	2026	الهدف 2025	خط الأساس 2022-2021	المؤشرات
سيتم تحديد خط الأساس والهدف بمجرد الانتهاء من المسح المدرسي	وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية والتعليم الكبار	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	يجب تحديده	-	عدد الطلاب الذين التحقوا ببرامج التعليم البديل ويعاد دمجهم في المدارس النظامية (ذكور/إناث)
	وزارة التربية والتعليم/جهاز محو الأمية والتعليم الكبار	858 (20%)	874 (20%)	891 (20%)	910 (20%)	930 (20%)	0	التعليم المسرّع:- التعليم الذاتي: -	العدد والنسبة المئوية للمعلمي/ميسري التعليم البديل الذين تلقوا تدريباً أثناء الخدمة في آخر 12 شهراً (ذكور/إناث)
		1,526 (100%)	1,555 (100%)	1,585 (100%)	1,619 (100%)	1,654 (100%)	1,693 (100%)		العدد والنسبة المئوية للمعلمين/الميسرين في مجال التعليم البديل الذين يتمتعون بمهارات وكفاءات تربوية محسنة (الحاصلون على 70 في المئة فأكثر في التدريب بعد الاختبار)
		90%	90%	90%	90%	90%	90%		

المرفقات



المرفق 1: مصفوفة المخاطر وتدابير التخفيف منها لتنفيذ الخطة

يتألف هذا المرفق من مصفوفة المخاطر وتدابير التخفيف من حدة المخاطر، والتي توضح بالتفصيل كيف تخطط الوزارة للتخفيف من المخاطر القائمة والمحتملة التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ خطة قطاع التعليم والتكيف معها؛ كما حددها مختلف أصحاب المصلحة المعنيين في هذه المرحلة. في الواقع، يطرح السياق الحالي من عدم اليقين الكثير من المخاطر التي تواجه تنفيذ هذه الخطة. ويرد في الجدول أدناه وصف للمخاطر الأساسية وتدابير التخفيف من حدتها، وكذلك مستوى احتمالية حدوث المخاطر وتأثيرها (منخفض، متوسط، مرتفع) قبل وبعد اتخاذ تدابير التخفيف.

جدول المرفق 1.1 تنفيذ خطة قطاع التعليم: المخاطر الأساسية وتدابير التخفيف من حدة المخاطر

المجالات	المخاطر المحتملة	تحليل المخاطر الأولي	تدابير التخفيف المحتملة	تحليل المخاطر المتبقية بعد تدابير التخفيف
	النزاع المستمر.	مرتفعة	إعادة برمجة الخطة لضمان تنفيذ الأنشطة أو الاستجابة السريعة إذا ظهرت احتياجات.	متوسطة
العوامل السياسية والأمنية	عدم قدرة الحكومة على الوصول إلى المناطق كافة في الجمهورية.	مرتفعة	تعزيز مشاركة المجتمع وبناء قدرات الفاعلين التنفيذيين على المستويات المركزية والمحافظات والمناطق لضمان توفير التعليم في حالات الطوارئ.	متوسطة
العوامل الاقتصادية	انخفاض كبير في الميزانية الحكومية بسبب تعليق صادرات النفط. أسباب أخرى تشمل التضخم وتدهور سريع في الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية ونقص الإيرادات الكبيرة للبنك المركزي بسبب تحديات الاتصالات والإنترنت.	مرتفعة	تحويل أموال الهبات إلى البنك المركزي للحكومة الشرعية لدعم الاقتصاد وتعزيز العملة المحلية. تنسيق إجراءات الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين لضمان تمويل خدمات التعليم.	متوسطة (تنطبق على النقاط التالية)

المجالات	المخاطر المحتملة	تحليل المخاطر الأولي	تدابير التخفيف المحتملة	تحليل المخاطر المتبقية بعد تدابير التخفيف
	انخفاض الدعم الخارجي لقطاع التعليم بسبب اتساع النزاع وظهور نزاعات جديدة.	مرتفعة	العمل مع الشركاء غير الحكوميين لحشد التمويل لتقديم خدمات التعليم. قيام الحكومة اليمنية والشركاء الحاليين بالضغط من أجل الحصول على المزيد من الدعم المالي الخارجي لضمان توفير التعليم. الدعوة إلى زيادة موازنة التعليم من الموازنة الحكومية العامة. العمل على تطوير موازنة قطاع التعليم في ضوء خطة وزارة التربية والتعليم والتمويل المتاح وضمان مواءمة تمويل الجهات المانحة مع خطة قطاع التعليم.	متوسطة
العوامل التي تتعلق بالقدرة المؤسسية	انخفاض عدد الموظفين بسبب توقف التوظيف منذ 2012، مما أدى إلى انخفاض عدد أعضاء هيئة التدريس في الميدان.	مرتفعة	تعزيز الأنظمة المحوسبة لإتمام المزيد من العمل بعدد أقل من الموظفين والتحول من المركزية إلى اللامركزية.	متوسطة
	عدم الاستفادة من برامج تطوير الموظفين في قطاع التعليم بسبب الطريقة غير المنهجية التي يتم بها تنظيم البرامج من قبل المنظمات الخارجية.	متوسطة	تنفيذ أنشطة إضافية لتطوير قدرات موظفي وزارة التربية والتعليم (الموظفين الإداريين والماليين) لتعزيز الإدارة التعليمية على المستويات كافة، وفقاً لاحتياجات الوزارة وخطة الوزارة.	منخفضة
العوامل التشغيلية	ارتفاع تكاليف التنفيذ بسبب زيادة تكاليف تشغيل المنظمات والجهات المانحة وانخفاض قيمة العملة المحلية.	مرتفعة	تعديل تكاليف التشغيل ونفقات الجهات المانحة وتسريع تنفيذ الأنشطة من خلال تبسيط الإجراءات واللوائح الخاصة بالمنظمات، وإجراء مراجعات نصف سنوية وإعداد خطط تشغيل سنوية.	متوسطة
	التأخير غير المبرر في تنفيذ بعض الأنشطة بسبب بعض التعقيدات في عمليات الشراء والعقود الخارجية.	مرتفعة	العمل مع الجهات الرسمية لتسهيل تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمشتريات من الخارج.	متوسطة

المجالات	المخاطر المحتملة	تحليل المخاطر الأولي	تدابير التخفيف المحتملة	تحليل المخاطر المتبقية بعد تدابير التخفيف
	مراقبة وتدقيق غير كاف بسبب عدم الوصول إلى بعض مناطق التنفيذ. إشراف مالي وتقني غير كاف.	مرتفعة	إيجاد آليات ووسائل لضمان عملية المراقبة والتقييم بمشاركة مباشرة من وزارة التربية والتعليم والجهات المانحة أولاً، ثم مع مجموعة التعليم المحلية والمجتمع المحلي.	متوسطة
إدارة المنح	تحويل أي منحة إلى أكثر من شريك، ما يترتب عنه نفقات إدارية إضافية. الإجراءات الداخلية لبعض المنظمات الدولية التي تعوق تنفيذ المشروع في الوقت وتؤدي إلى إعادة جدولة متعددة. التعامل مع المنظمات الدولية التي لا تمتلك مقرات في اليمن	مرتفعة	الاستمرار في بناء القدرات المؤسسية لتنفيذ المشاريع كافة من خلال وزارة التربية والتعليم وتحت إشرافها.	متوسطة
		متوسطة	التنسيق مع المانحين لضمان عدم تكرار مشاريع الشركاء وتقليل التكاليف الإدارية للمنظمات المختارة.	منخفضة
		متوسطة	بناء أماكن تدريب لتقليل تكلفة التدريب والوقت.	منخفضة
		متوسطة	يجب على المانحين اختيار المنظمات الشريكة المنفذة التي تكون إجراءاتها بسيطة والتي يمكن أن تقدم جودة عمل جيدة.	منخفضة
بيئة العمل	عدم وجود بيئة عمل مواتية.	مرتفعة	تحسين بيئة العمل وبناء موقع إلكتروني معزز بتقنية المعلومات للوزارة.	متوسطة

المرفق 2: استراتيجية التواصل

المقدمة

لا تستطيع وزارة التربية والتعليم تحقيق أهداف خطة قطاع التعليم بمفردها. إن إشراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية أمرٌ ضروري لتنفيذ الخطة بشكل فعال وتحقيق النتائج المخطط لها. وتدرك وزارة التربية والتعليم الحاجة إلى بذل جهود قوية في مجال التواصل والتوعية لبناء الشعور بتمكّن المشروع والحصول على دعم، بحيث تكون الأطراف الأساسية كلها على دراية تامة بأهداف خطة قطاع التعليم وملتزمة بشدة بنجاحها. في الواقع، إذا كان جميع أصحاب المصلحة على دراية بإصلاحات السياسات، وفهموا ما تنطوي عليه هذه الإصلاحات، وأقروا بدورهم في تنفيذها، والأهم من ذلك، شعروا بأن النهج الجديدة ستحسن حياتهم، فسيكون لديهم الحافز لبذل جهودهم لتحقيق الأهداف.

يحدد هذا المرفق استراتيجية وزارة التربية والتعليم للتواصل حول أهمية خطة قطاع التعليم وما تسعى إلى تحقيقه، بهدف بناء شعور مشترك بالهدف والمساءلة لتحقيق النتائج بين المجموعات ذات الصلة. ويحدد المرفق الهدف من الاستراتيجية، والرسائل الأساسية، والجمهور المستهدف، وقنوات التواصل وأدواتها، وسير العمل.

الأساس المنطقي

بالنسبة للوزارة بشكل عام، يلعب التواصل دورًا رئيسيًا في تحسين المساءلة المؤسسية والشفافية والتعلم، وكذلك في بناء مشاركة أصحاب المصلحة وملكيته من أجل تعزيز الأثر. بالنسبة لخطة قطاع التعليم على وجه التحديد، من الضروري أن تكون السياسة التي يتم الترويج لها معروفة ومفهومة بوضوح ومقبولة من قبل جميع أصحاب المصلحة إذا ما أريد تحقيق النتائج المتوقعة. وبالتالي يجب شرح الأساس المنطقي بوضوح كشرط أساسي لإحداث التغيير السلوكي المطلوب. وسيكون هذا الأمر حاسمًا للمساعدة في توسيع نطاق برنامج المعلومات في الأرياف بشكل صحيح، أو عند الترويج للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة كأداة رئيسية تمكن من معالجة وتقليل أوجه عدم المساواة المبكرة وإعداد الأطفال للتعليم الابتدائي أو التعليم المسرع كطريق ممكن للشباب لاكتساب المهارات المطلوبة للاندماج والنجاح في سوق العمل. وسيكون التواصل السليم بشأن هذه المبادرات أمرًا بالغ الأهمية.

تشمل الابتكارات الأخرى المضمنة في خطة قطاع التعليم والتي ستحتاج أيضًا إلى التواصل بفعالية الاعتماد على أطر معايير الجودة المدرسية الوطنية، بالإضافة إلى نتائج تقييم التعلم فيما يتعلق بالامتحانات الوطنية أو تقييمات التعلم القائمة على العينة. إن إنشاء منتدى للمناقشة يميل إلى الإنجاز على مستوى المدرسة من شأنه أن يوفر مدخلات قيمة لإثراء المناقشات حول جودة المدرسة وأدائها مع الأهالي والمعلمين ومنظومة التعليم بأكملها، بما في ذلك المجتمع المحلي. ومن شأن ذلك أيضًا أن يعزز آليات المساءلة من خلال زيادة وعي الأهالي بمستوى

الجودة في مدارسهم، مما يجعلهم مزودين بالمعرفة والمعلومات بشكل أفضل لتعزيز الطلب على تحسين أداء المدارس وجودة التعليم على مستوى المجتمع المحلي.

الهدف

تهدف استراتيجية التواصل إلى:

"ضمان توصيل رسائل أساسية متسقة حول خطة قطاع التعليم إلى الجهات المستهدفة على مختلف المستويات، من خلال التواصل الداخلي والخارجي، لبناء الوعي والمشاركة بين أصحاب المصلحة."

من أجل تحقيق هذا الهدف، تشير وزارة التربية والتعليم إلى ثلاثة أبعاد رئيسية يجب أن تكون فعالة وهي:

- الإعلام، وذلك من خلال توفير معلومات موثوقة وواقعية ودقيقة ومتوازنة وفي الوقت المناسب للجمهور فيما يتعلق بأنشطة الوزارة لزيادة الوعي وبناء الفهم وتوليد المشاركة.
- الإصغاء، من خلال المثابرة والتحفيز والابتكار والاستباقية في تلقي المعلومات ذات الصلة، وإنشاء حلقات تغذية راجعة من الجمهور إلى الوزارة بشأن التقدم المحرز في التنفيذ والتحديات التي تواجهها لإثراء عملية صنع القرار وإزالة العقبات وتحسين الممارسة وتعزيز النتائج.
- التفاعل، من خلال إنشاء قنوات اتصال ثنائية الاتجاه لتشجيع المشاركة والدعوة إلى الحوار من أصحاب المصلحة من خلال قنوات يسهل الوصول إليها بحيث يكون لهم صوت في عملية الإصلاح التي تستجيب لها وزارة التربية والتعليم، ويشعرون بأن لهم مصلحة في تحقيق نجاحها.

الرسائل الأساسية

تتولى وزارة التربية والتعليم صياغة الرسائل الأساسية لاستراتيجية التواصل الخاصة بخطة قطاع التعليم في خطة التواصل التي سيتم تطويرها في بداية فترة الخطة (راجع القسم أدناه).

مبدئيًا، قد تشمل الرسائل الأساسية ما يلي:

- التعليم هو المفتاح لمستقبل أكثر إشراقًا للجميع وللوطن. لذلك، يجب أن يحصل جميع الفتيان والفتيات على تعليم جيد منذ طفولتهم المبكرة.
- الاستثمار في التعليم هو استثمار في أطفال اليوم الذين سيكونون قادة الغد.
- خطة قطاع التعليم هي المسار لإعادة بناء النظام التعليمي بعد سنوات من الحرب، وتقديم تعليم أفضل للمتعلمين جميعهم.

- تدعو وزارة التربية والتعليم الشركاء كافة إلى الانضمام إليها في دعم خطة قطاع التعليم والمشاركة في نجاحها.

القيود

تمت صياغة استراتيجية التواصل الخاصة بالوزارة لكنها لم تكتمل بعد، وسيتمين أن تتضمن في صيغتها النهائية إشارة إلى متطلبات التواصل المحددة لخطة قطاع التعليم.

وفي الوضع الحالي، فإن قدرة الوزارة على تحقيق هذه النتائج الإيجابية في التواصل محدودة. وفي حين تم إنشاء إدارة عامة لنظم المعلومات والاتصالات على المستوى المركزي تحت إشراف مكتب الوزير، إلا أنه لا توجد نقاط اتصال مقابلة على المستوى غير المركزي، حيث تم تفويض مسؤوليات الاتصال إلى مكاتب الإقليمي للتعليم ومكاتب التعليم في المحافظات. تتولى الإدارة العامة لنظم المعلومات والاتصالات في وزارة التربية والتعليم مسؤولية صياغة الرسائل، ووضع المعايير، وتوفير التوجيه، وإنشاء قنوات الاتصال مع الجمهور والشركاء وأصحاب المصلحة والحفاظ عليها. يجب إعداد وثيقة بروتوكول اتصالات منفصلة لتحديد العملية التي ستتم من خلالها صياغة الاتصالات والموافقة عليها للحفاظ على انضباط الرسائل وتجنب الارتباك المحتمل للرسائل المختلطة غير المتسقة.

إن توسيع وظيفة الاتصالات في وزارة التربية والتعليم مقيد بسبب الافتقار إلى التمويل المستدام بالإضافة إلى محدودية الموارد البشرية والقدرات المؤسسية. لذلك ستكون إحدى الأنشطة الرئيسية لخطة قطاع التعليم هي استكمال استراتيجية الاتصال التي هي حالياً في مسودة مشروع، والتي تتضمن خطة لتقدير التكاليف وتستفيد من قنوات الاتصال الموجودة بالفعل. ولتحقيق أقصى قدر من الملكية والمشاركة، ينبغي تطوير ذلك من خلال نهج تشاركي شامل يمكن جميع أصحاب المصلحة من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي من التعبير عن آرائهم وضمان أن الحلول المقترحة تلي احتياجات مختلف الجماهير وأن تكون مجدية تقنياً في مجموعة من السياقات. كما أن الجهود المبذولة لجمع التمويل لاستراتيجية التواصل ستكون حاسمة أيضاً. ولتحقيق هذه الغاية، تم رصد مخصصات في الميزانية التقديرية للخطة التشغيلية متعددة السنوات لدعم تطوير استراتيجية الاتصال وتعميمها.

الجمهور المستهدف

عند التواصل ونشر المعلومات حول خطة قطاع التعليم، من المهم الوصول إلى مجموعة متنوعة من الجماهير المستهدفة، بما في ذلك داخل وزارة التربية والتعليم نفسها على المستويين المركزي واللامركزي، وبين المسؤولين عبر الحكومة، ومع الجهات الخارجية، بما في ذلك شركاء التنمية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ولا سيما أولياء الأمور والمعلمين. سيؤدي ذلك إلى بناء معرفة متزايدة، فضلاً عن المواقف والسلوكيات الإيجابية والحوارات البناءة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين سيلعبون دوراً رئيسياً في دعم وتعزيز تنفيذ خطة قطاع التعليم.

تشمل المجموعات المستهدفة الأساسية ما يلي:

- ممثلو وزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي، ومستوى المحافظات، ومستوى المديرية، الذين يتحملون مسؤوليات تنفيذ خطة قطاع التعليم كأداة لتحقيق رؤية وزارة التربية والتعليم للتعليم.
- ممثلو الوزارات الشريكة الأساسية، الذين يحتاجون إلى الوعي بأن خطة قطاع التعليم هي أولوية وطنية تدعم الأهداف التنموية الوطنية، حتى يصبحوا أكثر التزاماً بتعبئة الموارد اللازمة وتخصيصها.
- مدراء المدارس، ونواب المدراء والمعلمون، الذين يحتاجون إلى معرفة خطة قطاع التعليم ودورهم ومسؤولياتهم في تنفيذها وتحقيق النتائج على مستوى المدرسة.
- مجالس الآباء والأمهات، الذين يحتاجون إلى معرفة خطة قطاع التعليم ودعم تنفيذها على مستوى المدرسة، بما في ذلك من خلال تطوير خطط تطوير المدرسة وتقديم تقارير الأداء المدرسي.
- المتعلمون، بما في ذلك نوادي الفتيات والفتيان، الذين يحتاجون إلى معرفة العناصر الأساسية لخطة قطاع التعليم والفوائد التي تهدف إلى تحقيقها لتحسين تعليمهم.
- أولياء الأمور ومقدمو الرعاية والمجتمع المحلي، الذين يحتاجون إلى معرفة أن خطة قطاع التعليم تهدف إلى ضمان أن توفر المدارس بيئة صحية وآمنة ليتمكن الأطفال من التعلم، والمطالبة بالمحاسبة على تقديم خدمات عالية الجودة. كما يحتاج هؤلاء أصحاب المصلحة أيضاً إلى معرفة أن المدارس ورياض الأطفال المجتمعية يمكن أن تكون بدائل مؤقتة تمكن الأطفال من الوصول إلى التعليم في مرحلة مبكرة من خطة قطاع التعليم.
- الطلاب غير الملحقين بالمدارس وأولياء أمورهم، الذين يحتاجون إلى أن يكونوا على دراية بفوائد التعليم وكذلك المسارات المختلفة للتعليم البديل.
- وسائل الإعلام، التي تحتاج إلى تلقي معلومات متسقة حتى تتمكن من نشر رسائل متسقة حول خطة قطاع التعليم على المستويات الوطنية والمحلية.
- الشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، الذين يحتاجون الوعي بخطة قطاع التعليم وأن يتشجعوا على مواءمة دعمهم الفني والمالي مع أهدافها وأولوياتها لتحقيق أقصى قدر من التأثير.
- الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، التي تحتاج إلى الوعي بخطة قطاع التعليم والاستفادة منها كمصدر محتمل لتعبئة التمويل لتنفيذها.

قنوات وأدوات التواصل

ستستخدم قنوات التواصل التالية لنشر خطة قطاع التعليم:

- قنوات التواصل المدرسية، بما في ذلك الأنشطة اللاصفية للمتعلمين، والأنشطة مع مجموعات/أندية المتعلمين، ومجالس الآباء والأمهات، والأنشطة التي تقودها لجان إدارة المخاطر، إلخ.
- قنوات التواصل المجتمعية، من خلال الاجتماعات المختلفة، والاحتفالات، أو الفعاليات، بما في ذلك الرياضة، التي تنظمها الجمعيات المجتمعية (الجماعات الدينية، الأحياء، إلخ).

- الاتصال الشخصي/الشبكي، بما في ذلك حملات التوعية، والاجتماعات، وورش العمل، والدورات التدريبية، خاصة من قبل المديرية في الميدان.
- وسائل الإعلام، بما في ذلك التلفزيونات والراديو والصحف، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك/إنستغرام/يوتيوب/واتساب) والمواقع الرسمية/المؤسسية لوزارة التربية والتعليم والشركاء الرئيسيين والمانحين.

ستقوم وزارة التربية والتعليم بإنتاج مجموعة واسعة من المحتويات المخصصة والشاملة والصديقة للأطفال، والتي تم تطويرها خصيصًا لنشر خطة قطاع التعليم. يمكن أن تشمل هذه المواد، على سبيل المثال:

5. حملات توعية عامة للمستفيدين (الطلاب والأهالي وأفراد المجتمع المحلي وغيرهم) حول برامج خطة قطاع التعليم الرئيسية، وفوائد التعليم للجميع ونقاط الاتصال للحصول على معلومات أعمق
 - الإعلانات (التلفزيونية والراديو والمطبوعة وخارج المنزل ووسائل التواصل الاجتماعي، إلخ).
 - مقالات في الصحف والمجلات (على الإنترنت وخارجها).
 - رسائل جماعية/رسائل نصية جماعية (رسائل نصية قصيرة، واتساب، إلخ).
 - الفعاليات المجتمعية.
 - العروض التقديمية في المدارس.
 - ملصقات وكتيبات وكتيبات (رقمية ومطبوعة).
 - مقاطع فيديو لنشر خطة قطاع التعليم.
 - الألعاب.
 - القصص المصورة والرسوم المتحركة.
 - مسابقات فنية إبداعية (فن الشارع، والدراما، والاستعراضات، والأناشيد، إلخ).
6. مشاركة البيانات، ونشر السياسات ونشر المعلومات حول الإصلاحات
 - النشر على المواقع الإلكترونية للجهات المانحة للوزارة وشركاء التنمية.
 - إصدار بيان صحفي عن إطلاق خطة قطاع التعليم ونتائجها وإنجازاتها الأولية.
 - مجموعة/حزمة صحفية رقمية.
 - صحيفة وقائع.
 - نشرة إخبارية إلكترونية فصلية لوسائل الإعلام.
7. أنشطة التواصل ضمن خطة قطاع التعليم
 - الاتصال من أجل تغيير السلوك (على سبيل المثال، لتشجيع الالتحاق بالتعليم في العمر المناسب).
 - التواصل من أجل الرصد والمساءلة – تبادل معلومات حتى تتمكن المجتمعات المحلية من تحديد المشاكل وتعرف كيف تبلغ عنها.

ستصمم مواد التواصل المنتجة، والفعاليات المنظمة، لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي وإدماج المتعلمين ذوي الإعاقة. ستكيف الرسائل مع اهتمامات/احتياجات مختلف الجماهير، بما في ذلك الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات مثل السمعية و/أو البصرية، والذين يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة. للوصول إلى الجماهير المختلفة، بما في ذلك الأطفال الصغار، سيتم استخدام قنوات مختلفة لرفع مستوى الوعي وتوفير معلومات

متسقة، ويمكن الوصول إليها، ومعقدة. على سبيل المثال، قد يفضل المتعلمون الأصغر سنًا الرسوم المتحركة ووسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، إلخ)، بينما قد يفضل أولياء الأمور البرامج التلفزيونية والإذاعية الشهيرة، والرسائل النصية القصيرة، والمواد المطبوعة.

سير العمل

في السنة الأولى من خطة قطاع التعليم، ستستخدم وزارة التربية والتعليم هذه الاستراتيجية لتطوير خطة تواصل تفصيلية. ستوضح هذه الخطة الرسائل الأساسية حول الخطة التي ترغب وزارة التربية والتعليم في توصيلها وتفصيل قنوات ومواد التواصل التي سيتم استخدامها للوصول إلى مختلف الجماهير المستهدفة. كما ستحدد جدولًا زمنيًا محددًا للأنشطة المتعلقة بالتواصل، يوضح أي الجهات ستقوم بما ومتى، وأي متطلبات مالية قد تترتب على ذلك.

ستحدد خطة التواصل النقاط الأساسية في الجدول الزمني المدرسي/الوطني للفعاليات المتعلقة بالتواصل، مثل بداية العام الدراسي، احتفالات اليوم الوطني، واليوم العالمي للتعليم، وغيرها لتعزيز التأثير.

ستستفيد وزارة التربية والتعليم من هياكل التنسيق القائمة والمفصلة في الفصل الخامس لدعم التواصل داخل الوزارة من المستوى المركزي إلى مستوى المدرسة، ومع الشركاء التنمويين من خلال فريق عمل مجموعة التعليم المحلية.

ستلعب مجالس الآباء والأمهات وكذلك القادة المجتمعيين والدينيين دورًا أساسيًا في نشر رسائل خطة قطاع التعليم على مستوى المجتمع المحلي.

ستقوم وزارة التربية والتعليم أيضًا بتحديد شخصية أو أكثر من الشخصيات الوطنية المرموقة والمعروفة على المستوى الوطني، لدعم نشر الرسائل الأساسية لخطة قطاع التعليم على مستوى البلاد.

يمكن مناقشة رصد مدى فعالية استراتيجية التواصل في تحقيق أهدافها وكيفية زيادة تعزيز التنفيذ من خلال مننديات المشاركة التشاورية مع الشركاء الرئيسيين من أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل مجموعة التعليم المحلية؛ ومجموعة شركاء تنمية التعليم والمهارات، كما ينبغي أن يكون بندًا دائمًا في الاستعراض السنوي المشترك، باستخدام البيانات الناتجة عن الرصد والتقييم والتعلم وحلقات التغذية الراجعة المتاحة الأخرى.

المرفق 3: جداول إضافية من نموذج المحاكاة (الفصل 4)

يقدم هذا المرفق 3 معلومات إضافية عن النتائج والمخرجات المتعلقة بالسيناريوين 1 و2 من الإسقاطات المالية، حيث يعرض المرفق 3.1 النتائج من السيناريو 1، والمرفق 3.2 من السيناريو 2.

جدول المرفق 1.3 ملخص معلومات التمويل، سيناريو 1 و2

2025-2030	2030	2029	2028	2027	2026	2025	
السيناريو 1							
1,441	244	243	241	240	233	241	إجمالي الموارد
2,675	553	493	466	434	390	339	إجمالي النفقات (نموذج المحاكاة + الخطة التشغيلية متعددة السنوات)
1,234	309	251	225	194	158	98	الفجوة (نفقات - مليون دولار أميركي) - مليون دولار أميركي
46%	56%	51%	48%	45%	40%	29%	فجوة التمويل (النسبة المئوية من إجمالي التكاليف)
54%	44%	49%	52%	55%	60%	71%	التكلفة التي استردتها وزارة التربية والتعليم
1,405	236	236	235	234	227	236	موارد النفقات المتكررة (وزارة التربية والتعليم، مليون دولار أميركي)
2 115	378	367	358	349	339	324	النفقات المتكررة (مليون دولار أميركي) - نموذج المحاكاة
14	2	1	5	2	3	2	النفقات المتكررة (مليون دولار أميركي) - الخطة التشغيلية متعددة السنوات
2,130	380	368	363	351	342	326	إجمالي النفقات المتكررة (مليون دولار أميركي)
725	143	132	128	117	114	90	فجوة التمويل المتكرر (مليون دولار أميركي)
36	7	7	6	6	5	5	الموارد المخصصة للنفقات الرأسمالية (مليون دولار أميركي)
540	173	125	102	82	45	13	النفقات الرأسمالية (مليون دولار أميركي)
6	0	0	1	1	3	0	النفقات الرأسمالية (مليون دولار أميركي) - الخطة التشغيلية متعددة السنوات

2025-2030	2030	2029	2028	2027	2026	2025	
545	173	125	103	83	48	13	إجمالي النفقات الرأسمالية (مليون دولار أمريكي)
509	166	118	97	77	43	8	فجوة التمويل الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)
السيناريو 2							
1,811	347	339	330	322	233	241	إجمالي الموارد
3,632	744	682	658	616	552	381	إجمالي النفقات (نموذج المحاكاة + الخطة التشغيلية متعددة السنوات)
1,821	397	343	328	294	320	140	الفجوة (نفقات - موارد) - مليون دولار أمريكي
50%	53%	50%	50%	48%	58%	37%	فجوة التمويل (النسبة المئوية من إجمالي التكاليف)
50%	47%	50%	50%	52%	42%	63%	التكلفة التي استردتها وزارة التربية والتعليم
1,765	337	329	322	314	227	236	موارد النفقات المتكررة (وزارة التربية والتعليم، مليون دولار أمريكي)
2,446	444	436	431	413	383	339	النفقات المتكررة (مليون دولار أمريكي) - نموذج المحاكاة
30	4	2	8	5	7	4	النفقات المتكررة (مليون دولار أمريكي) - الخطة التشغيلية متعددة السنوات
2,476	448	438	439	418	390	343	إجمالي النفقات المتكررة (مليون دولار أمريكي)
711	111	109	117	103	163	107	فجوة التمويل المتكرر (مليون دولار أمريكي)
46	10	9	9	8	5	5	الموارد المخصصة للنفقات الرأسمالية (مليون دولار أمريكي)
1,116	294	240	214	193	158	18	النفقات الرأسمالية (مليون دولار أمريكي)
40	2	4	5	5	5	20	النفقات الرأسمالية (مليون دولار أمريكي) - الخطة التشغيلية متعددة السنوات
1,156	296	243	219	198	162	38	إجمالي النفقات الرأسمالية (مليون دولار أمريكي)
1,811	347	339	330	322	233	241	فجوة التمويل الرأسمالي (مليون دولار أمريكي)

جدول المرفق 3.2 لتمويل الخارجي المتوقع (بملايين الدولارات الأميركية، بالأسعار الحالية وأسعار 2021)، 2030-2025

2030-2025	2030	2029	2028	2027	2026	2025	
65,10			16,28	16,28	16,28	16,28	الشراكة العالمية للتعليم
56,70	8,15	8,55	9,95	9,95	10,15	9,95	منظمة إنقاذ الطفولة (Save the Children)
343,80	58,30	58,30	58,30	58,30	58,30	52,30	برنامج الأغذية العالمي (World Food Programme)
465,60	66,45	66,85	84,53	84,53	84,73	78,53	المجموع (بالأسعار الحالية)
200,55	21,33	23,54	32,65	35,67	41,85	45,51	المجموع (بأسعار 2021)

المصدر: خارطة التزامات المانحين المتوقعة لخطة قطاع التعليم التي تم تنفيذها في كانون الأول/ديسمبر 2024 كجزء من عملية مراجعة خطة قطاع التعليم.

المرفق 3.1: جداول النتائج والمخرجات الأساسية للسيناريو 1

جدول المرفق 3.1.1 إجمالي نفقات التعليم المتكررة المتوقعة، حسب مستوى التعليم والبند التفصيلي، بالسعر الثابت للعام 2021 (مليون دولار أميركي)

المجموع	2030	2029	2028	2027	2026	2025	
6.7	1.2	1.2	1.2	1.2	1.0	1.0	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال
5.4	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	الرواتب
1.0	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	تدابير الجودة والإنصاف
0.3	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	تنمية القدرات
2,004	356	346	342	330	321	310	التعليم الأساسي والثانوي
1,371	232	230	228	227	226	229	الرواتب والحوافز
572	113	104	101	91	84	79	تدابير الجودة والإنصاف
141	26	25	24	23	21	21	كتب مدرسية، دفاتر تمارين، أدلة معلمين
348	71	65	60	55	51	47	برنامج التغذية المدرسية
8	1.5	1.5	1.4	1.3	1.3	1.2	الحقائب المدرسية
25	6.6	5.5	4.5	3.6	2.7	1.8	المنح المدرسية

المجموع	2030	2029	2028	2027	2026	2025	
50	7.6	7.4	10.9	7.5	7.8	8.5	غيرها (أدوات تربوية، خدمات علاجية، أنشطة لاصفية، تفتيش/إشراف، امتحانات)
61	11	12	13	13	12	0.9	تنمية القدرات
2.8	8.4	7.7	7.0	6.4	5.7	2.8	التعليم غير النظامي
2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	الرواتب
0.7	6.0	5.3	4.6	4.0	3.3	0.7	تدابير الجودة والإنصاف
0.1	1.1	1.0	0.9	0.8	0.7	0.0	مواد التعليم والتعلم
0.5	4.7	4.0	3.4	2.8	2.2	0.5	حوافز للمتعلمين (سلال غذائية، حقائب مدرسية)
0.1	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.1	غيرها من إجراءات الجودة والإنصاف (منها التفتيش)
0.1	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.1	تنمية القدرات
81	14	13	13	13	14	12	الإدارة
2,130	380	368	363	351	342	326	إجمالي المتكرر

المصدر: نموذج المحاكاة المالية اليميني وخطة التشغيل المتعددة السنوات. السيناريو 1.

المرفق 3.2: جداول النتائج والمخرجات الأساسية للسيناريو 2

جدول المرفق 3.2.1 إجمالي نفقات التعليم المتكررة المتوقعة، حسب مستوى التعليم والبند التفصيلي، بالسعر الثابت للعام 2021 (بملايين الدولارات الأميركية) - السيناريو 2

المجموع	2030	2029	2028	2027	2026	2025	
7.3	1.2	1.2	1.2	1.2	1.3	1.2	التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة/رياض الأطفال
5.4	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	الرواتب
1.5	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	تدابير الجودة والإنصاف
0.3	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	تنمية القدرات
2,293	408	404	406	389	363	324	التعليم الأساسي والثانوي
1,404	243	238	234	231	228	230	الرواتب
619	128	116	110	97	88	81	تدابير الجودة والإنصاف

المجموع	2030	2029	2028	2027	2026	2025	
146	28	27	25	24	21	21	الكتب المدرسية، دفاتر التمارين، وأدلة المعلمين
357	74	67	61	56	51	47	برنامج التغذية المدرسية
17	3.3	3.1	2.9	2.7	2.5	2.4	الحقائب المدرسية
43	13.1	10.4	8.0	5.8	3.7	1.8	المنح المدرسية
56	9.2	8.7	12.7	8.8	8.8	8.4	غيرها (أدوات تربوية، خدمات علاجية، أنشطة لاصفية، تفتيش/إشراف، امتحانات)
270	37	49	62	61	47	13.3	تنمية القدرات
86	23	19	17	12	9	5	التعليم غير النظامي
15	3	43	3	2	2	2	الرواتب
68	20	15	14	9	6	3	تدابير الجودة والإنصاف
5	1	1	1	1	1	0	مواد التعليم والتعلم
53	17	13	10	7	4	1	حوافز للمتعلمين (سلال غذائية، حقائب مدرسية)
10	1	1	3	1	1	2	غيرها من إجراءات الجودة والإنصاف (منها التفتيش)
4	1	1	1	1	1	0	تنمية القدرات
89	16	14	14	15	17	13	الإدارة
2,476	448	438	439	418	390	343	إجمالي المتكرر

المصدر: نموذج المحاكاة المالية اليميني و خطة التشغيل المتعددة السنوات. السيناريو 2.

المراجع



- Afcar Consulting, 2023. *'Institutional Capacity Assessment for the Ministry of Education in Yemen'*. UNICEF.
- Almasouri et al., 2023. *Summary: Teacher profile assessment. Grades 1-3 teacher/educator and relevant Ministry of Education leadership capacity assessment study*. January 2023. USAID Gateway to Education Project.
- Alsagaf, A., 2023. *Human resource data management report for teachers and school administrators*. USAID Gateway to Education Project.
- Arab Decade Matrix. n.d. Data, seventh meeting. December 2021.
- Bergmann, J., Alban Conto, C. and Brossard, M. *Increasing Women's Representation in School Leadership: A promising path towards improving learning*. UNICEF Office of Research – Innocenti, Florence, 2022. Last accessed 11 September 2024: <https://www.unicef.org/innocenti/media/4636/file/UNICEF-Increasing-Womens-Representation-School-Leadership-2022.pdf>.
- Central Statistical Organisation (CSO) and United Nations Children's Fund (UNICEF), 2023. *Yemen Multiple Indicator Cluster Survey 2022-2023, Survey Findings Report*. Yemen: Central Statistical Organisation and United Nations Children's Fund.
- Collins and Messaoud-Galusi, 2012. *EdData II: Student Performance on the Early Grade Reading Assessment (EGRA) in Yemen*. USAID. Last accessed 16 September 2024: https://earlygradereadingbarometer.org/pdf/Yemen_2011.pdf.
- Education Research and Development Centre, 2022. *Assessment study of teachers/educators of Grades 1-3 and relevant educational leader capacities*. USAID Gateway to Education Project.
- GADRRRES, 2022. *Comprehensive School Safety Framework*. Last accessed 14 October 2024: <https://gadrrres.net/comprehensive-school-safety-framework/>.
- Geopolicity Inc & Felix Consulting, 2022. *Institutional Capacity Assessment*. September 2022. USAID Gateway to Education Project.
- GPE, 2024. *'Understanding the interplay of fragility, conflict and climate change for education – Part 1' [webpage]*. GPE. Last accessed 16 October 2024: <https://www.globalpartnership.org/blog/understanding-interplay-fragility-conflict-and-climate-change-education-part-1#:~:text=Climate%20change%20amplifies%20fragility&text=Children%20living%20in%20conflict%20affected,to%20act%20to%20mitigate%20risks>.
- IDMC, 2023. *'Country profile: Yemen'* [webpage]. Last accessed 18 March 2024: <https://www.internal-displacement.org/countries/yemen>.
- IMF (April 2023), author's calculations. Yemen Ministry of Education, 2019. *Transitional Education Plan 2019/20-2021/22*. MoE.
- MoE, 2023. *MoE ESA* (unpublished). November 2023.
- OCHA, 2022. *Humanitarian needs overview: Yemen (2023)*. OCHA. Last accessed 18 March 2024: <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-needs-overview-2023-december-2022-enar>.
- OCHA, 2023. *Yemen Humanitarian Fund 2022 Annual Report*. OCHA. Last accessed 18 March 2024: https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-fund-yhf-2022-annual-report-enar?_gl=1%2A1bxp14f%2A_ga%2AMTI2NTE0NDgzMy4xNjc2Mjc1%2A_ga_E60ZNX2F68%2AMTY4NjU3Nzg0OC4yMC4xLjE2ODY1Nzg2MjUuMzMuMC4w.
- Office for the Coordination of Human Affairs (OCHA), 2023. *'Yemen 2023'*. OCHA Financial Tracking Service. April 2023. <https://fts.unocha.org/countries/248/summary/2023>.

Republic of Yemen, 2019. Transitional Education Plan 2019/20-2021/22. Final version. October 2022.

Republic of Yemen, 2022a. Transforming Education Summit 2022 – National Consultation Report Yemen. June 2022.

Republic of Yemen, 2022b. National Statement of Commitment – Yemen Transforming Education Summit. June 2022.

Republic of Yemen, Ministry of Education, 2024. *Yemen 2024-2028 Partnership Compact. Improving Learning Outcomes at the Basic Education Level in Yemen, with a Focus on Early Grades*. March 2024.

Save the Children & Datum, 2022. *Rapid education and risk analysis Yemen*. USAID Gateway to Education Project.

Save the Children, 2024. *Hanging in the Balance: Yemeni Children's Struggle for Education*.
<https://resourcecentre.savethechildren.net/document/hanging-in-the-balance-yemeni-childrens-struggle-for-education/>.

Takako, Yuki, and Yuriko, Kameyama, 2013. *Improving the quality of basic education for the Future Youth of Yemen post-Arab Spring*. Japan International Cooperation Agency (JICA).

The Fund for Peace, 2022. *Fragile states index: Annual report*. Washington, D.C.: The Fund for Peace. Last accessed 18 March 2024: <https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2022/07/22-FSI-Report-Final.pdf>.

UNDP, OPHI (Oxford Poverty and Human Development Initiative), 2022. *2022 Global Multidimensional Poverty Index (MPI): Unpacking deprivation bundles to reduce multidimensional poverty*. New York. Last accessed 18 March 2024: <https://hdr.undp.org/content/2022-global-multidimensional-poverty-index-mpi#/indicies/MPI>.

UNDP, 2022. *Human development report 2021/22: Uncertain times, unsettled lives: Shaping our future in a transforming world*. Last accessed 18 March 2024: https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2021-22reportenglish_0.pdf.

UNDP, n.d. 'Climate change adaptation: Yemen [webpage]'. Last accessed 30 July 2024: <https://www.adaptation-undp.org/explore/arab-states/yemen>.

UNESCO Institute for Statistics (UIS), n.d. 'Yemen' [webpage]. Last accessed 18 March 2024: <https://uis.unesco.org/en/country/ye>.

UNESCO, 2022. *YEMIS-Yemen Management Information System: Policy Guidelines and Proposed Way Forward*.
<https://articles.unesco.org/sites/default/files/medias/fichiers/2023/06/YEMIS%20publication%20EN%202022.pdf>.

UNFPA; UNICEF, 2021. *Yemen country profile (2020)*. UNFPA-UNICEF global programme to end child marriage. Last accessed 18 March 2024: <https://www.unicef.org/media/111411/file/Child-marriage-country-profile-Yemen-2021.pdf>.

UNICEF, n.d. 'UNICEF Data: Monitoring the situation of children and women – Yemen' [webpage]. Last accessed 18 March 2024: <https://data.unicef.org/sdgs/country/yem/>.

UNHCR, 2024. 'Protection Brief. Yemen': <https://reporting.unhcr.org/yemen-protection-brief>.

UNICEF, 2018. 'UNICEF acts for girls' education in Yemen [webpage]'. Last accessed 11 September 2024: <https://www.unicef.org/yemen/stories/unicef-acts-girls-education-yemen>.

UNICEF Innocenti & Ministry of Education, Lao People's Democratic Republic, 2020. *School principals in highly effective schools: Who are they and which good practices do they adopt?* Florence: UNICEF Office of Research – Innocenti. https://www.unicef-irc.org/publications/pdf/DMS_Lao_PDR_School-principals-in-highly-effective-schools-who-are-theyand-which-good-practices-do-they-adopt.pdf.

UNICEF, 2022a. *Yemen country office humanitarian situation report*. 1 January to 31 December 2022. UNICEF. Last accessed 18 March 2024: [https://www.unicef.org/media/135316/file/Yemen-Humanitarian-SitRep-\(End-of-Year\)-31-December-2022.pdf](https://www.unicef.org/media/135316/file/Yemen-Humanitarian-SitRep-(End-of-Year)-31-December-2022.pdf).

UNICEF, 2022b. 'More than 11,000 children killed or injured in Yemen'. 12 December 2022. UNICEF. Last accessed 18 March 2024: <https://www.unicef.org/press-releases/more-11000-children-killed-or-injured-yemen>.

University of Notre Dame, 2021. *ND-GAIN Index (2020)*. Notre Dame Global Adaptation Initiative. Last accessed 30 July 2024: <https://gain-new.crc.nd.edu/country/yemen>.

- World Bank, 2010. Republic of Yemen Education Status Report [webpage]. Last accessed 29 September 2024: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/182051468154759836/pdf/571800WPOYemen10Box353746B01PUBLIC1.pdf>.
- World Bank, 2019a. *Yemen, Rep. Learning Poverty Brief*. Last accessed 11 September 2024: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/836211571223506960-0090022019/original/MNAMNC03YEMLPBRIEF.pdf>.
- World Bank, 2019b. School feeding programmes are often pro-poor [webpage]. Bank Blogs. Last accessed September 2024: <https://blogs.worldbank.org/en/opendata/school-feeding-programmes-are-often-pro-poor>.
- World Bank, 2021a. 'Yemen, Rep. Heat Risk.' Last accessed July 2023: <https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/yemen-rep/heat-risk>.
- World Bank, 2021b. *Advancing Arabic Language Teaching and Learning: A Path to Reducing Learning Poverty in the Middle East and Africa*. Last accessed 11 September 2024: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/909741624654308046/pdf/Advancing-Arabic-Language-Teaching-and-Learning-A-Path-to-Reducing-Learning-Poverty-in-the-Middle-East-and-North-Africa.pdf>.
- World Bank, 2022a. 'Country engagement note for the republic of Yemen for the period FY22-FY23'. Last accessed 18 March 2024: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/351911650316441159/pdf/Yemen-Country-Engagement-Note-for-the-Period-FY22-FY23.pdf>.
- World Bank, 2022b. *Yemen economic monitor: Clearing skies over Yemen?* Washington, D.C.: International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank. Last accessed 18 March 2024: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099445406102232164/pdf/IDU02c5915390fb9604bd10ae55053ca415f59f9.pdf>.
- World Bank, n.d. *Yemen Republic Gender Landscape*. Last accessed 1 August 2024. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099059207042215986/pdf/IDU12ff6c0131a3d01433f1a4d81951064234999.pdf>.
- World Bank – World Development Indicators (WDI), 2020a. 'Adolescent fertility rate (births per 1,000 women ages 15-19) – Yemen, Rep.'. Last accessed 11 September 2024: https://data.worldbank.org/indicator/SP.ADO.TFRT?locations=YE&most_recent_year_desc=true.
- World Bank – WDI, 2020b. 'Fertility Rate, Total (births per woman) – Yemen, Rep.'. Last accessed 11 September 2024: https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN?locations=YE&most_recent_year_desc=true.
- World Bank – WDI, 2020c. 'Prevalence of stunting, height for age (modeled estimate, % of children under 5) – Yemen, Rep'. Last accessed 11 September 2024: https://data.worldbank.org/indicator/SH.STA.STNT.ME.ZS?locations=YE&most_recent_year_desc=true.
- World Bank – WDI, 2021. 'Urban Population (% of total population) – Yemen, Rep'. Last accessed 11 September 2024: <https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS>.
- World Economic Forum, 2021. *Global gender gap report 2021*. Insight report, March 2021. Geneva: World Economic Forum. Last accessed 18 March 2024: https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf.
- World Health Organisation (WHO), 2011. *World Report on Disability*. Geneva: WHO. Last accessed 4 September 2024: <https://www.who.int/teams/noncommunicable-diseases/sensory-functions-disability-and-rehabilitation/world-report-on-disability>.

1. يستند التحليل إلى بيانات ومعلومات جزئية تم التحقق من صحتها من قبل وزارة التربية والتعليم، والتي تحمل سلسلة من التحديات – بما في ذلك التوقعات السكانية القديمة القائمة على التعداد السكاني للعام 2004، والحركة الهائلة للسكان التي لا يمكن تسجيلها بسهولة، والبيانات المالية النادرة، والبيانات المدرسية الجزئية من العام الدراسي 2021-22، والمسوحات غير الممثلة على المستوى الوطني – والتي تطلبت مراجعة دقيقة لضمان مستوى مناسب من المتانة. سيكون تقرير التعداد الوطني للمدارس المتوقع صدوره في منتصف العام 2025 إنجازًا كبيرًا من خلال توفير معلومات سليمة وقوية عن التعليم المدرسي.
2. قيمة مؤشر التنمية البشرية في اليمن مماثلة لقيمة المؤشر في العام 2000 (0.450) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، غير محدد التاريخ).
3. سيزداد عدد السكان في سن المدرسة بمعدل نمو سنوي متوسط مماثل للمعدل الخاص بمجموع السكان – بنسبة 3 في المئة.
4. بناءً على نسبة مقدرة هي 15 في المئة من السكان، وفقًا للمعايير العالمية (منظمة الصحة العالمية، 2011).
5. تشمل هذه الأرقام كلاً من مشاريع التعليم المستقلة والمشاريع متعددة الأغراض التي تشمل التعليم. شكل تمويل مشاريع التعليم القائمة بذاتها 91 في المئة من إجمالي تمويل التعليم الإنساني (515.9 مليون دولار أميركي) خلال الفترة 2014-2022.
6. 119,579 في برامج محو الأمية، و97,500 في برامج التعليم المسرع، و34,683 في برامج التعليم الذاتي.
7. يوجد تكافؤ عندما يكون مؤشر تكافؤ الجنسين بين 0.97 و1.03.
8. مقتبس من Al-Sagaf, A. 2023، ما لم يذكر خلاف ذلك.
9. مقتبس من Geopolicity Inc & Felix Consulting, 2022.
10. المصدر نفسه.
11. للاطلاع على قائمة كاملة بمؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، انظر: https://tcg.uis.unesco.org/wp-content/uploads/sites/4/2020/09/SDG4_indicator_list.pdf.
12. انظر الفصل الأول.
13. انظر الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، 2024.
14. مذكور في الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، 2024، وانظر الفصل الأول.
15. وزارة التربية والتعليم، 2023.
16. في العام 2021، بلغ معدل الالتحاق الإجمالي للتعليم في المنطقة 87 في المئة للتعليم الأساسي و82 في المئة للتعليم الثانوي (انظر أيضًا الفصل الأول).
17. وهذا يترجم إلى 3.3 مليون طالب مسجل في المدارس الأساسية في العام 2021 إلى 4.4 مليون طالب بحلول نهاية الخطة.
18. وهذا يترجم إلى 1.2 مليون طالب مسجل في المدارس الثانوية في العام 2021 إلى 1.7 مليون طالب بحلول نهاية الخطة.
19. نظرًا لأن التركيز في العام 2025 سينصب على تعبئة الموارد، فلن تبدأ التدخلات قبل الربع الأخير من العام 2025.
20. من خلال خفض الجوع وتحسين تغذية الطلاب، يمكن لبرامج التغذية المدرسية أن تساعد في تعزيز الحضور المدرسي وتحسين التعلم، ما يدعم في نهاية المطاف رفاه الطفل ونموه بشكل عام.
21. مؤشر أهداف التنمية المستدامة 4.1.1، نسبة الأطفال والشباب (أ) في الصفوف 3/2؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ و(ج) في نهاية المرحلة الإعدادية، الذين يحققون ما لا يقل عن الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (1) القراءة و(2) الرياضيات، حسب الجنس.
22. باستثناء المحتوى الذي تم تحديثه مؤخرًا في محو الأمية والحساب للصفوف من 1-3.
23. في اليمن، أُجري آخر تقييم للقراءة في مرحلة الطفولة المبكرة في العام 2011. وقد وجد أن مهارات القراءة المبكرة كانت منخفضة في مقاييس تقييم القراءة المبكرة كلاً، حيث كان عدد قليل من الطلاب قادرين على القراءة بطلاقة كافية لتمكينهم من فهم النص (Collins and Messaoud-Galusi, 2012). واستنادًا إلى نتائج تقييم القراءة في مرحلة الطفولة المبكرة للعام 2011، تم تقديم عدد من التوصيات الأساسية، مثل تدريب المعلمين على تدريس القراءة وتقييمها وتقديم التغذية الراجعة التصحيحية، وإتاحة الفرص للطلاب للقراءة، وتشجيع الآباء على تحسين حضور الأطفال (Collins and Messaoud-Galusi, 2012).
24. على الرغم من تقليل أيام التدريب لخفض التكاليف.

25. يشير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة إلى برنامج تعليم الطفولة المبكرة الذي يمتد لثلاث سنوات كاملة، إذ تخصص السنة الأولى للفئة العمرية الأدنى، والسنة الثانية التي يشار إليها باسم KG1 (أو رياض الأطفال الأولى) للفئة العمرية المتوسطة والسنة الأخيرة التي يشار إليها باسم KG2 (أو رياض الأطفال الثانية) للفئة العمرية الأكبر سناً.
26. وفقاً لؤشر أهداف التنمية المستدامة 4.2.4، صافي معدل الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في (أ) التعليم قبل الابتدائي و(ب) التنمية التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة.
27. الجمهورية اليمنية، 2022b. بيان الالتزام الوطني – قمة تحويل التعليم في اليمن. حزيران/يونيو 2022.
28. رياض الأطفال المجتمعية هي مدارس لمرحلة ما قبل المدرسة أو برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة التي تكون متصلة بعمق داخل مجتمع محلي. قد تديرها منظمات مجتمعية أو منظمات غير ربحية أو حكومات محلية، وتشجع عادةً مشاركة الأهل في مختلف جوانب التجربة المدرسية (مثل اختيار موقع المدرسة في المجتمع المحلي، واختيار المعلمين من المجتمع، ودفع أجور المعلمين بشكل عيني أو نقدي وما إلى ذلك)، ما يجعلها بديلاً فعالاً من حيث التكلفة عن رياض الأطفال العامة العادية.
29. عدن ولحج وأبين والضالع وتعز.
30. ستبحث وزارة التربية والتعليم أيضاً في المواد مفتوحة المصدر أو القابلة للنقل المتوفرة بالفعل والتي قد تحتاج فقط إلى تعديلها للتوصل إلى الموارد اللازمة.
31. إن ركن التعلم هو منطقة مخصصة في الفصل الدراسي حيث يمكن للأطفال المشاركة في اللعب التخيلي والاستكشاف والأنشطة العملية. وعادةً ما يتضمن العائياً أو دعائم أو مواد تشجع على الإبداع والتفاعل الاجتماعي وتنمية المهارات، مثل الدمى أو مكعبات البناء أو اللوازم الفنية أو تجهيزات اللعب التخيلي مثل المطبخ أو المتجر. إنها مساحة للأطفال للتعلم من خلال اللعب في بيئة مريحة وممتعة.
32. قاعة الأنشطة هي مساحة مخصصة للأنشطة الجماعية المختلفة واللعب البدني. تُستخدم للتمارين والألعاب والرقص والحركة الإبداعية التي تساعد على تطوير المهارات الحركية والتنسيق والتفاعل الاجتماعي. قد تستضيف القاعة أيضاً جلسات فنية أو موسيقية أو غيرها من الجلسات التفاعلية التي تشجع على المشاركة النشطة والتعلم.
33. على النحو المبين في إعلان إنشيوون للتعليم 2030، الذي يوصي بأن تقوم البلدان بتخصيص ما لا يقل عن 4-6 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي و15-20 في المئة من إجمالي إنفاقها الحكومي للتعليم.
34. بشكل أكثر تحديداً، يصف إطار الرصد والتقييم لخطة قطاع التعليم ما يلي: (1) ما الذي يجب مراقبته وتقييمه (سلاسل النتائج والمصفوفات مع المؤشرات)؛ (2) متى تتم أنشطة الرصد والتقييم (التقويم)؛ (3) كيف يتم تنفيذ الرصد والتقييم (الهيكل التنظيمي)؛ (4) من المسؤول عن أنشطة الرصد والتقييم (جمع البيانات، وتحليلها، وإعداد التقارير).
35. يتضمن هذا النشاط الأنشطة التالية من ميثاق الشراكة اليمني (انظر المكون 4.2 أدناه): (1) التأكد من وجود آليات الرصد والتقييم لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتحديد مجالات التحسين داخل نظام التعليم. (2) صياغة سياسات ومبادئ توجيهية تتناول بشكل واضح الفوارق بين الجنسين في التعليم وتحديد استراتيجيات لتعزيز وصول الفتيات إلى التعليم واستبقائهن وإنجازهن الأكاديمي.
36. قرار وزاري رقم 262، (2009).
37. وكما هو موضح في الفصل الأول، فإن اليمن عرضة للجفاف والفيضانات الشديدة وتفتي الآفات والأمراض والتغيرات في أنماط الأمطار وزيادة تواتر/شدة العواصف وارتفاع منسوب مياه البحر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدون تاريخ)، بالإضافة إلى تأثيرات تغير المناخ المرتبطة بالحرارة.
38. تستند خطوط الأساس لنموذج المحاكاة إلى البيانات والمعلومات المستمدة من تحليل قطاع التعليم الذي أجري قبل وضع خطة قطاع التعليم. وكما ذكر سابقاً، كان الحصول على بيانات ذات جودة عالية مشكلة كبرى (على سبيل المثال، الإسقاطات السكانية القائمة على التعداد السكاني للعام 2004، والبيانات المالية النادرة، والبيانات المدرسية الجزئية من العام الدراسي 2021-22)، لدعم القياس المعياري السليم وتقدير تكاليف السياسات. ومع تحسن نظام المعلومات، ولا سيما نظام إدارة المعلومات التربوية، سيكون من الممكن تعبئة معلومات أكثر دقة وموثوقية واستخدامها عند تحديث نموذج المحاكاة.
39. تركز أهداف السياسات إلى أولويات وزارة التربية والتعليم، مع مراعاة جدواها المالية والسياسية والتقنية.
40. الكتب المدرسية ودفاتر التمارين وأدلة المعلمين.
41. بما في ذلك اللوازم التعليمية والخدمات العلاجية والأنشطة اللاصفية والتفتيش/الإشراف والامتحانات.
42. السلال الغذائية والحقائب المدرسية.
43. في وقت كتابة هذا القسم، أمكن تسجيل التزامات من ثلاث جهات مانحة أساسية (مثل منظمة إنقاذ الطفولة (Save the Children) وبرنامج الأغذية العالمي والشراكة العالمية من أجل التعليم)، والتي تقدر بـ 466 مليون دولار أميركي أو 201 مليون دولار أميركي بأسعار 2021 على مدى فترة الخطة.
44. سيتم مراجعة خط الأساس والأهداف عندما تصبح البيانات الجديدة متاحة.
45. نسبة الأطفال والشباب (أ) في الصفين الثاني والثالث الابتدائي؛ (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛ (ج) في نهاية المرحلة الإعدادية الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من الكفاءة في (أ) القراءة و(ب) الرياضيات، حسب الجنس.

